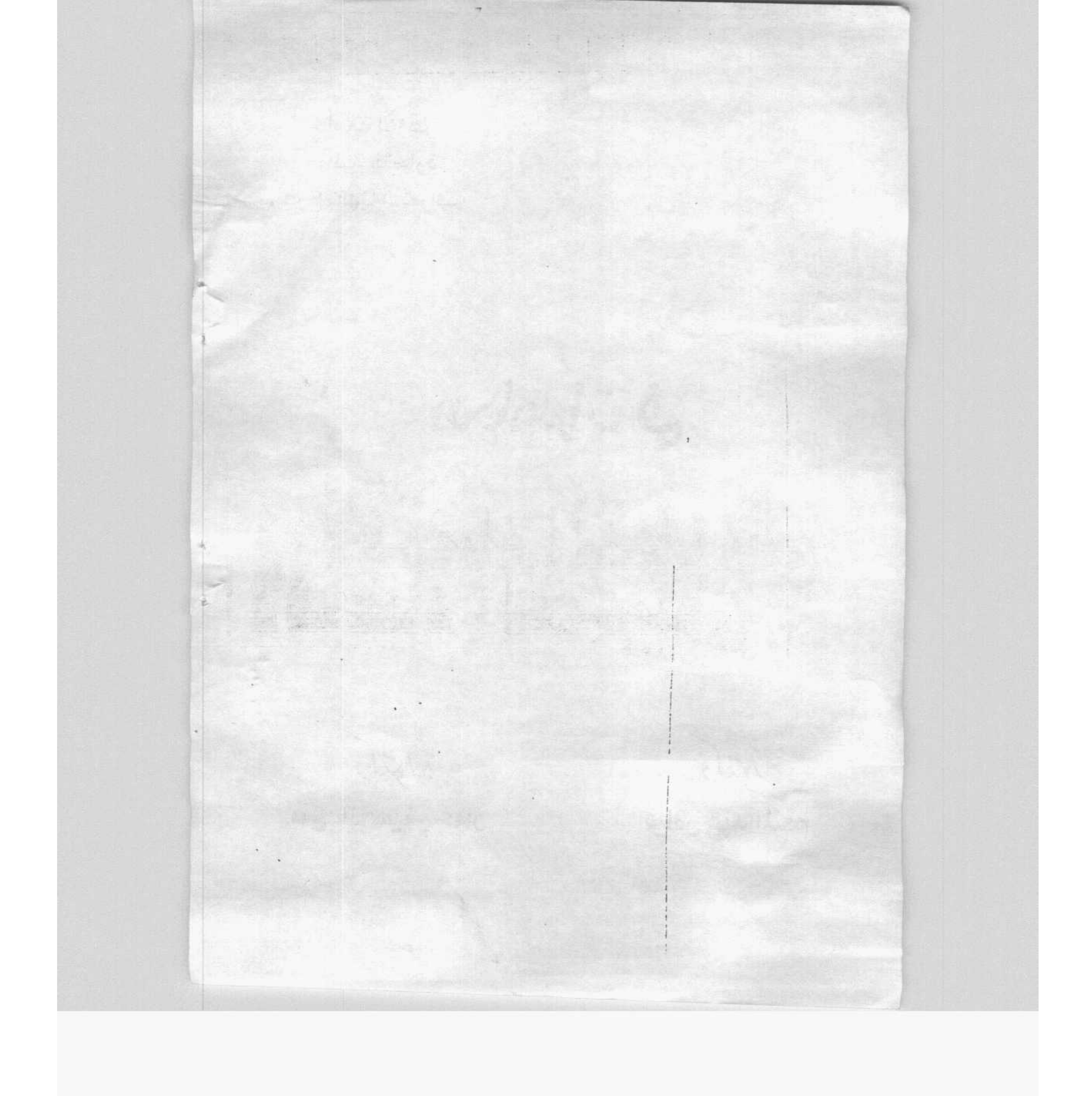
جامعة الأزهر
كلية التجارة
فرع تفهنا الأشراف

محاضرات في
الاقتصاد التطبيقي

دكتورة
منى الحسيني عمار

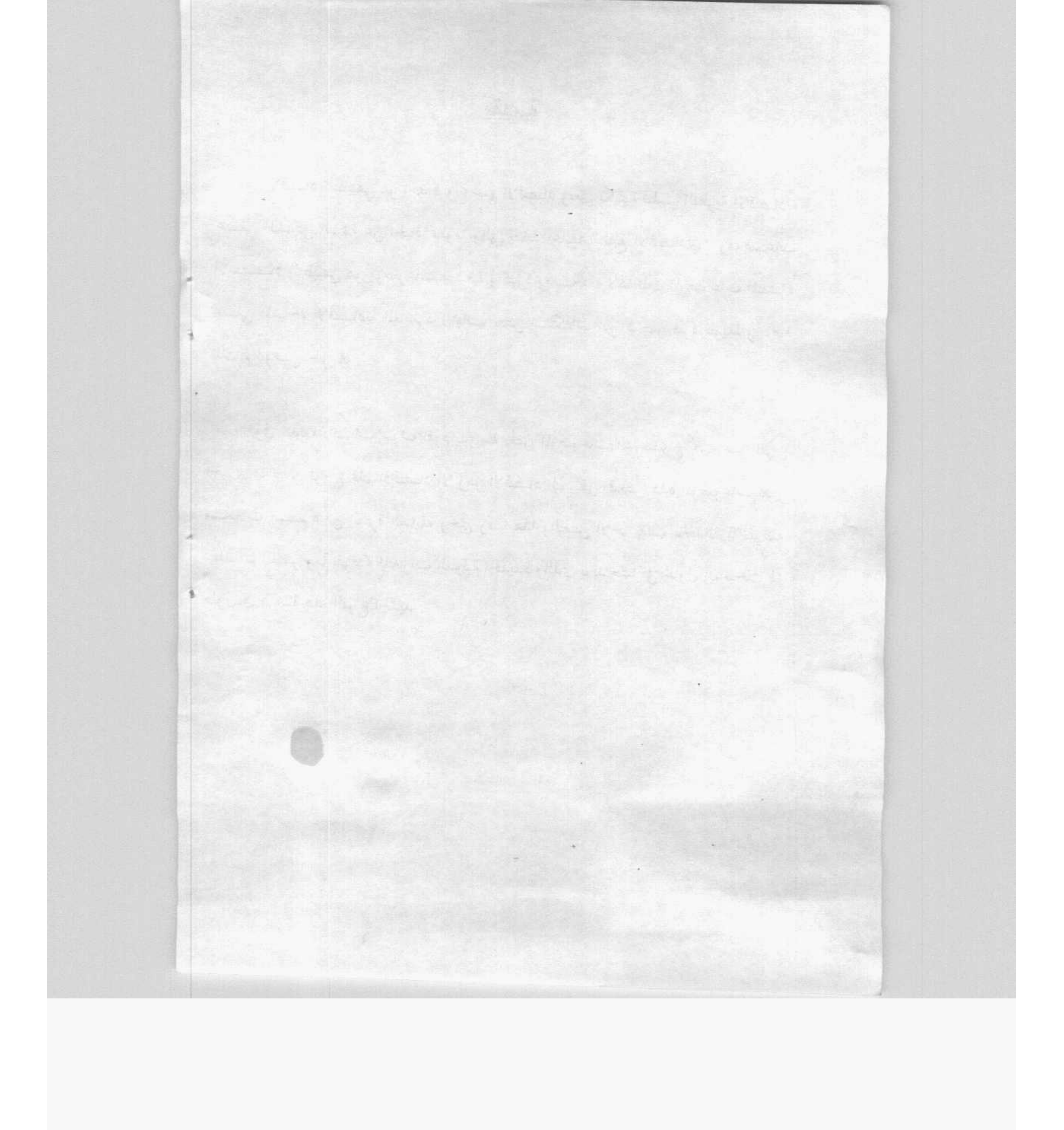
دكتور
فياض عبد المنعم

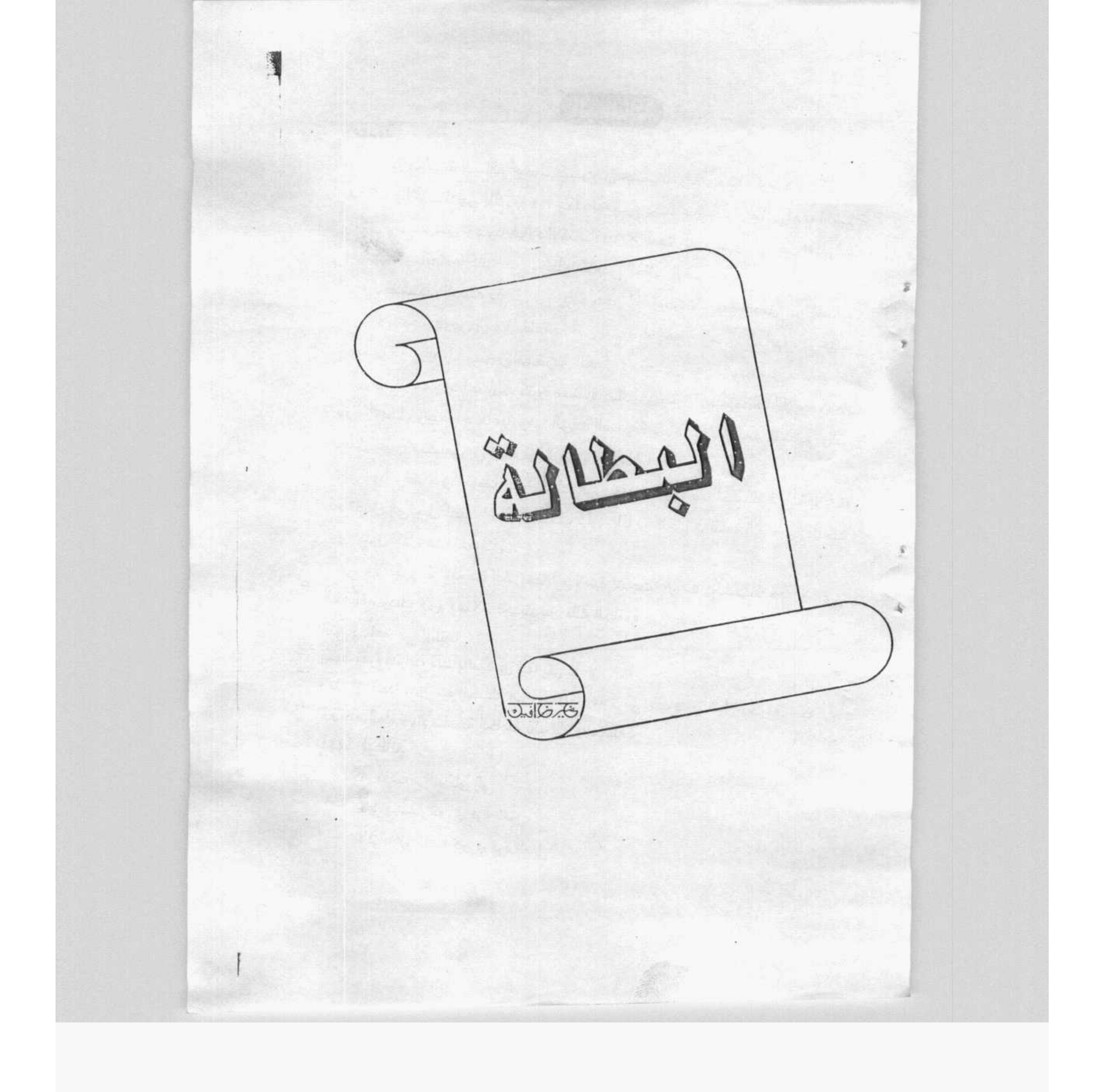


مقدمة

الاقتصاد التطبيقي هو أحد فروع علم الاقتصاد ويعني بكيفية تطبيق النظرية الاقتصادية علي المشاكل الناجمة عن الحياة عموما والتي يتخذ أغلبها الطابع الاقتصادي . وموضوعات الاقتصاد التطبيقي هو موضوعات متشعبة وكثيرة ومستحدثة لأنها تلك الموضوعات المنتشرة علي المساحة الاقتصادية المعاصرة ، بجانب بعض المشكلات التي تستمر فترة طويلة وخاصة تلك لم يتوصل الحل لها .

وفي هذه المحاضرات سوف نقوم بدراسة بعض الموضوعات التي تندرج تحت هذا الفرع الحيوي الهام من فروع علم الاقتصاد ألا وهو الاقتصاد التطبيقي فبعض هذه الموضوعات يعتبر مشكلات مستمرة من الفترة السابقة وحتى وقتنا هذا والبعض الآخر يتسم بالحداثة لما تفرضه متطلبات العصر وما تفرضه المتغيرات الدولية الجديدة والذي يولد مشاكل نحاول أن نبحث لها حلول في دراسة هذا الفرع الجديد .




البطالة
خير ضافين

البطالة

مقدمة

تثير مشكلة البطالة اهتمام كبير من جانب الدولة والأفراد مما دعي كثير من الكتاب والاقتصاديين للكتابة في هذا الموضوع بحثاً عن حلول مثلى لهذه المشكلة ولكن بالرغم من جهود هؤلاء الاقتصاديين إلا أنهم لم يصلوا الى حل أمثل لهذه المشكلة لأن أبعادها كثيرة مما يجعلها تتعدى الجانب الاقتصادي .

فمشكلة البطالة تتمثل في زيادة حجم المعروض من قوة العمل عن المطلوب منها أي عجز فرص العمل المتاحة عن استيعاب هذه الاعداد الزائدة وفي نفس الوقت تعجز الدولة عن زيادة فرص العمل لإمتصاص هذا العدد المتزايد سنه بعد أخرى وذلك موجود اعتبارات كثيرة منها اقتصادية كتصور الإستثمارات اللازمة لإيجاد فرص عمل ومنها اجتماعية وهي الزيادة السريعة في معدلات النمو السكاني والتي تعمل على إمتصاص أي زيادة في فرص العمل المتاحة .

وبالرغم من المؤتمرات والندوات التي عقدت حول هذه المشكلة الهامة إلا أنها لم تصل إلى حل لتلك المشكلة لذلك كان علينا أن نلجا إلى الفقه الإسلامي للبحث عن حلول لمثل هذه المشاكل .

ولا تكون قد اقحمنا الشريعة الإسلامية للبحث عن حل لمشكلتنا هذه ألا وهي البطالة . وذلك لأن الإسلام تحدث عن تلك الظاهرة صراحة وأعطى لنا بعض الحلول التي تساهم في إزالتها .

وسوف نقوم بدراسة ذلك بالتفصيل فيما يلي :-

قبل أن نبدأ بدراسة البطالة من منظور إسلامي سوف نتناول تعريف بعض المفاهيم الهامة والأساسية الخاصة بالبطالة والعمالة :-

مفهوم البطالة :-

يمكن تقسيم السكان إلى :-

- الأفراد المشاركين في قوة العمل .
- الأفراد غير المشاركين في قوة العمل

" لا يعلمون ولا يبحثون عن عمل ولا يرغبون في الحصول علية "

وتشمل قوة العمل جميع الأفراد الذين تتعدى أعمارهم ١٦ عاماً والذين إما يعملون أو يبحثون عن عمل أو يتوقعون استدعاءهم مره أخري إلى عملهم السابق بعد تسريحهم وتنقسم قوة العمل إلى :-

- الأفراد العاملين .
- الأفراد غير العاملين " العاطلين " وهم الجزء من قوة العمل الذي لا يعمل ولا يحصل على أجر مدفوع وفي ضوء ذلك يقاس معدل البطالة بانه نسبة عدد العاطلين إلى إجمالي قوة العمل .

الأنواع المختلفة للبطالة :

(١) البطالة الاحتكاكية

هي البطالة التي تتولد نتيجة استمرار بحث بعض الأفراد عن العمل والتي يمكن أن تظهر في أي مجتمع حتى لو كان سوق العمل يتسم بالتشغيل الكامل أو حالة توازن السوق ويظهر ذلك النوع من البطالة رغم ديناميكية ونشاط سوق العمل حيث تنقضي فترة من الوقت حتى يحصل العاطلون عن العمل على وظائف شاغرة مناسبة .

(٢) البطالة الهيكلية

تنشا بسبب عدم وجود تناسب بين المهارات المطلوبة وتلك المعروضة في سوق العمل في منطقة معينة بسبب عدم وجود توازن بين عرض العمل والطلب علية فيما بين المناطق المختلفة .

(٣) البطالة الدورية

يرتبط هذا النوع من البطالة بتقلبات نشاط الأعمال أو دورة الأعمال وتظهر تلك البطالة عندما يتسبب انخفاض الطلب الكلى في سوق الإنتاج في انخفاض الطلب الكلى على العمالة وذلك مع افتراض تواجد مرونة كافة في الأجور الحقيقية بمعنى استجابة حركة الأجور إرتفاعاً أو انخفاضاً لإرتفاع أو انخفاض الطلب على العمالة .

(٤) البطالة الموسمية

وهي تشبه البطالة الدورية في أنها تظهر نتيجة للتقلبات في الطلب علي العمل إلا أنه في حالة البطالة الموسمية تحدث التقلبات في الطلب علي العمل بشكل دوري منتظم وتتبع سلوكا نظاميا خلال العام .

(٥) البطالة المقنعة

يتولد ذلك النوع من البطالة نتيجة وجود فئة من العمالة تبدو في حالة عمل من الناحية الظاهرية أي تشغيل وظيفة وتتقاضى عنها اجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف إلي الإنتاج مما يتسبب في رفع التكلفة المتوسطة للمنتجات النهائية وفي هذه الحالة يتكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما ينتج عنه وجود عمالة فائضة غير منتجة لا تؤثر في حجم الإنتاج .

حالة التشغيل الكامل :-

تبحث الحكومات دوما عن وضع حل لمشكلة تفاقم معدلات البطالة حيث ان تلك المعدلات تعد مقياساً لسلامة الوضع الاقتصادي في أي دولة كما تحرص الحكومات أيضاً علي الحفاظ علي ما يسمى المعدل الطبيعي للبطالة والذي يعكس وجود بطالة احتكاكية دوماً في معظم أسواق العمل النشطة حيث يعد معدل البطالة المنخفضة بشكل غير طبيعي انعكاسا لوضع يتسم بزيادة في الطلب علي العمل وإذا زاد الطلب عن العرض في سوق العمل فإن الأجور سوف ترتفع مما يساعد علي ارتفاع معدلات التضخم . ويمكن تعريف ما يسمى بالتشغيل الكامل أو المعدل الطبيعي للبطالة بأي من التعريفات التالية :-

- **المعدل الذي تتسم فيه مستويات الأجور ومعدل التضخم بالاستقرار أو تكون عند مستويات مقبولة .**
- **معدل البطالة الذي تتساوى عنده فرص العمل المتاحة مع عدد العاطلين في سوق العمل .**
- **مستوى البطالة الذي لن تؤدي عنده أي زيادات في الطلب الكلي علي العمالة إلي تخفيضات إضافية في البطالة .**
- **المعدل الذي يكون مستوى البطالة عنده ثابتاً (غير متغير) وتكون الزيادات الجديدة في البطالة وكذا فترة البطالة طبيعية أو عادية .**

وتوفر الآلات قد تم بمعدل بطيء.

وهذا السبب الرئيسي للبطالة دعمه سببان فرعيان: معدل الزيادة المرتفع للقوى العاملة بسبب الانفجار السكاني والانخفاض النسبي في مقدار العمل اللازم لتشغيل الآلات بسبب التقدم التكنولوجي.

ويرفض الاقتصاديون الاشتراكيون تفسير الباحثين الغربيين الذين نظروا إلى مشكلة البطالة على أنها نتاج طبيعي للانفجار السكاني في الدول النامية والاعتماد على الأساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية العالية قائلين بأن هذا التفسير صحيحا إذا أنه بافتراض عدم وجود انفجار سكاني فإن مشكلة العمالة الفائضة ستظل قائمة وإن كانت ستكون أقل حدة.

وإن النمو السريع للسكان وخصائص التكنولوجيا الحديثة قد خلقا مصاعب اضافية في مواجهة محاولات إستيعاب فائض العمالة.

ولاشك أن التفسير الذى تدعه الاشتراكيون له أسانيده ونعتقد بصحته فمما لا شك فيه أن الدول الاستعمارية قد عملت على بناء اقتصاديات الدول التى إستعمرتها على نمط يهدف إلى إستغلال ثروات الدول النامية وركزت الصناعة في مجال إستخراج الموارد الأوليه اللازمة للصناعة في الدول الاستعمارية مثل صناعة التعدين.

وفي مجال الزراعة فرضت إنتاج محاصيل معينة تستخدمها كمواد خام.

كل ذلك من سياسات أدى إلى إختلال البنية الاقتصادية في الدول النامية ، بل إن الدول الاستعمارية خلقت نظاما تعليما يهدف إلى توفير القوى العاملة التى تحتاجها في تسير إدارة الدول الخاضعة للاستعمار دون تخطيط إنشاء جهاز تعليمى يخدم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذة الدول وقد إستمرت النظم التعلمية في الدول النامية على نفس المنوال حتى بعد إنتهاء الاستعمار دون وعى بالأهداف التى حددت لمثل هذة النظم أصلاً.

وخير شاهد على صحة ذلك الاختلال في تركيب القوى العاملة في الدول النامية من حيث توزيعها على المهن بطريقة لا تتلائم مع الطلب على القوى العاملة.

ـ ـ . بحاثين

الوضع العالمى الراهن للعمالة والمشاكل التى تواجه العمالة فى العالم

الوضع العالمى الراهن للعمالة:

تمثل القوى العاملة في العالم سنة ١٩٨٠/٢٠٠٠ مليون.

نسمة من مجموع السكان(١).

والذى يبلغ عددهم ٤٥٠٠ مليون نسمة وتمثل النساء حوالى ثلث هذة القوى العاملة ويعمل حوالى ٥١٪ من القوى العاملة في الزراعة و ٢١٪ فى الصناعة و ٢٨٪ في الخدمات.

وبعد حدوث التعديلات في هذة الفترة والاهتمام بالصناعة والخدمات فقد زادت حصة قطاع الخدمات وانخفض نصيب القطاع الزراعى من القوى العاملة.

هذا بالنسبة للدول الصناعية. أما الدول النامية ونتيجة الاهتمام بالصناعة فقد زادت حصة هذا القطاع من القوى العاملة على حساب القطاعين الآخرين.

وتمثل البطالة من القوى العاملة في العالم نحو مليون نسمة بخلاف ثلث القوى العاملة في العالم الذى يمثل بطالة جزئية وتزداد مشكلة العمالة في الدول النامية بوجه خاص وفي العالم بوجه عام ولكن السبب الكامن وراء هذة الزيادة والحدة في المشكلة قد يختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية.

ففى الدول النامية ترجع الزيادة في نمو القوى العاملة إلى زيادة النمو السكانى الذى وصل إلى ٣٪ وهذا المعدل مرتفع جدا إذا ما قورن بمعدل النمو السكانى في الدول المتقدمة والذى قدر بنحو ٧ر٠٪.

وإن كانت زيادة معدل النمو السكانى سبب في زيادة القوى العاملة في العالم كله.

والدليل على ذلك أن معدلات البطالة في الدول النامية قد إرتفعت نتيجة زيادة معدل النمو السكانى الذى وصل إلى ٨ر١٪.

ويبين الجدول التالى معدلات البطالة في الدول النامية.

---

(١) د. فاطمة مرسى نظمى - سوق العمل ومشكلات العمالة في مصر - المؤتمر السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين - نوفمبر سنة ١٩٨٦ - ص ١٤.



تقديرات البطالة في الدول النامية
حسب التوزيع الجغرافى سنة ٧٥ بالملايين

ولكن يتوقع أن نمو القوى العاملة الناتج عن زيادة مشاركه أكبر بكثير في بعض بلدان أوروبا ومعظم البلدان في المناطق النامية.

وهذا يعرض أسواق العمل في الدول النامية إلى ضغوط كبيرة.

وهناك من الدلائل ما يشير إلى وجود إتجاه عام نحو تزايد نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادى حيث يستدل على ذلك من المؤشرين التالين(١):

١- تزايد معدل نمو قوة العمل من الاناث بمعدل ٢٫٩٪ أسرع من ذلك المحقق بالنسبة للذكور ٢٫١٪ خلال الفترة سنة ٦٠-٧٦

٢- ارتفاع نسبة التعليم ما بين الإناث المساهمات في قوة العمل فقد إنخفضت نسبة الأميين ما بين الاناث من ٨٢٫٤٪ سنة ٦١ إلى ٥٤٫١٪ سنة ٧١.

ثانيا: المشاكل التي تواجه العمالة في العالم:

هناك مشاكل عديدة تواجه العمالة في العالم

نذكر منها على سبيل المثال مايلى:

المشكلة الأولى:

تتعلق بالعمالة التى لاتتمتع بالحماية الاجتماعية والتى تعمل في القطاع الغير منظم. وهى تضم أعداد كبيرة من العاملين لايوجد لهم أى نظام حماية بما فيهم من أحداث تحت سن ١٢ سنة يعملون في هذة المؤسسات وفي ظروف إنتاج غير مناسبة مما يؤثر على صحة هؤلاء العاملين والأطفال.

ولاتجد منظمة العمل الدولية حل لها في الأجل القصير وذلك لوجود بعض

(١) د. سلوى سليمان - حق العمل في الاقتصاد المصرى - سنة ١٩٨٧ ص ٢٢١.

المزايا هي:

١- أن هذه المؤسسات تنتج سلعا منخفضة التكاليف تناسب دخول المستهلكين وتتمثل هذة المؤسسات في المصانع والورش الصغيرة.

٢- أن هذة المؤسسات توفر فرص عمل لبعض الأفراد لأنها تتضمن أعمال كادحة قد يقوم بها الأطفال مما يجعلها مصدر جذب لهؤلاء اللذين يلجئون إليها لرفع مستوى معيشتهم.

وتتمثل فئة العمال اللذين لايتمتعون بالحماية الاجتماعية في الفلاحين والمزارعين لمستأجرين والمزارعين بالمشاركة.

وبالرغم من عدم تمتع هؤلاء بالحماية الاجتماعية اللازمة لهم إلا أن الحكومات لا تستطيع فعل أي شئ بالنسبة لهم وذلك لأنها لا تستطيع أن توفر لهم فرص عمل بديلة وأفضل مما يعملون فيها حالياً.

المشكلة الثانية:

مرونة سوق العمل كقضية رئيسية خلال الانكماش الاقتصادى الحالى وستظل موضوعاً للمناقشة وهناك أنصار المرونة اللذين يتكاثرون في الأوساط الحكومية وأوساط أصحاب العمل وهم يدفعون بأنه يوجد في البلاد الصناعية تشدد أكثر مما ينبغي في تسير سوق العمل بسبب إرتفاع تكلفة الأجور ونقص إمكانية إنتقال الأيدى العاملة والقيود على تخفيض قوة العمل والتشريعات الخاصة بساعات العمل. وتحديد الأجور ووضع حد أدنى لها.

فتدخل نقابات العمال والضغط على أصحاب الأعمال في تحديد حد أدنى للأجور لضمان الحماية لهؤلاء العاملين يضطر صاحب العمل للاستغناء عن عدد من العاملين وذلك لتخفيض تكلفة الانتاج مما يؤدى إلي مزيد من البطالة ولا يستفاد من هذه الاعداد الزائدة في سوق العمل بتوجيهها إلي فرع من فروع الانتاج - وذلك لارتفاع أجور هذه العمالة في المشروعات مما يجعل هؤلاء الأفراد يقبلون أعمالاً لا تتناسب مع مؤهلاتهم وبأجور منخفضة عن ما هو مقدر لهم في سبيل الالتحاق بعمل وتحديد مصدر دخل للعامل فتنخفض الأجور عن ماحددته نقابات العمال وتبقى القرارات كما هى ولكن الواقع شئ آخر مخالف لهذه القرارت.

ثالثا: مكافحة التضخم على حساب العمالة على المستوى العالمي:

شهدت السنوات من سنة ٨٠-٨٢ إنكماشا حاداً مصحوبا بتضخم كبير ومستويات بطالة مستمرة ومتزايدة.

ونجحت بعض الدول في مكافحة التضخم على حساب العمالة مما أدى إلي زيادة نسبة البطالة في الدول الأوروبية من ٣ - ٥ر٣ ثم إلي ٨٪ سنة ٨٤ ووصلت إلي ١١٪ سنة٨٦(١).

ومما يقيد المسؤلين وواضعى السياسات في الدول للقضاء أو الحد من معدلات البطالة هو وجود تناقضات محيرة:

أولا:

أنه قد يكون من الأصوب لخفض العبء عن صناديق المعاشات هو التقاعد في سن متأخر لكى لاتتحمل الحكومة عبء المعاش فترة طويلة. بل تستفيد من العامل أكبر وقت ممكن ومشاركته في العملية الانتاجية.

لكن التقاعد في سن متأخر يعنى تأخر عامل شاب من سوق العمل عن الالتحاق بفرصة عمل أى سيبقى هذا الفرد عاطلاً في سوق العمل مما يولد إحساس متراكم من اليأس والعجز عند هؤلاء الشباب بالاضافة الي تفاعف نسبة البطالة.

فيكون واضعى السياسة في حيرة بين أمرين إما التقاعد في سن مبكر للحد من البطالة ومشاركة الشباب في العملية الانتاجية وتحمل عبء المعاش المبكر وبالتالى الضغط على ميزانية الدولة. أومد سن المعاش والتقاعد في سن متأخر ليخف العبء عن صندوق المعاش وبالتالى تزداد مشكلة البطالة ويزداد طابور الخريجين في سوق العمل.

ثانيا:

ثانى هذه التناقضات يكمن في إستخدام التكنولوجيا وبالرغم من توافر إمكانيات

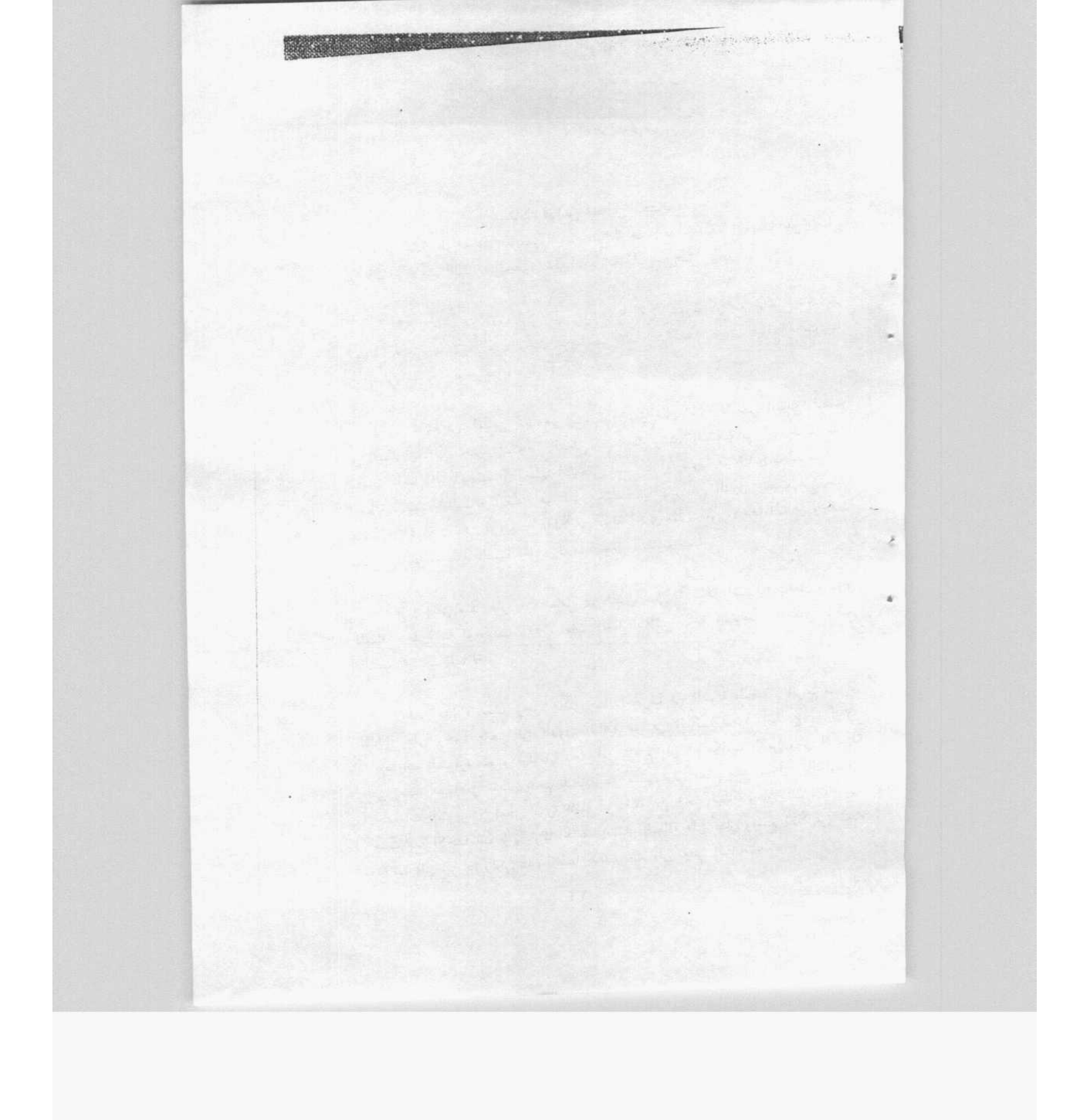
(١) د. فاطمة مرسى نظمى - مرجع سابق.

زيادة الانتاجية باستخدام التغير التكنولوجي فإن نسبة البطالة قد إرتفعت بشكل تقل معه الفوائد التى تعود على المجتمع من تنفيذ هذا التغير حيث يؤدى إلي وفورات في الأيدى العاملة. وذلك نتيجة إحلال الآلات محل العامل.

فبالرغم من أن التقدم الفنى الذى يكمن في إستخدام التكنولوجيا والآلات الحديثة يعمل على زيادة الانتاج إلا أن هذا الأسلوب لايتلائم مع بعض الدول ومنها الدول النامية لانه يعمل على إحلال الآلة محل العامل مما يؤدى إلي مزيد من البطالة والتى تقوم الدولة في نفس الوقت بوضع السياسات التى تعمل على الحد من هذه المشكلة.

فتكون الدولة في حيرة أمام إختيارين إما إستخدام التكنولوجيا الحديثة في صورة الآلات والمعدات لزيادة الناتج وتوفير العمال وإحداث مزيد من البطالة.

أما الحد من مشكلة البطالة باستخدام أسلوب انتاج كثيف العمل وقبول انخفاض في الانتاج.



مشاكل قياس فائض العمالة.

إن أسهل طريقة على مايبدو لقياس البطالة هى إحصاء جميع الباحثين عن العمل على أساس الأجور السائدة للحصول على عدد العاطلين عن عمل.

ولكن للأسف فإن الأمر ليس على هذا النحو من السهولة لأن مع إرتفاع معدلات البطالة يحجم الكثيرون عن البحث عن العمل لاقتناعهم بعدم جدوى هذا البحث مما يؤدى إلي ظهور البطالة غير المنظورة التى يصعب قياسها.

والمشكلة في القياس أيضاً هى ضرورة الاتفاق على معنى "الشخص العامل" ليصبح من الممكن بالتالى تحديد الشخص العاطل عن العمل وتبدو المشكلة في أن تحديد عدد ساعات العمل التى يجب أن يعملها الشخص أسبوعياً أو سنوياً هو الذى يحدد مستوى العمالة ومستوى البطالة أيضاً. وهو أمر تختلف فيه كثير من الدول بحيث من يعتبر عاطلاً في دولة لايمكن أن يعتبر عاطلاً في دولة أخرى مما يجعل الاحصاءات إن وجدت تحمل مضامين مختلفة بالنسبة لكل دولة مما تجعل المقارنة صعبة.

فإذا إتفق مثلاً على أن العامل هو الذى يعمل ٢٠ ساعة أسبوعياً يجعل مستوى العمالة أعلى مما لوحددت عدد ساعات العمل بثلاثين ساعة إسبوعياً والعكس صحيح بالنسبة لحساب البطالة.

ولكن هذا لا يمنع وجود فائض عمالة خصوصاً في الدولة النامية وبالرغم من أن الدليل على وجود فائض في الدول النامية هو في الغالب مجرد إنطباع نظراً لأن الاحصاءات المتوفرة محدودة للغاية وهو أمر يرجع إلي أن مكاتب العمل وهى الوسيلة التى يعتمد عليها في تقدير حجم البطالة غير منشورة في معظم هذه الدول وبالتالى فإن الاحصاءات المتوفرة لا تعطى صورة كاملة أو دقيقة عن حجم البطالة ومع ذلك فإنه حيثما وجدت هذه الاحصاءات فإنها تؤكد حقيقة إنتشار البطالة على نطاق واسع فضلاً عن اتجاه معدلاتها إلي الزيادة ولكن عدم قياسها بدقة يرجع إلي نقص البيانات.

ومن هنا جاءت مشكلة قياس معدلات البطالة في الدول النامية.

علاوة على أن الأرقام التى تظهر في الاحصاءات المنشورة تشير إلي أعداد العاطلين في المدن وتغفل تقدير البطالة المقنعة الموجودة في الريف والتى تمثل نسبة كبيرة من البطالة.

كما أن إختلافات كثيرة يمكن أن تحدث في تقديرات فائض العمالة لمجرد تغير إسلوب جمع المعلومات.

ولكن مع ذلك يبقى حقيقة الانطباع الذى يؤكد وجود فائض العمالة على نطاق واسع سواء من فئة العمال اللذين لا يستخدمون أو يستخدمون بطريقة غير كاملة.

وفي كثير من الدول حتى المتقدمة فإن الاحصاءات لاتتميز بالدقة مما يجعل معدل البطالة في الحقيقة أعلى من المعدل الرسمى.

وفي ضوء ماسبق فإن معدل البطالة في الدولة النامية يمكن أن يتراوح بين ٨-١٢٪ من مجموع القوى العاملة سنة ١٩٧٠(١).

وعلى سبيل المثال فقد بلغت في الفلبين ٣ر٧٪ وفي غانا ١١٪ وفي الغرب ٥٩ ونيجيريا ٨ر٧٪.

كما بلغت نسبة البطالة في مصر ٦ر١٢٪ من مجموع القوى العامله سنة٧٦.

وعلى ذلك يتعين توفير ٠٠٠ر٣٥٠ وظيفة جديدة سنويا لتجنب إرتفاع هذه النسبة وذلك لمواجهة زيادة الطلب على العمل من القادمين جدد لسوق العمل بعد إنتهائهم من المراحل التعلمية المختلفة.

وإذا كان من الصعب قياس فائض العمالة فإن من الاكثر صعوبة هو الوصول إلي تقدير العمالة الناقصة بسبب عدم وجود معيار ثابت لقياس الانتاجية لعنصر العمل

١ د. محمد محمود غنيم - مرجع سابق ص ٩٦

وتحديد المستوى الذى تتحقق عنده العمالة الناقصة، وقد تم تقدير البطالة والعمالة الناقصة في الباكستان سنة ٧٠ - ٧٫١٧٪ من مجموع القوى العاملة.

ان المعيار المستخدم لقياس فائض العمالة هو الانتاجية الحدية لعنصر العمل إذ تفترض فكرة فائض العمالة أن الانتاجية الحدية تصل إلي الصفر على نطاق كبير بحيث أنه من الممكن سحب جزء من العمالة دون حدوث أى خسارة في الناتج وبدون اجراء تغير في طرق الانتاج. أو في عناصر الانتاج الاخرى.

على أنه يتعين التميز بين حجم العمل المستخدم وعدد العمال حيث يمكن التساؤل لماذا يتم استخدام عمال رغم أن انتاجية العمل قد وصلت إلي الصفر؟

لذلك فإنه ليس من المهم حجم العمل المستخدم هو الكبير ولكن عدد العمال هو الكبير حيث أن عنصر العمل يستخدم إلي الحد الذى تصل فيه انتاجية إلي الصفر. وتظهر العمالة الناقصة والبطالة المقنعة عندما يستخدم العمال لعدد ساعات عادية ودون تغير في العملية الانتاجية أو تغير في الوسائل الانتاجية أو في حجم أو نوعية أى عنصر من عناصر الانتاج.

ان المشكلة في قياس حجم فائض العمالة يسبب صعوبة التحقق من أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل قد وصلت إلي الصفر بحيث يقال بوجود فائض في العمالة.

ان الطريقة التى يعتمدها بعض الاقتصاديين تفترض ثبات عناصر الانتاج الاخرى والوسائل الانتاجية والتكنولوجيا المستخدمة.

بحيث أن اضافة وحدات من عنصر العمل إلي العملية الانتاجية لن تؤدى إلي زيادة الناتج الاجمالى ما لم تضاف وحدات اضافية من عناصر الانتاج الاخرى. وهذا يعنى افتراض انماط محددة للعملية الانتاجية تتضمن جدول كميات عناصر الانتاج المستخدمة.

غير أن اتجاه آخر يرفض فكرة وجود فائض العمالة المستخدمة استناداً إلي اضافة

وحدات اضافة من عنصر العمل لابد وأن [illegible] مردود ايجابى على الناتج الاجمالى
حتى مع افتراض ثبات عناصر الانتاج والاتجاه إلي انتاج المنتجات التى تتميز بكثافه
عالية.

ويعطون دليلاً آخر على عدم صحة افتراض وجود حالة فائض العمالة بالقول بأن
أصحاب العمل لم يكونوا يستخدموا ما يعتبر فائض عمالة لديهم إذا كان لهذا الاستخدام
عائد اقتصادى.

وبمعنى أخر فإن الانتاجية الحدية للعمل لا يمكن أن تقل عن الاجر الممنوح لهذه
العمالة وهذا يؤكد أن افتراض وجود فائض العمالة غير مقصود حدوثه عملاً إلا في حالة
العمالة غير المأجورة في قطاع الزراعة أو انقطاع العائلى.
وأن هذا الافتراض لا يتحقق إلا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية كما
في مصر.

ويستدل أصحاب الرأى القائل بعدم صحة افتراض وجود حالة فائض العمالة على
قولهم بأن وجود البطالة السافرة أو البطالة المقنعة أو العمالة الناقصة لا يعنى وجود
حالة عرض غير محدود للعمالة في الدول النامية.

وأخـــيرا

أننا نميل إلي الاعتقاد بوجود فائض كبير في القوى العاملة بالدول النامية
استناداً إلي حقائق هيكل العمالة في هذه الدول ومعدلات نمو القوى العاملة التى
تجاوزت معدلات استيعاب هذه العمالة في جميع القطاعات مما يؤكد ليس فقط وجود
فائض في القوى العاملة في الوقت الحالى وإنما أيضاً استمرار هذا الاتجاه في المستقبل.

أن ندرة بعض أنواع العمالة الماهرة أو شبه الماهرة لاتجعل فكرة فائض العمالة
غير صحيحة على المدى الطويل على الأقل لما تتيحه إمكانيات التدريب والتعليم من
وسائل للتغلب على الاختناقات المؤقتة في عرض بعض فئات العمالة الماهرة وقد أكدت
تجربتي جنوب إيطاليا أن التدريب اللازم لعمال خطوط الانتاج يمكن تنفيذه في
أسابيع قليلة.

وعلى الجانب الآخر هناك مقاييس لقياس القوى البشرية تنحصر هذه المقاييس في سبع وهى متعارف عليها وتستخدم في أكثر من ٧٤دولة وهى:

١- عدد المتعلمين في المرحلتين الابتدائية والثانوية لكل ...ر١٠ من السكان

٢- عدد المهندسين والعلماء لكل ...ر١٠ من السكان.

٣- عدد الأطباء وأطباء الاسنان لكل ...ر١٠ من السكان.

٤- التلاميذ المقيدون في مدارس المرحلة الاولى الابتدائية كنسبة مئوية من فئة السكان اللذين تقع أعمارهم بين ٥ - ١٤سنة.

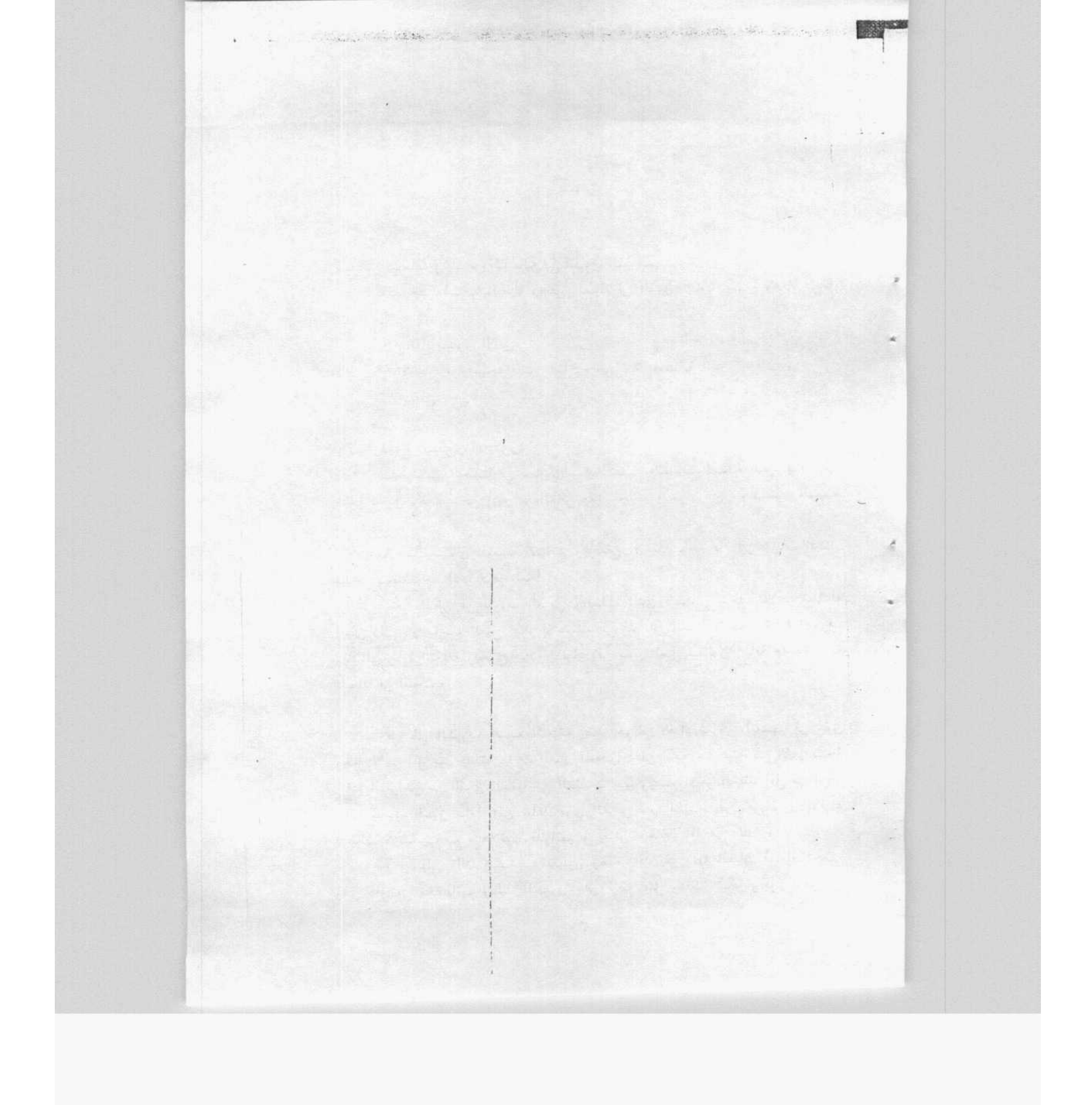
٥- نسب القيد في مدارس المرحلتين الابتدائية والثانوية معاً.

٦- الطلاب المقيدون في مدارس المرحلة الثانوية كنسبة مئوية من فئة السكان اللذين تقع اعمارهم بين ١٥ - ١٩سنة.

٧- الطلاب المقيدون في مدارس المرحلة الجامعية كنسبة مئوية من فئة السكان اللذين تقع اعمارهم بين ٢٠ - ٢٥سنة.

وبالرغم من وجود هذه المقياس إلا أنه يوجد نواحى نقص فيها منها عدم توافر البيانات أو عدم دقتها أن وجدت أو لاختلاف مدة التعليم من دولة إلي أخرى.

وعلى ذلك فإنه إلي الآن تعانى كل دول العالم المتقدمة والنامية من عدم وجود مقياس حقيقى لقياس فائض العمالة.وذلك يرجع إلي عدم وجود البيانات اللازمة لحساب فائض العمالة ووجود البطالة المقنعة التي يصعب قياسها.



أسباب البطالة وفائض العمالة في الدول النامية

يمكن حصر أسباب البطالة وفائض العمالة في الدول النامية عموماً بثلاث عوامل رئيسية هي:

١- ارتفاع مستوى الأجور

٢- الاتجاه إلي استخدام طرق انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية

٣- ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض.

أولاً: ارتفاع مستوى الأجور:

نتيجة للنظم الحديثة في مجال الأعمال وتكوين النقابات العمالية التي تهدف إلي حماية العمال وتحديد حد أدنى من الدخل هذا الحد يتناسب طردي مع مستوى المعيشة السائدة.

وفي ظل مستوى المعيشة المرتفع وارتفاع الاسعار بوجه عام فإن نقابات العمال تتدخل بتحديد حد أدنى لأجر العامل.

وبغض النظر عن ظروف العرض والطلب الذى لابد أن يتحدد الأجر تبعاً له وعلى ذلك فإن صاحب العمل يضطر للاستغناء عن عدد من العمال نتيجة ارتفاع اجورهم وبالتالى زيادة التكلفة ويخرج هؤلاء الأفراد إلي سوق العمل ليمثلون إضافة جديدة لنسبة البطالة في المجتمع.

وفي ظل الظروف السيئة للمعيشة يضطر هؤلاء الأفراد لعرض أنفسهم في سوق العمل بأجر أقل مما حددته نقابات العمال للحصول على فرصة عمل فينخفض الأجر نتيجة زيادة المعروض من القوى العاملة عن المطلوب منها ويصبح الأجر السائد أقل من الأجر الذى يحدده السوق بناءاً على تفاعل قوى العرض مع الطلب. فضلاً عن قبول الأفراد لوظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم بل يقبلون وظائف أقل من ذلك.

ومثال على ذلك المهندسين يقبلون وظائف قد يقوم بها العمال أو الملاحظين وهى أقل من تخصصاتهم وذلك للحصول على فرصة عمل وذلك نتيجة وجود فائض في

تخصصهم.

ومن ذلك يتضح أن ارتفاع مستوى الاجور والذى تقوم به نقابات العمال يعمل على أزدياد حدة مشكلة البطالة نتيجة استغناء أصحاب الأعمال عن عدد كبير من العمال إذا مازادت أجورهم لأنه سوف يؤثر بالسلب على التكلفة. فضلاً عن انخفاض الأجر ليس فقط إلي أقل من الحد الذى حددته النقابات العمالية ولكن أيضاً إلي أقل من الأجر الناتج عن تفاعل قوى العرض مع الطلب في السوق.

ثانياً: الاتجاه إلي استخدام طرق انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية:

من العوامل الاساسية التى تعتبر من أسباب البطالة وفائض العمالة في الدول النامية بوجه عام ومصر منها بصفه خاصة هى الاتجاه إلي استخدام طرق انتاج كثيفة رأس المال أى ما يسمى بإستيراد التكنولوجيا.

تهدف الدول النامية هو الحصول على أحدث تكنولوجيا معتقدة بذلك أنها تحقق خطوات على طريق التنمية بالحصول على هذه التكنولوجيا وبغض النظر عن مدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروف البلد المستورد.

فبالنسبة للدول النامية تعمل على إستيراد أحدث تكنولوجيا التى تتمثل في إعتمادها على الآلات في مجال الانتاج أى استخدام اسلوب انتاج كثيف رأس المال لزيادة الانتاج واللحاق بركب التنمية متجاهلة في ذلك أثر استيراد التكنولوجيا على الجانب الاقتصادى.

فاستخدام اسلوب انتاج كثيف رأس المال إذا كان يناسب الدول المتقدمة لتوافر رءوس الأموال لديها فإنه لا يتناسب مع الدول النامية ليس فقط لعدم توافر رؤوس الأموال لديها ولكن أيضاً للتوافر النسبى في عنصر العمل وهو وجود فائض في القوى العاملة لديها يجب استغلاله أقصى استغلال ممكن وعلى ذلك فاسلوب انتاج كثيف العمل هو الاسلوب الانتاجى الملائم لحالة الدول النامية.

ولكن تطلع الدول النامية لما تستخدمه الدول المتقدمة من أساليب انتاج واستيراد أحدث تكنولوجيا واستخدام اسلوب انتاج كثيف رأس المال كانت له آثاره السلبية على الحالة الاقتصادية لان استخدام الالات بدلاً من الأيدى العاملة عمل على وجود وفرة في عنصر العمل والاستغناء عن نسبة كبيرة من الأيدى العاملة التى عملت على زيادة نسبة البطالة في المجتمعات النامية والتى هى تعانى بالفعل منها.

لذلك فإنه يجب على الدول النامية أن تستخدم اسلوب الانتاج الذى يتناسب مع ظروفها وطبيعتها الاقتصادية.

ولا تلهث وراء أحدث تكنولوجيا لان أفضل تكنولوجيا هى الاكثر ملائمة لظروف البلد وليس الاحدث وجوداً واستعمالاً.

ثالثاً: إرتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض:

يعتبر ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض من أسباب البطالة في الدول النامية وخصوصاً البطالة المقنعة ففى ظل الزيادة في معدل النمو السكانى في الدول النامية والذى وصل إلي ٣٪ من اجمالى عدد السكان وأيضاً في ظل سيادة نظام العمل الأسرى ومشاركة أفراد الأسرة في عمل واحد وخصوصاً في المناطق الريفية فإن نصيب الفدان من العمالة قد تضاعف في الفترة الأخيرة فالفدان الذى كان يستوعب خمسة أفراد يقومون بالعمل فيه وتكون انتاجية عالية. أصبح الآن يستوعب أكثر من ثلاثة أضعاف العدد الكافى له. مما أحدث ما يسمى بالبطالة المقنعة والتى تمثل أيدى عاملة لاتزيد من الانتاج بمعنى إذا تم سحبها من هذا القطاع فإن ناتج القطاع لاينخفض. بل على العكس قد يزيد.

فتواجد هذه الاعداد الزائدة من العمالة وزيادة معدلها بالنسبة للأرض يعمل على ظهور نوع من أخطر أنواع البطالة التى تعانى منها الدول النامية.

فضلاً عن انخفاض نصيب الفرد من ناتج الأرض مما يضطر كثير من الأفراد الريفيين إلي هجرة الأرض الزراعية واللجوء إلي المدن بحثاً عن فرص عمل أفضل من حيث الربح الذى تدره فيتمثل هذا في ظهور ما يسمى بظاهرة نزوح عدد كبير من العمالة الزراعية إلي المدن بحثاً عن فرص عمل مما يجعل القطاعين الخدمى والصناعى لا

يستوعبان هذه الاعداد الزائدة من العمالة فيكون هناك فائض في القوى العاملة يمثل بطالة عالية.

وعلى ذلك فعلى الدول النامية أن تعمل على استصلاح اكبر قدر ممكن من الأراضى الزراعية لكى تستوعب الاعداد الزائدة من العمال الزراعين وعدم توجههم إلى المدن لكى لا تزيد نسبة البطالة الحضرية عن ما هى عليه وأيضا لكى يخف الضغط عن كثافة السكان والاعداد على الفدان.

تطور معدلات البطالة في مصر والاسباب الكامنة وراء هذا التطور.

أولاً: تطور معدلات البطالة في مصر من سنة ١٩٦٠- سنة ١٩٨٦.

لقد ظلت نسبة اليد العاملة في مصر مستقرة عند ٧٩٪ سنة ١٩٦٠ من إجمالى عدد السكان ولكن معدلات النمو السكانى المتزايدة والتى وصلت إلي ٣٪ جعلت عدد السكان في الوقت الحالى يفوق ٥٠ مليون نسمة مما يؤدى إلي زيادة في سوق العمل تمثل بحوالى ٤مليون فرد وباستبعاد القوى الغير عاملة فإن المضاف الفعلى إلي سوق العمل هو ٥ر٣ مليون عامل يبحثون عن عمل ويجب توفير فرص عمل لهؤلاء ولمن يأتوا بعد ذلك مما يجعل مشكلة البطالة تتزايد سنة بعد أخرى.

ويبين الجدول التالى عدد العاطلين ونسبة البطالة من سنة ١٩٦٠ إلي سنة ١٩٨٦

عدد العاطلين ونسبة البطالة ما بين ريف وحضر وحسب الجنس من سنة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ الارقام بالالف(١).

المنطقة	عدد العاطلين	سنة ١٩٦٠	سنة ١٩٨٦	معدل البطالة ٪	سنة ١٩٦٠	سنة ١٩٨٦
ريف	ذكور	٤٦	٥٩٦	ذكور	٠ر١	٩ر٣
	إناث	١٠	٣٨٨	إناث	٠ر٣	٤ر٥٠
حضر	ذكور	٩٣	٥٦٢	ذكور	٨ر٣	٩ر١٠
	إناث	٢٦	٤٦٤	إناث	١ر٩	٨ر٣٤

ويتضح من هذا الجدول تزايد معدلات البطالة فيما بين الذكور والاناث وأيضاً في الريف والحضر فقد ارتفع معدل البطالة من ١٪ إلي ٩ر٣٪ فيما بين الذكور في الريف ومن ٣٪ إلي ٤ر٥٠٪ فيما بين الاناث في الريف.

---

١) مؤتمر استراتيجية العمالة في مصر سنة١٩٨٩- ص٢٣ معهد التخطيط القومى.

كما نجد أن معدل البطالة مرتفع فيما بين نساء الريف عنه فيما بين نساء الحضر من ٤ر٥٠،٨ر٣٤ على التوالى وهذا يرجع إلي أن نسبة مساهمة المرأة في العملية الانتاجية مرتفعة في الحضر عنها في الريف وذلك يرجع إلي اعتبارات اجتماعية وعادات وتقاليد معينة منها عدم خروج المرأة الريفية إلي مجالات العمل المختلفة بعكس المرأة الحضرية التى خاضت كل المجالات.

وبوجه عام نجد أن معدل البطالة يأخذ في الارتفاع سنة بعد أخرى سواء في الريف أو الحضر أو فيما بين النساء والذكور على السواء.

ثانياً الوضع الراهن في سوق العمل بمصر:

إن تباطىء معدل النمو الاقتصادى والذى قد وصل إلي معدلات سالبة في مصر أدى إلي ظهور مستويات عالية من البطالة.

ففى الخمسينات تمتعت مصر بفائض في قوة العمل وخصوصاً العمالة غير الماهرة ولكن كانت نسبة البطالة محدودة في المدن.

أما الريف فقد ظهرت فيه البطالة الجزئية بصفه موسمية.

وفي ذلك الوقت استوعبت الوظائف ذات الانتاجية المنخفضة جزءاً كبيراً من القوى العاملة "غير الرسمية".

ولكن في السبعينات قلبت الاوضاع بالنسبة لسوق العمل واصبحت مصر تعانى من نقص واضح في قوة العمل الماهرة ويرجع ذلك إلي هجرة العمال للبلاد النفطية بحثاً عن فرص عمل أفضل.

مما أدى إلي تدفق هجرة هؤلاء العمال إلي الخارج والذى وصل عددهم طبقاً للتقديرات بحوالى ٢ر١ مليون سنة ١٩٨٦.

كما تقدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بـ ٢ مليون فرد(١).

وفي نفس الوقت زادت العمالة ووصلت إلي الفائض في القطاع العام والمزارع الصغيرة وتزايدت حجم البطالة في هذين القطاعين وتتمثل ذلك في زيادة عدد الافراد بالنسبة للفدان. فالفدان الذى يعمل فيه ثلاث أفراد أصبح يعمل فيه أكثر من تسعة أفراد مما يؤدى إلي انخفاض الانتاجية الحدية للفدان.

وأيضاً بالنسبة للقطاع العام أدى التكدس الوظيفي إلي انخفاض سير الانتاج.

كما تزايدت معدلات البطالة بين الشباب المتعلم مما أضطر الحكومة لتوظيفهم في المصالح الحكومية مما أدى إلي ما يسمى بالتكدس الوظيفى وهناك قدر كبير من الشباب المتعلم من كلا الجنسين في حالة بطالة ما لم توظفه الحكومه.

وسبب ارتفاع البطالة بين الشباب المتعلم عنه بين الأمين يرجع إلي أن الفرد الامى يمكن أن يقبل أى وظيفه تعرض عليه أو توجد أمامه. أما الشخص المتعلم فهو الذى لا يقبل أى وظيفة لا تتلائم مع قدراته ومؤهلاته وبذلك تنخفض البطالة بين الأمين عنها بين الفئات المتعلمة.

وخير شاهد على ذلك بيانات الجدول التالى والذى يوضح معدلات البطالة بحسب مستويات التعليم المختلفة.

معدلات البطالة على حسب المستوى التعليمى «٪»(٢).

مستوى التعليم	معدل البطالة ٪
أميون	٢ر٥
ابتدائي	٦ر٢
متوسط	٢٠ر٦
جامعى	١١ر٣

من هذا الجدول يتضح صحة ما قيل بالنسبة لتزايد معدلات البطالة بين الشباب المتعلم عنه بالنسبة للأمين. فنجد أن معدل البطالة بين خريجى الجامعات يمثل حوالى

---

١) مؤتمر استراتيجية العمالة في مصر - مرجع سابق - ص ١٦.

2) Urbah unemployment in Developing countries.

٣ر١١٪ بينما معدل البطالة بين الأمين ٥ر٢٪.

واستكمالاً لما قيل من قبل من انتشار ظاهرة البطالة بين المتعلمين وخاصة بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا نجد أن البيانات توضح الآتى(١).

أن نسبة الخريجين اللذين يدخلون سوق العمل سنة ٨٢ حتى ٨٧ مايزيد على ١١٥ر٢٠٠٠ موزعون على الوجه التالى:

٦٣٧٠٠٠ خريجى جامعات بنسبة ٣٠٪ من مجموع الخريجين.

١٣٣٠٠٠ خريجى معاهد فنية بنسبة ٦٪ من مجموع الخريجين.

١٣٤٦٠٠٠ر١ خريجى التعليم الفنى والمعلمين بنسبة ٦٤٪.

ولما كان مجموع العاطلين سنة ١٩٨١ أكثر من ٥٧٢٠٠٠ فإن مجموع البطالة سنة ٨٦ قد يصل إلي ٢ر٨٧٧٦٠٠٠ يعرضون جميعاً في سوق العمل المحلى مما يؤدى إلي عجز هذا السوق عن تعين الخريجين وأن فرصة الشركات الاستثمارية والقطاع الخاص في توفير فرص عمل محدودة.

لذلك فإنه يتوقع أن عدد العاطلين في مصر قد يتجاوز ٢ر٧٠٠٠٠٠ فرد مما يؤدى إلي عجز السوق عن استيعاب هذه الاعداد المتزايدة ومن ثم تتفاقم مشكلة البطالة.

وبالرغم من أن قطاع الصناعة يقع على عاتقه العبء الاكبر في قيادة جهود التنمية وتوفير فرص العمل. الا أن وجود مخاطر أساسية توجهة تجعله لايستطيع أن يكون هو الرائد لعملية النمو في مصر. وذلك لان هذاالقطاع يعتمد على العالم الخارجى في معظم احتياجاته كما أنه لا يوجد الاستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل جديدة عن طريق التوسع في الاستثمار والمشرعات الانتاجية.

لذلك نجد أن معدلات البطالة في مصر تزيد سنة بعد أخرى فمن ٢ر٨٪ سنة ٧٧ إلي ٦٪ سنة ٨٤ ثم ٤ر٨ سنة ٨٥ ثم إلي ٨ر١٤ سنة ٨٦.

---

(١) بطالة المهندسين - مرجع سابق - ص ١٩٣

ثالثاً: خصائص القوى العاملة المصرية:

في ضوء النمو السكانى السريع فقد كان من الطبيعى أن يشهد الحجم المطلق للقوى العاملة تزايداً مستمراً

لقد تضاعف عدد سكان مصر فيما بين سنة ١٩٦٠- ١٩٨٦ من ٨ر٢٥ مليون فرد إلي ٥٠ مليون فرد ومن المتوقع أن يصل إلي ٦٨ مليون سنة ٢٠٠٠.

ولقد أثر هذا النمو على القوة العاملة ومعدل نموها ويتضح ذلك من الارتفاع النسبى في معدل الإعالة وبمعنى آخر الانخفاض النسبى في معدل المشاركة خلال الفترة سنة ٦٠ - ٨٦

والجدول التالى يوضح نسبة القوى العاملة لحجم السكان - معدل المشاركة(١).

السنة	حجم السكان	حجم القوى العاملة	معدل المشاركة
١٩٨٠	٤٢١٢٦	١١١٣٣	٤ر٢٦
١٩٨٤	٤٧١٩٢	١٢٨٧٧	٣ر٢٧
١٩٨٦	٥٠٤٠٠	١٤٣١٤	٤ر٢٨

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

بالرغم من زيادة عدد السكان وزيادة حجم القوى العاملة تبعاً له إلا أن معدل المشاركة كان منخفض مقارنة بحجم القوى العاملة وذلك يرجع إلي ارتفاع نسبة السكان الغير مساهمين في العملية الانتاجية وهم الاطفال وكبار السن.

فقد دلت البيانات أن نسبة صغار السن أقل من ١٥ سنة في مصر حوالى ٤٠٪ سنة

---

١) د. سلوى سليمان - مرجع سابق - ص١٨.

٧٦ أى أن هناك ٧٦٠ ألف طفل من جملة السكان وقت ذاك(١).

نمط توزيع القوى العاملة في مصر:

١- التوزيع المهنى:

شهد هيكل توزيع العمالة ما بين قطاعات النشاط المختلفة تغيراً ملموساً خلال الفترة سنة ٦٠ - ٨٤.

فلقد انخفض اجمالى عدد المشتغلين في قطاع الزراعة من ٥٧٫٤٪ سنة ٦٠ إلي ٤٧٫٦٪ سنة ٧٦ ثم ٣٣٫٦٪ سنة ٨٤.

ويرجع ذلك إلي تزايد الاعداد المهاجرة من المزارعين إلي المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الاخرى الساحلية أو الدول العربية المجاورة أو الاشتغال بمهن أخرى غير الزراعة تدر ربح أعلى مثل قطاع البناء والتشيد.

أما بالنسبة لكل من قطاع الصناعة والتعدين وقطاع التشيد والبناء فقد زادت الاهمية النسبية لعدد المشتغلين بكل منهما من ٩٫٥٪، ٢٫٠٪ على التوالى سنة ١٩٦٠ إلي ١٤٪ ، ٤٫١٪ سنة ٧٦ ويرجع السبب في هذا إلي التوسع والنمو الذى شهداه خلال فترة السبعينات بل إنه من الممكن اعتبار قطاع التشيد أكثر القطاعات تغيراً خلال الفترة سنة ٦٠-٧٦ حيث تضاعفت أعداد العاملين به وتضاعفت أهميته النسبية من حيث استيعابه للعاملين بوجه عام.

كما تغير نمط توزيع العاملين ما بين القطاعات السلعية.

---

(١) بطالة المهندسين - مرجع سابق - ص٦٢.

٠٣٤/٥

ويبين الجدول التالى تركيبة هيكل القوى العاملة في مصر من سنة ١٩٦٠إلي سنة ١٩٧٤(١).

القطاع	١٩٦٠		١٩٧٤	
	العدد بالألف	النسبة ١٠٠٪	العدد بالألف	النسبة ١٠٠٪
الزراعة	٣٢٤٥ر٠	٥٤٪	٤٢١٢ر٤	٤٦ر٦٠٪
الصناعة	٦٠١ر٨	١٠٪	١١٤٩ر٥	١٢ر٧٠
الكهرباء	١١ر٩	٠ر٢	٣٨ر٣	٤ر٣
التشييد	١٨٥ر٠	٣ر٠	٣١٥ر٢	٣ر٥٠
النقل والمواصلات	٢١٨ر٦	٣ر٦٤	٤٠٥	٤ر٥٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة القوة العاملة في الزراعة انخفضت من ٥٤٪ سنة ٦٠ إلي ٤٦ر٦٪ سنة ٧٤ ويرجع ذلك الانخفاض إلي هجرة الافراد الريفين من الريف إلي الحضر بحثاً عن فرص عمل تدر دخلاً أعلى مما تدره الزراعة أو يرجع إلي الهجرة الخارجية إلي الدول النفطية بحثاً عن فرص عمل أفضل.

بينما نسبة القوة العاملة في الصناعة ارتفعت من ١٠٪ سنة ٦٠ إلي ١٢ر٧٪ سنة ٧٤ وفى قطاع التشييد والكهرباء زادت نسبة القوى العاملة من سنة٦٠ إلي سنة ٧٤ من ٣٪ إلي ٣ر٥٪ ومن ٢ر٪ إلي ٤ر٪ على التوالى.

٢- التوزيع الجغرافى:

تبين مما سبق حدوث تناقص واضح في اعداد المشتغلين في القطاع الزراعى يقابله تزايد سريع في أعداد العاملين في الانشطة الاخرى بصفة عامة وقطاعات الخدمات بصفة خاصة. وقد جاء هذا التحول مصحوباً بتيار مستمر من الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلي الحضر ونتيجة لهذا التدفق تحولت منطقة القاهرة الكبرى إلي أكبر منطقة جذب وتجمع سكانى حيث تركز فيها ما يزيد على ربع القوى العاملة في الدولة.

(١) "تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر" - المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصرين سنة ٧٨. ص ١٦٣.

ويبين الجدول التالى التوزيع النسبى للسكان في مصر
ما بين ريف وحضر(١).

السنة	الريف " ٪ "	الحضر " ٪ "	اجمالى " ٪ "
١٩٦٦	٠ر٦٠	٠ر٤٠	١٠٠
١٩٧٦	٢ر٥٦	٨ر٤٣	١٠٠

٣- التوزيع النوعى:

تدر عدد المشتغلين في تعداد سنة ٧٦ بحوالى ٢ر١٠مليون يمثلون حوالى ٢٨٪ من اجمالى عدد السكان في مصر ومن واقع البيانات المتاحة كانت مساهمة المرأة محدودة عند معدل ٢ر٧ من جملة السكان ذوى النشاط الاقتصادى. وهذا لان نسبة الاناث "فوق ١٥ عام" المساهمات في العملية الانتاجية سنة ٧٦ لا تمثل أكثر من ٤٪ من اجمالى عدد الاناث بوجة عام والذى كان عددهم ١٨ مليون سنة ٧٦.

وعموماً فإن هناك من الدلائل ما يشير إلي وجود اتجاه عام نحو تزايد نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادى حيث يستدل على ذلك من المؤشرين:

١- تزايد معدل نمو قوة العمل من الاناث بمعدل ٩ر٢٪ أسرع من ذلك المحقق بالنسبة للذكور ١ر٢٪ على مستوى الجمهورية خلال الفترة سنة ٦٠-٧٦.

٢- ارتفاع نسبة التعليم ما بين الاناث المساهمات في قوة العمل، فقد انخفضت نسبة الامية ما بين اناث قوة العمل من ٤ر٨٢٪ سنة ١٩٦١ إلي ١ر٥٤٪ سنة ١٩٧١.

وبالنسبة لتطور دور المراة المساهمة في النشاط الاقتصادى المنتج تبين اتجاها واضحاً نحو التحول التدريجى من التركيز في مجال الزراعة ٤٣٪ سنة ١٩٦١ إلي الالتحاق بانشطة اقتصادية اخرى في مقدمتها قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية وقطاع الصناعة التحويلية.

---

١) د. سلوى سليمان - مرجع سابق - ص١٩١.

وقد جاء هذا التحول متزامناً مع حدوث ارتفاع ملموس في نسبة مشاركة الاناث في المناطق الحضرية إلي اجمالى القوة العاملة من الاناث.

ومع أن هذه النسبة لا تتجاوز ٤٥٪ في سنة ١٩٦٠ تزايدت لتصبح حوالى ٦٤٪ سنة ١٩٧٦ والمبررات وراء تزايد نسبة مساهمة الاناث في العمل تنحصر فيما يلى:

١- الاتجاه المستمر للهجرة من الريف للمدن

٢- ارتفاع نسبة التعليم في المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية مما يترتب عليه من إتاحه فرص أكبر للعمل للأناث.

٣- عدم ملائمة وسائل العد المستخدمة في تعدادات السكان أو مسوح القوى العاملة فيما يتعلق بقياس مدى مشاركة المرأة الريفية في الزراعة.

ويبين الجدول التالى مشاركة النساء في النشاط الاقتصادى سنة ١٩٧٦(١).

البيان	ذكور	إناث	جملة
جملة السكان ذوى النشاط الاقتصادى	٩٥٥٦٨١٨	٧٠١٠٠٧	١٠٢٥٧٨٢٥
جملة الذين لهم نشاط اقتصادى	٥٨٧٤١٤٢	١٤١٦٠١٥٢	٢٠٠٣٤٢٩٤
اجمالى السكان	١٥٤٣٠٩٦٠	١٤٨٦١١٥٩	٣٠٢٩٢١١٩

ويتضح من الجدول السابق زيادة عدد الاناث المشاركات في الانشطة الاقتصادية.

(١) د. سلوى سليمان - مرجع سابق ص ١٢١.

أثر الهجرة الداخلية والخارجية على العمالة.

أولاً: أثر الهجرة الداخلية على التوزيع الأقليمي للبطالة:

شهدت دول العالم الثالث خلال العهود الثلاثة الماضية نمواً سريعاً في نسبة التحضر بسبب تيارات الهجرة المكثفة من المناطق الريفية إلي المراكز الحضرية حتى أن معدل نمو السكان في بعض العواصم والمدن الرئيسية تجاوز ٧٪ سنوياً.

وخلال الخمسينات والستينات كانت الهجرة من الريف للحضر تعتبر تطوراً طبيعياً وذلك لسببين:

١- آثارها الاجتماعية والاقتصادية الايجابية حيث تنتقل القوى العاملة من مناطق تصل فيها الانتاجية الحدية الاجتماعية للصفر إلي مناطق تكون فيها ذات قيمة موجبة. بل وقد تصبح متزايدة بفعل التطور الفنى المستمر.

٢- خلال هذه الفترة اهتمت استراتيجيات التنمية بعمليات التحديث والتطور الصناعى وتنمية المراكز الحضرية الاساسية.

ولقد أدى هذا الاتجاه في الفكر التنموى إلي خلق نوع من الاختلال الاقتصادى الجغرافى لصالح المناطق الحضرية وعلى حساب المناطق الريفية مما أدى إلي التعجيل بتيارات الهجرة الغير مخططة إلي الحضر بما تجاوز في مراحل لاحقه، معدلات خلق فرص العمل وطاقة الخدمات الاجتماعية في الحضر.

وبسبب هذا التزايد الغير مخطط في تيارات الهجرة ظهرت وتفاقمت مشكلة البطالة الحضرية.

وقد أشار "Todaro" إلى هذه الظاهرة أن المناطق الحضرية تعتبر ظاهرة جذب للقوى العاملة حيث توافر فرص العمل وارتفاع الاجور بالاضافة إلي المناطق الريفية أصبحت مناطق طرد للعمالة التى بها وذلك لانخفاض الانتاجية الحدية للعامل الزراعى ومحدودية الاراضى الزراعية وبالتالى انخفاض الاجور.

وعلى ذلك فإن الهجرة لا تتم فقط من الريف إلي المدن ولكن من المحافظات المهملة سواء ريف أو حضر إلي محافظات الجذب المميزة.

توزيع معدلات البطالة الاقليمية:

هل تعد معدلات البطالة متقاربة في مستوياتها وباختلاف المناطق أم هناك تفاوتاً ما بين كل منطقة لاخر؟

يتضح نمط توزيع البطالة الاقليمية عن طريق:

أ- مقارنة معدلات البطالة على مستوى المحافظات.

ب- مقارنة معدلات البطالة على مستوى المناطق "ريف وحضر".

أ- على مستوى المحافظات:

يوجد مجموعة محافظات تعاني من مشكلةبطالة واضحة ومتزايدة.

فمثلاً في الستينات أتضح أن محافظات بور سعيد - السويس - الاسماعلية - الاسكندرية - القاهرة.

تعد من المحافظات الأكثر معناه من حيث ارتفاع معدلات البطالة بها

واستمر الحال على هذا الترتيب أيضاً سنة ١٩٧٦ حيث احتلت نفس المحافظات المراكز الاولى لمعدلات البطالة مع تغيرات محدودة في الترتيب ، الاسكندرية - الاسماعيلة - القليوبية - أسوان - بورسعيد - القاهرة.

وفي سنة ١٩٨٦ احتلت كل من محافظات كفر الشيخ، أسوان، القليوبية قمة القائمة. ثم تلاها كل من بورسعيد والدقهلية والقاهرة.

وإذا كانت محافظة القاهرة تأتى في التعدادات الثلاثة في الترتيب الخامس أو السادس من حيث معدلات البطالة فإنها كانت تمثل دائما المركز الأول من حيث الأعداد المطلقة للمتعطلين ٤٤٣٤٤٩ فرد سنة ١٩٦٠ إلي ١٢١٥٨٣ فرد سنة ٦٧٩١ وأخيراً ٣٢٤٠٤٤ فرد سنة ١٩٨٦ لتمثل ٣ر٢٥٪، ٣ر١٤٪ ثم ١ر١٦٪ من إجمالى المتعطلين(١).

ب - بين الريف والحضر:

١- كانت المناطق الحضرية بوجه عام أكثر ارتفاعا من حيث معدلات البطالة مقارنه بالمناطق الريفية.

---

١)المؤتمر الول العلمى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية "البطالة" سنة ١٩٨٩ ص ١٩٨٩

٢- نمت معدلات البطالة الريفية بمعدل أسرع منها بالحضر حتى يكاد الفرق بينهما
يتلاش في تعداد سنة ١٩٨٦.
أعلى معدلات البطالة الحضرية تظهر في محافظة كفر الشيخ وأعلى معدلاتها الريفية
تظهر في القليوبية.

اتجاهات الهجرة الداخلية بين المحافظات المصرية:

تعتبر الهجرة الداخلية منفذاً للعمالة الباحثة عن فرصة عمل ملائمة أو جديدة
ويشاهد ذلك في مختلف المجتمعات متقدمة أو نامية وفي مصر تعد الهجرة الداخلية من
أهم الملامح الديموجرافية المميزة لسكان البلاد.
والحديث عن الهجرة الداخلية يقتضى التميز بين نوعين من المحافظات محافظات
الجذب ومحافظات الطرد.

أ- محافظات الجذب:

ظلت محافظتى القاهرة والاسكندرية خلال التعدادات سنة ٤٧، ٦٠، ٧٦ مراكز
للاستيعاب الرئيسى للمهاجرين هجرة داخلية سواء كأعداد مطلقة أو نسبية وقد أوضح
تعداد سنة ١٩٨٦ تراجعاً في الأعداد المطلقة للهجرة الصافية إلي محافظتى القاهرة
والاسكندرية وفي نفس الوقت ظهر تزايد واضح في أعداد المهاجرين إلي مدن القناة
الثلاثة والجيزة والقليوبية.
وبالنسبة لمدن القناة فالهجرة إليها جاءت كنتيجة طبيعية لعملية إعادة التعمير.
أما زيادة الهجرة إلي الجيزة والقليوبية فهى الوجه الآخر للتراجع عن حجم
الهجرة الصافية إلي القاهرة، حيث يميل المهاجرين إلي الاقامة بالمناطق المجاورة
للعاصمة والداخلة في نطاق القاهرة الكبرى مثل الجيزة والقليوبية حيث نمط المعيشة
أقرب إلي النمط الريفى الذين قدموا منه.

ب- محافظات الطرد:

استمرت محافظة المنوفية منذ تعداد سنة ١٩٤٧، ١٩٧٦، ١٩٨٦ من أكبر المحافظات
طرداً للمهاجرين سواء كأعداد أو كنسب وتلى هذه المحافظة محافظات الدقهلية،
سوهاج، الشرقية، والغربية.

وبوجه عام فإن المحافظات ذات الطابع الريفى سواء في الوجه البحرى أو القبلى تعد مصدرة للمهاجرين بإستثناء محافظتى القليوبية والجيزة.

ونأتى الآن إلي سؤال هام:

ما هو سبب الهجرة أو ما هى مبررات انتقال المواطن المصرى من محافظة إلي أخرى؟

لاشك أن عملية الهجرة الداخلية في مصر كانت مقترنه بصفه أساسية باعتبارات اقتصادية منها انخفاض الدخول وانتشار البطالة وبرغبه من الافراد في تحسين أوضاعهم المعيشية، فمن أهم أسباب الهجرة بين الاقاليم هى البحث عن عمل.

وتقدر نسبة هؤلاء ب ٥ر٢٪ من اجمالى المهاجرين ويرتبط بهؤلاء المهاجرين أعداد كبيرة من المرافقين ٥ر٤٧٪.

فهذا السبب واضح وابرزته البيانات.

أما الرأى القائل بأن السبب هو انتقال العمالة من أقاليم الفائض إلي اقاليم العجز لم يبرز بعد لأن هناك هجرة من اقاليم بطالة إلي اقاليم أكثر معاناه منها.

ولا شك أن تدفق المهاجرين ساهم في رفع معدلات البطالة بالمناطق الحضرية، إلا أن الارتفاع المستمر في هذه المعدلات لم يحد من حركة الانتقال للمحافظات الحضرية.

وباستمرار الهجرة تتفاقم معدلات البطالة في الاقاليم المستقلة وكذلك في الاقاليم المرسلة.

وهذا الوضع يمكن تفسيره بأن عوامل الطرد أشد تأثيراً من عوامل الجذب أو بأن فرصة العمل المتوقعة والفرق الاجرى المتوقع بين مناطق الجذب والطرد وهو من الكبر بما يشجع على الانتقال.

وبالاضافة إلي ماسبق فإن من عوامل الهجرة الداخلية هو نمط توزيع الاستثمارات.

فقد ترتب على التوزيع الغير متوازن للاستثمارات أن تركزت الاستثمارات في عدد محدود من المراكز الحضرية فقد إختصت القاهرة والاسكندرية وأسوان والسويس

بما يزيد على ٧٥٪ من استثمارات برنامج التصنيع الأول(١).

وما يزيد على نصف استثمارات الخطة الخمسية الأولى وما يجاوز ٧٠٪ من الاستثمارات الصناعية خلال الخطة الخمسية الأولى.

وكان المبرر وراء هذا التوزيع الغير متوازن للاستثمارات هو الرغبة في تحقيق نمو صناعي سريع.

وأما عن سبب اختيار هذه المدن الاربعة فيرجع إلي الاهمية الحيوية لكل من محافظتى القاهرة والاسكندرية كمناطق جذب وتوطن لنسبة كبيرة من السكان.

أما محافظة أسوان فقد كانت هدفاً مقترناً ببناء السد العالى والسويس لاكتشاف البترول.

١) المؤتمر العلمى الاول لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مرجع سابق ص ١٣٠.

وفيما يلى جدول يبين نصيب مختلف المحافظات من الاستثمارات مقارنة بعدد سكانها(١).

المحافظات	نصيبها من الاستثمارات	عدد سكانها	ملاحظات
١- القاهرة - الاسكندرية - الاسماعيلية - بورسعيد - أسوان - الوادى الجديد - البحر الأحمر - مطروح.	٠ ر ٦٠٪	٣٦ ر ٢٣٪	مميزة
٢- الدقهلية - الشرقية - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - محافظات الوجه القبلى ما عدا أسوان وقنا.	١٨ر١٨٪	٥١٪	مهملة
٣- دمياط - القليوبية - البحيرة - الجيزة - قنا.	نصيبها من	الاستثمارات نصيبها من	يتناسب مع السكان

يتضح من الجدول أن المحافظات مقسمة إلي ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى:

ونصيبها من الاستثمارات أكبر من نصيبها من السكان وهى المحافظات المميزة.

المجموعة الثانية:

ونصيبها من الاستثمارات أقل من نصيبها من السكان وهى المحافظات المهملة.

المجموعة الثالثة:

ونصيبها من الاستثمارات يتناسب مع نصيبها من السكان

وقد ترتب على نمو وازدهار بعض المراكز الحضرية بسبب التخصيص الغير متوازن للاستثمارات منذ مطلع الستينات أن تطلعت الاجيال الجديدة من الباحثين عن العمل في المناطق الغير مميزة سواء من الريف أو الحضر إلي الهجرة إلي المناطق الجاذبة واقترنت هذه الهجرة بنوعين من الآثار السلبية هى:

١- ارتفاع معدلات البطالة بالمناطق الحضرية الجاذبة

٢- سعى الحكومة لمعالجة البطالة الحضرية المميزة بالاصرار على تخصيص مزيد

(١) المرجع السابق - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

من الاستثمارات لها بما تسبب في مزيد من الاهمال لمشكلات المناطق الغير مميزة مما أدى إلي ارتفاع معدلات البطالة في كل من الريف والحضر

أثر الهجرة الخارجية على العمالة في مصر:

١- هجرة العمالة المصرية بفعل عامل الجذب:

بعد ارتفاع اسعار البترول واهتمام الدول النفطية بهذا المورد الهام بدأت العمالة تزحف إليها وشاركت مصر بتوريد عدد كبير من هذه الأيدي العاملة لهذه الدول النفطية.

ولو أنه لم يجرى بحث ميداني للتعرف على الاسباب الكامنه وراء هذه الهجرة إلا أن الشواهد تؤكد أن السبب الأساسي هو الحصول على كسب أفضل والدليل على ذلك هجرة الافراد من بلد عربي نفطي إلي آخر يكون فيه مستوى الاجر أعلى.

وتقدر حجم العمالة المصرية المهاجرة إلي البلدان النفطية ب ٣٥٠ ألف شخص سنة(١).

وبالأخذ في الاعتبار الافراد المهاجرين سراً يصل العدد إلي نصف مليون.

وتؤدى الهجرة الخارجية إلي التأثير على هيكل العمالة في الداخل وخصوصاً إذا ما أختلفت خصائص قوة العمل المهاجرة عن خصائص قوة العمل المقيمة

وقد أثر هجرة العمالة المصرية إلي الخارج على سوق العمل في الداخل وعلى وجه الخصوص ارتفعت نسبة المهاجرين في قطاع التشيد من ٩ر٤٤ سنة ٧٦ إلي ٦ر٤٧ (٢).

مما أثر على السوق الداخلى لقوة العمل والعجز في المعروض من هذا التخصص مما أدى إلي الهجرة الداخلية من الريف للحضر وترك الفلاحين لاراضيهم والهجرة للمدن بحثاً عن عمل في مجال التشيد والبناء الذى كان يعانى من نقص في المعروض من قوة العمل فيه.

---

١) "أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية" المؤتمر السنوى الخامس للاقتصادين المصرين ، ١٩٨٠.

٢) د. فاطمة مرسى - مرجع سابق.

أثر الهجرة الخارجية على معدل البطالة في الداخل:

بالرغم من ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية والذى وصل إلي نصف مليون. إلا أنه لم تفلح هذه الاعداد المهاجرة من العمالة أن تحل مشكلة العاطلين القادرين على العمل وذلك يرجع إلي أن هذه النوعية من العمالة هى من قوة العمل الكائنة بالفعل.

وعلى ذلك فرصيد المتعطلين ظل كما هو بل أخذ يتراكم خاصة بعد أن توقفت البلدان النفطية عن الاستمرار في برامج التنمية نتيجة لهبوط في أسعار النفط مما أثر على وجود فائض عمالة في مصر تمثل في عودة آلاف من العمالة المهاجرة في شكل هجرة عكسية تظهر آثارها السلبية حالياً وهى تتمثل في مظاهر عدم التكيف من قبل العائدين مع ظروف العمل فيما يتعلق بالاجور مما يجعل البعض منهم يفضل حالة البطالة على حالة العمل باجر منخفض انتظاراً للهجرة مرة أخرى.

ويتضح ذلك عن العزوف من قبل العمال الزراعين عن العودة إلي الاشتغال بالزراعة مرة أخرى.

والآن نأتى إلي سؤال هام وهو:

هل حققت الهجرة الخارجية الغرض منها؟

بالرغم من أن الهجرة تعتبر نتيجة لما تدره على البلاد من عائد في شكل عملات صعبة إلا أنها استوعبت مهنين وعمال مهرة وغير مهرة في قطاعات التشيد والصناعة وتحول عمال زراعيون إلي عمال في قطاع التشيد مما أدى إلي تضيق سوق العمل.

وقد خسرت الزراعة نسبة كبيرة من قوتها العامله من الذكور سنة ١٩٧٢ مما أضطر إلي تعويضهم بتشغيل النساء والاطفال مما أدى إلي تسرب الاطفال من المدارس وقد دلت البيانات على أن البطالة الصريحة قد زادت من ٤ر١٪ من سنة ١٩٧٢ إلي ٢ر٤٪ سنة ١٩٧٩ وهذا يدل على حالة عدم تكيف متزايد في سوق العمل.

وذلك فضلاً عن إزدياد حالة البطالة المختلفة في الهجرة العكسية ورجوع الأفراد المهاجرة إلي مصر مرة أخرى.

أى أن هجرة العمالة الخارجية كان له كثير من الآثار السلبية ليس ذلك فقط ولكن تأثيرها الايجابى الذى كان يرجو تحقيقه لم يتحقق.

معدل البطالة في مصر
ومستوى التعليم وأحداث الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

أولاً العلاقة بين التعليم والبطالة:

إن التعليم هو المحدد الرئيسى لعرض قوة العمل المؤهلة سواء من حيث الحجم أو المكونات أو النوعية والمشكلة التى تثير الاهتمام حالياً هى أن التعليم أصبح يشكل أحدى المحاور الاساسية فى الاختلالات السائدة بسوق العمل.

وعلى وجه الخصوص فإن العلاقة الديناميكة بين الطلب على التعليم والعمالة تقوم على مقدمتين.

المقدمة الأولى:

أن الحوافز السوقية "حوافز السوق" وهيكل التكلفة بالنظام التعليمى بالدول المتخلفة يعملان على نمو الطلب على التعليم على النحو الذى يؤدى إلي النحو الذى يؤدى إلى نمو خريجى كافة المستويات التعليمة بمعدلات تفوق كثيراً معدلات نمو فرص العمل الجديدة.

وتستند هذه المقدمة إلي أن الطالب على التعليم بالدول المتخلفة إنما يشكل المحدد الاساسى لعرض التعليم وبالتالى القوة العاملة المتعلمة ويرجع ذلك إلي التزام حكومات هذه الدول لعرض غالية التعليم وفي ضوء شدة الضغوط التى يمارسها الافراد على زيادة الاماكن التعليمية.

يمكن القول أن هذا الاتفاق يتحدد لدرجة كبيرة بمستوى الطلب الفردى الكلى على التعليم.

ويعرف الطلب الفردى على التعليم بأنه طلب مشتق من فرص العمل العالية الكسب بالقطاع الحديث حيث تتحدد إمكانية الوصول إلى هذه الفرص إلى حد كبير تبعاً لمستوى التعليم الذى يكتسبه الفرد.

وفى ظل هذا المنظور يتحدد الطلب على التعليم وفقاً لفروق الكسب بين

الأفراد المختلفين في مستوى التعليم. ونسبة البطالة السائدة بين خريجى المستويات التعليمية المختلفة ومن المسلم به الآن أن جميع هذه المتغيرات تعمل على إشتمال ضغوط الطلب على المزيد من التعليم.

وتعتبر هذه الضغوط عنصراً أساسياً من عناصر الإختلال بين نواتج التعليم وفرص العمل الجديدة بسوق العمل واتجاهه نحو التزايد المستمر.

المقدمة الثانية:

تتمثل في أنه في مواجهة الفائض من المتعلمين من خريجى كافة المستويات التعليمية يتجه جانب الطلب من سوق العمل إلى الإنتقاء من بينهم على أساس أكثر المتقدمين تعليماً لشغل مختلف الأعمال بالقطاع الحديث.

وذلك بصرف النظر عن المتطلبات التعليمية الحقيقية اللازمة لأداء هذه الأعمال بكفاءة.

ويعرف هذا الإسلوب بظاهرة تصاعد المؤهلات التعليمية بسوق العمل.

وتحتل هذه الظاهرة أهمية خاصة فى العلاقة بين التعليم والبطالة إذ أنها تمثل حلقة الوصل فى الحلقة المفرغة التى تدور بين التوسع فى التعليم وزيادة البطالة.

وينصرف مضمون هذه الحلقة إلى أن مواجهة سوق العمل للفائض التعليمى من كافة المستويات التعليمية بتصعيد الحد الأدنى من المؤهلات التعليمية اللازمة للحصول على عمل بالقطاع الحديث تدريجيا من شأنه اتجاه البطالة إلى الظهور إبتداءاً من أدنى المستويات التعليمية فالأعلى.

وتولد هذه البطالة على المستوي التعليمى الأدنى فى حالة من الإحباط من خريجى هذا المستوى مما يدفعهم إلى الضغط على الحكومات للتوسع في المرحلة التالية بهدف الإلتحاق بها.

ولكن هذا التوسع في المرحلة التالية وإن كان يحجب هؤلاء الخريجين عن سوق العمل؟ إلا أنه يؤجل من مشكلة البطالة ليعيد تجسيدها مرة أخرى.

عند نهاية هذه المرحلة وبهذا تبدأ سلسلة جديدة من زيادة الفائض في المتعلمين.

فتصعيد المؤهلات بسوق العمل فزيادة البطالة فالتوسع في التعليم فزيادة الفائض وهكذا......

وتتجـد كل من مشكلتى التوسع في التعليم والبطالة بين المتعلمين بالنظر إلى
أنه كلها تناقصت فرص العمل بالنسبة لخريجى مرحلة معينة من التعليم كانت تكفى من قبل
للإلتحاق بالعمل بالقطاع الحديث، كلما زاد الطلب عليها كمرحلة وسيطة يجب تعديها
للوصول إلى المرحلة الاعلى.

وبهذا يؤدى كل نقص في فرص العمالة إلى المزيد من الطلب على وعرض المزيد
من التعليم على جميع المستويات وبمرور الوقت لابد وأن يقترن التوسع في التعليم
بإتجاه نحو إرتفاع مستوى التعليم بين المتعطلين المتعلمين، نتيجة إستمرار نمو التعليم
على المستويات العليا منه بمعدلات تفوق معدلات الطلب على خريجها بسوق العمل

وفى الحالة القصوى كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول المتخلفة يصبح التعليم
العالى الملجأ الأخير لعدد هائل من المتعطلين المتعلمين
وصورة باهظة التكلفة من صور التعويض عن البطالة والاكثر من ذلك أنه لما كان
من غير الممكن للتعليم العالى أن يحتفظ بطلابه داخل جدرانه حتى سن التقاعد يكون من
المحتم عليهم فى النهاية مواجهة سوق العمل
وبهذا تكون المحصلة المزيد من البطالة بين الفئة الاكثر تعليما والاكثر قدرة على
التعبير عن مشاكلها والدفاع عنها

ويبين هذا العرض نقطتين أساسيتين:

١- أن نمط التنمية التعليمية يعتبر من العوامل الأساسية لبطالة المتعلمين

٢- ينصرف إلى عجز سوق العمل عن القضاء على الفائض بين المتعلمين من خلال عمله على الموائمة بين الحوافز المادية والندرة النسبية لمختلف الفئات المتعلمة من ناحية وقيامه بتصعيد المؤهلات التعليمية في مواجهة الفائض بين المتعلمين من ناحية أخرى.

كما تتميز أسواق العمل بالدول المتخلفة بعوامل تعمل على إطالة فترة البحث عن عمل من قبل الخريجين أهمها :

١- إعتماد الأفراد على الصلات الشخصية للأسرة في الحصول على عمل.

٢- المساندة الأسرية التى يلقاها الخريج طوال فترة البحث عن عمل.

ومن العرض السابق نستنتج الآتى:

١- أن نسبة البطالة داخل قوة العمل المؤهلة تفوق كثيراً نسبة البطالة السائدة داخل كل من جملة قوة العمل وقوة العمل الغير مؤهلة.

٢- أن تعاظم سرعة نمو المتعطلين المؤهلين قياساً على سرعة نمو المتعطلين غير المؤهلين قد أدى إلى ارتفاع النصيب النسبى للمؤهلين من جملة المتعطلين من ١ر٢٤٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٣ر٦٠٪ سنة ١٩٧٨ وذلك على الرغم من ضآلة النصيب النسبى للمؤهلين داخل قوة العمل حيث لايتعدى هذا النصيب ٣ر٨ ٪ سنة ٦٠ ، ٥ر٢١٪ سنة ١٩٧٨.

٣- إن معدلات النمو السكانى للبطالة بين الأناث المؤهلين تفوق كثيراً المعدلات المناظرة بين المؤهلين من الذكور وقد أدى ذلك إلى ارتفاع النصيب النسبى للإناث من جملة المتعطلين المؤهلين من ٢ر١٨٪ سنة ١٩٦٠إلى ٣٤٪ سنة ١٩٧٦.

٤- ان النصيب النسبى لفئة التعليم المتوسط داخل كل من قوة العمل الاجمالية وقوة العمل المؤهلة يفوق الأنصبة النسبية المنفردة لكافة الفئات التعليمية الأخرى. فقد شكلت هذه الفئة حوالى ٥٪ ، ٩٪ من جملة قوة العمل.

ثانيا: تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

يجب تخطيط التعليم بحيث يتوائم مع إحتياجات سوق العمل وهذا يتطلب أيضا تخطيط للقوى العاملة وحصر التخصصات التى يوجد بها عجز وفائض لمعرفة حجمها.

ولكن هناك صعوبات توجد أمام هذه العملية التخطيطية وهى:

١- البيانات الخاصة بمستويات العمالة المخططة المتاحة تتعلق بالإحتياجات المحلية فقط وبغض النظر عن المصريين العاملين بالخارج .

٢- إن مستويات العمالة الإجمالية المقدرة تبعاً للخطة تظهر تغيرات غير منتظمة من سنة لأخرى وهذا منطقى لأن هناك مشروعات إستثمارية تنتهى فى مدة الخطة فتخلق فرص عمالة جديدة ومن الطبيعى أن النظام التعليمى لن يستجيب لهذه التغيرات بإستمرار فليس من الممكن أن يخطط لتخريج أعداد كبيرة فى سنة معينة ثم أعداد صغيرة فى سنة أخرى ثم أعداد كبيرة مرة أخرى وهكذا ...

وعموماً وفى ظل هذه المشكلة وهى مشكلة البطالة توجهت الأنظار إلى تحقيق التوائم بين مخرجات النظام التعليمى ومتطلبات سوق العمل كخطوة للحد من هذه المشكلة.

وكان من الطبيعى التركيز على التعليم الفنى وتشجيعه وذلك لوجود عجز في سوق العمل في هذا التخصص وفي نفس الوقت الحد من التعليم الجامعى الذى انتشرت فيه البطالة بصورة فادحة.

ويعنى تخطيط القوى العاملة تحقيق التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لعنصر العمل ويتحقق ذلك بتوافق مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل.

ولقد شاهدت مصر زيادة في المعروض من قوة العمل من الفنيين عن المطلوب فقد وصل المعروض من هذه الفئة إلى ١٢١٥٩٢ فرد(١) ولكن بعد هجرة الكثيرين منهم إلى الدول العربية بحثاً عن فرص عمل. بدأ العجز يظهر في العمالة الماهرة والفنيين واتضح ذلك من ارتفاع أجر الحرفيين وكان هذا مؤشر للإهتمام بالتعليم الفنى والتوسع فيه لتغطية العجز في سوق العمل. وبالفعل حدثت زيادة في المقيدين بالمدارس الفنية الصناعية من ٥٠٤٨٩ سنة ١٩٨٢ إلى ٦٦٥٩٦ سنة ١٩٨٦ والفنى الزراعى من ١٧٩١٨ سنة ١٩٨٢ إلى ٢٤٥٣١ سنة ١٩٨٦.

وتتبع الوزارة التوسع في هذا النوع بالاتفاق مع الجهات المستخدمة للخريجين

---

(١) مؤتمر استراتيجية العمالة في مصر.

العوائق التى تقف أمام المواءمة بين التعليم الفنى وخطط العمالة.

بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا التوائم الا أن هناك معوقات تتمثل في الآتى:

- معوقات من خارج الدائرة المباشرة للتعليم الفنى:

- عدم امكانية التخطيط السليم لتحقيق هذا التوائم ويرجع ذلك إلى عدم توافر البيانات التى توضح الأعداد المطلوبة من الخريجين حسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم.
- انتشار فكرة النظرية الدنوية للعمل اليدوى مما جعل الأفراد يقبلون على التعليم الثانوىللوصول للجامعة وتحقيق مركز اجتماعى أفضل
- ضعف السياسة التعليمية وعدم تحمسها لهذه القضية.
- النظام الحالى للتوظيف في مصر وسيادة مبدأ الشهادات.
- تعين خريجى التعليم الفنى في غير مواقع تخصصهم.

٢- معوقات متصلة بالتعليم الفنى:

- إقتصار التعليم الفنى على الطلاب ذوى المجاميع المنخفضة
- إنتظار خريجى التعليم الفنى سنوات طويلة للحصول على عمل رسمى
- عدم المواءمة بين خريجى هذا النوع واحتياجات العمل منهم
- انخفاض مستوى خريجى التعليم الفنى والذى يؤدى إلى عدم الحماس لتشجيعهم في سوق الانتاج ويرجع ذلك للكثافة في الفصل ونقص التدريب العملى.
- قلة التجهيزات التى تسمح بالتدريس العملى الجيد.
- إستمرار القيود والالتزامات المفروضة على خريجى التعليم الفنى الراغبين في استكمال دراستهم الأعلى

لذا فان عملية التوائم بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تكون صعبة.

مواجهة مشكلة البطالة

على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن البطالة فى مصر وعلى الرغم من المشاكل المرتبطة بتعريف كلا من النوعين من البطالة (السافرة أو المقنعة) إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن مصر أصبحت تواجه منذ بداية الثمانينات مشكلة بطالة أبرز مظاهرها السافرة.

وتبرز نتائج التعدادات تفاقم هذه البطالة السافرة فى مصر من سنة ١٩٦٠- ١٩٨٦ فقد إرتفع عدد المتعطلين من حوالى ١٧٥ ألف سنة ١٩٦٠ إلى أكثر من مليونين سنة ١٩٨٦ وإرتفعت نسبة البطالة من ٢٫٦ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ١٤٫٧ ٪ سنة ١٩٨٦(١).

وتكمن خطورة مشكلة البطالة فى أنها مشكلة مركبة أى أنها ليست مشكلة إقتصادية فحسب وإنما مشكلة إجتماعية وسياسية ايضاً لذلك لابد من مواجهة هذه المشكلة.

وعلى الرغم من تزايد حدة مشكلة البطالة عالمياً فإن ذلك لا ينفى أن هناك عدة حالات فردية لبعض الدول التى نجحت فى إتباع مجموعة متكاملة من السياسات للحد من معدلات البطالة ونذكر منها على سبيل المثال الصين والتى أنخفضت فيها معدلات البطالة من ٥٫٣ ٪ سنة ١٩٧٨ إلى ٢٪ سنة ١٩٨٦.

ولا يختلف الوضع فى مصر عنه فى بقية دول العالم فقد شهد سوق العمل المصرى فى الثمانينات تفاقم كمياً ونوعياً لمشكلة البطالة .

وفى الحقيقة أن هذه المشكلة ليست بظاهرة حديثة على الإقتصاد المصرى وإنما ترجع جذورها إلى عهد ليس بقريب ولكن سبب تزايد حدتها فى الوقت الراهن يرجع إلى انخفاض معدلات نمو الإقتصاد القومى وإلى قصور السياسات التى أتبعتها الدولة لمواجهة هذه المشكلة.

وتكتسب ظاهرة البطالة فى مصر وضعاً خاصاً يزيد من خطورتها نتيجة لما تتميز به مصر من نقص فى رؤوس الأموال ومحدودية فى الأراضى الزراعية ووفرة نسبية فى الأيدى العاملة.

ففى إطار هذه الخصائص تمثل البطالة إهدراً للمورد الوفير نسبياً والذى كان من الضرورى إستغلاله إستغلالاً كاملاً فى عملية التنمية.

(١) البطالة فى مصر - مرجع سابق ص ٨٣٥ .

السياسات المطبقة لمواجهة مشكلة البطالة:

يتوقف نجاح أى اقتصاد فى مواجهة مشكلاته الإقتصادية على قدرته على تعبئة وتنمية موارده المادية والبشرية وإستغلالها الإستغلال الأمثل فى إشباع أقصى قدر من حاجات أفراده.

ومن السياسات المطبقة لمواجهة مشكلة البطالة هى :-

١- السياسة السكانية:-

وتتمثل مشكلة البطالة فى تزايد عرض الباحثين عن عمل بالمقارنة بفرص العمل المتاحة فى الإقتصاد وبما أن عرض العمل يتأثر بمجموعة من العوامل من أهمها:- معدل النمو السكانى فقد حاولت الدولة عن طريق بعض السياسات الحد من معدلات النمو السكانى وبالرغم من الجهود المبذولة فى هذا المجال إلا أن معدل النمو السكانى قد إرتفع من ١٫٠٢ ٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٢٫٨ ٪ سنة ١٩٨٦

٢- سياسة تشغيل الخريجيين:-

أمام تزايد السكان وتزايد القوة العاملة سنوياً إلتزمت الحكومة من الستينيات بتعين الخريجين من الجامعات والمدارس الفنية.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات كانت تستهدف إستيعاب الزيادة فى القوة العاملة والتخفيف من ظاهرة البطالة إلا أنها أدت إلى كثير من الآثار السلبية منها:-

أ- تزايد معدل البطالة المقنعة للعاملين بأجهزة ومؤسسات الدولة

ب - ظهور البطالة السافرة بين خريجى التعليم العالى والمتوسط وأنعكس ذلك على اطالة فترة إنتظار الخريجين للتعين

ج- تزايد الطلب على التعليم فى مصر وانخفاض نوعيته فالشهادة الجامعية أصبحت هى الطريق للحصول على وظيفة فى الحكومة

٣- سياسة اطالة فترة التجنيد:-

لجأت الدولة فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات إلى زيادة فترة التجنيد من ثلاث سنوات وسنة ونصف لخريجى الجامعة إلى خمس أو ست سنوات كوسيلة لمواجهة

مشكلة البطالة من خلال تخفيض عرض قوة العمل ولكن هذه السياسة لها جانب سلبى نتيجة إطالة فترة التجنيد أدى إلى خروج أفراد أسرة المجند من الشيوخ أو الأطفال أو النساء إلى سوق العمل مما أدى إلى حدة المشكلة.

٤- سياسة تشجيع الهجرة:-

فى ظل الظروف السائدة اتجهت الدولة إلى تشجيع الهجرة الخارجية كوسيلة لمواجهة البطالة فقد بلغ عدد المهاجرين حتى الثمانيات إلى ما يتراوح بين ٥ر١، ٢ مليون عامل مما أدى إلى الحد من المشكلة ولكن ذلك ليس حلاً جذرياً بل تأجيل للمشكلة.

٥- السياسة التعليمية:-

تعد سياسة مجانية التعليم التى توسعت فيها الدولة منذ الستينيات مسئولة عن تزايد مشكلة البطالة من الناحية الكمية أو الكيفية فابالرغم من أن المراحل التعليمية المختلفة يحجب عدد كبير من القوى العاملة عن دخولها فى سوق العمل .إلا أنها تؤجل تلك الظاهرة لتظهر فى الوقت الراهن فى صورة بطالة المتعلمين بدلاً من بطالة الأميين.

٦- سياسة الأجور:-

إتسمت تشريعات وقوانين العمل بالجمود من حيث نظم وقواعد التعيين والترقى والأجور والحوافز ففى القطاع العام تحدد الدولة الحد الأدنى للأجور وتنظيم الفئات الوظيفية المختلفة كما تحدد نظم الترقى والانتقال والحوافز والعلاوات الدورية.

ويتم تحديد ذلك وفقاً لإعتبارات إجتماعية وتنظيمية وبعيدة كل البعد عن إعتبارات المهارة والكفاءة الاقتصادية.

٧- سياسة توزيع الإستثمارات القومية:-

يمكن القول بأن نمط توزيع الإستثمارات القومية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة منذ الستينات وحتى منتصف السبعينات قد لعب دوراً غير مباشر فى زيادة البطالة وذلك من خلال التأثير على معدلات نمو تلك القطاعات ومن ثم قدرتها على استيعاب الزيادة فى القوى العاملة خلال هذه الفترة.

فمن البيانات يتضح ضآلة النصيب النسبى لقطاع الزراعة من الإستثمارات القومية خلال هذه الفترة إذ وصل إلى ١٠٪ هذا بالاضافة الى الاتجاه التنازلى لهذا النصيب ليصل إلى ٩ر٥ ٪ سنة ١٩٨٦ وهو ما أنعكس على انخفاض النصيب النسبى لهذا القطاع فى قوة

العمل من ٥٧٫٤٪ سنة ١٩٦٠ الى ٣٣٫٦ سنة ١٩٨٤(١).

أى أنه حدث انخفاض فى العدد المطلق للمشتغلين بهذا القطاع نحو ٨٣ ألف مشتغل ومن ثم فأن قطاع الزراعة لم يساهم فى إستيعاب الزيادة فى عرض قوة العمل فى الإقتصاد المصرى خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٤ بل على العكس قد ساهم سلبياً فى امتصاص هذه الزيادة.

وأما عن قطاع الصناعة فإن النصيب النسبى من قوة العمل لم يزد إلا بنسبة صغيرة خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٨٤ اذا إرتفعت تلك النسبة من ٩٫٥٪ إلى ١٢٫٧ ٪ ولاشك أن هذه النسبة منخفضة وخاصة اذا ما أخذنا فى الإعتبار أن هذا القطاع إستوعب فى نفس الفترة ما يقرب من ربع الإستثمارات القومية .

وبالنسبة لقطاع التشيد فقد ارتفع نصيبه النسبى من الإستثمارات من ١٫٤٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٢٫٤٪ سنة ١٩٨٦ وبالتالى إرتفاع نصيبه النسبى من العمال من ٢٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٥٫٨ سنة ١٩٨٤.

ولاشك أن مقارنة النصيب النسبى لكل من قطاع الصناعة وقطاع التشيد فى الإستثمارت القومية (٢٥٪، ٢٪) بمساهمتها فى امتصاص الزيادة فى قوة العمل (١٧٫٥٪، ١١٫٥٪) يؤكد ضعف دور القطاع الصناعى فى مصر فى المساهمة فى خلق فرص عمل والتخفيف من ظاهرة البطالة.

لذلك فإن أغلب الزيادة فى قوة العمل قد تم إمتصاصها فى قطاع الخدمات.

وبالرغم من كل هذه السياسات إلا أنها لم تنجح فى مواجهة مشكلة البطالة وذلك لأنها ركزت على الأجل القصير دون الإهتمام بالأجل الطويل كما تميزت بإهتمامها بالآثار المباشرة دون الأخذ فى الأعتبار الآثار غير المباشرة.

هذا بالإضافة إلى عدم إتساق تلك السياسات وتكاملها وإندماجها فى إستراتيجية التنمية الإقتصادية المعلنة للدولة وكان من نتيجة ما تقدم أن تلك السياسات كان لها كثير من الآثار السلبية على سوق العمل المصرى والتى فاقت ما كان مستهدف منها وبالتالى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة كماً ونوعاً فى الوقت الراهن فعلى سبيل المثال لم تؤدى السياسة السكانية إلى الإبطاء من معدل النمو السكانى الذى قدر بمعدل ٢٫٨٪ أو إبطاء الهجرة من الريف الى المدن وتخفيض نسبة السكان فى المناطق الحضرية من ٣٧٫٤٪ سنة

---

(١) البطالة فى مصر مرجع سابق ص ١٠٥٨.

١٩٦٠ إلى ٥ر٤٠٪ سنة ١٩٦٦ إلى ٩ر٤٣٪ سنة ١٩٨٦(١).

وقد ترتب على زيادة نسبة التحضر تزايد نسبة البطالة فى الحضر من ٣ر٤ سنة ١٩٦٦
إلى ٨ر١٥ سنة ١٩٨٦.

كذلك لم تؤد السياسة التعليمية حتى الآن إلى القضاء على الأمية حيث يظل ٤ر٤٩ ٪
أميون ومن ناحية أخرى فشلت السياسة التعليمية فى موائمة أعداد الخريجين ونوعياتهم
مع فرص العمل المتاحة.

أما سياسة تشغيل الخريجين فهى وإن كانت قد أدت إلى إبطاء ظهور المشكلة فى
الستينات وبداية السبعينات إلا أنها قد أدت إلى إنتقال البطالة المقنعة إلى أجهزة
الحكومة من ناحية و إلى ظهور البطالة السافرة فى الثمانينات من ناحية أخرى .

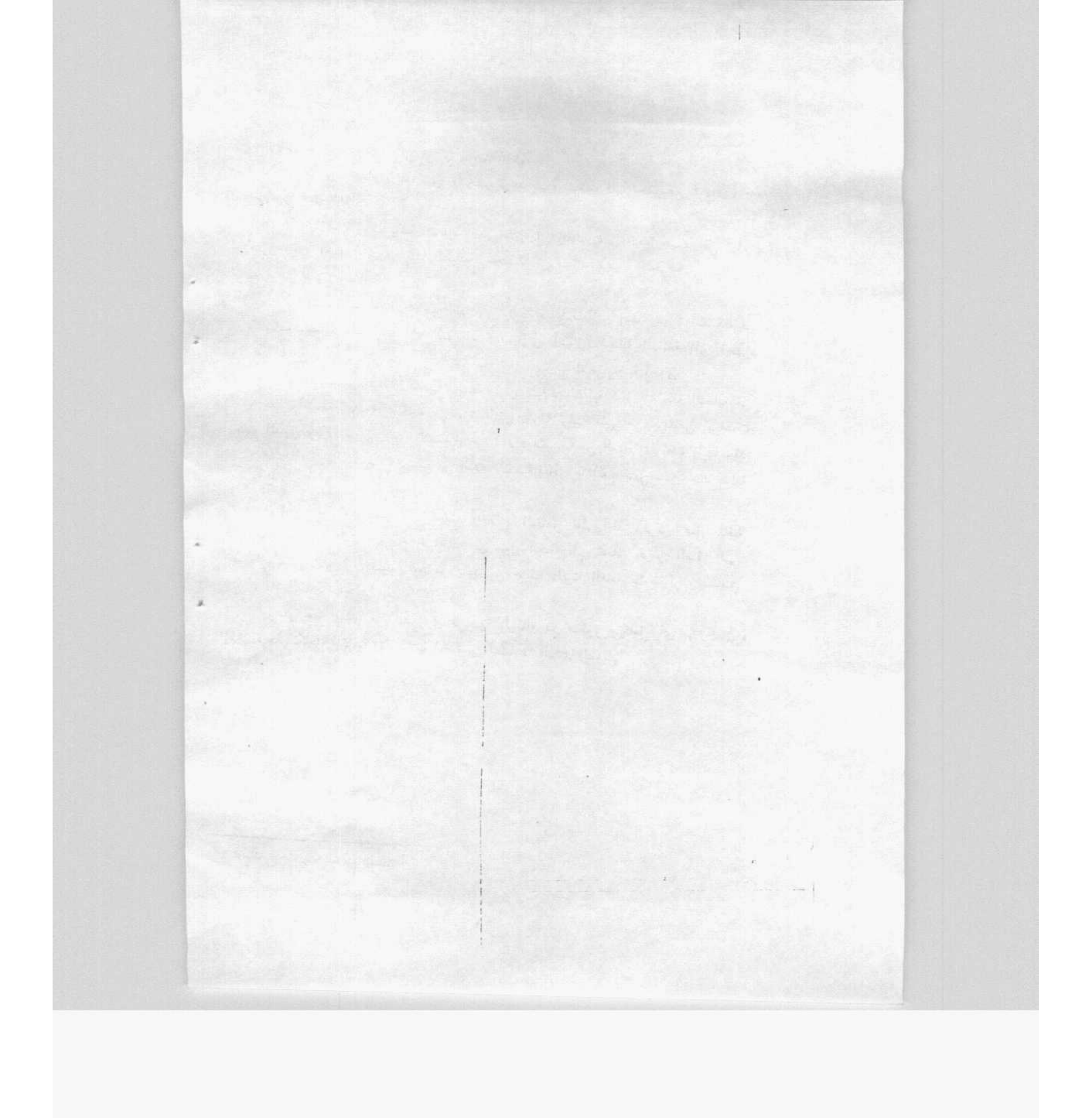
كما لم تستمر سياسة تشجيع الهجرة إلى البلاد النفطية كحل لمشكلة البطالة فى
مصر وذلك نتيجة للصدمة العكسية فى سوق البترول وما ترتب عليها من انخفاض إيرادات
تلك الدول وما أدت إليه من الإستغناء عن أعداد متزايدة من العمالة الوافدة إليها وقد
قدر عدد العمال المصريين العائدين من البلاد النفطية بنحو ١٠٠ ألف عامل سنوياً منذ بداية
الثمانينات.

كذلك لم تعمل سياسة تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل كافية
لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين فى سوق العمل فلم تتجاوز فرص العمل التى
تقيمها المشروعات التى تمت الموافقة عليها من جانب الهيئة العامة للإستثمار والمناطق
الحرة ٢٢٥ ألف فرصة عمل حتى ١٩٨٧/١٢/٣١

وعلى هذا يبدو من الضرورى مواجهة البطالة من منظور متكامل أى من خلال
إستراتيجة متكاملة للتنمية الإقتصادية آخذة فى إعتبارها المدى الطويل

---

(١) البطالة فى مصر - المرجع السابق .



المفهوم الإسلامى للتشغيل الكامل وللبطالة

يمكن الجزم بأن النظرة الإسلامية للتشغيل الكامل لقوة العمل تختلف عن نظرة النظم المعاصرة لهذا التشغيل، ويرجع هذا الاختلاف إلى نظرة الإسلام إلى العمل، وما يتفرع عن هذه النظرة من تقدير لقوة العمل، ونسبة البطالة تلك النظرة التى تستند إلى التكييف المزدوج للعمل باعتباره واجباً على الفرد إزاء المجتمع وحقاً له على المجتمع فى نفس الوقت.

فمن حيث كون العمل واجباً على الفرد، نجد أن الإسلام يفرض العمل على كل قادر عليه، وطالما هو فرد، فلا مجال لتقدير قوة العمل اعتماداً على رغبة الإنسان فى أن يعمل أو لايعمل، ومن ثم بينما تقاس قوة العمل فى النظم المعاصرة بعدد القادرين على العمل مع رغبتهم فيه، فإن الإسلام يوسع من معيار التقدير، فلا يستبعد من قوة العمل المتكاسلين عن العمل مع قدرتهم عليه، إذ طالما أن العمل فرض فلا مهرب منه بمحض الرغبة وبناء على ذلك فإن التشغيل الكامل لقوة العمل يعنى تجنيد طاقات كل القادرين على العمل والإنتاج، وكل مايخدم المجتمع الإسلامى. ويصبح مادون ذلك فى حالة بطالة، وهى بالتالى بطالة ذات مفهوم أوسع مما تحدده المعايير الاقتصادية المعاصرة، لأنها تشمل القادرين على العمل ولا يرغبون فيه.

وكذلك الحال **من حيث كون العمل حقاً للفرد على المجتمع** إذ نجد أن هذا الحق يوسع من مفهوم قوة العمل المتاحة، وبالتالى يعلو معه تقدير نسبة البطالة عما هو فيه حال النظرة المعاصرة، وتفسير الأمر أن النظم المعاصرة تقدر أعداد العاطلين بالقادرين على العمل مع بحثهم عنه، ومن ثم فإنها تغفل عن حساب فئة من العاطلين باعتبارها لاتبحث عن عمل، على حين أن هذه الفئة راغبة حقيقة فى العمل، وتتمنى أن تتاح لها الفرصة لكنها يئست من الحصول على العمل لعدم توافر الفرصة المناسبة أمامها، هذه الفئة التى تصطف بين العاطلين والخارجين عن قوة العمل تعتبر فى الواقع فى حالة بطالة فُرِضَت عليها من قِبَل المجتمع لأنه لم يتح لها الفرص المناسبة.

أما فى الإسلام – حيث المجتمع ملزم بتوفير فرص العمل للقادر عليه – فإن هذه الفئة

تعتبر داخلة فى قوة العمل ويعتبر عدم مساهمتها فى العملية الإنتاجية حالة بطالة يلزم القضاء عليها.

وبناء على ذلك يصبح مفهوم التشغيل الكامل لقوة العمل فى الإسلام هو تشغيل كل قادر على العمل (دون اشتراط رغبته فيه)، ويعتبر مادون ذلك فى حالة بطالة (دون اشتراط بحثه عن العمل).

أهمـية العمـل فى الإســلام

يمكن القول بأن الإسلام هو دين العمل، فالعمل مظهر الإيمان، ومعيار التفاضل، والوسيلة الوحيدة للفلاح فى الدنيا والآخرة، وقد أكد كل من القرآن الكريم، والسنة المطهرة هذه المكانة الهامة للعمل، إذ أتى ذكره مقروناً بالإيمان فى كتاب الله عز وجل أكثر من ثلثمائة مرة. ذلك أن الإسلام – على خلاف كثير من الديانات والملل والنحل– يولى الجوانب الدنيوية من حياة الإنسان اهتمامه وعنايته، ويهذبها ويطهرها، حتى يرقى أداؤها إلى مستوى العبادة. فهو يُغرى المسلم بالسعى طلباً للرزق، وبالعمل الجاد النافع والحياة الشريفة حتى يصبح عضواً عاملاً إيجابياً، واختباراتها الحقيقية لصلابة الإيمان، ولذلك فإنه يأمر أتباعه بأن يملأوا الأرض حركة ونشاطاً ويبحثوا عن كنوز الله ورزقه الذى أودعه لهم فيها، فيقول تبارك وتعالى:

﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله﴾(١).

هذا الأمر الإلهى ليس مجرد ترغيب وتفضيل، وإنما هو إلزام وفريضة أوضحها الرسول ﷺ صراحة فى حديثه الشريف: «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»(٢) وفى حديث آخر: «طلب كسب الحلال فريضة»(٣).

وبذلك فإن العمل فريضة على كل قادر، وليس لرغبته – كما ذكرنا – حجة يعتد بها فى تصنيفه كعامل، أو تجنيده فى قوة العمل.

لكن الإسلام لايتوقف عند حد تقرير الفريضة، وإنما يعد وجدان المسلم، ويسلحه بالوازع الداخلى– قبل الخارجى – إلى الأداء والالتزام وإذ يجعل السعى فى طلب الرزق سبيلاً للغفران: «من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفوراً له»(٤).

---

(١) سـورة الجمعـة: ١٠.

(٢) أخرجه أحمد والبيهقى والطبرانى عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه البيهقى عن ابن مسعود.

(٤) أخرجه الطبرانى عن ابن عباس.

ثم يؤكد هذه المكانة أكثر فيرفع مثوبة العمل مساوية لأعلى مثوبة للفرائض الإسلامية الأخرى، ألا وهى مثوبة الجهاد فى سبيل الله حيث اعتبر العمل جهاداً فى سبيل الله، وهو ماأوضحه الحديث الشريف عندما مرَّ رجل نشط على النبى ﷺ فقال: «إن كان خرج يسعى على أولاد صغار له فهو فى سبيل الله، وإن كان يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو فى سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو فى سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو فى سبيل الشيطان»(١). ثم انتقل إلى مرتبة أفضل، إذ جعل العمل المعاشى يعلو ذلك كله مصداقاً لحديث رسول الله ﷺ: «إن من الذنوب ذنوباً لايكفرها الصلاة ولا الصيام، ولا الحج ولا العمرة، يكفرها الهموم فى طلب المعيشة»(٢).

قد يشك الماديون، وذوو النزعات الفردية فى جدوى الحث على العمل من منطلق دينى، لكن هذا التشكك يبعد كل البعد عن فهم التأثير الحقيقى لهذه الاعتبارات فى وجدان المسلم الحق، وشحذ عزيمته، إذ يكفى أن نشير إلى أثرها فى الفتوحات الإسلامية، والحضارة الإسلامية التى أنارت الطريق للعالم بأسره ، والتى اعتمدت فى المقام الأول على إثارة همم المسلمين بدوافع عقائدية ووجدانية فاقت كل الاعتبارات المادية والنفعية. ومع ذلك، ورغم ماللمعنويات، ومثوبة الآخرة من قداسة ، إلا أن الإسلام لم يكتف بالحث على العمل من منطلق عقائدى محض، وإنما قرن ذلك بالحافز العاجل والمادى، فقد ضمن الإسلام للعامل- على نحو ماسيتضح فيما بعد - حقه فى التمتع فوراً بكامل ثمرة إنتاجه، وأقر الحوافز المادية والأدبية لمن يحسنون العمل، كما ضمن الإسلام للعامل أن يتمتع هو وورثته بثمار هذا العمل.

---

(١) أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة.

(٢) أخرجه الطبرانى فى الأوسط، وأبو نعيم فى الحلية عن أبى هريرة، كما ورد ذكره بألفاظ مختلفة.

محاربة الإسلام للبطالة الاختيارية

ولما كان للعمل هذه المكانة وتلك الأهمية ، كان من المنطقى أن يحارب الإسلام كل ألوان البطالة، ويسعى إلى تعبئة كافة الجهود البشرية من أجل العمل والإنتاج، فبعد أن فرض الإسلام العمل على كل قادر عليه أخذ فى معالجة حالات التهرب والعجز عن أداء هذه الفريضة.

ويمكن أن نجد فى الإسلام تصنيفاً لهذه الحالات، فقد تكون اختيارية (بسبب سوء فهم التعاليم الدينية أو إيثاراً للراحة والتطفل)، وقد تكون إجبارية (بسبب ضيق فرص العمل). وسوف نبدأ بالحالة الأولى:

بالنسبة للبطالة الاختيارية يمكننا أن نجد أسبابها فى عدة بواعث أساسية، لعل أهمها مانشاهده اليوم لدى فئات العاطلين بالوراثة والمتسولين، وما كان سائداً فى بعض العصور من دعوى التواكل والتفرغ للعبادة. وقد حارب الإسلام هذه البواعث، والتصدى لتنفيد مزاعمها حتى لايترك ثغرة نحو البطالة، وتعطيل الموارد البشرية.

١- العاطلون بالوراثة:

رغم أن الإسلام أباح الميراث، وتناوله بالحماية والتقنين إلا أنه يرفض أن يكون الإرث وسيلة لحياة طفيلية تقع على عاتق المنتجين كما يرفض أن يكون الرزق الوافر مدعاة لكسل، والاتجاه إلى الاستهلاك دون استمرارية الإنتاج، ولهذا فقد توعد النبى ﷺ هذه الفئات بأشد العذاب فقال : «أشد الناس عذاباً يوم القيامة المكفى الفارغ»(١).

ويروى عن الإمام جعفر قوله لمعاذ عندما اعتزل العمل ليُسر حاله: «يامعاذ: أضعفت عن التجارة، أم زهدت فيها؟ فقال معاذ: ماضعفت عنها ولا زهدت فيها، عندى مال كثير، وهو فى يدى، وليس لأحد فيه شىء، ولا أرانى آكله حتى الموت، فقال الأمام: لاتتركها فإنها مذهبة للعقل»(٢).

---

(١) أخرجه الديلمى فى مسند الفردوس.

(٢) محمد الجمال: «موسوعة الاقتصاد الإسلامى» . دار الكتاب المصرى. القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ١٤٧.

ولا يخف بطبيعة الحال ما لهذا النمط المعيشى من آثار اقتصادية سلبية، وآثار اجتماعية ضارة بالمجتمع ككل.

ذلك أنها تمنى تشجيع الاستهلاك مع إهمال الإنتاج، وهو أقرب وأضمن طريق للفقر والتخلف، كما أن ذلك يتضمن بالضرورة توجيه ذلك المال المملوك من قبل العاطلين بالوراثة إلى الاستهلاك، ومن ثم فناء ذلك المال دون استثماره، ولا يخف الأثر السيء المترتب على هذا الأمر فى مجال التنمية، كما أن فيه إهداراً لقوة العمل الخلاق الذى هو أهم مصادر الثروة.

وفضلاً عن ذلك فإن هذه الفئة – فئة العاطلين بالوراثة – تضع للكثير من أفراد المجتمع أنماط استهلاكهم ونموذج المحاكاة، ولبئس المثل المحتذى. وأخيراً فإن هذه المعيشة السهلة الطفيلية هى أقرب طريق للرذيلة وظلم الضعفاء، خاصة عندما يشارف معين دخولهم على النضوب، ولا شك أن ذلك كله أكبر باعث على الحقد والقنوط بين الفئة المنتجة وعلى تفاقم مسببات الصراع الطبقى الذى تعانى منه المجتمعات الرأسمالية[1].

كما تكفل الإسلام بتصفية النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى غرس فى نفوس فئة العاطلين بالوراثة تعاليهم عن العمل، واحتقارهم له، إنه نظام الرق الذى جعل العمل– وخاصة الشاق منه – قرين العبودية، ودنو المنزلة الاجتماعية، ذلك أن العرب قد ورثوا عن الإغريق نظام الرق، وأصبح الأرقاء من أهم مقومات الحياة الاقتصادية فى الجزيرة العربية وتولد عن ذلك عادات وتقاليد ومفاهيم قللت من شأن العمل، وجاء الإسلام ليعالج ذلك كله، لكن فى تدرج ولين، فأغلق الكثير من منابع الرق وفتح آفاقاً رحبة للعتق حتى قضى نهائياً على هذا النظام، وقدس العمل وجعله معيار التفاضل بين أفراد المجتمع، وأذاب الفوارق الاجتماعية الطبقية[2]، وهو الأمر الذى خلق واقعاً جديداً يحترم العمل، ويعلى من شانه، فسجل التاريخ الإسلامى حياة علماء وفقهاء لم يجدوا غضاضة فى الجمع بين منزلتهم العلمية الرفيعة، والقيام بالحرف اليدوية البسيطة كالبزاز، والخراز، والجصاص، والخواص.

---

(١) محمد على فاضل: «الرأسمالية» دار الفرقان. لبنان ١٩٨٩. ص ٦٢.

(٢) حمد الجاسر: «تاريخ الجزيرة العربية» دار مكة. مكة المكرمة. ١٩٨٦ – ص ٢٤.

وهؤلاء هم الأنبياء خير خلق الله يعلون من شأن عمل بسيط للغاية هو رعى الغنم، ويبين رسولنا ﷺ أن هذه كانت حرفته، وحرفة من اصطفاهم الله فقال ﷺ: «مابعث الله نبياً إلا ورعى الغنم . قالوا: وأنت يارسول الله. قال نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة»(١).

كما كان نوح وزكريا عليهما السلام نجارين، وخليل الله إبراهيم كان بزازاً، وكان داود عليه السلام صانع دروع، حتى سليمان الذى أوتى ملكاً عظيماً كان صانع مكاتل من الخوص.

٢- المتسولون :

إذا كان الإسلام يحارب البطالة المستندة إلى ثروات الأجداد، فإنه بالضرورة يحارب البطالة المستندة إلى إحسان الآخرين.

حقيقة أن الإسلام يعتبر أموال الزكاة حقوقاً للفقراء - وغيرهم من المحتاجين - فى أموال الأغنياء، لكن هذا الحق لايستهدف تشجيع المحتاج على الكسل والسلبية، وإنما يبغى إقالة عثرته، ومساعدته على التخلص من أسباب فاقته واحتياجه، وعلى المحتاج أن يأخذ زمام المبادرة ويبذل أقصى جهده فى حل مشكلته، ولا ينتظر مساعدة الآخرين له إلا عندما تعجز وسائله الخاصة عن الحل.

انطلاقا من هذا المبدأ حرم الإسلام الزكاة على القادرين - فى الواقع - على الوفاء بحاجتهم عن طريق العمل والكسب، كما حدد بشدة الظروف التى تدعو إلى المسألة، واعتبر ذلك مذلة لاتليق بكرامة المسلم ومن ثم فعليه الابتعاد عنها بقدر الإمكان.

فقد روى أن النبى ﷺ أتاه رجلان يسألانه من الصدقة، فقلب فيهما البصر، وعندما رآهما جلدين (أى قويين) قال ﷺ: «لاَحَظَّ فيها لغنى، ولا لقوى مكتسب».

وقد تأكد هذا النهج فى موقف آخر قرر فيه رسول الله ﷺ أنه: «لاتحل الصدقة لغنى، ولا لذى مرة سوى»(٣). أى لاحقَّ للقوى سليم الأعضاء فى المطالبة بنصيب فى الزكاة، أو الصدقات، وإنما عليه استغلال قدرته على العمل فى تنمية موارده، وموارد

---

(١) أخرجه البخارى.
(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى عن عبيد الله بن عدى.
(٣) رواه الخمسة وحسنه الترمذى، عن عبد الله بن عمر.

مجتمعه بدلاً من أن يكون عنصراً سلبياً، لكن يجب أن نكرر هنا أننا بصدد محاربة الإسلام للبطالة الاختيارية، بمعنى أن منع الزكاة فى حالتنا مقصور على القادر على العمل، الراغب عنه، أما لو كان ذو المرة السوى لايجد فى الواقع فرصة الكسب الكافى، فإن حقه فى الزكاة مؤكد، ولعل هذا مايتضح من الحديث السابق عليه الذى قرن القوة بوجود فرصة الكسب.

وبعد أن أغلق الإسلام أبواب بيت المال أمام القادرين على العمل (مع وجود فرصته) فقد حذرهم من الالتجاء إلى المسألة، ودعاهم إلى تلمس أسباب العمل مهما كان قليل الربح، أو شاقاً، أو مصدر ازدراء، وقد تأكد ذلك فى هدى النبى ﷺ عندما قال: «لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتى بحزمة الحطب على ظهره، فيبيعها، فيكف الله بها وجهه، خير من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه[1]».

أما أولئك الذين يتخذون التسول مهنة لهم (الكدية)[2] فقد توعدهم الرسول ﷺ بالعذاب الشديد حين قال «من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً، فليستقل أو يستكثر»[3]. ويقول فيهم صلوات الله وسلامه عليه: «مايزال الرجل يسأل الناس، حتى يأتى يوم القيامة وليس فى وجهه مزعة لحم»[4].

وجدير بالذكر أن مفهوم الإسلام للشحاذة كمهنة ليس وقفاً على الفئة المعروفة الآن، وإنما يشمل كل نشاط طفيلى لايضيف نفعاً حقيقياً للناس، وفى هذه الحالة يقترن مفهومه بالسرقة.

إلا أن الإسلام حين أغلق باب المسألة أمام القادر على تجنبها أو التقليل منها لم

---

(١) أخرجه البخارى عن الزبير بن العوام.

(٢) توسع حجة الإسلام «الغزالى» فى تعريف هؤلاء، ووصل إلى تحديد يشمل كل نشاط طفيلى لاينفع الناس مثل الشعوذة، وأصناف اللهو.. بل والوعاظ الذين لاطائل علمى من خطبهم، وذكر أن أصناف هؤلاء تزيد على ألفى نوع. راجع «إحياء علوم الدين» جـ٣ ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٣) أخرجه مسلم عن أبى هريرة.

(٤) رواه الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما.

يستهدف القضاء على التكافل الاجتماعى بين المسلمين خاصة حين تعتصر أحدهم ظروف غير عادية، أو تضيق أمامه مسالك الرزق، فقد حدد الرسول ﷺ الحالات الاستثنائية فى حديثه الشريف: «إن المسألة لاتصح إلا لثلاثة: ذى فقر مدقع، أو لذى غرم مقطع، أو لذى دم موجع»(1).

فأصحاب الفقر الشديد ، وذوو الدين الثقيل، ومن تلزمه دية باهظة هؤلاء وحدهم هم المسموح لهم بطرق باب المسألة.

وقد تكفل رسول الله ﷺ وفقهاء المسلمين بشرح دوافع تضييق باب المسألة على النحو السالف(2).

ولا يختلف اثنان على أن المسألة (الشحاذة) هى طريق سهل لكسب العيش، ولا شك أن الحياة السهلة تورث الخوار والكسل، وتقلل من فرص الاحتكاك بالمشاكل والقدرة على مواجهتها، ومن ثم توجد إنساناً قليل الخبرة والمهارة، وجميعها أمور مؤدية للفقر، ولما كانت فرص الاستجابة للشحاذ لاتدوم، فإنه كثيراً ما يُجبر على مواجهة احتياجاته بنفسه، وعندئذ يلجأ لامكانياته وقدراته الشخصية فلا يجد رصيداً، ولعل هذا يفسر بعضاً من حديث الرسول الكريم القائل: «لايفتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر»(3).

٣- دعـاة التوكل والرهبانية:

رغم أن القرآن الكريم أوضح صراحة أن الهدف من وجود الإنسان على ظهر الأرض

---

(١) أخرجه أصحاب السنن عن أنس بن مالك.

(٢) أوضح ابن القيم الجوانب التعبدية والاجتماعية فى تضييق باب المسألة، فبين أنها ظلم فى حق الربوبية، وظلم فى حق السائل، كما أنها ظلم فى حق المسئول أما كونها ظلم فى حق الربوبية فذلك مرجعه إلى أن فى السؤال ذل واستعطاء، ونوع من العبودية لغير الله، ومن ثم فإن المسألة وضعت فى غير موضعها فانتقصت من توحيد السائل وإخلاصه لله.

أما كونها ظلم فى حق المسئول فلأن المسئول عرضة لمشقة البذل، أو لوم المنع، فإن أعطاه فقد يعطيه على كراهة، وإن منعه فقد يمنعه على استحياء.

وأخيراً فإن السائل قد ظلم نفسه بإراقة ماء وجهه، وذل نفسه لغير خالقه، ورضى بإسقاط شرف نفسه وتعففه، وباع صبره وتوكله، واستغنائه بسؤال الناس، وهذا عين ظلم النفس.

راجع: د. يوسف القرضاوى: «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» مكتبة وهبة القاهرة. ص ٤٧-٤٨.

(٣) أخرجه أحمد عن عبد الرحمن بن عوف.

هو عبادة الله ، إلا أن الإسلام رسم أسلوباً ومنهجاً لكيفية أداء هذه العبادة، ومن ثم رفض أن يهمل الأسلوب بحجة التفرغ للعبادة نفسها، إنها أيضاً عبادة الأخذ والعطاء.

وحسن المعاملة، والاحتكاك باختبارات الحياة وزينتها، والالتزام بالمنهج السماوى فى رفع مغرياتها وفى بناء المقومات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع مسلم قوى، ولذلك فإنه لامهرب من العمل، ولا مجال للتنصل منه، وكيف يكون ذلك وقد سما الإسلام بالعمل سموه بضروب العبادات؟!

لقد أوضح القرآن الكريم أن الله تعالى لم يكتب على أحد الرهبانية وإنما هى بدعة بعض خلقه ، كما أنها قد تكون ستاراً ومدعاة لأكل أموال الناس بالباطل بدلاً من نفع الناس والمساهمة فى الإنتاج ، فقال جل علاه: «ورهبانية ابتدعوها ماكتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها، فآتينا الذين آمنوا أجرهم، وكثير منها فاسقون»[1].

ويقول جل شأنه: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾[2].

وقد علم الرسول ﷺ أصحابه أن «لارهبانية فى الإسلام»[3]، وإنما العبادة الحقة تشمل حق الله، وحق الناس ، ومن ثم وجب إعطاء كل ذى حق حقه، كما أوضح لنا أن خير الناس أنفعهم للناس، وعلى ذلك فأنى للمتبتل فى صومعته من فرصة نفع غيره؟!

ولعل خير الأدلة على ذلك حديث رسول الله ﷺ الذى قاله عندما امتدح قوم رجلاً منقطعاً للعبادة، إذ قالوا فيه: صحبناه فى سفرنا فما رأينا بعدك يارسول الله أعبد منه، كان لاينفتل من صلاة ولا يفطر من صيام إذ قال لهم ﷺ: فمن كان يمونه، ويقوم به؟ قالوا: كلنا يارسول الله، قال: «كلكم أعبد منه»[4].

(١) سورة الحديد : ٢٧.

(٢) سورة التوبة: ٣٤.

(٣) رواه البيهقى عن سعد بن أبى وقاص.

(٤) رواه أبو داود عن أبى قلابة.

لقد فهم فقهاء المسلمين ذلك ونحوه على أنه تقصير، وليس كمال عبادة ولذلك قرروا مبدأ رائعاً يقول: «إذا تفرغ إنسان قادر على الكسب لعبادة الله تعالى بالصلاة والصيام ونحوهما، لايُعطى من الزكاة»[1].

إلا أن إهمال العمل الجاد الدائب قد لايكون مبعثه التفرغ للعبادة، وإنما سوء فهم تعاليم الإسلام فى التوكل على الله، وما يعنيه ضمان الله الرزق لعباده، وللطير، ولكل دابة على ظهر الأرض. وقد تصدى الإسلام لهؤلاء أيضاً وبين فساد مزاعمهم، وأوضح أن التوكل على الله، وضمان الرزق من الرب لايعنيان على الإطلاق سلبية الإنسان، وإنما عليه الأخذ بالأسباب، وبذل الجهد ثم انتظار الثمرة، فقد قال النبى ﷺ للأعرابى الذى ترك ناقته سائبة – توكلاً على الله: «اعقلها وتوكل»[2].

إذن فقد طالب النبى الأعرابى أن يأخذ بالأسباب، وهى تقييد الناقة ثم انتظار صيانة الله لها من السرقة، أما فى مجال الرزق فقد ذخر القرآن كما قلنا بالحث على العمل والانتشار فى الأرض بحثاً عن الرزق، وأوضح صراحة أن ضمان الرزق من السماء يستلزم المشقة فى العمل، «لقد خلقنا الإنسان فى كبد»[3]، بل إن الطير والحيوانات ملزمة بالسعى فى طلب الرزق حتى تجده، فالطير لاتستكين فى أعشاشها منتظرة رزقها، وإنما تسعى فهى «تغدو خماصاً» لتروح بطانا، والحيوانات عليها أن «تدب» فى الأرض لتفتش عن رزقها فيها.

ولعل خير روائع الإسلام فى هذا الصدد مافعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه، إذ رأى قوماً قابعين فى المسجد بدعوى التوكل على الله فعلاهم بدرته، وقال كلمته الشهيرة: «لايقعدنَّ أحدكم عن طلب الرزق ويقول: اللهم ارزقنى، وقد علم أن السماء لاتمطر ذهباً ولا فضة، وأن الله تعالى يقول: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض، وابتغوا من فضل الله﴾[4].

---

(١) نقله د. يوسف القرضاوى (مرجع سابق ص ٩٢) من حاشية الروض المربع جـ ١ ص ٤٠٠.

(٢) أخرجه الترمذى وابن ماجة.

(٣) سورة البلد : ٤.

(٤) د. يوسف القرضاوى: مرجع سابق ص ٤١ – ٤٢. والآية بسورة الجمعة: ١٠

ولعل ابن الخطاب قد استن بموقفه هذا سنة حسنة، وأعطى سنداً شرعياً للأئمة من بعده بأن يتدخلوا فى الحياة الاقتصادية بقصد تعبئة كافة الموارد البشرية فى العملية الإنتاجية، من منطلق إلزامى، ولو تطلب ذلك إنزال عقوبة بمن يتراخى عن أداء هذا الفرض الإسلامى التعبدى، والفرض الاقتصادى الإنمائى الذى يرقى بالمجتمع الإسلامى إلى درجة الشبع، وهو ماترمى إليه الشريعة الإسلامية[١].

---

(١) ينظر: أحمد يوسف خليل: مشكلة الجوع وكيف عالجها الإسلام. دار الأقصى . دمشق ص ٧٢.

البطـــالة

المشـــكلة .. والحـل الإســـلامى

لو أن الإسلام قد اكتفى بالحث على العمل ومطالبة العاطلين بممارسته لما كان ديناً واقعياً عملياً، ذلك أن البطالة قد لاتكون اختيارية وإنما إجبارية، وهو مايحدث عندما يعجز البعض عن تدبير العمل المناسب لنفسه، أو عندما يهمل المجتمع فى خلق فرص العمل الكافية لأعداد السكان المتزايدة، خاصة فى الوقت الحاضر، الذى يشهد فى أيام قلائل نمواً سكانياً هائلاً لم يشهده صدر الإسلام فى عشرات - بل مئات - السنين.

فى الحقيقة أن هذا الاختلاف يتطلب اختلافاً فى النظرة والحكم، ولو شهد صدر الإسلام مايشهده العالم الإسلامى اليوم من نمو سريع للأيدى العاملة، وتلك التكنولوجيا المزهلة التى توفر هذه الأيدى العاملة، لطالعنا فقهاء المسلمين بالعديد من الأحكام والالتزامات التى تقع على عاتق الدولة وعلى أرباب الأعمال، لكن من الممكن أن نستشف روح الإسلام فى هذا الصدد من مواقف النبى ﷺ وصحبه الكرام، والإطار العام للمذهب الاقتصادى الإسلامى.

إذ نلاحظ أن الإسلام قد اهتم بعدة أمور من شأنها توسيع فرص العمل المقترن بالملكية، والتغلب على البطالة الإجبارية بصفة دائمة.

بعض هذه الأمور يسهل التعرف عليها نظراً لأنها تتناول المشكلة بأسلوب مباشرة مثل الدعوة إلى الهجرة إلى حيث فرص العيش والرزق الأوسع ومساعدة الجماعة للفرد فى إيجاد فرص العمل، وتخصيص جزء من موارد الزكاة لتمويل المحتاج بأدوات الإنتاج.

إلا أن بعض سياسات التغلب على البطالة يمكن أن نسميه وسائل غير مباشر مثل تفتيت الملكية الخاصة، وقصر بعض الموارد الاقتصادية - ذات الأهمية الحيوية فى مجال الإنتاج - على الملكية العامة لمجموع المسلمين (وليس الحكومة) هذا فضلاً عن سياسات إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات الفقيرة وسياسات تشجيع الاستثمار.

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن مسئولية إيجاد فرص العمل تقع على الفرد فى المقام الأول، فهو أعلم بظروفه وقدراته، ثم يأتى بعد ذلك دور مجموع المسلمين فى مساعدته

عندما تُعييه الحيل عن إيجاد الفرصة..

وعموماً يمكن أن نقسم الوسائل التي يستخدمها الإسلام للتغلب على البطالة إلى القسمين التاليين:

١- الوسائل المباشـرة

كما أوضحت في السطور القليلة السابقة، فإنني أقصد بالوسائل المباشرة تلك الوسائل التي تستهدف في المقام الأول التغلب على البطالة الإجبارية للأيدي العاملة، ويمكن أن ندرج تحت هذه الوسائل الآتي:

أ- تشجيع هجرة من ضاقت بهم فرص العمل:

إن الإسلام لايعترف بالحدود السياسية التي صنعها المستعمر، وخاصة تلك التي تفصل الدول الإسلامية بعضها عن بعض: «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون»[١]. بل إن هذه الرابطة أقوى من رابطة الدم والرابطة الجغرافية: «إنما المؤمنون إخوة»[٢].

كما أن الأرض جميعاً هي أرض الله، وهي واسعة رحبة لايتحدد خيرها بمكان واحد، ولذلك فلا حجة للمستضعفين في الأرض في بقائهم في ذل مسقط رأسهم ولا حجة لمن ضاقت به فرص العمل – في موطنه الأصلي أو غيره – في أن يبقى على مافيه من ضيق، ولذلك حثَّ الإسلام على الهجرة، وإيثار الكرامة وسعة الرزق على الذل وضيق الحياة بين الأهل والعشيرة. ولعل هذا يتأكد من الآية الكريمة: ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض. قالوا: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا﴾[٣].

إلا أن هذه الدعوة ليست مقصورة – كما يفهم من الآية – على الفرار بالعقيدة ممن يحاربونها ، وإنما الهجرة إلى عزة المسلم وسعة رزقه ووجود فرص العمل التي تكفل له الحياة الكريمة، والدليل على ذلك أن الآيات التي تليها تحمل هذا المعنى صراحة، حيث يقول جل شأنه:

---

(١) سورة الأنبياء : ٩٢.

(٢) سورة الحجرات: ١٠

(٣) سورة النساء: ٩٧.

﴿ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغماً كثيراً وسعة....﴾(١).

قال ابن عباس: السعة: هى الرزق، ومعناها: السعى من العَيْلة إلى الغنى(٢).

وهو الأمر الذى يتضح من حديث رسول الله ﷺ: «سافروا تستغنوا»(٣).

ولعل ذلك ماضمنه الشاعر فى أبياته الرائعة بقوله :

تغرب عن الأوطان فى طلب العلا

وسافر ففى الأسفار خمس فوائد

تفـريج هـم واكتسـاب معيشـة

وعـلمٌ وأدبٌ وصحبة ماجـد

فقد جعل السفر والتغرب عن الأوطان سبباً لطلب المعيشة حتى يصل المرء إلى ذروة العلا، وهذا ماتنادى به الشريعة الغراء من أجل القضاء على البطالة، والسعى بحثاً عن العمل، لما فيه خير المسلمين.

ب - مساهمة جماعة المسلمين فى إيجاد فرص العمل:

عندما تضيق فرص العمل، فإن المسلمين ملزمون كفرض كفاية بإيجاد فرصه وذلك انطلاقا من أحاديث التكافل والتراحم، وحديث رسول الله ﷺ: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»(٤)، وقد أعطانا النبى ﷺ مثالاً عملياً للعمل على إيجاد فرص العمل للقادرين على ممارسته، فقد سأله رجل قوى البنية شيئاً يقتات به، ومع العلم أن رسول الله ﷺ كان أجود الناس وأكرمهم، ولم يسأله أحد شيئاً إلاّ أعطاه، فإنه مع ذلك آثر أن يشجعه على العمل ، ويعطيه فرصة، وأدوات الاحتطاب حتى يستغنى نهائياً عن المسألة وأموال الزكاة بدلاً من أن يظل أسيراً لهما.

---

(١) سورة النساء: ١٠٠.

(٢) ينظر: القرطبى: الجامع لأحكام القرآن. الهيئة المصرية العامة للكتاب . جـ ٥ ص ٣٤٨.

(٣) أخرجه الطبرانى فى الأوسط ورواته ثقات.

(٤) أخرجه الحاكم فى المستدرك عن ابن مسعود.

فقد روى أنس بن مالك، أن رجلاً من الأنصار أتى النبى ﷺ يسأله، فقال ﷺ: أما فى بيتك شيء؟ قال: بلى، حلس (أي برذعة) نلبس بعضه ، ونبسط بعضه، وقعب (أى إناء) نشرب فيه الماء، قال: «ائتنى بهما»، فأتاه بهما فأخذهما رسول الله ﷺ وقال: يشترى هذين؟ قال رجل: أنا آخذهما بدرهم قال: «من يزيد على درهم»؟ - مرتين أو ثلاثا- قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين، وأعطاهما الأنصارى، وقال: «اشتر بأحدهما طعاماً، وانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فائتنى به».. فشد فيه[1] رسول الله ﷺ عوداً كان قد سواها له بيده، وقال له: اذهب فاحتطب وبع... ولا أرينك خمسة عشر يوماً» فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاءه وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً ، وببعضها طعاماً، فقال ﷺ: «هذا خير من أن تجىء المسألة نكتة فى وجهك يوم القيامة»[2].

هكذا ساعده الرسول ﷺ فى إيجاد فرصة العمل المناسبة ، وتنفيره من المعيشة التطفلية، وتابع الرجل حتى اطمأن أنه أصبح نافعاً ومنتجاً، وليس عالة على غيره، لكننا نؤكد مرة أخرى أن الفقير القادر على العمل له حق فى الزكاة طالما لايجد فرصته، لكن الرسول ﷺ ضرب لنا مثلاً رائعاً في ضرورة خلق الفرصة، والمساهمة فى ذلك، وفى أولوية فريضة العمل على نافلة الإحسان فإذا عجزت الوسائل كان الحق فى أموال الزكاة لامراء فيه، ولعل هذا يُفهم من مهلة الخمسة عشر يوماً، ومتابعة أحوال الرجل بعدها . كما يفهم من الأداة التالية.

جـ - تخصيص جزء من الزكاة لخلق فرص العمل:

لعل هذا الأمر يتجلى فى مناقشات فقهاء المسلمين المتعلقة بتبيان حد الكفاية فى الإسلام، وهو الحد الأدنى من الغنى الذى يستهدف المجتمع المسلم أن يحققه للفرد حتى لايصبح له الحق فى الأخذ من أموال الزكاة، أما فى غياب هذا المستوى فللفرد الحق فى أن يأخذ من أموال الزكاة حتى يتحق له حد الكفاية.

فقد استند الفقهاء - فى إعطاء الفقير كفايته من أموال الزكاة - إلى حديث رسول الله ﷺ: «لاتحل المسألة إلا لأحد ثلاثة..... حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سدادا من عيش».

(١) أى فى القدوم.

(٢) أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وحسنه الترمذى.

كما استدلوا فى شرعية حد الكفاية إلى تعاليم الفاروق عمر التى تقول:
«إذا أعطيتم فأغنوا»(١).

وقد تضمن تفسير حد الكفاية وحدوده إعطاء الفقير والمحتاج جزءاً من الزكاة يشترى به أدوات الإنتاج اللازمة لمباشرة حرفته، بل وإمداده برأس المال اللازم لذلك. فقد روى عن الإمام أحمد أنه أجاز أن يأخذ الفقير تمام كفايته دائماً، بمتجر، أو آلة صنعته(٢)، أو نحو ذلك.

وقد أسهب الفقهاء فى تحديد المبالغ اللازمة لإمداد الفقير بوسائل العمل والإنتاج، فقرر جماعة منهم أن من يبيع البقل يُعطى خمسة دراهم أو عشرة، ومن حرفته الجواهر يعطى عشرة آلاف درهم مالم يتأت له الكفاية بأقل منها، ومن كان تاجراً أو خبازاً، أو قصاراً أو قصاباً، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى مايشترى به الآلات التى تصلح لمثله، ومن كان من أهل الضياع أعطى مايشترى به ضيعة أو حصة فى ضيعة تكفيه غلتها على الدوام(٣).

وهكذا نجد أن الإسلام يحارب البطالة، والمسألة، والفقر بتوفير أدوات العمل والإنتاج لمن يحتاجها، ويمده أيضاً برأس المال اللازم، وهى أمور لاتجدها فى أكثر الدول تقدماً فى مجال الضمان الاجتماعى.

٢- الوسائل غير المباشرة

وهى الوسائل التى لاتستهدف خلق فرص عمل بصورة مباشرة، وإنما تنشد أهدافاً أخرى لكنها فى ذات الوقت تتضمن مساهمة فى إيجاد فرص عمل جديدة أو توسيع الفرص القائمة. ولا شك أن مثل هذه الوسائل تكون متعددة نظراً لتداخل الظواهر الاقتصادية، وتشابك المعاملات، إذ يمكن أن يتحقق هذا الهدف - هدف توسيع فرص العمل - عن طريق التعليم والتدريب، كما يمكن أن يتحقق أيضاً من توسيع نطاق التملك، وسياسات إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات الفقيرة. هذا فضلاً عن

(١) ابن حزم: «المحلى» دار الاتحاد العربى للطباعة . القاهرة ١٩٦٨ جـ ٦ ص ٢٢١.
(٢) النووى : «المجموع» إدارة الطباعة المنيرية ط١ ص ١٩٢ - ١٩٥.
(٣) المرجع السابق.

سياسات الإنتاج وزيادة الاستثمارات. وهى جميعها أمور يهتم بها الإسلام ويوليها عظيم عنايته.

أ- زيادة أعداد الملاك

إن الإسلام لايضع حدوداً للملكية الخاصة، لكنه فى نفس الوقت يعمل على التفتيت التلقائى لهذه الملكية عن طريق قوانين الميراث، وهو الأمر الذي يوسع من دائرة المالكين، ويحول دون تركيز الأموال. وليس أدلّ على ذلك من أن قوانين الإرث تتسع لخمس عشرة فئة من الرجال، وعشر فئات من النساء بل ويمكن أن تشمل آخرين أولى قربى ويتامى ومساكين، وأكثر من ذلك أن الميراث يمكن أن ينتقل إلى أسر أخرى عن طريق المصاهرة. هذا فضلاً عن أن أعداد الملاك يمكن أن تزيد بفضل إحياء الأرض الموات، والهبة، والوصية وغير ذلك من أسباب التملك المفتوحة أمام كافة المسلمين.

ولا شك أن توسيع دائرة الملكية الخاصة على هذا النحو يتيح فرصة توافر أدوات الإنتاج، ورأس المال اللازم للقيام بالأعمال المختلفة، وهو الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى توسيع فرص العمل.

ب- سياسات إعادة توزيع الأموال فى صالح الطبقات الفقيرة

إن تحليل الملكية العامة فى الإسلام يوضح أن الموارد الإنتاجية الحيوية فى صدر الإسلام امتدت عن الملكية الخاصة، الماء، والكلأ، والملح والمعادن - وكافة ماله نفع عام وإنتاجية تعلو على العمل الفردى المبذول - اتيحت للناس جميعاً على قدم المساواة، (وليست ملكاً للحكومة)، ولما كانت هذه الموارد هى أهم أسباب العمل والإنتاج، فإنه يمكن القول أن الملكية العامة- بمفهومها الإسلامى - تعتبر إحدى سياسات محاربة البطالة، وزيادة فرص العمل خاصة إذا لاحظنا أن الحرفة الأساسية كانت آنئذ هى الرعى، وأن الماء والكلأ هما أهم مقومات الحياة. نلاحظ أيضاً من دراسة الملكية العامة فى الإسلام أن الرسول ﷺ وزع ماأفاء الله عليه به فى حرب بنى النضير على مجموعة المهاجرين، واثنين فقراء من الأنصار، وذلك بقصد إيجاد توازن اجتماعى، لكن مثل هذه السياسة قد أمدت الفقراء (المهاجرين) بأسباب العمل والإنتاج، وأعطتهم فرصة المساهمة فى ثروات المجتمع الجديد على قدم المساواة مع الأنصار، وذلك بقصد إيجاد توازن اجتماعى سليم.

كما ترسَّم عمر – رضى الله عنه – خطى النبى ﷺ عندما حمى أرض النقيع وجعل كلأها مشاعاً بين فقراء المسلمين دون أغنيائهم. ولا ريب أن هذه السياسة وتلك تضمنت فرصاً أرحب للعمل لفئة كانت عرضة أكثر من غيرها للبطالة والفاقة.

إلا أن سياسة التوازن الاجتماعى هذه لاتقتصر على جانب توزيع الأموال وإنما – وبنفس القدر – إتاحة الفرص المتكافئة مع الأغنياء.

فالإسلام لايوفر فرص العمل ثم يترك القيود الاجتماعية والمحسوبية وعلاقات النسب والدم تحدد توزيع هذه الفرص، وإنما الجميع سواسية كأسنان المشط.

جـ – تنمية الإنتاج وزيادة الاستثمارات

لانكون مبالغين إذا قلنا إن الحث على العمل هو فى ذاته خلق لفرص عمل، فلا سبيل إلى العمل إلاّ العمل نفسه، والإسلام قد دعا إلى العمل وهيأ فرصه، ونظم ممارسته. وسوف يتضح لنا حينما ننظر إلى تعاليم الإسلام بعين ثاقبة، أن الإسلام يدعو إلى عمارة الأرض، وإحياء الموات وتعدد أنشطة الإنتاج، وهو بهذا يعمل فى الواقع على توسيع فرص العمل كما يهتم الإسلام بترشيد الإنفاق، وزيادة الادخار، ومن ثم الاستثمار، وذلك كله هو السبيل الأمثل لتوفير فرص العمل، ومحاربة البطالة الإجبارية.

وأخيراً يمكن أن نلاحظ من السياسات التى انتهجها الإسلام لمحاربة البطالة، وإيجاد فرص العمل، أن معظم صورها يستهدف – بالإضافة إلى إيجاد فرص العمل – الجمع بين العمل والملكية، فهى تسعى إلى إمداد القادر على العمل بوسائل العمل ومقوماته المادية (من أدوات إنتاج، ورأس مال، وأرض، وأموال سائلة.. الخ).

إن هذه السياسات توسع دائرة أصحاب الأعمال أكثر من دائرة العمال الأجراء وبذلك فإنها تحول عملياً دون فرصة استغلال الرأسمالى للعامل، وهى كذلك تضمن له فرصة عمل دائمة ليست رهناً بمشيئة رب العمل.

البنـــاء العقـــائدى للعـــامل

يتميز الاقتصاد الإسلامى عن سائر الأنظمة بأن المقاصد الشرعية تهيمن على كافة الأعمال، والشرع يدعو إلى العدل والإحسان، والتضامن والثقة وحسن النية فى المعاملات. وعلى ذلك فإن التفانى فى جودة العمل، والبعد عن الغش، وسوء الضمير.. تعتبر أهم واجبات العامل المسلم، وسواء نص على ذلك صراحة أم لا، فهى أمور مفترضة بالضرورة، وراسخة فى وجدان المسلم الحق، كما أن الإسلام وشرائعه يتسم بالاعتدال، وعدم المغالاة إفراطاً أو تفريطاً هذا فضلاً عن تحليله للطيبات، وتحريمه للخبائث، وفى جميعها أمور تشكل قيداً وضابطاً لكافة أعمال المسلم، وهى من العمومية والشمول بحيث تحدد كافة المعاملات، وتصرفات المتعاملين، ومع ذلك فإن القرآن الكريم، والسنة النبوية قد حفلا بالنصوص الصريحة التى يمكن أن تشكل منهجاً متكاملاً لكيفية تكوين الموارد البشرية، والكوادر العمالية القادرة على تنفيذ المنهج الإسلامى فى العمل والإنتاج، والتى من أهمها :

أولاً: إتقــان العمل وتحريم الغش

يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ولتسألن عما كنتم تعملون﴾[(١)]، ويقول جل علاه: ﴿وأحسنوا إن الله يحب المحسنين﴾[(٢)]، ويقول فى موضع آخر، ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾[(٣)]، ويقول المصطفى ﷺ: «إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شىء»[(٤)]، ويضيف صلوات الله وسلامه عليه: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ويحسنه»[(٥)]، وفى رواية: «أن يتقنه»[(٦)] فقط..

---

(١) سورة النحل: ٩٣.

(٢) سورة البقرة: ١٩٥.

(٣) سورة النحل: ٩٠.

(٤) أخرجه مسلم وأحمد عن شداد بن أوس.

(٥) رواه البخارى.

(٦) أخرجه البيهقى وأبو يعلى وابن عساكر.

معنى ذلك أن العمل مسئولية يحاسب عليها المؤمن من قبل الله تعالى، ومادام الأمر كذلك فإن العمل لابد أن يأتى موافقاً للشروط التى وضعها الله، وهى شروط الإحسان، أى تجويد العمل وتحسينه - كما أوضح الرسول ﷺ - فهو يعمل لايستهدف الكسب فى المقام الأول، وإنما العبادة، وحسن الجزاء.

إن العامل مطالب إذن ببذل أقصى جهده فى العمل، حتى يتمه على خير وجه مفروض عليه أن يعمل، ومفروض فيه إتقان مايعمل، وعلى ذلك لامجال للاستهانة بنوعية العمل من منطلق أن الأجر غير كاف، ذلك أن الإسلام يقرر حرية اختيار العمل المناسب، ويكفل لذلك المنافسة الشريفة، والفرص المتكافئة، وعليه فإن قبول العمل يتضمن بالضرورة الالتزام بإتمامه على خير وجه، كما أن «الدين النصيحة»(١) ومن ثم يجب على العامل أن يكشف مقدماً عن نوعية العمل الذى ينوى إتمامه، والقيام به، أو الذى يراه متناسباً مع الأجر المتفق عليه، وإلا افترض أن الأجر مناسب، والعمل سيأتى كأفضل مايكون، ذلك لكون «المسلمون عند شروطهم»(٢).

وينبثق عن ضرورة إتقان العمل تحريم الغش، فهى صفة ملازمة لذلك لأن الغش هو سبيل إخفاء نقائص العمل، وعيوب المنتجات، الغش إذن هو النقيض لإتقان العمل، فإن الرسول ﷺ قد غلظ جريمة الغش واعتبرها خروجاً عن الإسلام: «من غشنا فليس منا، والمكر والخداع فى النار»(٣)، وتصدى لكافة المعاملات التى كانت وقتئذ مدعاة للغش، واستغلال جهل المشترى: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا، فإن صدقا وبيّنا بُورك لهما فى بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحقت بركة بيعهما»(٤).

فقد طلب الإسلام من التاجر إبراز عيوب السلعة، وعدم الإدلاء عنها ببيانات كاذبة، بقصد تزيينها، وتغرير المستهلك، ووعد التاجر الصدوق بخير جزاء : «التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة»(٥).

---

(١) أخرجه مسلم عن تميم الدارى.
(٢) أخرجه أبو داود وأحمد عن أبى هريرة.
(٣) رواه الترمذى وابن ماجة والطبرانى عن أبى هريرة.
(٤) رواه الشيخان عن حكيم بن حزام.
(٥) رواه السيوطى والأصفهانى والديلمى.

كما طلب تجنب الغش فى الكيل أو الميزان، وكل مامن شأنه الانتقاص - فى السر أو العلن - من حق المشترى، وهى جميعها أخلاقيات تعامل نالت خطاً وافرة من عناية القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ولسنا فى حاجة إلى تأكيد الأهمية الاقتصادية لإتقان العمل، وعدم الغش، أو التغرير بالمستهلك، فهذا يدخل فى إطار البديهات المتعلقة بحسن استغلال الموارد، والكفاية الإنتاجية، وتقليل الفاقد، وما يترتب على ذلك من تعظيم المنفعة وزيادة الرفاهية الاقتصادية، هذا فضلاً عما يترتب على الابتعاد عن الغش من المحبة ، والوئام، والسلام، والعدل الاجتماعى[1].

ولكننى أريد أن أبرز ماهو معروف فى مجال النظام الرأسمالى عن تناقض قائم بين مصلحة المنتج، ومصلحة المستهلك، خاصة فى المجتمعات الرأسمالية التى يحركها باعث الربح، وزيادة الطلب.

فمن المعلوم أن المجتمعات المادية الأوروبية تنفق بلايين الدولارات من أجل التغرير بالمستهلك، وتزيين السلعة بما ليس فيها غالباً، ويدفع المستهلك ثمن التغرير به كجزء من ثمن السلعة ، ونعرف أيضاً أن المنتج يعمل على الاهتمام بالمظهر الخارجى للسلعة (الغلاف، الشكل، الاسم، ديكور المحل) ويعمد إلى نقط الارتكاز فيها، فيضعفها حتى تستهلك سريعاً، ويستمر طلب المستهلك عليها بعد فنائها فى عمر قصير، ويحاول استخدام نظام «البرشمة» حتى لايتمكن المستهلك من إصلاح السلعة بعد تلفها[2].

فأين ذلك كله من النظام الإسلامى الذى يتقن فيه العامل إنتاجه باعتباره عبادة وتقرباً إلى الله عز وجل؟

وأين هذا من الضمير الإسلامى الذى يبرز - وعلى قدم المساواة - عيوب السلعة بجانب محاسنها؟

ومن ذلك نلاحظ أن العقيدة الإيمانية السليمة لها دور كبير فى العمل والإنتاج ومقوماتهما.

---

(١) د. أحمد عبدالفتاح شليل - الاقتصاد الإسلامى - القاهرة ١٩٨٧ ص ٤٢.

(٢) محمد على فاضل (الرأسمالية) دار الفرقان- لبنان ١٩٨٩ . ص ٦٧.

ثانياً: تجنب الكسب الحرام

إنـه، وبدون شك إذا كان العامل يخضع للهدى العام للبعثة المحمدية التي تستهدف حل الطيبات، وحرمة الخبائث، فإن كل عمل من شأنه الإضرار بالدين أو النفس أو العقل أو المال أو المصلحة الشرعية – الخاصة والعامة – يعتبر محرماً، ويمتنع على العامل والمنتج إتيانه أو التعامل فيه.

فقد حرم الإسلام التعامل مع الخمر، والميتة ، والدم ، ولحم الخنزير وتجارة الأعراض، وشهادة الزور، والربا، والقمار، والسرقة، وقتل النفس بغير حق، وغير ذلك من أفعال من شأنها هدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الأخلاقية والعقائدية.

وفى هذا المجال فإن الإسلام لم يكتف بقوة الردع الداخلى، المتمثلة فى وجدان المسلم، وضميره الملتزم بأحكام الدين، وإنما عضد هذه الرقابة الداخلية برقابة خارجية تمثلت فى المحتسب وولى الأمر، وجماعات الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، بل وسائر المسلمين- إذا لزم الأمر – وشرع لذلك الحدود والتعزيزات، وبقية العقوبات الرادعة.

ثالثاً : التأهيل المهنى والعلمى اللازمين:

رغم أن الحياة الاقتصادية كانت بسيطة فى صدر الإسلام، ورغم أن الفن الانتاجى القائم وقتئذ كان بسيطاً ، وبالتالى كانت المهارات اللازمة له بسيطة أيضاً، إلا أنه من الممكن أن نلمس دعوة صريحة إلى تنمية المهارات المهنية، والتقنية فى علوم الدين وشئون الدنيا، حتى يتحقق الإتقان على الوجه المنشود، بل يمكن القول أن التفقه فى المهنة، ومعرفة دقائق أسرارها يصبح واجباً حتى مع عدم وجود نص صريح يقضى بذلك، فإن إتقان العمل واجب، وأنه لاسبيل إلى إتقان العمل إلا عن وجود التأهيل المهنى المناسب، والمهارة اللازمة. وقد أغنانا أهل الفقه عن البحث فى الدليل الشرعى على ذلك، بتقرير قاعدة شمولية تقول إن: «مالا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب».

ومن المعلوم أن بعض المهن تتطلب دراية خاصة، وحداً أدنى من اكتساب المهارات والمعلومات اللازمة لإتمامها على الوجه الصحيح، وقد أضحى هذا الأمر أكثر إلحاحاً فى الوقت الحالى، حيث أن فن الإنتاج أصبح بالغ التعقيد والتقدم، ويتطلب مستوى مهارة خاصة، وعلماً كافياً، وفى كثير من الحالات يؤدى نقص التأهيل الكافى إلى ضرار

جسيم بالنفس والمال، ومعنى ذلك كله أن الإلمام بالمهارات ، والمعلومات اللازمة يصبح ضرورة حتمية لايقوم العمل إلاَّ بها، ولا تدرأ الأخطار المحتملة فى غيابها، ولا شك إذن أن القاعدة الفقهية الأصولية السابقة تعطينا السند الشرعى فى وجوب التأهيل المهنى والعلمى. هذا فضلاً عن ضرورة هذا التأهيل فى بقية جوانب التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، والنهوض بالأمة الإسلامية.

لكن الإسلام لم يترك هذا الأمر الجلل لمجرد الاستنتاج من فحوى النصوص وإنما تناوله بالدعوة الصريحة، والإشادة بمكانة المتعلمين، والساعين إليه، ووعدهم بخير الجزاء، فقد نشأ الإسلام حليفاً للعلم، فاستهل به دعوته (فى سورة العلق)، وأوضح أن هدف البعثة المحمدية هى تعليم الكتاب بما فيه من عقيدة، وسنن، ونواميس كونية، وتعليم الحكمة، وهى المفهوم الأوسع لعلوم الدين، والدنيا: ﴿هو الذى بعث فى الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين﴾[١].

ولقد أعلى القرآن الكريم، والسنة المطهرة من مكانة العلم والعلماء فقال تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾[٢] واستنكر القرآن أن يظن تماثل منزلة العالم والجاهل بقوله:

﴿قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون﴾[٣] ؟!

وجاءت السنة النبوية لتوضح هذه المنزلة، فقال رسول الله ﷺ: «فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم»[٤]. ونظراً للأهمية البالغة للعلم فقد اعتبره الإسلام فريضة، وليس مجرد مندوب أو نافلة لذلك نرى المصطفى – صلوات الله وسلامه عليه – يحدد ذلك بقوله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[٥]، وقد أوضح الرسول المعلم أن هذه الفريضة هى طريق للجنة: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً، سهَّل الله به طريقـاً من طـرق

(١) سورة الجمعة : ٢.

(٢) سورة المجادلة: ١١.

(٣) سورة الزمر: ٩.

(٤) رواه الترمذى عن أبى أمامة الباهلى.

(٥) رواه البيهقى وابن ماجة والطبرانى وغيرهم.

الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم وأن العالم يستغفر له من فى السماوات ومن فى الأرض»[١].

والعلم الذى يستهدفه الإسلام، ويعلو به إلى هذه المكانة ليس وقفاً على علوم الدين، وإنما هو كل علم نافع فى شئون الدين أو الدنيا، هو أيضاً العلم الضرورى لإتقان العمل، وتسخير موارد الثروة، وفهم السنن الكونية والظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى من شأنها أن تجعل الحياة أيسر وأحسن هو باختصار كل معرفة نافعة. ذلك أن القرآن يدعو إلى تدبر شئون الكون الفلكية والجيولوجية والمائية والأحيائية وغيرها .... ويطلب من المؤمن استنباط الأحكام والقوانين التى تمكنه من تسخيرها، ويعده بالوصول إلى النتيجة ، ويبين له أن ذلك كله هو أفضل الطرق إلى معرفة الله وخشيته.

إذ يقول الحق جل علاه: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها وغرابيب سود ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك، إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[٢].

ويقول عز وجل ﴿سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم﴾[٣]. وهذا عمر بن الخطاب – رضى الله عنه– يوصى الفقراء والأغنياء معاً أن يتعلموا المهنة – وهو علم دنيوى– ويقول تبريراً لذلك: «فإنه يوشك أن يحتاج أحدكم إلى مهنة وإن كان من الأغنياء»[٤].

وقد أوضح الرسول ﷺ أن تحصيل العلم لابد أن يستهدف النفع والخير العام، إذ يقول ﷺ: «مثل علم لاينتفع به كمثل كنز لاينفق منه فى سبيل الله»[٥].

فإذا تذكرنا أن الكنز الذى لاينفق منه فى سبيل الله يكون هو نفسه أداة التعذيب يوم القيامة، فإن العلم الذى لايجد فرصة الانتشار والتطبيق يكون بالمثل. لذلك يدعو رسولنا (الأسوة الحسنة) فيقول: «اللهم انفعنى بما علمتنى، وعلمنى ماينفعنى ، وزدنى علماً»[٦].

---

(١) رواه أحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجة من حديث أبى الدرداء.

(٢) سورة فاطر ٢٨.

(٣) سورة فصلت ٥٣.

(٤) محمد الجمال: «موسوعة الاقتصاد الإسلامى» مرجع سابق . ص ١٠٩.

(٥) رواه أحمد والدارمى عن أبى هريرة.

(٦) خرجه الترمذى وابن ماجة.

ويؤكد أهمية ذلك فى مجال الحرف والأعمال فيقول: «إن الله يحب العبد المؤمن المحترف»[1]، ويبين ضرورة أن ينعكس هذا التفقه والاحتراف على المعيشة ونفع الناس فيقول «من فقه الرجل أن يصلح معيشته....»[2] ويضيف «خير الناس أنفعهم للناس»، ويبين أن غياب ذلك هو طريق الهلاك فيقول: «اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً ولا تك الخامسة فتهلك»[3].

وإذا كان الإسلام يهتم بعلوم الحياة مثل اهتمامه بعلوم الدين، فإن كليهما مكمل للآخر، ذلك أن علم الدنيا بما فيه من سنن كونية باهرة يثبت الإيمان ويقويه بالدليل المادى، وعلم الدين هو السبيل الموضح لضوابط أعمال الدنيا وأحكامها وأداة الرقابة الذاتية، ولعل هذا هو مانفهم من نصيحة الإمام على - رضى الله عنه - عندما أتاه رجل وقال له: إنى أريد التجارة فادع لى ، فقال له: أو فقهت فى دين الله؟ قال ألا يكون بعد ذلك؟ فأجابه الإمام: ويحك الفقه ثم المتجر[4].

وأخيراً ، فقد عرفت النظم المعاصرة نظم الدورات التدريبية أثناء العمل. وبرامج التأهيل على الفنون الإنتاجية الحديثة، ولا نكون قد أجهدنا النصوص القرآنية، إذا قلنا أن ذلك كله يجد ينابيعه فيما أوضحه القرآن من ضرورة الاستزادة من العلم، والتواضع العلمى إذ يقول الحق «وما أوتيتم من العلم إلا قليلا»[5] ويقول: «وقل رب زدنى علما»[6] ولعل قصة نبى الله موسى مع الخضر - عليهما السلام خير دليل على ضرورة التواضع للعلم والاستمرار فى طلبه

---

(١) رواه الطبرانى والبيهقى.

(٢) رواه البيهقى عن أبى الدرداء.

(٣) رواه البزار والطبرانى فى الأوسط.

(٤) نقله د. شوقى الفنجرى «نحو إقتصاد إسلامى» مكتبة عكاظ - جدة - ١٩٨١ ص ٩٥.

(٥) سورة الإسراء: ٨٥.

(٦) سورة طه: ١١٤.

إن وسطية الإسلام انعكست على كل شرائعه وتنظيماته، واصطبغت بها المفاهيم العامة للعبادات والمعاملات، فهذه الوسطية اقتضت العدل بين المتعاملين دون تحيز لأحد الأطراف، وعليه فإن كل واجب يقابله حق، الحياة الإسلامية أخذ وعطاء بالقسط، وهذا القسط (أو العدل) هو الحد الأدنى لتقدير الحقوق، ويمكن أن يعلوه الإحسان، وهو مايعنى فى مجال بحثنا أن العامل يمكن أن يحصل على أكثر من حقه من منطلق الالتزام بالإحسان، لكن لايجب أن تنقص هذه الحقوق، وتقع فى دائرة الظلم، معنى ذلك أيضاً أن الإسلام وهو يفرض التزامات معينة على العامل - أى يتدخل بالقيود - لايتركه بلا حقوق ويجعله نهباً لقوى السوق، لأن تحديد واجبات العامل، دون أن يقترن ذلك بتحديد- مقابل- لواجب رب العمل إزاء العامل يجعلنا أمام ظلم وانحياز لفريق دون آخر، وهذا مايخرجنا عن الوسطية والاعتدال.

وبتعبير آخر، إن الإسلام يقرر للعامل حقوقاً تمثل فى الواقع الحد الأدنى لما يجب عليه العامل مقابل واجباته، ثم يترك لمبدأ الإحسان، ولتفاعل الظروف الموضوعية تقدير مايزيد عن هذا الحد الأدنى.

وعموماً يمكننا تقسيم هذه الحقوق إلى نوعين: يتعلق النوع الأول بالحقوق المعنوية والتنظيمية، ويتعلق الثانى بالحقوق المادية.

أولاً: مجمـوعة الحقوق المعنوية والتنظيمية

ونعنى بها الحقوق التي تمثل مزايا أدبية ومعنوية لاتقدم فى صورة عينية أو مالية، حتى وإن أمكن التعبير عنها بمقابل مادى، فعلى سبيل المثال يعتبر تحديد ساعات العمل، ومنح الإجازات بمثابة زيادة فى الأجر ، لكننا سنعالجها هنا باعتبارها حقوقاً معنوية. وعموماً يمكن أن نستنتج من الأدلة الشرعية وآراء الفقهاء أن للعامل فى الإسلام الحقوق المعنوية التالية:

١- علو مكانة العمل والعمال:

لسنا فى حاجة إلى تكرار ماسبق تناوله عند دراسة أهمية العمل فى الإسلام فقد

اتضح لنا أن العمل يرقى إلى منزلة الفرائض التعبدية، ولكننى أريد هنا إيضاح تكريم الإسلام للعمل اليدوى، والأعمال البسيطة، وعدم اعتبار العمال طبقة دنيا، هذا فضلاً عن القيمة الاقتصادية للعمل باعتباره أهم عوامل الإنتاج والتقدم.

فقد بين الرسول المعلم المكانة العالية للعمل اليدوى، وأوضح أن العمل البسيط ليس مصدراً للازدراء، وإنما على العكس، كل عمل يبغى المصلحة والخير للمسلمين هو عبادة يحظى القائمون بها بكل تقدير واحترام خاصة الشاقة منها فقد رأى الرسول ﷺ رجلاً خشنت يده وتورمت من كثرة العمل، فقبّلها ﷺ وقال: «هذه يد يحبها الله ورسوله، وفى رواية «هذه يد لاتمسها النار»[1] ويقول صلوات الله وسلامه عليه: «ماأكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبى الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»[2]، وقال ﷺ: «مابعث الله نبيا إلا ورعى الغنم» قالوا: وأنت يارسول الله؟ قال: نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة»[3] فالعامل يستمد مكانته وكرامته من كونه يعمل بكفيه أن يعمل فى إطار الشريعة حتى يحظى بهذه المكانة الرفيعة ألا وهى حب الله ورسوله وينعم بخير الجزاء، وهو العتق من النار.

وإذا كانت هذه هى منزلة العامل، فلا مجال لأن يعامله رب العمل معاملة لاتليق به، إنما هما متعاقدان، وهما على قدم المساواة، ومن ينفع الناس أكثر يكون خيراً من الآخر، ومن يكون أشد تقوى لله يكون أفضل، لامجال للتعالى والغرور وإنما هى سيان حتى ليؤاكل العبد سيده، ويأمر الرسول ﷺ أن يلبسه مما يلبس، ويطعمه مما يطعم، ويساعده فى أداء الأعمال المتطلبة منه، فما بال المعاملة عندما لايكون طرفاها عبد وسيده، وإنما هما ندّان؟

لايعرف الإسلام الانقسام الطبقى والتفاضل على أساس الملكية أو الثروة ذلك لأن التفاوت فى الثروة هو مجرد ابتلاء أو تنويع فى الأدوار والتخصصات حتى تتكامل الأنشطة والأعمال، أما فى مجال التفاضل فالأصل أن الجميع متساوون ومكرمون، «ولقد كرمنا بنى آدم»[4]. دون تفاوت فى الكرامة وإنما معيار التفاضل هو العمل الصالح،

(١) رواه الطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس.
(٢) رواه البخارى عن المقداد بن معد يكرب.
(٣) أخرجه البخارى.
(٤) سورة الإسراء: ٧٠.

وتقوى الله: ﴿يأيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[1]. ويضيف الحق: ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى، إلا من آمن وعمل صالحاً فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا﴾[2]، وطالما أن العامل عليه حقوق يؤديها كاملة بوازع داخلى، وأن رب العمل عليه حقوق إزاء العامل يؤديها غير منقوصة، وطالما أن للفقير حق فى أموال الغنى يحصل عليه بلا من أو أذى، وأن الجميع يخضعون لسلطان الشريعة، ومظلة التراحم والتكافل فلا مجال للطبقية ولا الصراع الطبقى، وإنما الكل مؤمنون، وهم إخوة كالجسد الواحد، وإن اختلفت أدوارهم وتعددت، فإن هذا الاختلاف هو ضرورة للتكامل وليس مدعاة للصراع والاستعلاء، وفى المقابل لامجال للإضرار بمصالح المجتمع وأرباب الأعمال، إذ لاضرر ولا ضرار.

وتتأكد مكانة العامل والعمل مرة أخرى من نظرة الإسلام الاقتصادية للعمل. فإذا تفحصنا التنظيم الإسلامى للمضاربة سنجد أن العمل يمكنه المساهمة فى الربح المتحقق دون أن يقابل ذلك تحمل نصيب فى الخسارة ، بينما أن الأرض ، ورأس المال تمتنع عليه الفائدة الثابتة (الربا). وهو مايعنى إعطاء عنصر العمل أفضلية وأولوية رعاية على رأس المال. ولم لا؟ ألم يقل الحق: ﴿ولقد كرمنا بنى آدم﴾؟ أليس مافى السماوات ومافى الأرض مسخراً لخدمة الإنسان، بينما أن الأشياء لاتمتلك الإنسان ولا تسخره؟ بل إن الإنسان (العمل) هو الأصل فيما للأرض، ورأس المال من قدرة على الإنتاج، فهما يشتملان على قدر كبير من العمل المختزن وجزء هام مما يستحقانه من مكافأة راجع لما أسبغه عليهما الإنسان من قدرة أكبر على النفع، إذن فالعمل يكاد يكون الأصل الوحيد للإنتاج أو هو على الأقل أكثر عناصر الإنتاج أهمية[3].

وعلى ذلك – ومما تقدم – نجد أن العمل يحظى بمكانة سامقة، وكذلك العامل، فإن منزلته فى المصاف الأولى من طبقات المجتمع.

---

(١) سورة الحجرات: ١٣.

(٢) سورة سبأ : ٣٧.

(٣) د. محمد الصباغ: «الإنتاج وعناصره» جامعة الإمام محمد بن سعود – سنة١٤٠١هـ ص ٥١٢.

٢- الحق في تكافؤ الفرص:

انبثاقاً من المبادىء العامة للإسلام وخاصة العدل والمساواة، فإن العامل له الحق فى التمتع بفرص متكافئة مع غيره فى التأهيل للمهنة التى يرغب فيها، والحصول على فرصة العمل المناسبة، وأن يعامل على قدم المساواة مع أقرانه فى الأجر والترقية، وبقية المزايا والحوافز، فلا يمنعه من التمتع بكافة هذه الحقوق جنس ولا علاقة نسب ولا لون، فلا معيار للمفاضلة سوى الكفاءة والجهد المبذول.

ذلك أن المساواة هى أصل من الأصول العامة للإسلام، وللمذهب الاقتصادى الإسلامى، إذ يقول الحق: ﴿يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء﴾[١] ويقول سبحانه: ﴿يأيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[٢] ويقول جلا علاه: ﴿للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن﴾[٣] ويقول تبارك وتعالى: ﴿إنى لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض﴾[٤] ويذكر ذلك كله رسول الله ﷺ بقوله: «كلكم لآدم وآدم من تراب، لافضل لعربى على أعجمى، ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى»[٥].

إذن فالأصل أن «الناس سواسية كأسنان المشط»[٦] لافرق فى المعاملة بين أبيض وأسود، وعربى وأعجمى، ورجل وامرأة إلا بالتقوى، فالكل سواء خاصة أن المعيار الحقيقى للتفاضل يصعب على البشر قياسه، فيأتى حكمهم غير صحيح ﴿لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهن﴾[٧]. وعليه فإن العدل والمساواة بين الجميع أمر واجب.

---

(١) سورة النساء: ١.
(٢) سورة الحجرات: ١٣.
(٣) سورة النساء: ٢.
(٤) سورة آل عمران: ١٩٥.
(٥) رواه الطبرانى فى الكبير، والبزار من حديث أبى حذيفة.
(٦) رواه الديلمى عن سهل بن سعد.
(٧) سورة الحجرات: ١١.

إلاَّ أن المساواة التى يقصدها الإسلام ليست من النوع الأعمى الذى لايميز بين المجد ، والخامل، والرطب واليابس، والطيب والخبيث، وإلاَّ أضحت ظلماً، وتحيزاً للباطل ضد الحق، وانتفى الهدف من المساواة ذاتها.

ذلك أن الله (جلت حكمته) أوجد فروقاً عظمى فى قدرات الناس، ومواهبهم وطبائعهم، وبذلك تتعدد الوظائف ، وتتوزع الأدوار، وتغذى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويترتب على هذه الفروق والاختلافات فى قدرات الناس فروق مماثلة فى الجهد والثمرة، ومن الضرورى إذن أن يقابل هذه الاختلافات فروق فى الفرص والعائد الذى يمكن أن يحصل عليه كل فرد، وعليه فإن الفرص المتساوية تعنى تساوى الأقران، وذوى الكفاءات والعطاءات الواحدة بلا حواجز مصطنعة، أو معايير غير موضوعية، فالصبى له فرصة متكافئة فى تعلم الحرفة والعلم الذى يتناسب مع قدراته، حتى يمكنه ممارسة المهنة أو الحرفة التى يرغب فيها، وهذا التعلم فريضة عليه – كما أوضحت – كما أنه حق له قبل المجتمع وذوى العلم والمعرفة، يقول رسول الله ﷺ: «أفضل الصدقة أن يتعلم المرء المسلم علماً ثم يعلمه أخاه المسلم»[1]، ويضيف صلوات الله وسلامه عليه– من سُئل عن علمٍ علِمَه ثم كتمه، ألجم يوم القيامة بلجام من نار»[2]. كما أن المتفرغ لطلب العلم – على العكس من المتفرغ للعبادة – يقوم بيت المال على رعايته، وتعتبر كتب العلم ضمن حد الكفاية الذى يجب توفيره لكل مسلم (وهو مايعنى مجانية التعليم، وتكافؤ فرصه).

وللعامل الحق فى الحصول على العمل المناسب، والترقية فيه، وذلك وفقاً لقدراته، ودون تمييز سوى الكفاءة. يقول رسول الله ﷺ: «من استعمل رجلاً على عصابة (أى جماعة)، وفيهم من هو أصلح منه، فقد خان الله ورسوله»[3]، ويقول يزيد بن أبى سفيان قال لى أبو بكر الصديق حيث بعثنى إلى الشام: يايزيد إن لك قرابة، عسيت أن تؤثرهم بالإمارة، وذلك أكثر ماأخاف عليك، بعد أن قال رسول الله ﷺ: «من ولى أمر المسلمين شيئاً، فأمَّر عليهم أحداً محاباة، فعليه لعنة الله، لايقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم»[4].

(١) أخرجه أحمد والدارمى عن أبى هريرة.

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى عن أبى هريرة.

(٣) رواه أبو داود وابن ماجة والحاكم فى المستدرك عن أبى مريم الأزدى.

(٤) رواه أحمد عن أبى بكـر.

وللعامل الحق فى أن يتساوى مع أقرانه فى الأجر، ويقول الحق: ﴿وأن ليس للإنسان إلاّ ماسعى﴾[1]. ويقول جل علاه: ﴿وليوفيهم أعمالهم وهم لايظلمون﴾[2] ويقول سبحانه: ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾[3].

اذن فمعيار تقدير الأجر والمفاضلة الأجرية يتوقف على الكفاية والجد يستوى فى ذلك النساء مع الرجال، «إنى لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض»[4].

٣- الحق فى علاقات عمل إنسانية:

فضلاً عما كفله الإسلام للعمل والعمال من كرامة ومكانة اقتصادية واجتماعية، فإن تنظيمه للعمل، والعلاقة بين العمال وأرباب الأعمال جاءت مؤكدة لهذه الكرامة، ومقررة لحقوق تسمو على العلاقة المادية، وفكرة تعظيم الربح.

فبينما شهدت الثورة الصناعية أشد ألوان سوء معاملة العمال وظلمهم – حيث كانوا يعملون سبع عشرة ساعة يومياً وفى ظروف معيشية بالغة القسوة[5]– نجد أن الإسلام كان قد أوضح قبلها باثنى عشر قرناً ضرورة تحسين ظروف العمل، إذ يقول الرحمة المهداة: روّحوا عن القلوب ساعة بعد ساعة، فإن القلوب إذا كلّت عميت»[6]، ويقرر الرحمن الرحيم أن المشقة والعمل يجب أن يكونا فى حدود الطاقة: «لايكلف الله نفساً إلا وسعها»[7] ويعلل ضرورة تخفيف العبء على الإنسان من منطلق أنه ضعيف بقوله: «يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا»[8].

فهو يحتاج إلى الراحة الكافية لاسترداد حيويته، وقضاء حاجاته. ولليهودى أجازة يوم السبت، وللمسيحى أجازة يوم الأحد، والأجرة لازمة[9].

---

(١) سورة النجم: ٣٩.

(٢) سورة الأحقاف: ١٩.

(٣) سورة الأعراف: ٨٥.

(٤) سورة آل عمران: ١٩٥.

(٥) براجع: د. محمد محمد سالم، «الثورة الصناعية.. تاريخها وأهدافها» المدينة المنورة ١٩٨٨ ص ٩٥.

(٦) رواه الشيخان.

(٧) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٨) سورة النساء: ٢٨.

(٩) أبو الحسن بن مفتاح: «شرح الأزهار» حـ٢ ص ٢٨٧.

ويحتاج إلى الترويح النفسي، والجسمي، والسكن إلى الأسرة. «إن لنفسك عليك حقا، وإن لجسدك عليك حقاً ، وإن لزوجك عليك حقا»[1]. ولذلك يجب أن ينظم العمل وحجمه، وكثافته وفق هذه المقتضيات «اكلفوا من العمل ماتطيقون»[2]. وأن يتجه ماأمكن إلى التيسير «يسروا ولا تعسروا» ويستحسن أن يتضمن الحوافز التشجيعية «بشروا ولا تنفروا»[3]، «وإذا كلفتموهم فأعينوهم»[4].

كما يجب أن يسود علاقات العمل الود. والألفة والرفق بالعمال، ذلك أن الإسلام- كما أوضحت لايكتفي بإقامة قواعد العدل - والتى تقتضى إعطاء كل ذى حق حقه - وإنما تستهدف الوصول إلى الإحسان، وهو أعلى درجة من العدل فهو وإن شرع القصاص إلا أنه آثر كظم الغيظ وعلا به منزلة فجعله مقروناً بالعفو، ولم يكتف أخيراً بالعفو فاستتبعه الإحسان لمن ظلم ووصل من قطع.

وفى مجال العمال يصبح لمثل هذه المعاملة أهمية خاصة، ذلك لأنها لاتنعكس فقط على حياة العمل والعمال بالألفة والسلام الاجتماعى، وإنما يؤدى بالضرورة إلى رفع مستوى الإنتاج وجودته.

ولعل النصيحة - أو الأوامر - التى أسداها الرسول المعلم لمن تحت أيديهم أرقاء تعطى - من باب أولى - مؤشراً صادقاً لنوع العلاقة التى يجب أن تسود ظروف العمل، إذ يقول المصطفى ﷺ: «إخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم، وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم مالا يطيقون، فإذا كلفتموهم فأعينوهم، فإنهم لحم ودم مثلكم»[5].

هم إذن أخوة يأكلون مما يأكل الجميع، ويلبسون من نفس نوعية اللباس ولا يتطلب منهم إلا قدر الطاقة، وفوق ذلك يجب المشاركة والإعانة على هذا التكليف سواء بالمساعدة اليدوية أو الفكرية ، أو بالتشجيع الأدبى والمادى، فما بالنا بالعمال إذن؟

---

(١) رواه الشيخان.
(٢) رواه ابن ماجة فى السنن.
(٣) رواه الشيخان.
(٤) رواه الشيخان عن أبى ذر.
(٥) رواه الشيخان وأحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجة عن حديث أبى ذر.

إن الرسول ﷺ يؤكد فى أكثر من موضع ضرورة المعاملة فى رفق ولين فيقول ﷺ: «إن الله رفيق يحب الرفق فى الأمر كله، ومن حُرم الرفق فقد حرم الخير كله»[1] ويقول: «لايكون الرفق فى شىء إلا زانه، ولا ينزع الرفق من شىء إلا شانه»[2].

ثانياً: مجموعة الحقوق المادية

يمكن القول بأن هذه الحقوق تتمثل فى الأجر - أو المشاركة فى الأرباح - بصفة أساسية، هذا فضلاً عن الضمان الاجتماعى- معاش الشيخوخة - والحوافز المادية، هذه الحقوق لقيت عناية خاصة من الأصول الاقتصادية الإسلامية التي شرعها القرآن الكريم والسنة النبوية . كما حظيت بكثير من الدراسات الفقهية، وذلك كلما استجد أمر أو خلاف فى تحديد أجر موقف معين، ولما كان الأجر هو أهم مجموعة حقوق العامل المادية فسوف أوليه عناية خاصة:

أ- الأجر أو المساهمة فى الأرباح

العمل - كما أوضحت - يعتبر أهم عناصر الحياة المعيشية، ومن ثم فهو يستحق مكافاة مقابل هذا الإنتاج اصطلح على تسميتها - منذ القدم وحتى الآن - بالأجر، وقد حفل القرآن الكريم والسنة المطهرة بالمواقف المؤكدة لشرعية الأجر، وضرورة استيفاء العامل أجره فى غير مماطلة أو بخس، والإسلام وإن استهدف إعمال قوانين السوق فى تحديد الأثمان- بما فى ذلك الأجور - إلا أن للإسلام دائماً ضوابط مبدئية، ونظرة خاصة، ومن ثم فإن الالتزام بهذه الضوابط، وتحقيق مايراه حد أدنى للأجر يعتبر شرطاً لعدم التدخل فى السوق ، أما فى غياب ذلك فإن الأصول العامة للاقتصاد الإسلامى تسمح بالتدخل فى قوى السوق حتى يتحقق هدف العدالة والسلام الاجتماعى المنشود، أو على الأقل حتى تستبعد القوى التى من شأنها التلاعب بقوى السوق بما يبعدها عن الإطار الإسلامى[3].

---

(١) أخرجه مسلم عن جرير بن عبد الله.

(٢) رواه مسلم.

(٣) عبد السميع المصرى: «مقومات الاقتصاد الإسلامى» مكتبة وهبة - القاهرة ١٩٧٥. ص ٥٢.

معنى ذلك كله أن الإسلام يولى الأجر عناية من زاويتين :

أولاهما: استيفاء الأجر وضمان الحصول عليه، وثانيهما: تحديد الأجر فمن حيث استيفاء الأجر لمن أدى العمل على الوجه المتفق عليه، نجد أن هذا الأمر نال اهتماماً من القرآن والسنة يتفق مع الأهمية البالغة التى يوليها الإسلام للعمل، إذ يقول الحق: ﴿وليوفيهم أعمالهم وهم لايظلمون﴾[1] ويقول تبارك وتعالى: ﴿إنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى﴾[2]، ويقول رسول الله ﷺ: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بى ثم غدر ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه، ولم يعطه أجره»[3] وهكذا جمع الغدر بحرية الإنسان وبالعقيدة مع جريمة حبس الأجر عن مستحقه، ولم يكتف الإسلام بتقرير أحقية الأجر والوفاء به، وإنما اهتم أشد الاهتمام بعدم المماطلة، فالرسول ﷺ يقول: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه (أو رشحه)»[3]. وبلغ الاهتمام بتنفيذ هذا الأمر النبوى إلى الحد الذى جعل الحنفية والمالكية يرون إعطاء الأجر ساعة بساعة مع حدوث المنفعة، لايمنع من ذلك سوى حدوث المشقة، إذ لولا المشقة - فى النقل مثلاً- لوجب إعطاء الحمال أجره كلما سار شيئاً فشيئاً، ولكن للمشقة يوفى أجر كل مرحلة على حده دون انتظار النهاية، أما الشافعية والحنابلة فيرون دفع الأجر مقدماً- وهو كذلك يستحق الأجرة كاملة لو فسخ المستأجر العقد[4].

كما حذر الرسول ﷺ من ينتقصون أجر العمال (أمثال: مقاولى عمال التراحيل ومقاولى الأنفار) إذ قال ﷺ: «إياكم والقسامة» قيل: وما القسامة؟

قال: «الرجل يكون على طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا»[5].

وقد ضمنت الشريعة الإسلامية استيفاء العامل الأجرة فى جميع الحالات التى لم يخل فيها بالالتزامات المشروعة المنصوص عليها فى العقد، وللعامل حبس العين التى عمل فيها حتى يستوفى أجره ويصبح شريكاً فيها حتى الوفاء بمستحقاته وفى جميع الأحوال من حقه اللجوء إلى ولى الأمر لإذعان رب العمل على الوفاء بالأجر، والالتزام بالعقد المبرم.

---

(١) سورة الأحقاف: ١٦.

(٢) سورة آل عمران: ١٩٥.

(٣) رواه ابن ماجة عن أبى هريرة.

(٤) الشيخ سيد سابق: فقه السنة. دار التراث. القاهرة جـ ٣ . ص ٢٠٨.

(٥) ذكره : عبد السميع المصرى: «مقومات الاقتصاد الإسلامى» مرجع سابق ص ٢٨.

ومن حيث تحديد الأجر المناسب، نجد أن الإسلام حرص على وضع قواعد عامة للحيلولة دون مشاكل التحديد ، والنزاع المترتب عليه، وبصفة عامة فإن هذا الأجر لابد أن يكون عادلاً: «ولا تبخسوا الناس أشياءهم»[1]، وأما عن القواعد فهي:

١- منذ البداية يتطلب الإسلام الاتفاق مقدماً على الأجر - أو النسبة فى الربح - وقبل القيام بالعمل، وللدرجة التى أفتى فيها الشافعية والحنابلة بدفع الأجر المتفق عليه مقدماً. ويقول الرسول ﷺ فى هذا الصدد:

«من استأجر أجيراً فليسم له». كما أوجب الشافعية والحنابلة أن يكون عقد العمل خالياً من الجهالة المؤدية إلى أسباب المنازعة، وإلا استحق أجر المثل، ومنعوا أن يقتضى منفعتين فى عمل واحد[2].

٢- بالنسبة لمجموعة الأجراء الذين يغلب على أعمالهم صعوبة تحديد الخدمة المؤداة خلال فترة زمنية محددة - كالخدم مثلاً- فإن الإسلام قد كفل لهم عائداً يمثل الحد الأدنى بالنسبة لبيئتهم، وهو السكن والمأكل والشرب الشائع فى الوسط المحيط، ولعل العائد المخصص للعبيد- وهم أدنى المستويات أجراً- يعطينا مثالاً عملياً على ذلك، يقول الرسول ﷺ: «فمن كان أخوه تحت يده، فليؤكله مما يأكل، وليلبسه مما يلبس...»[3].

٣- أما بالنسبة لبقية الأعمال كالحرفيين مثلاً، والموظفين العموميين، فقد قرر الإسلام قاعدة عامة لتحديد أجورهم - أو أجور غيرهم - تتمثل فى الحصول على حد الكفاية وفقاً لظروف العامل الشخصية والبيئية والمستوى الاجتماعى الذى يعيش فيه أقرانه فى المهنة والكفاءة (أجر المثل) وغالبا مايكون هذا الأجر متعارفاً عليه، أى محدداً عرفاً.

وقد تعددت أقوال الفقهاء فى تحديد أجر الكفاية، لكن لفظة الكفاية تعنى بالضرورة كفاية كافة مستلزماته ومستلزمات من يعولهم فى غير تقتير أو إسراف، وإلا فقدت كلمة الكفاية معناها.

---

(١) سورة الأعراف: ٨٥.

(٢) عبد السميع المصرى، عالية ص ٢٨.

(٣) رواه الشيخان وأحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجة من حديث أبى ذر.

ومعنى ذلك أيضاً – وكما أوضح الفقهاء – أن مايعتبر كفاية هو أمر نسبى ديناميكى أى قابل للتغير وفق مقتضيات الزمان والمكان والوسط الاجتماعى.

أما عن التحديد التفصيلى لأجر الكفاية، فيتضح جزئياً من الحديث الشريف: «من ولى لنا عملاً ، وليس له منزل فليتخذ منزلاً ، أو ليست له زوجة فليتزوج أو ليس له خادم فليتخذ خادماً، أو ليس له دابة (وسيلة مواصلات) فليتخذ دابة[1]» هذا بجانب بقية ضروريات الحياة اللازمة له ولمن يعولهم، وبطبيعة الحال لايفترض الإسلام أن عقد العمل الواحد – خاصة مايتطلب فترة قصيرة – يجب أن يغطى كافة هذه الالتزامات دفعة واحدة، وإنما المقصود هو أن يسمح الأجر خلال فترة زمنية معقولة بالوصول إلى هذا المستوى.

ب- التأمين الاجتماعى:

إن التكافل الاجتماعى فى الإسلام – وخاصة ماتعلق بمصارف بيت المال – قد كفل للعامل تأمينات متعددة ضد العجز والمرض والبطالة الإجبارية والوفاة والشيخوخة، ذلك أن الإسلام يكفل حداً أدنى من الدخل لكافة أفراد الدولة من المسلمين، وأهل الذمة، ويستهدف الوصول إلى حد الكفاية لكل منهم وهو الحد الأدنى من الغنى – كما سبق أن أوضحت.

والعامل كأى فرد فى الدولة له مثل هذه الحقوق ، وعليه فإن حالات العجز، والمرض، والشيخوخة، والبطالة الإجبارية، والوفاة هى جميعها حالات قد يترتب عليها الحاجة إلى كفالة بقية المسلمين.

وتستند هذه الحقوق إلى آية مصارف الزكاة. وإلى كفالة الموسرين من الأهل ثم بقية المسلمين، والأحاديث النبوية، وسنن الخلفاء الراشدين، واجتهادات الفقهاء.

إذ يقول الرسول ﷺ : مامن مؤمن إلا وأنا أولى به فى الدنيا والآخرة، اقرأوا إن شئتم «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم» فأيما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتنى فأنا مولاه»[2].

وقد مرَّ الفاروق عمر – رضى الله عنه– بشيخ ضرير كبير السن يسأل الناس فسأله:

---

(١) أخرجه أحمد فى مسنده .

(٢) رواه البخارى.

من أى أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودى قال: «فما ألجاك إلى ماأرى؟ قال: أسأل الجزية، والحاجة والسن فأخذ عمر بيده، وذهب إلى منزله فرضخ له بشىء، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: «انظر هذا وضرباءه فوالله ماأنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم، إنما الصدقات للفقراء والمساكين والفقراء هم المسلمون، وهذا مسكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه[1].

وقد استند فقهاء المسلمين إلى ذلك فى فرض معاشات عند الشيخوخة.

---

(١) أبو يوسف: «الخراج» المطبعة السلفية- القاهرة - ١٣٨٤ هـ ص ١٥١.


(١)
اقتصاديات السياحة
$

مقدمة

إن السـياحة مدخلاً هاما من مدخلات التنمية وأحد بنود الموارد في الا
ومن هنا كان الاهتمام بالسياحة في العالم الثالث على الاقتصاديين فقط بل يشغل
يهـتم بتطوير بلاده من خلال تنمية حقيقية مستقلة تعتمد بشكل أساسي على
للـبلد المعنى والتي تشمل فيما بينها السياحة وإذا كان هناك ما هو أولى بالدرا
بالسـياحة في العـالم الثالث فهو كيفية استغلال المزايا للعناصر السياحية المتوفر
ذلـك التعرف على هذه العناصر وتحديدها بشكل علمي حتى يمكن تحقيق أقصى
بمعـنى زيادة التحويلات من العملة الصعبة لتعويض ما تحتاجه البلاد النامية لتس
من الواردات ولسد العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه معظم الدول النا
وفيما يلي سوف نقوم بتقديم تعريفات مختلفة للسياحة :-

تعريف السياحة :-

للسياحة تعريفات كثيرة ومن ضمن هذه التعريفات ما قاله الاقتصادي ا
لوان شراتموفن" [أنها مجموع كل الظواهر ذات الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى
على وصول المسافرين إلى منطقة أو ولاية أو دولة معنية وإقامتهم فيها ورحيل
الظواهر التي تترابط بالتبعية] .

كمـا عـرفها " هونزيكير " بأنها [مجموع العلاقات والظواهر التي تتر
وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تـ
دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحاً لهذا الأجنبي] .

الآثار الاقتصادية للسياحة :-

السياحة تنتمي إلى القطاع الإنتاجي الثالث فهي تعد من قطاع خدمات ا
يمكـن أدراجهـا في القطاع الثالث من قطاعات الإنتاج باعتبار أن القطاع الأو

آثارها على ميزان المدفوعات :-

قدوم الزوار الأجانب مهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلد التي تستضيفهم بما أنهم يحملون هذه البلد عملات أجنبية وخروج مواطن هذه البلد لزيارة بلد أجنبي يحدث أثر عكسي على ميزان المدفوعات وبذلك يمكن القول في الحالة الأولى أن السياحة إيجابية وفي حالة الثانية بأن السياحة سلبية .

أثرها في تنمية الاقتصاد القومي :-

قد ثبت أن الموارد السياحية لا يستأثر بها عدد من بعض المهن المحدودة وثيقة الصلة بالسياحة وغنما تعم قطاعات الاقتصاد فيما يقوم بإنفاقه السائحين من نقود على الفنادق والمطاعم ووسائل النقل ومحلات الهدايا والملاهي وغيره أي يستفيد من الجميع إن الموارد السياحة لا تفيد الصناعات الاستهلاكية فحسب بل تعم فائدتها بعض فروع الإنتاج والخدمات العامة والمصاريف وهيئات التأمين والضرائب أي أن غالبية عناصر الاقتصاد القومي تستفيد من صناعة السياحة وكلما انتقل المال الذي تحقق السياحة من يد إلى يد لكي ينفق كل مرة من جديد وضح أثرها على الاقتصاد القومي وأصبح الإحساس بهذا الأثر قوياً .

ولأهمية صناعة السياحة على الاقتصاديات القومية فإننا سوف نقوم بدراسة موضوع صناعة السياحة بين الواقع والتحديات .

وذلك فيما يلي :-

صناعة السياحة
(الواقع ... التحديات)

فـــي ظل الأهمية المتنامية لصناعة السياحـــة (عالميــا و،
سنقوم فيما يلى بعرض لتطور حركة السياحة العالمية ، ثم مقومـــات .
السياحة المصرية وتطورها وتأثيرها في الاقتصاد القومي ، فمكانتـــه
وعالميا ، وأخيرا أهم التحديات التي تواجهها والجهود المبذولة لتجاوزه
إلى توفير بيئة مواتية تتيح تحقيق الآمال المرجوه .

أولاً : تطور حركة السياحة العالمية
١ - حركة السياحة العالمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين

تنامى الاهتمام العالمى بصناعة السياحة بصورة غير مســبوق
النصف الثاني من القرن العشرين بحيث أضحت موضع اهتمام متعاظ
غالبية دول العالم سعياً للفوز بمكانة متميزة على خريطة السيـــاحة ال
ومن ثم الاستفادة من الآثار الإيجابية لتلك الصناعة على اقتصاد الدولة

هذا وقد انعكست التسهيلات وعوامل الجذب العديـــدة التـــى
مختلف الدول على توفيرها للسائحين[٤] في تنامى أعدادهـــم مـــن نحـ
مليون سائح عام ١٩٥٠ إلى نحو ١٦٥,٨ مليونا عام ١٩٧٠ ثم ٥٨,٢
عام ١٩٩٠ ، ونحو ٦٥٦,٩ مليونا عام ١٩٩٩ .

كما انعكست تلك المنافسة ايضاً على تطور الوزن النســـبى ا
الجغرافية المختلفة بالعالم من إجمالى عدد السائحين عالميا[٥] وإجمالى
السياحية العالمية :

---

[٣] ارتفع عجز الميزان السلعى من نحو ٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ١١,٥ مليارا عـــا
بزيادة نحو ٨٠% .

[٤] مع عدم إغفال عدد من العوامل الأخرى مثل الارتفاع في مستوى المعيشة بالعديد من دول العـــ
للسياحة ، والتطور المطرد في وسائل النقل .

[٥] لأغراض هذه الدراسة سيتم استخدام عبارة " حجم السياحة العالمية " للتعبير عن إجمالى عـــدد
عالمياً.

تطور الوزن النسبى للمناطق الجغرافية المستقبلة لحركة السياحة العالمية

(الأعداد الإيرادات) (%)

السنة	أوروبا		الأمريكتان		أفريقيا		الشرق الأوسط		شرق آسيا والباسيفيك		جنوب آسيا	
	عدد	إيرادات	عدد	إيرادات	عدد	إيرادات	عدد	إيرادات	عدد	إيرادات	عدد	إيرادات
١٩٦٠	٧٢,٥	٥٦,٨	٢٤,١	٣٥,٧	١,١	٢,٦	١,٠	١,٥	١,٠	٢,٦	٠,٣	٠,٥
١٩٧٠	٦٨,٢	٦١,٦	٢٥,٥	٣٦,٨	١,٥	٢,٧	١,١	٢,٢	٣,٢	٦,١	٠,٥	٠,٦
١٩٨٠	٦٥,٠	٦٠,٢	٢١,٥	١٤,١	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٣,٣	٧,٥	٨,٣	٠,٨	١,٥
١٩٩٠	٦١,٧	٥٤,٨	٢٠,٤	٢٦,٢	٣,٣	٢,٠	٢,٠	١,٦	١١,٩	١٤,٦	٠,٧	٠,٨
١٩٩٨	٦٠,٠	٥٢,١	١٩,٣	٢٧,٣	٣,٩	٢,٢	٢,٤	١,٨	١٣,٦	١٥,٦	٠,٨	١,٠
١٩٩٩	٥٨,٧	غ.م	١٩,٣	غ.م	٤,٢	غ.م	٢,٧	غ.م	١٤,٣	غ.م	٠,٨	غ.م

المصدر : وزارة السياحة . نشرة السياحة فى أرقام . أعداد مختلفة .

ومن خلال مطالعة الجدول السابق نتبين ما يلى :

- اتجاه حركة السياحة العالمية إلى أن تكون أقل تركزا . ففى حين استأثرت أوروبا والأمريكتين بنحو ٩٦,٦% من حجم السياحة العالمية عام ١٩٦٠ ، فقد بلغت حصتهما عام ١٩٩٩ نحو ٧٨% .
- تعد منطقة شرق اسيا والباسيفيك أكثر المناطق نجاحا فى تطوير حصتها من حجم السياحة العالمية ، حيث ارتفعت تلك الحصة من نحو ١% عام ١٩٦٠ إلى نحو ١٤,٣% عام ١٩٩٩ .
- لم تحقق منطقة الشرق الأوسط ذات النجاح أو نجاح مقارب لذلك الذى حققته منطقة شرق آسيا والباسيفيك ، ففى حين تساوى وزنهما النسبى من حجم السياحة العالمية عام ١٩٦٠ (نحو ١%) فقد بلغ الوزن النسبى لهما عام ١٩٩٩ نحو ٢,٧% و ١٤,٣% على الترتيب[1] .
- استأثرت كل من (الأمريكتين شرق آسيا والباسيفيك جنوب آسيا) بحصة نسبية من إجمالى الإيرادات السياحية العالمية تفوق وزنها النسبى من إجمالى عدد السائحين ، بما يشير إلى الارتفاع النسبى فى متوسط إنفاق السائح بها مقارنة بالمناطق الأخرى .
- انخفاض الوزن النسبى لأوروبا من إجمالى عدد السائحين من نحو ٧٢,٥% عام ١٩٦٠ إلى نحو ٦٠% عام ١٩٩٨ ، في حين تراجع وزنها النسبى من الإيرادات السياحية من ٥٦,٨% إلى ٥٢,١% خلال ذات الفترة ، بما يشير إلى الارتفاع النسبى فى متوسط إنفاق السائح بها .
- فى حين كان الوزن النسبى لكل من أفريقيا والشرق الأوسط من إجمالى الإيرادات السياحية يفوق نظيره من إجمالى عدد السائحين فقد تحولت تلك

[1] يعزى هذا الأمر فى درجة منه إلى الحروب والصراعات التى شهدتها المنطقة .

العلاقة إلى النقيض خلال عقد التسعينيات ، وهو ما يشير إلى التراجع النسبى فى متوسط إنفاق السائح بهما.

٢- تطور حركة السياحة العالمية خلال عقد التسعينيات .

تطور إجمالى عدد السائحين والإيرادات السياحية عالمياً
خلال عقد التسعينيات

بيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
عدد السياح (مليون سائح)	٤٦٤	٥٠٣	٥١٨	٥٥٣	٥٦٨	٦٠٠	٦٢٠	٦٣٥	٦٥٧
معدل النمو (%)	-	٨,٤	٣,٠	٦,٨	٢,٧	٥,٦	٣,٣	٢,٤	٣,٥
الإيرادات السياحية (بالمليار دولار)	٢٧٨	٣١٤	٣٢٣	٣٥٣	٤٠٣	٤٣٨	٤٣٨	٤٣٩	٤٥٥
معدل النمو (%)	-	١٢,٩	٢,٩	٩,٣	١٤,٢	٨,٧	٠,١	٠,٢	٣,٩

المصدر : نفس المصدر السابق .

ومن خلال مطالعة الجدول السابق نتبين ما يلى :

- بلغ إجمالى عدد السائحين عالمياً فى عام ١٩٩٩ نحو ٦٥٧ مليون سائح مقابل نحو ٤٦٤ مليوناً عام ١٩٩١ بزيادة ٤١,٦% ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى خلال تلك الفترة نحو ٤,٥% .
- بلغ إجمالى الإيرادات السياحية العالمية خلال عام ١٩٩٩ نحو ٤٥٥ مليار دولار مقابل نحو ٢٧٨ ملياراً عام ١٩٩١ بزيادة ٦٣,٧% ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى خلال ذات الفترة نحو ٦,٥% .

٣- أهم الدول المستقبلة للسائحين على مستوى العالم خلال عام ١٩٩٩ :

- تصدرت فرنسا قائمة الدول المستقبلة للسائحين خلال عام ١٩٩٩ بنحو ٧١,٤ مليون سائح ، وبما يمثل نحو ١٠,٧% من إجمالى عدد السائحين عالمياً خلال ذات العام .
- استأثرت الدول السياحية العشر الكبرى [٧] بنحو نصف إجمالى عدد السائحين خلال عام ١٩٩٩ .
- تراجعت درجة تركز حركة السياحة العالمية ، ففى حين استحوذت الدول السياحية الخمس الكبرى عام ١٩٥٠ على نحو ٧١% من إجمالى عدد

[٧] فرنسا ، أسبانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، إيطاليا ، الصين ، المملكة المتحدة ، المكسيك ، كندا ، بولندا ، النمسا .

السائحين فقد تراجعت تلك النسبة إلى نحو ٣٥% عام ١٩٩٩ ، كما تراجعت حصة الدول السياحية العشر الكبرى من ٨٨% عام ١٩٥٠ إلى نحو ٥٠% عام ١٩٩٩ .

ثانياً : صناعة السياحة بمصر

١- مقومات صناعة السياحة المصرية :

تتمتع صناعة السياحة المصرية بتنوع كبير فى المنتج المقدم ، مستندة على قاعدة عريضة من التراث التاريخي والحضاري والعناصر الطبيعية والبيئية والثراء الفنى والثقافى ، فلم تعد مصر مقصورة على سياحة الآثار فحسب[٨] بل تتسع المقاصد السياحية بها لتشمل سياحة المنتجعات والشواطئ والغوص، السياحة العلاجية ، سياحة الصحارى والسفارى ، السياحة البيئية ، سياحة المؤتمرات ، السياحة الرياضية ، سياحة المهرجانات ، سياحة التسوق وغيرها .

* **سياحة الآثار :** تضم مصر بين جنباتها نحو ثلث آثار العالم بما يجعلها بمثابة أكبر متحف مفتوح فى العالم ، ويندرج تحت هذا النمط من السياحة :
  - **السياحة التاريخية** وتشمل الآثار الفرعونية والرومانية واليونانية .
  - **السياحة الدينية** وتشمل الآثار الإسلامية والمسيحية واليهودية .
  - **السياحة الجيولوجية**[٩] وتشمل نماذج فريدة للتتابع الجيولوجى المكشوف لسجل تاريخى يصل إلى نحو ٦٠٠ مليون سنة ماضيه .

* **سياحة الشواطئ والرياضات المائية :** تتمتع مصر بمساحات شاسعة من الشواطئ الممتدة على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط يدعمها مناخ معتدل معظم شهور العام بما يتيح بيئة ملائمة لممارسة كافة أنواع الرياضات المائية ، كرياضات الغوص[١٠] والصيد والمراكب الشراعية والتصوير تحت الماء .

---

(٨) تتراوح نسبة السياحة الثقافية والأثرية حالياً بين ١٨-٢٠ % من حجم السياحة الوافدة لمصر .

(٩) نمط جديد من السياحة يرى محدودية التاريخ المدون للمكان والحدث ومن ثم ضرورة الغوص فى أغوار تاريخ الكرة الأرضية ليس منذ قرون فحسب بل ملايين السنين . ومن أبرز معالمها في مصر جبال وادى عربة بسيناء تحويه من صخور نارية بديعة تعود حقب ما قبل العصور القديمة تعلوها صخور رسوبيه من العصور القديمة والمتوسطة . إلى جانب حديقة للديناصورات المنقرضة من العصر الجوراسى بالفيوم .

(١٠) تعد شواطئ جنوب سيناء ومحافظة البحر الأحمر من أهم مناطق الغوص فى العالم نظراً لما تتمتع به من مياه دافئة وشعب مرجانية نادرة تتعدد أشكالها وأحجامها وألوانها ، وأسماك لامثيل لها .

* **السياحة العلاجية** : يوجد بمصر العديد من المناطق إلى تمتلك مقومات تلك السياحة من رمال ذات خصائص طبية ومياه كبريتية (أو قلوية معتدلة) وأجواء خالية من الرطوبة ، بما يتيح إقامة المراكز الطبية بها لعلاج العديد من الأمراض[١١] .

* **سياحة المهرجانات**[١٢] : تتضمن أجنده السياحة المصرية ما يربو على ٣٠ مهرجان ومناسبة مختلفة تسهم بفاعلية فى تنشيط السياحة المصرية ، ويندرج تحت هذا النمط من السياحة :

- المهرجانات والمناسبات الفنية والثقافية[١٣] .
- المهرجانات والمناسبات الرياضية .
- مهرجانات التسوق[١٤] .

* **سياحة المؤتمرات** : نجحت مصر مؤخراً في اجتذاب العديد من المؤتمرات الدولية المهنية ، سواء تلك الخاصة باتحادات شركات السياحة بالدول الناشطه سياحياً ، أو تلك المرتبطة بالأنشطة المهنية المختلفة[١٥].

* **السياحة النيلية** : والتى تتدرج بدءاً من الرحلات السريعة بالمراكب الصغيرة ، مروراً برحلات البواخر النيلية ، انتهاءً بالفنادق العائمة[١٦] .

* **سياحة السفارى (سياحة الصحارى)** : تُعَد أحد أنماط السياحة الصاعدة بقوة على المستوى العالمى ، وتتميز بعدد من الطقوس والقوانين التى يتبعها روادها ومحبوها كسراً للمألوف وتمرداً على حياة الفنادق والطائرات والمدنية .

---

[١١] من أهم المناطق ذات مقومات السياحة العلاجية بمصر منطقة الجربى (دمياط) ، حمام فرعون (جنوب سيناء) ، منطقة سفاجا (البحر الأحمر) ، عين السلين (الفيوم) ، آبار بولاق (الوادى الجديد) .

[١٢] يبلغ عدد المهرجانات السنوية فى كل من أسبانيا والمانيا وفرنسا ٨١٠٤ ، ٥٠٠٠ ، ٣٥٠٠ مهرجاناً على الترتيب .

[١٣] حقق مهرجان الأغنية عام ١٩٩٩ نحو ٥٤ ألف ليلية سياحية بعائد اقتصادى بلغ نحو ٢٣.٥ مليون جنيه .

[١٤] حقق مهرجان التسوق عام ١٩٩٩ نحو ٥٤ ألف ليلة سياحية بلغ عائدها الاقتصادى نحو ٢٦ مليون جنيه .

[١٥] مثال ذلك مؤتمرات اتحادات شركات السياحة في كل من المانيا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وأسبانيا وأمريكا .

[١٦] يبلغ عدد الفنادق العائمة ٢٤٥ فندقاً يعمل فى النيل وبحيرة السد العالى بطاقة استيعابية تبلغ نحو ١٣,٢ ألف غرفة بما يمثل نحو ١٤% من إجمالى الطاقة الفندقية بمصر. هذا ويجرى حالياً إنشاء المزيد من المراسى النيلية وتطوير القائم منها للوصول بعدد الفنادق العائمة إلى ٣٠٠ فندق عائم تمثل الطاقة الاستيعابية القصوى لنهر النيل بتلك المنطقة .

٢- تطور حركة السياحة المصرية وتأثيرها على الاقتصاد القومي :

يمكن استشفاف الدور الذى يلعبه قطاع السياحة فى الاقتصاد القومـــى عن تتبع تطور حركة السياحة وانعكاس هذا التطور على ميزان المدفوعـــات من ناحية والناتج المحلى الإجمالى من ناحية أخرى .

أ- تطور حركة السياحة خلال عقد التسعينيات

تطور المؤشرات الرئيسية لحركة السياحة بمصر
خلال عقد التسعينيات

[illegible]	عدد السائحين (مليون سائح)*	معدل النمو السنوى (%)	عدد الليالى السياحية (مليون ليلة)	معدل النمو السنوى (%)	متوسط مدة الإقامة (ليلة)	الإيرادات السياحية (مليار دولار)	معدل النمو السنوى (%)	متوسط إنفاق السائح (دولار)
[illegible]	[illegible]	–	١٦,٤٦	–	٨,٤	٠,٩٢	–	٤٦٧
[illegible]	[illegible]	٤٧,٢	١٩,٤٠	١٧,٩	٦,٧	١,٧٣	٨٨,٠	٥٩٦,٦
[illegible]	[illegible]	٠,٧	١٩,٠٠	٢,١-	٦,٥	٢,٣٨	٣٧,٦	٨١٥,١
[illegible]	[illegible]	١٩,٢-	١٣,٦٩	٢٧,٩-	٥,٨	١,٧٨	٢٥,٢-	٧٥٤,٢
[illegible]	[illegible]	١٩,٩	١٧,٦٨	٢٩,١	٦,٢	٢,٣٠	٢٩,٢	٨١٢,٧
[illegible]	[illegible]	٢٥,٤	٢٢,٨٠	٢٩,٠	٦,٤	٣,٠١	٣٠,٩	٨٤٧,٩
[illegible]	[illegible]	١٥,٢	٢٥,٩٩	١٤,٠	٦,٣	٣,٦٥	٢١,٣	٨٩٢,٤
[illegible]	[illegible]	١٦,٩-	٢١,٥٠	١٧,٣-	٦,٣	٢,٩٤	١٩,٥-	٨٦٤,٧
[illegible]	[illegible]	٢٦,٥	٢٥,٧٠	١٩,٥	٦,٠	٣,٢٤	١٠,٢	٧٥٣,٥
[illegible]	[illegible]	٢٣,٣	٣٤,٠٠	٣٢,٣	٦,٤	٤,٣١	٣٣,٠	٨١٣,٢

* لا تتضمن تلك الأرقام أعداد المصريين المقيمين بالخارج الذين زاروا مصر فى أجازات مؤقتة . علماً بأنه ووفقـاً للمعايير الإحصائية التى وضعتها منظمة السياحة العالمية ومكتب الإحصاء الأوروبى يعتبر المواطنون المقيمـون بالخارج ويعودون لبلادهم فى أجازات مؤقتة فى عداد السائحين لأنهم يحصلون على دخولهم من اقتصاديات دول أجنبية . ومن ثم تدرج عدد من الدول الكبرى السياحية مثل فرنسا وأسبانيا هؤلاء المواطنين كسياح .

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- وزارة الاقتصاد ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٠ .

ومن خلال مطالعة الجدول السابق نتبين ما يلى :

* عدد السائحين ..

- بلغ عدد السائحين عام ٩٩/ ٢٠٠٠ نحو ٥,٣ مليون سائح مقابل نحـــو ١,٩٧ مليوناً عام ١٩٩١/٩٠ ، بزيادة نحو ٢٦٩% ، وبلغ متوسط معـــدل النمـــو السنوى لعدد السائحين خلال عقد التسعينيات نحو ١٣,٦% .
- تذبذب معدل نمو عدد السائحين من عام لآخر خلال فترة الدراسة، وفى هـــذا الإطار فقد سجل عام ١٩٩٢/٩١ أكبر معدل للنمو (نحو ٤٧,٢%) فى حيـــن شهد عام ١٩٩٤/٩٣ أكبر انخفاض نسبى[١٧] (نحو ١٩,٢%)

---

[١٧] يعزى تراجع حركة السياحة فى عام ١٩٩٤/٩٣ فى المقام الأول إلى زلزال أكتوبر ١٩٩٢ ، فى حين يعـــزى تراجع فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى حادث الأقصر .

- سجل عام ٢٠٠٠/٩٩ أكبر زيادة مطلقة فى عدد السائحين (نحو مليون سائح عن العام السابق) .

*** عدد الليالى السياحية ..**

- بلغ إجمالى عدد الليالى السياحية عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٣٤ مليون ليلة مقابل نحو ١٦,٥ مليونا عام ١٩٩١/٩٠ بزيادة نحو ١٠٦,٦%، فى حين بلغ متوسط معدل النمو السنوى لعدد الليالى السياحية خلال عقد التسعينيات نحو ١٠,٥% .
- تذبذب معدل نمو عدد الليالى السياحية من عام لآخر خلال فترة الدراسة ، وقد سجل عام ٢٠٠٠/٩٩ أكبر معدل للنمو (نحو ٣٢,٣%) ، فى حين شهد عام ١٩٩٤/٩٣ أكبر انخفاض نسبى (نحو ٢٧,٩%) .
- شهد عام ٢٠٠٠/٩٩ تحقيق أكبر زيادة مطلقة فى عدد الليالى السياحية (نحو ٨,٣ مليون ليلة عن العام السابق)

*** متوسط مدة إقامة السائح ..**

- بلغ متوسط مدة إقامة السائح عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٦,٤ ليلة مقارنة بنحو ٨,٤ ليلة عام ١٩٩١/٩٠ ، فى حين بلغ متوسط مدة إقامة السائح خلال فترة الدراسة نحو ٦,٥ ليلة .
- شهد عام ١٩٩١/٩٠ تحقيق أكبر متوسط لمدة إقامة السائح (٨,٤ ليلة) فى حين كان الأقل عام ١٩٩٤/٩٣ (٥,٨ ليلة) .

*** الإيرادات السياحية ..**

- بلغ حجم الإيرادات السياحية عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٤,٣١ مليار دولار مقارنة بنحو ٠,٩٢ مليارا عام ١٩٩١/٩٠ بزيادة ٣٦٨,٥% ، فى حين بلغ متوسط معدل النمو السنوى لها خلال عقد التسعينيات نحو ٢٢,٩% .
- تذبذب معدل نمو الإيرادات السياحية من عام لآخر خلال فترة الدراسة ، وفى هذا الإطار فقد سجل عام ١٩٩٢/٩١ أعلى معدل للنمو (نحو ٨٨%) فى حين شهد عام ١٩٩٤/٩٣ أكبر انخفاض نسبى (نحو ٢٥,٢%) .
- شهد عام ٢٠٠٠/٩٩ تحقيق أكبر زيادة فى القيمة المطلقة للإيرادات السياحية (نحو ١,٠٧ مليار دولار عن العام السابق) .

• متوسط إنفاق السائح ..

- بلغ متوسط إنفاق السائح عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٨١٣,٢ دولار مقابل نحو ٤٦٧ دولارا عام ١٩٩١/٩٠ .
- شهد عام ١٩٩٧/٩٦ تحقيق أكبر متوسط لإنفاق السائح (نحو ٨٩٢,٤ دولار) ، فى حين كان الأقل عام ١٩٩١/٩٠ (نحو ٤٦٧ دولاراً) .

ويلاحظ بصورة عامة أنه خلال فترة الدراسة :

- شهد عام ٢٠٠٠/٩٩ تحقيق أكبر زيادة فى أعداد السائحين والليالى السياحية، وحجم الإيرادات السياحية خلال عقد التسعينيات .
- شهد عام ١٩٩٤/٩٣ أكبر انخفاض نسبى فى أعداد السائحين والليالى السياحية ، وحجم الإيرادات السياحية خلال ذات الفترة .

• الطاقة الفندقية ..

تزايد حجم الطاقة الفندقية بصورة مطردة وفى خط موازى لتنامى الحركة السياحية وإن لم يكن بذات النسبة - لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السائحين من ناحية وتوفير البيئة المواتية لجذب المزيد من السائحين من ناحية أخرى

تطور حجم الطاقة الفندقية بمصر خلال عقد التسعينيات

السنة	عدد المنشآت الفندقية	معدل النمو (%)	عدد الغرف	معدل النمو (%)	عدد الأسرة	معدل النمو (%)
١٩٩٠	٦٣٢	-	٥١٢٠٨	-	١٠١٤٦٦	-
١٩٩١	٦٣٨	٠.٩	٥٣٧٢٧	٤.٩	١٠٥٦٩٠	٤,٢
١٩٩٢	٦٦٣	٣,٩	٥٥٦١٠	٣,٥	١٠٩٨٢٠	٣,٩
١٩٩٣	٦٩٢	٤,٤	٥٨٧٥٥	٥,٧	١١٦٥٣١	٦,١
١٩٩٤	٧١٨	٣,٨	٦١٠٦٨	٤	١٢٠٨٥٤	٣,٧
١٩٩٥	٧٥٢	٤,٧	٦٤٩٥٨	٦,٤	١٢٨٩٥٧	٦,٧
١٩٩٦	٧٨٩	٤,٩	٧٠٤٧١	٨,٥	١٤٠٧٤١	٩,١
١٩٩٧	٨٢٩	٥,١	٧٥٦٧٩	٧,٤	١٥٠٩٨٦	٧,٣
١٩٩٨	٨٦٩	٤,٨	٨٢٩٢٥	٩,٦	١٦٦٨١٧	١٠,٥
١٩٩٩	٩١٤	٥,٢	٩٣٨٢٢	١٣,١	١٨٧٢٨٤	١٢,٣

المصدر : وزارة السياحة ، نشرة السياحة فى أرقام ، ١٩٩٩ .

وفى هذا الإطار كما هو موضح بالجدول - فقد ارتفع عدد الغرف الفندقية من نحو ٥١,٢ ألف غرفة عام ١٩٩٠ (موزعة على ٦٣٢ وحدة

فندقية) إلى نحو ٩٣,٨ ألفا عام ١٩٩٩[١٨] (موزعة على ٩١٤ وحدة فندقيـة) بزيادة ٨٣.٢%، ليرتفع تبعاً لذلك عدد الأسرة من نحو ١٠١,٥ ألف سرير إلى نحو ١٨٧,٣ ألفا خلال ذات الفترة بزيادة ٨٤,٦%[١٩] .

* التوزيع الجغرافى للسياحة الوافدة لمصر ..

تطور الوزن النسبى للسائحين الوافدين لمصر وفقاً للتوزيع الجغرافى خلال عقد التسعينيات

(%)

البيان	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
أوروبا	٣٠.٨	٤٥,٢	٤٦,٣	٤١,٥	٤٢,٤	٥٢,٢	٥٣,٠	٤٦,٥	٥٣,٥
الشـــرق الأوسط	٤٦,٤	٣٦,٤	٣٣,٢	٣٧,٧	٣٨,٣	٢٩,٧	٢٨,٦	٣٧,٥	٣٢,٥
الأمريكتين	١٢,٥	٧,٠	٦,٩	٦,٤	٥,١	٣,٣	٣,٠	٣,٥	٣,٥
أفريقيا	٥,٧	٦,٣	٧,٤	٧,٤	٧,١	٧,٤	٦,١	٦,٧	٥,٧
آســــيا والباسيفيك	٤,٦	٥,١	٦,١	٦,٩	٧,٠	٧,٤	٦,٩	٥,٧	٤,٧
أخرى	–	–	٠,١	٠,١	٠,١	–	٢,٤	٠,١	٠,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الرابع ، ١٩٩٩ .

من الجدول السابق نتبين ما يلى :

- ارتفاع الوزن النسبى للسياحة الوافدة من أوروبا من نحو ٣٠,٨% فى بدايـــة التسعينيات إلـــى نحو ٥٣,٥% عام ٩٩/٩٨ لتحتل بذلك المرتبة الأولى بين الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر .
- تحقيق نمـــو محـــدود فى الوزن النسبى للسياحة الوافدة من منطقتى أفريقيـــا و" آسيا والباسيفيك " خلال عقد التسعينيات ، بلغ أقصاه عام ١٩٩٦/٩٥ ، ثم شهد الوزن النسبى لكل منهما تراجعاً بعد ذلك ليقتصر (أو يدنو) فـــى عام

---

[١٨] بلغ عدد الغرف الفندقية عام ٢٠٠٠ نحو ١٠٧ ألف غرفة ، هـــذا ومن المستهدف أن تبلغ نحو ١٨٧ ألـــف غرفة عام ٢٠٠٥ ، بيد انه يظـــل ايضاً رقم متواضع مقارنة بعدد من الدول المنافسة المجاورة ، حيث بلغ عـــدد الغرف الفندقية فى تونس وتركيا نحو ٢٠٠ ألف غرفة و ٥٠٠ ألف غرفة على التوالى .

هذا وقد بلغ متوسط معدل الاشغال الفندقى بمصر خلال عام ٢٠٠٠ نحو ٧٣% ، وهو معدل جيد بلاشك ، لاسيما أن تحقيق نسبة أشغال ما بين ٣٠- ٣٥% بالفنادق تكفى لتحقيق نقطة التعادل فى مصروفات الفنادق، وما زاد يعتبر أرباحاً صافية .

[١٩] بلغ معدل النمو فى عدد السائحين خلال عقد التسعينيات نحو ٢٦٩% فى حين اقتصر معدل النمو فى عـــدد الأسرة خلال ذات الفترة على نحو ٨٤,٦% ، وهو ما يشير إلى عدم الوصول بعد إلى نقطة التشبع وأهميـــة التوسع فى الاستثمار السياحى لاستيعاب حركة السياحة المتنامية .

١٩٩٩/٩٨ على (من) مثيله فى عام ١٩٩٢/٩١ .

- انخفاض الوزن النسبى للسياحة الوافـــدة مـــن منطقتـــى الشـــرق الأوســـط والأمريكتين حيث انخفض الوزن النسبى للأولى من ٤٦,٤% عـــام ٩٢/٩١ إلى نحو ٣٢,٥% عام ٢٠٠٠/٩٩ ، وتراجع للثانية من ١٢,٥% إلى ٣,٥%.
- مما لا شك فيه أن تحقيق نتائج إيجابية بشأن حجم السياحة الوافدة من بعـض المناطق لا يغفل أهمية البحث فى أسباب التراجع النسبى لتلك الوافـــدة مـــن البعض الآخر ، لاسيما منطقة الشرق الأوسط والتى تتكون – فى معظمها – من دول عربية من المفترض أنها تمثل سوقاً طبيعياً للسياحة الوافدة لمصر .

وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى تراجع وزن السياحة العربية بالنســبة لإجمالى السياحة الوافدة لمصر من ٤٨,٩% عام ١٩٩١ إلى نحو ١٨,١% عام ٢٠٠٠ ، كما تراجع عدد الليالى السياحية العربية إلى إجمـــالى عـــدد الليـــالى السياحية من ٥٦,٢% عام ١٩٩١ إلى نحو ١٧% عام ٢٠٠٠ . وهو الأمـــر الذى يستدعى إعادة النظر فى الاعتقاد بأن السائح العربى قادم لامحاله ، ومـــن ثم العمل علـــى تطوير وسائل الجذب السياحـــى التى تتناسب وطبيعـــة ذلـــك السائح ، إلى جانب تنشيط الحملات التسويقية بالدول العربية .

ب – دور السياحة فى الاقتصاد القومى

* علاقة الإيرادات السياحية بميزان المدفوعات

تطور علاقة الإيرادات السياحية بتلك الخدمية والجارية خلال عقد التسعينيات

السنة	الإيرادات السياحية (مليار دولار) (١)	الإيرادات الخدمية (مليار دولار) (٢)	الإيرادات الجارية* (مليار دولار) (٣)	(١)/(٢) (%)	(١)/(٣) (%)	معدل النمو السنوى للإيرادات السياحية (%)	معدل النمو السنوى فى الإيرادات الخدمية (%)	معدل النمو السنوى فى الإيرادات الجارية (%)
١٩٩١/٩٠	٠,٩٢	٧,٦٩	١١,٥٧	١٢,٠	٨,٠	–	–	–
١٩٩٢/٩١	١,٧٣	٩,٥٩	١٣,٢٢	١٨,٠	١٣,١	٨٨,٠	٢٤,٧	١٤,٣
١٩٩٣/٩٢	٢,٣٨	٩,٧٦	١٣,١٨	٢٤,٤	١٨,١	٣٧,٦	١,٨	٠,٣-
١٩٩٤/٩٣	١,٧٨	٨,٤٦	١١,٨٠	٢١,٠	١٥,١	٢٥,٢-	١٣,٣-	١٠,٥-
١٩٩٥/٩٤	٢,٣٠	٩,٥٦	١٤,٥١	٢٤,١	١٥,٩	٢٩,٢	١٣,٠	٢٣,٠
١٩٩٦/٩٥	٣,٠١	١٠,٤٠	١٤,٩٩	٢٨,٩	٢٠,١	٣٠,٩	٨,٨	٣,٣
١٩٩٧/٩٦	٣,٦٥	١١,٢٤	١٦,٥٩	٣٢,٥	٢٢,٠	٢١,٣	٨,١	١٠,٧
١٩٩٨/٩٧	٢,٩٤	١٠,٤٤	١٥,٥٧	٢٨,٢	١٨,٩	١٩,٥-	٧,١-	٦,١-
١٩٩٩/٩٨	٣,٢٤	١١,٠٢	١٥,٤٦	٢٩,٤	٢١,٠	١٠,٢	٥,٦	٠,٧-
٢٠٠٠/٩٩	٤,٣١	١١,٤٢	١٧,٨١	٣٧,٧	٢٤,٢	٣٣,٠	٣,٦	١٥,٢

* بدون التحويلات

المصدر : – البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– وزارة الاقتصاد ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٠ .

من الجدول السابق نتبين ما يلى :

- مثلت الإيرادات السياحية نحو ٣٧,٧% و ٢٤,٢% من إجمالى الإيرادات الخدميه والإيرادات الجارية على الترتيب فى عام ٩ /٢٠٠٠ مقابل نحو ١٢% و ٨% على الترتيب فى عام ١٩٩١/٩٠ .
- بلغ متوسط مساهمة قطاع السياحة فى إجمالى الإيرادات الخدمية والإيرادات الجارية خلال عقد التسعينات نحو ٢٥,٦% ، ١٧,٦% على الترتيب .
- بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الإيرادات السياحية خلال عقد التسعينيات نحو ٢٢,٨% مقابل ٥% و ٥,٤% لمتوسط النمو فى إجمالى الإيرادات الخدمية والإيرادات الجارية على الترتيب خلال ذات الفترة ، وهو ما يشير إلى التنامى السريع فى الإيرادات السياحية مقارنة بموارد الإيرادات الأخرى .

* <u>علاقة الإيرادات السياحية بالناتج المحلى الاجمالى :</u>

تطور علاقة الإيرادات السياحية بالناتج المحلى الإجمالى خلال عقد التسعينات

السنة	الإيرادات السياحية (مليار دولار) (١)	معدل النمو السنوى للإيرادات السياحية (%)	الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) GDP (بالمليار دولار) (٢)	معدل النمو الأسمى للـ GDP (%)	(١) / (٢) (%)
١٩٩١/٩٠	٠,٩٢	-	٣٤,٤٧	-	٢,٧
١٩٩٢/٩١	١,٧٣	٨٨,٠	٤١,٧٣	٢١,١	٤,١
١٩٩٣/٩٢	٢,٣٨	٣٧,٦	٤٧,١٩	١٣,١	٥,٠
١٩٩٤/٩٣	١,٧٨	٢٥,٢-	٥٠,٧٥	٧,٥	٣,٥
١٩٩٥/٩٤	٢,٣٠	٢٩,٢	٦٠,٤٨	١٩,٢	٣,٨
١٩٩٦/٩٥	٣,٠١	٣٠,٩	٦٧,٣٥	١١,٤	٤,٥
١٩٩٧/٩٦	٣,٦٥	٢١,٣	٧٥,٥٩	١٢,٢	٤,٨
١٩٩٨/٩٧	٢,٩٤	١٩,٥-	٨٢,٦٦	٩,٤	٣,٦
١٩٩٩/٩٨	٣,٢٤	١٠,٢	٨٨,٨٨	٧,٥	٣,٦
٢٠٠٠/٩٩	٤,٣١	٣٣,٠	٩٨,٣٧	١٠,٧	٤,٤

المصدر : - صندوق النقد الدولى ، تقرير الـ IFS ، يوليو ١٩٩٧ و ديسمبر ٢٠٠٠ .
- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٠ .

- بلغت مساهمة إيرادات قطاع السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٤,٤% مقارنة بنحو ٢,٧% فى عام ١٩٩١/٩٠.
- بلغ متوسط مساهمة تلك الإيرادات فى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) خلال عقد التسعينيات نحو ٤% .

جدير بالذكر انه فى حين تذهب الحسابات القومية إلى تقدير نشاط قطاع السياحة من خلال حصر نشاط الفنادق والمطاعم فقط ، فإن النظر لنشاط هـذا القطاع من منظور أشمل و أوسع – يأخذ بعين الاعتبار العلاقـات التشـابكية لقطاع السياحة بالقطاعات الأخرى فى الاقتـصـاد[20] – يرفـع كثـيراً مـن الإيرادات السياحية المحققة ومن مساهمة هذا القطـاع فـى النـاتج المحلـى الإجمالى[21] .

فعلـى صعيد الإيرادات .. لا يتضمن الرقم الخاص بالإيرادات السياحية العديد من بنود الموارد مثال ذلك قيمة تذاكر السفر للسائحين القـادمين علـى خطوط شركة الطيران الوطنية (بلغت نحو ٧٠٠مليون دولار عام ١٩٩٩) ، وهـو الأمـر الذى ينطبق على رسوم تأشيرات دخول السائحين والتى تبلـغ ٤٥ دولار لكل سائح ، وكذلك رسوم وتذاكر المزارات الأثرية ومناطق الجذب السياحى .

وعلى صعيد المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى .. يرتبـط قطـاع السياحة مع العديد من الصناعات والأنشطة بعلاقات تغذية متبادلة يسهم مـن خلالها كل طرف فى تدعيم وتنشيط الآخر ، منها ما يعتمد بصـورة أساسـية على الحركة السياحية مثل صناعة العاديات والبردى[22] ، ومنها مـا يتـأثر بدرجة أقل بتنامى أو انكماش الحركة السياحية مثل صناعات التشييد والبنـاء والأثاث والمواد الغذائية ومحطات تحلية المياه .

ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال الدور الـذى لعبتـه ولا تـزال السياحة فى تعمير عدد من المناطق غير المأهولة التى يتوسم إمكانية تحويلـها إلى مراكز جذب سياحى[23] ، وما ارتبط بهذا من إنشاء (أو تطوير) عدد من المطارات وما شبكات من الطرق ، وهى بلا شك بنية أساسية يمتد تأثيرها إلى تحفيز إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومشروعات زراعية وصناعية تضيـف فى الناتج المحلى الإجمالى .

---

[20] ترتبط صناعة السياحة بنحو ٧٠ صناعة وخدمة مغذية ومكملة للنشاط السياحى .

[21] وفقاً لتقديرات وزارة السياحة فقد بلغت المساهمة الفعلية (بصورة مباشرة وغير مباشرة) لقطاع السياحة نحو [illegible] من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٩٩/٢٠٠٠ .

[22] يبلغ عدد البازارات التى تقوم ببيع العاديات والبردى وغيرها من السلع السياحية نحو ٩ آلاف بازار .

[23] أضافت التنمية السياحية إلى الرقعة العمرانية فى مصر مساحة تعادل نحو ١,٢% من المساحة الكلية لمصر .

٣ – مكانة السياحة المصرية على المستويين الاقليمى و العالمى

تطور حصة مصر من السياحة العالمية وتلك الوافدة
إلى الشرق الأوسط خلال عقد التسعينيات

السنة	عدد السائحين الوافدين لمصر (مليون سائح) (١)	عدد السائحين الوافدين للشرق الأوسط (مليون سائح) (٢)	عدد السياح على مستوى العالم (مليون سائح) (٣)	(١)/(٢) (%)	(١)/(٣) (%)
١٩٩١	٢.٢	٨.٤	٤٦٣.٨	٢٦,٢	٠,٤٧
١٩٩٢	٣.٢	١٠.٩	٥٠٢.٨	٢٩,٤	٠,٦٤
١٩٩٣	٢.٥	١١.٤	٥١٨.٣	٢١,٩	٠,٤٨
١٩٩٤	٢.٦	١٢.٨	٥٥٣.٣	٢٠.٣	٠,٤٧
١٩٩٥	٣.١	١٣.٥	٥٦٨.٥	٢٣.٠	٠,٥٥
١٩٩٦	٣.٩	١٤.١	٥٩٩.٦	٢٧,٧	٠,٦٥
١٩٩٧	٤.٠	١٤.٨	٦١٩.٦	٢٧,٠	٠,٦٥
١٩٩٨	٣,٥	١٥,٠	٦٣٥,١	٢٣,٣	٠,٥٥
١٩٩٩	٤,٨	١٨,٠	٦٥٦,٩	٢٦,٧	٠,٧٣

المصدر : وزارة السياحة ، نشرة السياحة فى أرقام ، أعداد مختلفة .

من الجدول السابق نتبين ما يلى :

- استأثرت مصر عام ١٩٩٩ بنحو ٢٦,٧% من حجم السياحة الوافدة للشرق الأوسط مقابل نحو ٢٦,٢% عام ١٩٩١ .
- بلغ متوسط حصة مصر من السياحة الوافدة للشرق الأوسط خلال عقد التسعينيات نحو ٢٥,١% وهو ما يشير إلى وجود ثبات نسبى فى حصتها على المستوى الإقليمى .
- ارتفعت حصة مصر من حجم السياحة العالمية من نحو ٠,٤٧%عام ١٩٩١ إلى نحو ٠,٧٣% عام ١٩٩٩ ، وقد بلغ متوسط حصتها عالمياً خلال عقد التسعينات نحو ٠,٥٨%
- بلغ معدل نمو حركة السياحة الوافدة إلى مصر عام ١٩٩٩ نحو ٣٧,١% مقابل معدلى نمو ٢٠% و ٣,٤% فى السياحة الوافدة للشرق الأوسط وفى حركة السياحة العالمية على الترتيب خلال ذات العام .

٤- المدفوعات السياحية وصافى ميزان السياحة

تطور المدفوعات عن السياحة المصرية للخارج
وصافى ميزان السياحة خلال الفترة (١٩٩٤/٩٣-٩٩/٢٠٠٠)

السنة	المدفوعات عن سياحة المصريين بالخارج (مليار دولار) (١)	معدل النمو (%)	الإيرادات السياحية (مليار دولار) (٢)	صافى ميزان السياحة (مليار دولار)	(١)/(٢) (%)
١٩٩٤/٩٣	١,٥٠	-	١,٧٨	٠,٢٨	٨٤,٣
١٩٩٥/٩٤	١,١٣	٢٤,٧-	٢,٣٠	١,١٧	٤٩,١
١٩٩٦/٩٥	١,٣٤	١٨,٦	٣,٠١	١,٦٧	٤٤,٥
١٩٩٧/٩٦	١,٣٣	٠,١-	٣,٦٥	٢,٣٢	٣٦,٤
١٩٩٨/٩٧	١,٣١	٠,٢-	٢,٩٤	١,٦٣	٤٤,٦
١٩٩٩/٩٨	١,١٠	١٦,٠-	٣,٢٤	٢,١٤	٣٤,٠
٢٠٠٠/٩٩	١,٠٣	٦,٤-	٤,٣١	٣,٢٨	٢٣,٩

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والخمسون ، العدد الأول ٢٠٠٠ .
- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٩٩/٢٠٠٠ .

من الجدول السابق نتبين ما يلى :

- تراجع القيمة المطلقة للمدفوعات عن سياحة المصريين بالخارج من ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣ إلى نحو ملياراً عام ٩٩/٢٠٠٠ بانخفاض نحو ٣١,٣%، وهو الأمر الذى يشير إلى تحقيق قدر من النجاح فى تشجيع السياحة الداخلية عبر توفير مقاصد سياحية محلية ذات قدرات تنافسية عالية .
- تنامى صافى ميزان السياحة من نحو ٠,٢٨ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣ إلى نحو ٣,٢٨ ملياراً عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة نحو ١٠٧١,٤% ، وبما يمثل أعلى فائض فى ميزان السياحة المصرية على الإطلاق .
- تراجع نسبة المدفوعات السياحية إلى الإيرادات السياحية من نحو ٨٤,٣% عام ١٩٩٤/٩٣ إلى نحو ٢٣,٩% فقط عام ٩٩/٢٠٠٠ .

ثالثاً : التحديات التى تواجه صناعة السياحة بمصر والجهود المبذولة لمواجهتها :

١- التحديات التى تواجه صناعة السياحة المصرية

على الرغم من نجاح صناعة السياحة فى تجاوز الآثار السلبية لحادث الأقصر ، وتحقيق نتائج متميزة خلال عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تجاوزت تلك

المحققة خلال عام ١٩٩٧ (والذى كان يعرف بعام الذروة للسياحة المصرية)، وهو الأمر الذى تجلى بوضوح فى تجاوز عدد السائحين الوافدين لمصر عـــام ٢٠٠٠ لحاجز الخمسة ملايين سائح لأول مرة (نحو ٥,٥ مليون ســائح) . إلا أن تتبع معدلات النمو ربع السنوية للسياحة المصرية خلال عام ٢٠٠٠ مقارنـــة بعام ١٩٩٩ يثير عدداً من الملاحظات ، مثال ذلك :

حركة السياحة الوافدة لمصر خلال عام ٢٠٠٠ موزعة على فترات ربع سنوية مقارنة بمثيلاتها في عام ١٩٩٩

	عـــدد السائحــــين (ألف سائح)			عـــدد الليالـــى السياحية (ألف ليلة)		
	عام ٢٠٠٠	عام ١٩٩٩	معدل النمـــو (%)	عام ٢٠٠٠	عام ١٩٩٩	معدل النمـــو (%)
الربـــع الأول من العام	١٣٠٣	١٠٢٣	٢٧,٤	٧٦٩٩	٥٩٧٤	٢٨,٩
الربع الثانى من العام	١٣٦٣	١١٢٩	٢٠,٧	٩٢٨٤	٦٩٦٦	٣٣,٣
الربع الثالث من العام	١٤٧٦	١٣٦٨	٧,٩	٩١٢٢	٩٧٦٩	٦,٦-
الربع الرابع من العام	١٣٦٤	١٢٧٧	٦,٨	٧٦٨٣	٨٢٩٣	٧,٤-

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أعداد مختلفة .

- بتتبع أعداد السائحين الوافدين لمصر خلال عام ٢٠٠٠ بصورة ربع ســنوية ومقارنتها بمثيلاتها فى عام ١٩٩٩ ، نتبين تباطؤ معدل النمـــو فـــى تلـــك الأعداد ، فجاء معدل النمو خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ أقـــل مـــن مثيله فى الربع الثالث ، والذى جاء بدوره أقل من الربع الثانى ، وهكذا .
- على الرغم من ارتفاع معدل النمو فى الليالى السياحية خلال الربع الثـــانى من عام ٢٠٠٠ مقارنة بالربع الأول ، إلا أن الربع الثالث من هذا العام شهد تراجعاً ملحوظاً في عدد الليالى السياحية مقارنة بمثيلة عام ١٩٩٩ ، وهـــو الأمر الذى ينسحب كذلك على الربع الأخير من عام ٢٠٠٠[٢٤].

---

[٢٤] يشير تراجع عدد الليالى السياحية خلال الربعين الأخيرين من عام ٢٠٠٠ على الرغم من زيادة عدد السائحين إلى انخفاض متوسط إقامة السائح وهو الأمر الذى يستدعى البحث بشأن محتوى البرامج الســـياحية وأســـعار الخدمة المقدمة للسائح .

وبصورة عامة يمكن إيجاز أهم أسباب هذا التباطؤ فى :

- الانخفاض الكبير فى سعر اليورو وعدد من العملات الأوروبية الرئيسية كالمارك الألمانى والفرنك الفرنسى والليرة الايطالية فى مقابل الدولار الأمريكى (الذى ترتبط به السياحة المصرية[٢٥] وتُقوم به الخدمات المقدمة للسائحين) ومن ثم تزايد الأعباء على السائح الأوروبى ، وهو الأمر الذى انعكس فى انخفاض معدلات نمو السياحة الأوروبية لمصر ، فضلاً عن دفع السائح الأوروبى لاختصار مدة إقامته بمصر وبالتالى انخفاض معدل نمو عدد الليالى السياحية بصورة عامة لاسيما وأن السوق الأوروبية تحتل موقع الصدارة بين الأسواق المصدرة للسياحة لمصر .

- ساهمت الفنادق المصرية بدورها فى زيادة تكلفة الرحلات السياحية وذلك برفع أسعار الاقامة بمعدلات عالية غير متدرجه سعياً منها لتحقيق أكبر استفادة من حالة الرواج خلال الفترة الماضية وهو الأمر الذى انعكس سلباً على معدلات نمو السياحة لمصر ، فى حين انه كان من الأجدى أن تجرى زيادة الأسعار بصورة متدرجة ومدروسة تراعى الأوضاع العالمية والدول المنافسة فى المنطقة .

- اندلاع انتفاضة الأقصى وما صاحبها من شيوع التوتر والاضطرابات فى الاراضى المحتلة وإسرائيل ، وهو الأمر الذى انعكس سلباً على أوضاع السياحة فى منطقة الشرق الأوسط ككل ، خاصة السياحة الدولية التى تقوم على زيارة أكثر من دولة فى المنطقة عبر المنافذ البرية[٢٦] .

- تراجع الوجود التسويقى الرسمى للسياحة المصرية بالمنطقة العربية (إلغاء عدد من المكاتب السياحية المصرية بها) ، إلى جانب الحد من القوافل السياحية لدول الخليج ، مما انعكس سلباً على حصة مصر من تلك الأسواق لصالح بعض المقاصد السياحية المنافسة .

---

[٢٥] يعزى هذا الأمر من ناحية إلى كون عدد كبير من الفنادق الجديدة مدينة للبنوك بالدولار ومن ثم تسعى إلى توفيره للقيام بعمليات السداد ، هذا إلى جانب تخاوف شركات السياحة من حدوث تقلبات فى سعر الجنيه تؤثر على أرباحها .

[٢٦] عقب نشوب انتفاضة الأقصى أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تحذيراً لمواطنيها من السفر لعدد من الدول بالشرق الأوسط من بينها مصر واعتبرتها مناطق غير مأمونه ونصحتهم بتحويل رحلاتهم إلى دول أخرى بديلة .

وإلى جانب الأسباب العارضة سالفة الذكر يمكن بصفة عامة إيجاز أهم التحديات والعوائق التى تواجه صناعة السياحة المصرية فى :

- **تنوع الأعباء الضريبية التى يتحملها السائح الوافد إلى مصر وتعدد الرسوم التى تفرضها المحليات على المنشآت السياحية** سواء كانت تلك الرسوم بقانون أو صادرة بقرار من المحليات[٢٧] ، وهو ما يمثل عبئاً كبيراً على تلك المنشآت .

- **تنامى الأعباء والرسوم على الأنشطة المرتبطة بحركة السياحة** بما يرفع من تكلفة الرحلة .. مثال ذلك :
  * رسوم الطيران .
  * رسوم المغادرة بالمطارات المصرية .
  * أسعار الوقود للطائرات .
  * فرض رسوم وضرائب على الأفراح والحفلات تصل إلى ٥٩% من تكلفة الحفل بما يمثل عبئاً كبيراً على السياحة العربية حيث كان يفضل العرب إقامة حفلاتهم فى مصر ، ولكن مع ارتفاع العبء الضريبى تحول الكثير منها إلى الدول المجاورة .
  * الاتجاه مؤخراً إلى فرض رسم على دخول المحميات الطبيعية .

- **تعدد الجهات التى تستطيع (بصورة أو بأخرى) التأثير بفاعلية على الأنشطة السياحية** مما يتسبب في وجود حالة من تداخل الاختصاصات ، وفى ظل ضعف التنسيق بين تلك الجهات فإن كل منها تعطى نفسها حق إغلاق المنشآت السياحية دون إخطار مسبق لوزارة السياحة .

- **قيام المحليات بمنح رخص لبعض المنشآت والمطاعم التى تزاحم المنشآت السياحية** وتمنح نفس أسعارها رغم أن الأولى لاتتحمل العبء الضريبى والرسوم التى تتحملها المنشآت السياحية ، والتى تخضع فى عملها لرقابة وزارة السياحة .

---

[٢٧] يأتى هذا رغم القرارات الصادرة بعدم جواز فرض أية رسوم إلا بقانون أو بقرار من مجلس الوزراء .

- **الخلط بين الاستثمار السياحى والاستثمار العقارى من قبل** عدد من وحدات الجهاز المصرفى وهو الأمر الذى انعكس سلباً على توفير التمويل للمشروعات السياحية ، حيث تهدف المنشآت السياحية من فنادق وقرى سياحية إلى استقبال السائحين ومن ثم زيادة موارد النقد الأجنبى والمساهمة بدور فعال فى رفع معدلات النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل ، بخلاف العقارات الفاخرة .

- **قيام عدد من الدول السياحية المجاورة بتقديم حزمة متكاملة من الحوافز والتخفيضات** فى أسعار مقاصدها السياحية لزيادة الجذب السياحى إليها .

- **تنامى اعتماد حركة السياحة العالمية على التقنية التكنولوجية المتطورة** فى عمليات التسويق وإبرام العقود السياحية مما يعظم من أهمية تطوير أساليب العمل والارتقاء بالعنصر البشرى والتوسع فى استخدام التقنيات الحديثة فى المنشآت الفندقية .

- **صدور قرار من وزارة المالية باعتبار رهن الأتوبيسات السياحية للبنوك والاقتراض بضمانها تهرباً جمركياً يستوجب المساءلة القانونية**[٢٨] ، استناداً إلى كون تلك الأتوبيسات قد دخلت البلاد بتعريفة جمركية مخفضة لاستخدامها فى نقل السياح فقط ولايجوز استخدامها فى أى غرض آخر ، وهو الأمر الذى جعل عدد كبير من الشركات السياحية مهددة بالحجز على سياراتها ومواجهة العديد من المشاكل القانونية .

- **توجه المستثمرين نحو الشواطئ وتحويلها إلى فيلات وشاليهات** لا يستفيد منها أصحابها طوال العام إلا شهراً واحداً على أقصى تقدير ، بما يعنيه ذلك من التضحية بالفرصة البديلة وهى الاستفادة بتلك المناطق المتميزة فى بناء منشآت فندقية تخدم النشاط السياحى .

- **ضعف الوعى السياحى لدى رجل الشارع العادى** وبعض العاملين فى أنشطة

---

[٢٨] يستند هذا القرار إلى القانون ٧١ لسنة ١٩٩٦ ، وهو تعديل للقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الذى لم يكن يجرم اقتراض الشركات السياحية بضمان تلك الأتوبيسات .

- سعيا إلى مواجهة الآثار السلبية لارتفاع الدولار تجاه اليورو ومعظم العملات الأوروبية الرئيسية على حركة السياحة الوافدة من أوروبا فقد تم الاتفاق على تعامل الشركات السياحية مع السائحين الأوروبيين بعملات دولهم المحلية واليورو إلى جانب الدولار ، مع وضع عدد من الآليات بشأن سياسات الأسعار بما يتيح تحقيق أرباح دون التأثير سلبيا على حركة السياحة الوافدة[٣٠] .

- فى إطار العمل على إيجاد حل لمشكلة اقتراض الشركات السياحية بضمان الأتوبيسات ذات التعريفة الجمركية المخفضة فقد تقدمت وزارة المالية (فى يناير ٢٠٠١) إلى مجلس الوزراء بتعديل تشريعى لإحدى مواد القانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقانون ٧١ لسنة ١٩٩٦ لحل تلك المشكلة قانونيا ، كما أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء قرارا بوقف المطاردة العشوائية ومصادرة الجمارك لأتوبيسات شركات السياحة لحين الانتهاء من هذا التعديل.

- توجيه المزيد من الاهتمام لعملية تنمية العنصر البشرى بهدف توفير الكوادر المتخصصة فى أعمال الفندقة والخدمات السياحية ، وفى هذا الإطار فقد تم إنشاء عدد من المعاهد المتخصصة فى الدراسات الفندقية ملحقاً بها فنادق تعليمية تحت إشراف معاهد دولية متخصصة[٣١] .

- تكثيف حملات التفتيش والرقابة على المنشآت السياحية تأكيداً لأهمية عنصر الجودة فى الخدمة المقدمة كأحد أهم عوامل النجاح والسبق فى المنافسة العالمية لاجتذاب المزيد من السائحين وضمان تكرارية زياراتهم .

- إعطاء الأولوية القصوى لنمط المشروعات السياحية العملاقة التى يساهم فيها العديد من رجال الأعمال - لاسيما المشروعات المقامة على الشواطئ -

---

[٣٠] جرى هذا الاتفاق خلال الاجتماع الذى عقد فى نوفمبر ٢٠٠٠ بحضور رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة ومحافظ البنك المركزى وممثلى غرف السياحة والشركات السياحية .

[٣١] مثال ذلك معهد الدراسات الفندقية السويسرية بمنطقة مجاويش بالبحر الأحمر ، والمدرسة الفندقية الفرنسية بجنوب نبق بخليج العقبة.

- سعيا إلى **مواجهة الآثار السلبية لارتفاع الدولار تجاه اليورو ومعظم العملات الأوروبية الرئيسية** على حركة السياحة الوافدة من أوروبا فقد تم الاتفاق على تعامل الشركات السياحية مع السائحين الأوروبيين بعملات دولهم المحلية واليورو إلى جانب الدولار ، مع وضع عدد من الآليات بشأن سياسات الأسعار بما يتيح تحقيق أرباح دون التأثير سلبيا على حركة السياحة الوافدة[٣٠] .

- في إطار العمل على **إيجاد حل لمشكلة اقتراض الشركات السياحية بضمان الأتوبيسات ذات التعريفة الجمركية المخفضة** فقد تقدمت وزارة المالية (في يناير ٢٠٠١) إلى مجلس الوزراء بتعديل تشريعي لإحدى مواد القانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقانون ٧١ لسنة ١٩٩٦ لحل تلك المشكلة قانونياً ، كما أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء قرارا بوقف المطاردة العشوائية ومصادرة الجمارك لأتوبيسات شركات السياحة لحين الانتهاء من هذا التعديل.

- **توجيه المزيد من الاهتمام لعملية تنمية العنصر البشرى** بهدف توفير الكوادر المتخصصة في أعمال الفندقة والخدمات السياحية ، وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء عدد من المعاهد المتخصصة في الدراسات الفندقية ملحقاً بها فنادق تعليمية تحت إشراف معاهد دولية متخصصة[٣١] .

- **تكثيف حملات التفتيش والرقابة على المنشآت السياحية** تأكيداً لأهمية عنصر الجودة في الخدمة المقدمة كأحد أهم عوامل النجاح والسبق في المنافسة العالمية لاجتذاب المزيد من السائحين وضمان تكرارية زياراتهم .

- **إعطاء الأولوية القصوى لنمط المشروعات السياحية العملاقة** التي يساهم فيها العديد من رجال الأعمال – لاسيما المشروعات المقامة على الشواطئ –

---

[٣٠] جرى هذا الاتفاق خلال الاجتماع الذى عقد في نوفمبر ٢٠٠٠ بحضور رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة ومحافظ البنك المركزى وممثلي غرف السياحة والشركات السياحية .

[٣١] مثال ذلك معهد الدراسات الفندقية السويسرية بمنطقة مجاويش بالبحر الأحمر ، والمدرسة الفندقية الفرنسية بجنوب نبق بخليج العقبة.

لمواجهة مخاطر المشروعات الفردية المحدودة التى تهدد بانتشار " العشوائيات السياحية " .

- **يجرى العمل على تطوير المركز الدولى للمعلومات بوزارة السياحة** بما يحقق الربط بين الوزارة وهيئاتها ومكاتبها السياحية بالخارج ، إلى جانب تأسيس قاعدة بيانات كاملة لقطاع السياحة المصرى ، فضلاً عن تجميع وتحليل المعلومات السياحية الدولية وقراءة اتجاهات الأسواق الأجنبية بما يتيح صياغة إستراتيجيات أكثر فاعلية لصناعة السياحة المصرية .

٣- مقترحات لتوفير المزيد من الدعم للنشاط السياحى :

- إعادة النظر فى رسوم التأشيرات للسائحين الوافدين لمصر ، على أن تتم دراسة كل سوق على حده وبحث مدى مردود تلك التخفيضات على حركة السياحة الوافدة بما يعظم الاستفادة .

- تنظيم المزيد من الرحلات " التعريفية " لممثلى الشركات السياحية العالمية ورؤساء تحرير وكبار الكتاب بالصحف الجماهيرية والسياحية المتخصصة بما يحقق المزيد من الترويج والتسويق السياحى لمصر .

- الحرص على تسويق المقاصد السياحية المصرية المختلفة بين العديد من الأسواق السياحية العالمية ، حتى لاتقتصر على سوق معين وبما يُحّد من المردود السلبى للتراجع المفاجئ فى السياحة الوافدة من أحد (أو بعض) تلك الأسواق[٣٢] .

- تنمية الوعى السياحى لدى المواطنين .

- إعطاء المزيد من الاهتمام لتحديث شبكة الطرق السريعة لاسيما تلك التى تخدم المناطق السياحية .

---

[٣٢] أدى اعتماد فنادق منطقة طابا على السياحة الاسرائيلية بدرجة كبيرة إلى تدنى نسبة الاشغال بها بصورة ملموسة نتيجة للتوتر السائد بالمناطق المحتلة .

- اللجوء إلى أسلوب التسويق الجماعى بالمعارض والبورصات السياحية العالمية من قِبل المستثمرين العاملين فى ذات المنطقة بدلاً من التسويق الفردى .

- الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة وخاصة شبكة الانترنت فى الترويج والتسويق للمناطق السياحية[٣٣] .

- منح مزيد من الاهتمام لصناعة العاديات والسلع السياحية عبر تدريب العاملين بها ومساعدتهم على اقتناء آلات ومعدات أكثر تطوراً وكفاءة للارتقاء بتلك الصناعة لمستوى مثيلاتها العالمية ، وبما يقود إلى زيادة مبيعاتها محليا وتنمية صادراتها عالميا خاصة فى ظل ما تتمتع به من قبول كبير لدى السائحين .

- تعظيم الاستفادة من نهر النيل سياحيا وهو الأمر الذى يتطلب فى جانب منه تطوير المراكب الصغيرة والبواخر العاملة به والارتقاء بمستوى الخدمات بها، فضلا عن تدعيم جهود حماية النيل من التلوث (بالتوازى مع الجهود القائمة لتجميل المناطق الملاصقة له) بما يزيد من جاذبية الرحلات النيلية لدى السائح الأجنبى .

- دعم أعمال التطوير الرامية إلى إبراز الوجه الحضارى والجمالى لمحافظات مصر لاسيما السياحية منها ، لما لهذا من تأثير إيجابى على انطباعات السائحين الوافدين لمصر وما ينقلونه من صورة لدوائر اتصالاتهم .

- التوسع فى فنادق الـ ٤ نجوم والـ ٣ نجوم ، ذلك أن سياحة الأغنياء أو سياحة الفخامة والترف نسبتها ضئيلة إلى إجمالى السياحة العالمية ، ولا تستطيع أن تعتمد عليها أى دولة ترغب فى احتلال مكانة متميزة على خريطة السياحة العالمية[٣٤] .

---

[٣٣] حددت منظمة السياحة العالمية من عبارة " التكنولوجيا والطبيعة " شعار ليوم السياحة العالمى لعام ٢٠٠٠ تعبير عن أهمية وتفعيل التكنولوجيا فى صناعة السياحة .

[٣٤] بلغت الطاقة الفندقية بالفنادق ذات الخمس نجوم نحو ٢٦,٥% فى عام ١٩٩٩ مقابل نحو ١٧,٥% و ١٤,٠% لتلك ذات الأربع و ثلاث نجوم على الترتيب خلال ذات العام .

السياحة في مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣

يحظى قطاع السياحة[١] فى مصر بمكانه هامة باعتباره مصدرا أساسيا من مصادر النقد الأجنبى ، وكأحد أهم محاور التنمية الاقتصادية لارتباطه بالعديد من أنشطة القطاعات السلعية والخدمية ، بالإضافة إلى أن صناعة السياحة تعد من الصناعات كثيفة العمالة مما يساهم بدوره فى تقليص حجم البطالة فى المجتمع .

وقد حقق قطاع السياحة المصرى خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢ _ على الرغم من الآثار السلبية لحادث الأقصر فى شهر نوفمبر عام ١٩٩٧ _ معدل نمو سنوى بلغت نسبته ٧,٩% فى المتوسط ، كما بلغ متوسط معدل نمو الطاقة الفندقية خلال نفس الفترة نحو ٨,٣% لترتفع من نحو ٥٤ ألف غرفة عام ١٩٩١ الى نحو ١٢١ ألفا عام ٢٠٠١.

وبلغ عدد السائحين الوافدين لمصر عام ٢٠٠٢ نحو ٥,٢ مليون سائح بزيادة نسبتها ١١,٧% عن عام ٢٠٠١ ، وحققت الليالى السياحية نموا بنسبة ٩,٦% لتصل الى نحو ٣٣ مليون ليلة . أما الإيرادات السياحية فقد تراجعت خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنسبة ٢٠,٩% لتقتصر على ٣,٤ مليار دولار مقابل نحو ٤,٣ مليارا فى العام السابق (نتيجة آثار هجمات الحادى عشر من سبتمبر(٢٠٠١) ، وعلى الرغم من ذلك التراجع مازالت تلك الإيرادات تساهم بنحو ٣٦% من إجمالى المتحصلات الخدميه للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقارنة بنحو ٣٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ونحو ١٢% عام ١٩٩١/٩٠ .

وقد حققت حركة السياحة العالمية خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢ معدل نمو بلغ نحو ٢,٥% فى المتوسط ، وتراجع إجمالى عدد السائحين

---

(١) تتمتع مصر بالعديد من المزايا النسبية كمقصد سياحى تتنوع مجالاته ما بين سياحة السفارى والجولف والغوص والسياحة العلاجية والدينيه وسياحة المؤتمرات والمعارض الدولية والمهرجانات ، هذا بالإضافة إلى سياحة الآثار التى تشتهر بها مصر حيث تضم بين جنباتها نحو ثلث آثار العالم بما يجعلها أكبر متحف مفتوح فى العالم .

على مستوى العالم في عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٣,٨% ليقتصر على نحو ٥٩٧ مليون سائح بالمقارنة بعام ٢٠٠١ وبتراجع نسبته ١٤,٣% بالمقارنة بعام ٢٠٠٠ (عام الذروة السياحية) . كما تراجع عدد السائحين في الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٠٢ بنسبة ٦٧% ليقتصر على نحو ٧,٥ مليون سائح مقابل نحو ٢٢,٥ مليونا عام ٢٠٠١ ، ويعكس ذلك أثر الأزمات العالمية والإقليمية على حركة السياحة بالإضافة الى تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى والأوضاع الاقتصادية السلبية فى مختلف مناطق العالم .

وعلى الرغم مما سبق فقد استطاعت مصر أن تستقطب نحو ٦٩,٣% من اجمالي عدد السائحين الوافدين لمنطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٠٢ مقابل نحو ٢٠,٤% خلال عام ٢٠٠١ ، كما ارتفعت نسبة ما استحوذت عليه مصر من اجمالي أعداد السائحين على مستوى العالم الى نحو ٠,٩% فى عام ٢٠٠٢ مقابل نحو ٠,٧% فى عام ٢٠٠١ .

وقد شهدت حركة السياحة الدولية والإقليمية العديد من الأزمات فى الآونة الأخيرة التى كان لها آثارا عكسية على السياحة لعل أهمها : –

- احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ واستمرار تأثيراتها السلبية على اقتصاديات العديد من الدول ، خاصة فى دول منطقة الشرق الأوسط ومن بينها مصر .

- التوقعات الخاصة بالحرب الأمريكية _ البريطانية على العراق قبل وقوعها بفترة تزيد عن أربعة أشهر مما أعطى الفرصة لتعديل الرحلات والبرامج السياحية وتحويلها الى مقاصد بديلة .

- انتشار المخاوف من توسع النطاق الجغرافى للحرب على العراق بعد نشوبها خاصة بعد سقوط بعض الصواريخ فى الدول المجاورة (تركيا وايران وسوريا والسعودية) .

- تراجع الحركة السياحية الوافدة من كافة دول الخليج والجزيرة العربية والمشرق العربى بوجه عام .

- الاحتمالات المطروحة لامتداد الفترة المتوقعة لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية والأمنية بالعراق ، واستقرار علاقاتها بالدول المجاورة .

- تباين ردود الفعل الدولية خاصة ما يتعلق منها بالانقسام السياسى والتظاهرات المناهضة للحرب .

- التراجع الكبير فى حركة الطيران والسفر نتيجة المخاوف المرتبطة بظروف الحرب .

- امتداد الركود السياحى الدولى الى منطقة جنوب شرق أسيا _ البعيدة عن ميدان المعارك _ نتيجة المخاوف من انتقال عدوى مرض الالتهاب الرئوى اللانمطى (سارس) المنتشر فى عدد من دولها .

حركة السياحة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ :-

على الرغم من الآثار السلبية للعوامل السابق الإشارة إليها على الحركة السياحية إلا أن البيانات الإحصائية الخاصة بالتدفقات السياحية لمصر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ تعكس تحسناً نسبياً مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٢ وذلك كما يلى :

- ارتفع اجمالى عدد السائحين خلال الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ بنسبة ٢,٢% ليصل الى نحو ٢,٢٥ مليون سائح[1] مقارنة بنحو ٢,٢ مليوناً خلال الفترة المناظرة من العام الماضى ، كما ارتفع إجمالى عدد الليالى السياحية بنسبة ٢,٤% ليصل إلى نحو ١٥ مليون ليلة .
- ارتفع اجمالى عدد السائحين **من مجموعة الأسواق الأوروبية** خلال الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ بنسبة ٣,٩% ليصل الى نحو ١,٦ مليون سائح ، فى

---

(1) تقوم وزارة السياحة المصرية منذ منتصف عام ١٩٩٩ بإجراء حصر للمصريين المقيمين بالخارج والوافدين مؤقتا فى الإجازات الى مصر - لإدراجهم ضمن أعداد السائحين _ وذلك فى إطار التمشى مع المعايير الإحصائية الدولية فى هذا الصدد ، وبما يكفل تهيئة إطار مقارن مع دول العالم حيث أن دخولهم النقدية مستمدة من خارج دولتهم الأصلية . وبالتالى يكون اجمالى عدد السائحين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ قد بلغ ٢,٨ مليون سائح (وذلك بعد إضافة الوافدين لمصر من أبنائها ضمن أعداد السائحين) .

حيـن تـراجع اجمـالى عدد الليالى السياحية التى أمضوها بنسبة ٦,٠% ليقتصر على نحو ١٠,٨مليون ليلة مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠٠٢ .

- احتـلت **إيطاليـا** المركز الأول بين الدول المصدرة للسياحة إلى مصر من حيث عدد السائحين لتسجل نحو ٣٠٦ ألف سائح خلال الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ (بـزيادة نسبتها ٨,٩% مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠٠٢) وكـذا مـن حيث عدد الليالـى السياحية ٢,٣ مليون ليلة (بزيادة نسبتها ٧,٨%) .

- جـاءت **المانيا** فـى المركز الثانى من حيث عدد السائحين خلال الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ لتسجل نحو ٢٦٥ ألف سائح (وذلك على الرغم من تـراجع عدد السائحين بنسبة ٢١,٩% بالمقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق) وكذا من حيث عدد الليالى السياحية ٢ مليون ليلة (بتراجع نسبته ٣٠,٨%) .

- جـاءت **الممـلكة المتحدة** فى المركز الرابع من حيث عدد السائحين نحو ١٤٩ الـف سائح (بتراجع نسبته ٣,٥%) والمركز الخامس لعدد الليالى السياحية نحو مليون ليلة بتراجع نسبته ٠,٩% .

- احتـلت **فرنسـا** المركز الخامس بعدد سائحين بلغ ١٤٢ ألف سائح بزيادة نسبتها ١% وفى المركز الرابع من حيث عدد الليالى السياحية ١,١ مليون ليلة (بالرغم من تراجع هذا العدد بنسبة ٨,٨%) .

- ارتفع عدد السائحين من **روسيا ودول الكومنولث** فى الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ بنسـبة ١٨,٢% ليصل الى نحو ٢٣٨ ألف سائح ، كما ارتفع عدد الـليالى السياحية التىأمضوها بنسبة ٢٩,١% ليصل الى نحو ١,٦ مليون ليلة مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠٠٢ .

- وفى مجموعـة **الأسـواق الأمـريكية** تراجع عدد السائحين من **الولايات المتحدة** بنسبة ٣,٣% ليقتصر على نحو ٥٥,٤ ألف سائح ، كما تراجع عدد الـليالى السياحية بنسبة ٦,٥% ليقتصر على نحو ٤٠٦,٤ ألف ليلة مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠٠٢.

- حققت العديد من **الأسواق العربية الهامة** نموا ملحوظا فى أعداد السائحين خلال الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى وأهمها الجزائر (٣٥,٩%) وليبيا (٢١%) والسودان (١٧,٢%) واليمن (١٣,٣%) ، كما سجل العديد منها أيضا نموا فى عدد الليالى السياحية المتحققة خلال نفس الفترة تصدرتها ليبيا (١١٦,٥%) ، والسودان (٧٦,٤ %) والجزائر (٤٦,٦%) وسلطنة عمان (١٩,٤%) .

- ومن مجموعة الأسواق العربية جاءت كل من ليبيا والسعودية فى قائمة أكبر عشرة دول مصدرة للسياحة الى مصر خلال الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ ، لتمثل ليبيا المركز السادس من إجمالى عدد السائحين والمركز السابع من حيث عدد الليالى السياحية ، فى حين احتلت السعودية المركز الثامن لكل من عدد السائحين والليالى السياحية .

- تصدرت ليبيا المرتبة الأولى فى قائمة الدول العربية من حيث أعداد السائحين فى الفترة يناير / يونيو ٢٠٠٣ وذلك بنحو ١٠٧,٣ ألف سائح وكذا من حيث عدد الليالى السياحية ٧١٤ ألف ليلة . وتلتها السعودية فى المرتبة الثانية من حيث أعداد السائحين بنحو ٧٧,٨ ألف سائح وكذا من حيث عدد الليالى السياحية نحو ٥٥٠ ألف ليلة .

- ارتفعت الإيرادات السياحية خلال التسعة شهور الأولى من العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسبة ١٣,٥% لتبلغ نحو ٢,٩ مليار دولار مقابل نحو ٢,٥ مليارا خلال الفترة المقابلة من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

<u>جهود وزارة السياحة قبل فترة الحرب لتنشيط السياحة فى مصر :-</u>

اتخذت وزارة السياحة (مركز إدارة الأزمة) العديد من الإجراءات لتنشيط حركة السياحة لمواجهة الأزمات العالمية الراهنة والاضطرابات الإقليمية - خاصة الحرب الأمريكية البريطانية على العراق _ تمثل أهمها فيما يلى :

- تنفيذ حملة علاقات عامة موجهه للرأى العام العالمى من خلال أجهزة الإعلام الدولى لنشر الرسالة الترويجية المصرية ، والتعريف بمناخ الاستقرار والأمن فى مصر .

- تنفيذ برنامج لتحفيز رحلات الطيران العارض المصرى والأجنبى لجميع المطارات المصرية ، فضلاً عن تنفيذ برنامج فرعى يستهدف تنشيط التدفقات السياحية على قطاع طابا – نويبع الذى يعتبر أكثر المناطق تضرراً من الأزمات الدولية والإقليمية .

- تكثيف التواجد المصرى على خريطة العالم السياحية من خلال المشاركة الفعالة فى بورصة ميلانو الدولية (١٥-١٨ فبراير ٢٠٠٣) وكذا فى بورصة برلين (٧-١١ مارس ٢٠٠٣) ، بالإضافة إلى استقبال أكبر تجمع دولى لاتحادات الكتاب السياحيين ، واستضافة الجمعية العمومية لاتحاد الشركات السياحية الفرنسية (**SNAV**) .

- العمل على إلغاء أو تعديل النشرات التحذيرية التى تصدرها بعض الدول الأجنبية لمنع رعاياها من السفر إلى مصر .

- تنفيذ حملات ترويجية إضافية فى الأسواق الأكثر صلابة وتجاوباً مع جهود التنشيط ابان الأزمات خاصة فى السوق العربى ، وروسيا ومجموعة دول الكومنولث ، وشرق أوروبا والعمل على تشجيع أبناء مصر بالخارج لقضاء اجازاتهم بأرض الوطن .

وقد أسفرت تلك الجهود عن العديد من المؤشرات الإيجابية تمثل أهمها فى الآتى :

- تجاوز السياحة المصرية الانعكاسات السلبية لحالة الترقب والقلق قبل اندلاع الحرب فى العراق ، واستطاعت تحقيق معدلات جيدة للنمو وذلك خلال ثلاثة شهور فقط حيث ارتفع عدد السائحين خلال الفترة يناير / مارس ٢٠٠٣ بنسبة ١٢,٣% ليصل الى نحو ١,٢ مليون سائح مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠٠٢ ، كما ارتفع عدد الليالى السياحية بنسبة ٠,٤% ليصل الى نحو ٧,١ مليون ليلة .

- اعلان الاتحاد الدولى لتكنولوجيا المعلومات فى مجال السياحة IFITT عن اختياره لمدينة القاهرة مقرا لعقد مؤتمره السنوى المقبل فى يناير ٢٠٠٤ .

- بدء الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر السنوى للاتحاد الدولى للفنادق والمطاعم IH & RA بالقاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٣ .

- استقطاب المؤتمر السنوى لاتحاد منظمى الرحلات وشركات السياحة الألمانية للانعقاد على أرض مصر فى عام ٢٠٠٥ .

- ترأس وزير السياحة المصرى اجتماعات " لجنة إنعاش السياحة " التابعة لمنظمة السياحة العالمية .

أهم الدول المصدرة للسياحة الى مصر
خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣

عدد السائحين

الترتيب	الدولة	عدد السائحين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣	التغير (%) مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٢
١	ايطاليا	٣٠٦١٠٤	٨,٩
٢	ألمانيا	٢٦٤٧٤٢	٢١,٩-
٣	روسيا ودول الكومنولث	٢٣٧٩٩٦	١٨,٢
٤	المملكة المتحدة	١٤٩٢٦٩	٣,٥-
٥	فرنسا	١٤١٨٧٩	١
٦	ليبيا	١٠٧٢٥٨	٢١
٧	دول البنيلوكس	٩٧٠٠٨	١١,٤
٨	السعودية	٧٧٨٢٧	١٩,٨-
٩	إسرائيل	٧٦٦٩٤	٥٨,٧
١٠	دول اسكندنافيا	٦٦٢٢٤	٣٢,٤

المصدر : وزارة السياحة _ تقرير شهر يونيه ٢٠٠٣ عن حركة السياحة.

عدد الليالى السياحية

الترتيب	الدولة	عدد الليالى السياحية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣	التغير (%) مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٢
١	ايطاليا	٢٢٥١٨٢٨	٧,٨
٢	ألمانيا	١٩٩١١٥٥	٣٠,٨-
٣	روسيا ودول الكومنولث	١٥٦١١١١	٢٩,١
٤	فرنسا	١٠٨٤٢٣٧	٨,٨-
٥	المملكة المتحدة	٩٨٥٨٥٧	٠,٩-
٦	دول البنيلوكس	٧٥٠٦٤٦	٧
٧	ليبيا	٧١٤٤٠٣	١١٦,٥
٨	السعودية	٥٥٠٤٠٢	٥,٩-
٩	دول اسكندنافيا	٤٠٧٠٩٢	٣٨,٢
١٠	الولايات المتحدة	٤٠٦٣٩١	٦,٥-

المصدر : نفس المصدر السابق .

آثار الأزمات العالمية والاقليمية على السياحة المصرية :-

تعتبر عوائد السياحة فى مصر من اهم مصـــادر حصيلـة الخدمـات وموردا هاما للنقد الأجنبى ، حيث تتمتع مصر بتنوع كبير فى المنتج السياحى ، بما يرشحها لتتصدر مكانة متميزة على خريطة العالم السياحية ، وأن تكون تلك الصناعة أحد ركائز التنمية خلال الحقبة القادمة .

وقد شهدت صناعة السياحة المصرية تنوعا كبيرا فى المنتج السياحى ، فبالإضافة إلى سياحة الاثار والتى تشتهر بها مصر حيث تضم بين جنباتها نحو ثلث آثار العالم بما يجعلها أكبر متحف مفتوح فى العالم وما تشـتهر بـه مـن سياحة نيلية ، فقد تم استحداث عدد كبير من الأنماط والأنشطة الجاذبة للسائحين كسياحة السفارى والجولف والغوص والسياحة العلاجيـة والدينيـة وسـياحة المؤتمرات الدولية والمهرجانات .

وقد كان لهذا أكبر الأثر فى تحقيق القطاع السياحى المصـرى لمعـدل تنمية سنوى بلغت نسبته فى المتوسط ١٢,٥% خلال الفترة مـن عـام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ بالرغم من حادث الأقصر الإرهابى فى شهر نوفمبر ١٩٩٧ ، كما ارتفعت الطاقة الفندقية فى مصر من ١٩ ألف غرفة فى عام ١٩٨٢ لتبلـغ ١١٧ ألف غرفة فى نهاية عام ٢٠٠٠ .

وقد انعكست تلك التطورات الإيجابية على الإيرادات السـياحية حيـث بلغت نحو ٤,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقارنة بنحو ٠,٩ مليـارا عام ١٩٩١/٩٠ ، لتحافظ علـى نفـس معدلاتـها مقارنـة بالعـام السـابق ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبالتالى على مساهمة الإيرادات السياحية فى ميزان المدفوعـات لتبلغ نحو ٣٧% من إجمالى الإيرادات الخدمية فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقارنـة بنحو ١٢% عام ١٩٩١/٩٠ .

إلا أن السياحة المصرية شهدت خلال العام الماضى ٢٠٠١ تراجعا ملحوظا فى مؤشراتها ونتائجها الإجمالية وذلك نتيجة عدد من الأزمات العالمية والإقليمية التى أثرت على التدفقات السياحية إلى منطقة الشرق الأوسط ، فما أن بدأت مصر فى احتواء الآثار المحلية (حادث الأقصر) وآثار الأحداث الإقليمية والتى تمثلت فى الانتفاضة الفلسطينية التى بدأت فى خريف عام ٢٠٠٠ ، حتى جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتى ضربت مدينتى نيويورك وواشنطن فى الولايات المتحدة الأمريكية وما أعقبها من ردود أفعال لا تزال أصداؤها تتردد حتى الآن .

وعلى ذلك فقد تراجعت الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠١ لتقتصر على ٣ مليار دولار مقارنة بنحو ٤,٣ مليارا فى عام ٢٠٠٠ ، وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع الإيرادات السياحية خلال العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتبلغ نحو ١,٨ مليار دولار .

وقد تأثرت السياحة العالمية ككل من جراء هذه الأزمات ، بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى والأوضاع الاقتصادية السيئة فى مختلف مناطق العالم ، وارتفاع قيمة الدولار وتأثيره على إقتصادات الدول المختلفة ، حيث أشار التقرير السنوى لمنظمة السياحة العالمية إلى أن عدد السياح فى العالم فى عام ٢٠٠١ قد بلغ نحو ٦٨٨,٥ مليون سائح مقارنة بنحو ٦٩٧ مليونا فى عام ٢٠٠٠ بانخفاض نسبته ١,٣% ، وكان معدل نمو عدد السائحين فى عام ٢٠٠٠ قد بلغ ٧% مما جعلها سنة استثنائية للسياحة العالمية لأنها تواكبت مع احتفالات العالم بدخول الألفية الجديدة .

وبذلك يكون عام ٢٠٠١ هو الأسوأ على مختلف مناطق العالم السياحية ولتصبح أحداث ١١ سبتمبر أكبر كارثة فى تاريخ صناعة السياحة العالمية ، حيث كان العام الوحيد الذى تعرض فيه النمو السياحى العالمى للانخفاض هو عام ١٩٨٢ بنسبة ٠,٤% ، فى حين سجل عام ١٩٩١ زيادة نسبتها ١,٢% على الرغم من أحداث حرب الخليج .

وكانت الشهور الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠١ قد شهدت انخفاضا ملحوظا فى عدد السياح على مستوى العالم بلغت نسبته ١١% ، وقد توزع هذا الانخفاض على غالبية المناطق فى العالم مسجلا فى أفريقيا ٣,٥% والأمريكتان ٢٤% وشرق اسيا والمحيط الهادى ١٠% وأوربا ٦% والشرق الأوسط ٣٠% وجنوب اسيا ٢٤% .

وفى الوقت الذى انهارت فيه اقتصاديات صناعة السياحة فى دول منطقة الشرق الأوسط (بانخفاض نسبته ٩% فى عام ٢٠٠١) وفى باقى أنحاء العالم بدرجات متفاوتة من جراء هاتين الأزمتين ، فقد استطاعت مصر - والتى تستقطب نحو ٢٥% من عدد السائحين فى المنطقة - منذ بداية أحداث الانتفاضة الفلسطينية فى خريف عام ٢٠٠٠ إدارة تلك الأزمة الإقليمية من خلال جهود متصلة أدت إلى تحجيم اثارها السلبية على السياحة المصرية بصورة بالغة الوضوح ليقتصر النقص فى اعداد السائحين على نسبة ٥,٧% حتى نهاية اغسطس ٢٠٠١ ، فى حين زادت الليالى السياحية بنسبة ١,٣% خلال نفس الفترة . وبما أن الليالى السياحية هى أساس احتساب الدخل فقد تفوق حصاد هذه الشهور الثمانية من حيث العوائد الاقتصادية عن نظيرتها خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٠ والذى يعتبر عام الذروة فى تاريخ السياحة المصرية الأمر الذى يؤكد نجاح مصر فى إدارة تلك الازمة .

وقد تأثرت مصر سلبيا - أسوة بغيرها من دول العالم - بمجمل الظروف الدولية والإقليمية السائدة والتى انعكست على الحركة الدولية للسياحة والسفر والتى تمثلت فيما يلى :

- استمرار حالة العزوف عن ركوب الطائرات ، وسط مناخ دولى عام يتسم بالغموض والقلق الذى يحد من رغبات السفر ، حيث قامت شركات الطيران العالمية بإلغاء كل أو بعض رحلاتها إلى الشرق الأوسط ومصر .

- اعتبار مصر من ضمن دول المناطق الخطرة فى العالم (الشرق الأوسط) ، مما دفع شركات التأمين العالمية إلى زيادة الأعباء المفروضة والتى تقع تبعاتها فى النهاية على السائحين ، فضلاً عن التخوف الناجم من ذلك التوصيف .

- استمرار حملة الكراهيـــة التى تشنها بعض وسائل الإعـــلام الغربـــى ضـــد العرب والمسلمين من خلال الخلط المغلوط بين الإرهاب والإسلام والعرب .

- التفاقم النسبى لحالة الكساد الاقتصادى العالمى بما يؤثر على حركة الســياحة العالمية .

- احتمالية اتساع نطاق مواجهات الإرهاب فى أفغانستان لتشـــهد دولا أخـــرى عربية أو إقليمية .

- صدور تحذير من بعض الدول بإرجاء سفرهم إلى دول الشرق الأوسط والتى من بينها مصر .

- ازدياد حدة الصراع الإسرائيلى الفلسطينى فى المنطقة وتصاعده لا سيما بعد اجتياح إسرائيل للمدن الفلسطينية فى نهاية مارس ٢٠٠٢ .

هذا فضلا عن استغناء معظم شركات الطيران العالمية عن أعداد كبيرة من العاملين ، وانهيار وتوقف سياحة الحوافز ، بالإضافة إلى إلغاء أو تـــأجيل العديد من المناسبات والمؤتمرات والمعارض الدولية ، ومن ثم تزايـــد خســـائر الشركات السياحية العالمية .

وقد انعكست هذه العوامل بآثارها السلبية علـــى البيانـــات الإحصائيـــة الخاصة بالتدفقات السياحية لمصر خلال عام ٢٠٠١ وكذلك الربـــع الأول مـــن عام ٢٠٠٢ والتى تظهر مدى التأثير السلبى لآثار أحداث ١١ ســـبتمبر علـــى وضع السياحة فى مصر ، وذلك كما يلى :

أولاً : الحركة السياحية خلال عام ٢٠٠١ :-

- بلغ اجمالى عدد السائحين خلال عـــام ٢٠٠١ نحـــو ٤,٦٥ مليـــون ســـائح بانخفاض نسبته ١٥,٦% مقارنة بالعام السابق ، كما بلغ عدد الليالى السياحية نحو ٢٩,٨ مليون ليلة بانخفاض نسبته ٩,١% .

- سجلت الحركة السياحية الوافدة من مجموعة الأسواق الأوربية تراجعاً بلغت نسبته ١٧,٧% خلال عام ٢٠٠١ لتقتصر على نحو ٣,١ مليون سائح ، كما انخفضت الليالى السياحية التى قضاها الأوربيون فى مصر بمعدل بلغ ١٢,٩% لتقتصر على نحو ٢٠,٦ مليون ليلة سياحية ، وجاءت ألمانيا وإيطاليا على قمة الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر سواء من حيث عدد السائحين أو الليالى السياحية .

- بلغ إجمالى عدد السائحين العرب نحو ٩٧٢ ألف سائح بانخفاض نسبته ٢,٢% أمضوا نحو ٦ مليون ليلة سياحية بزيادة نسبتها ٧,٥% ، وتعتبر السعودية وليبيا من أكبر الدول المصدرة للسائحين العرب إلى مصر .

- تراجع عدد السائحين الوافدين من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٤,٣% ليقتصر على نحو ١٧٨ ألف سائح ، أمضوا نحو ١,٣ مليون ليلة سياحية بانخفاض نسبته ١٤,٣% عن العام السابق .

- تراجع عدد السائحين الوافدين من اليابان بنسبة ٢٥,٧% ليقتصروا على نحو ٦٤ ألف سائح أمضوا ٣٥٦ ألف ليلة سياحية بانخفاض نسبته ١٢,١% .

- وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع عدد السائحين الوافدين من مجموعة روسيا ودول الكومنولث بنسبة ٣١,١% ليصلوا إلى نحو ٢٤٥ ألف سائح ، أمضوا نحو ١,٣ مليون ليلة سياحية بزيادة نسبتها ٤٩% عن العام السابق .

أهم الدول المصدرة للسياحة
إلى مصر خلال عام ٢٠٠١

الدولة	عدد السائحين	نسبة التغير مقارنة بعام ٢٠٠٠ (%)	الليالى السياحية	نسبة التغير مقارنة بعام ٢٠٠٠ (%)
ألمانيا	٧١٥٠٦٦	- ٩,١%	٥٣٧٣٦٤١	- ٥.٥%
إيطاليا	٥٩٤٥٤٩	- ٢١%	٤١٣٤٥٦٠	- ٢٤%
المملكة المتحدة	٣٤٣٧٢٦	- ٩,٢%	٢١٠٩٧١٣	٣,١%
فرنسا	٢٩٠٠٨٧	- ٢٣,٥%	٢١٨١٤٧١	- ١٩,٥%
روسيا ودول الكومنولث	٢٤٥٢٣٥	٣١,١%	١٢٨٨٢١٦	٤٩%
السعودية	٢٢٥٦٢٩	- ٦,١%	١٧٦٣٤٨٤	٢,١%
دول البنيلوكس	٢٠٥٦٦٢	- ١٩%	١٤٠٤٦٠٢	- ١٧,٤%
الولايات المتحدة	١٧٨١٩٧	- ٢٤,٣%	١٢٥٥١٨٨	- ١٤,٣%
الدول الاسكندنافية	١٦٢٠٣٨	- ٨,٦%	١٠٧٩٤٦٤	١٣,٨%

المصدر : وزارة السياحة .

ثانيا : الفترة يناير / مارس ٢٠٠٢ :-

- بلغ إجمالى عدد السائحين الوافدين خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢ نحـــو ١,٠٥ مليون سائح بانخفاض نسبته ١٦,٧% وذلك مقارنة بالفترة المنـــاظرة من العام السابق .

- بلغ عدد الليالى السياحية خلال الفترة يناير / مارس ٢٠٠٢ نحو ٧,٠٥ مليون ليلة بانخفاض نسبته ١٢,٦% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق .

- احتل السوق الاوربى المركز الأول من حيث العدد المطلق ، حيث بلغ عـــدد السائحين الأوربيين نحو ٧٤٠ ألف سائح بنسبة تراجـــع ١٨,٥% ، أمضـــوا نحو ٥,١ مليون ليلة سياحية بانخفاض نسبته ١٤,٨% مقارنة بذات الفترة من العام السابق .

- احتل السائحون العرب المركز الثانى حيث بلغ عددهم نحو ٢١٦ ألف ســـائح بارتفاع نسبته ٧,٧% ، أمضوا نحو ١,٣ مليون ليلة سياحية بزيادة نســـبتها ١٨,٣% عن الفترة المناظرة من العام السابق .

- تراجع عدد السائحين الوافدين من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤٥,٦% ليقتصروا على نحو ٢٧,٦ ألف سائح ، أمضوا نحو ٢٣٧ ألف ليلة ســـياحية بانخفاض نسبته ٣٦,٥% عن ذات الفترة من العام السابق .

- استمر ارتفاع عدد السائحين الوافدين من مجموعة روسيا ودول الكومنولـــث خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢ بنسبة ٥٢,١% ليصلوا إلى نحو ١٠٣ ألف سائح ، أمضوا نحو ٦٥٠ ألف ليلة سياحية بزيادة نسبتها ٥٢,١% .

ترتيب أهم الأسواق المصدرة للسياحة
الى مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢

الدولة	عدد السائحين	النسبة إلى الإجمالى %	الليالى السياحية	النسبة إلى الإجمالى %
ألمانيا	١٦٤٤٤٠	%١٥,٦	١٣٤٣٢٦٥	%١٩,١
ايطاليا	١٠٩٧٨٦	%١٠,٤	٧٧١٢٧١	%١٠,٩
روسيا ودول الكومنولث	١٠٣٢٣٧	%٩,٨	٦٥٠٠٦٤	%٩,٢
فرنسا	٧٤٧٧٦	%٧,١	٥٧٦٩٥٩	%٨,٢
المملكة المتحدة	٧٣٧١٠	%٧	٤٧٤٦٢٥	%٦,٧
دول البنيلوكس	٤٥٢٩٢	%٤,٣	٣٦٤٩٠٢	%٥,٢
بقية العالم	٤٨٢٧٨٤	%٤٥,٨	٢٨٦٤٠٥٤	%٤٠,٧
الاجمالى	١٠٥٤٠٢٥	%١٠٠	٧٠٤٥١٤٠	%١٠٠

المصدر : وزارة السياحة .

ثالثاً : أهم الاجراءات التى اتخذتها وزارة السياحة لتنشيط حركة السياحة :-

عملت الدولة على مساندة القطاع السياحى المصرى واجتياز الأزمة التى تعرض لها وذلك من خلال :-

- الاتفاق على إعادة جدولة أقساط الديون والفوائد على القروض من البنوك ووضع اليات التنفيذ التى يتعين تطبيقها من جانب الحكومة والبنك المركزى وبنوك القطاع العام والخاص .
- تأجيل سداد أقساط ثمن أراضى المشروعات السياحية سواء من هيئة المجتمعات العمرانية أو المحافظات دون فوائد أو غرامات تأخير .
- إعادة جدولة مستحقات الكهرباء والمياه والاتصالات والتأمينات الاجتماعية على المنشآت دون فوائد أو غرامات تأخير ، وتعديل نظام محاسبة المنشآت الفندقية والسياحية عن استهلاك الكهرباء ليكون على الاستهلاك الفعلى .

- مواصلة العمل على إنشاء صندوق رأس مال المخاطر لدعم المنشآت الفندقية التى حققت أكثر من ٧٥% كمعدل إنجاز فعلى ، وذلك فى قطاع طابا / نويبع الأكثر تضررا بأزمتى الشرق الأوسط والأزمة الدولية الراهنة .

وعلى محور اخر أصدر مجلس الوزراء مجموعة من القرارات التى أوصت بها لجنة الخبراء التى تم تشكيلها لبحث التيسيرات اللازمة لزيادة الحركة السياحية الوافدة من الخارج - وهى جميعا تيسيرات إدارية لا تكلف الخزانة العامة أية أعباء - ويتمثل أهمها فيما يلى :-

- إنهاء اجراءات منح تأشيرات الدخول للجنسيات التى يشترط حصولها على موافقة مسبقة من العرب والاجانب خلال ٣ أيام على أقصى تقدير .

- مد صلاحية تأشيرة الدخول إلى عام كامل ولسفرات متعددة لمن يطلب ذلك مع زيادة معقولة (٤ دولار) فى رسوم التأشيرة المتعددة .

- منح تيسيرات خاصة للمستثمرين ورجال الأعمال العرب والاجانب فى تنقلهم وترددهم على البلاد .

- تيسير اجراءات دخول وخروج السيارات برفقة السائحين أو وكلائهم والسماح بنقل كفالة التوابع لمن يحدده الكفيل لإدارة الجوازات بالداخلية فى حالة سفره .

- السماح لمواطنى ألمانيا وإيطاليا بدخول مصر ببطاقات الهوية دون اشتراط وجود جواز السفر ، مع معاملة مواطنى باقى دول الاتحاد الأوربى بالمثل فى حالة طلب دولهم ذلك .

- إعادة النظر فى الرسوم والضرائب المفروضة على الحفلات والأفراح تشجيعاً للعرب على إقامة مناسباتهم فى مصر .

- تخفيض الحد الأدنى للمشتريات المسموح باسترداد ضريبة المبيعات عنها إلى ٥٠٠ جنيه بدلاً من ٤٠٠٠ جنيه تشجيعاً لتصدير المنتجات المصرية بصحبة السائحين .

- تيسير إجراءات الإفراج عن السلع والتجهيزات الواردة لإقامة المعـــارض لزيادة مشاركة العارضين الدوليين .

كما حرصت الدولة على السعي نحو تنفيذ خطـــة لمواجهـــة تداعيـــات الأزمات العالمية الراهنة على السياحة المصرية والعمل على استعادة معـــدلات التدفقات المعتادة تدريجيا ، وذلك من خلال :

- تأجيل تطبيق قرارات المجلس الأعلى للآثار بزيادة الرسوم على المـــزارات الأثرية لمدة عام على أن يبدأ سريان الزيادة في نوفمبر ٢٠٠٢ .

- تطبيق تخفيض مقداره ٤٠% على أسعار تذاكر الطيران الداخلـــي لشـــركة مصر للطيران لجميع الشخصيات لمدة ٣ أشهر بدءا من الأول من نوفمبر ٢٠٠١ .

- تنظيم عدة قوافل ترويج سياحية الأولى إلى روسيا فـــي أكتوبـــر ٢٠٠١ ، والثانية إلى السعودية والكويت والإمارات في نوفمبر ، والثالثة الـــتي لبنان وسوريا والأردن في ديسمبر ، لتعـــرض مجموعـــة مـــن التسهيلات والبرامج السياحية مخفضة الأسعار .

- تنفيذ برنامج لتحفيز رحلات الطيران العارض المصري والأجنبي اعتبـــارا من ١٥ نوفمبر ٢٠٠١ يمتد حتى ١٥ ابريل ٢٠٠٢ ، وتـــم تخصيـــص ٣٣ مليون يورو لهذا الغرض .

- عقد المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لسياحة الحوافز والمؤتمرات CIMPA بحضور ما يربو على ١٠٠ من خبراء السياحة في العالم ، بالإضافـــة إلـــى العمل على اجتذاب عدد من المؤتمرات السنوية لعدد من شـــركات السياحة الأوربية .

وقد أسفرت تلك الجهود المبذولة عن العديد من المؤشـــرات الإيجابيـــة تمثل أهمها في ما يلي :

- إلغاء التحذير اليابانى للسفر إلى مصر ، واستئناف الطيران الكورى لرحلاته إلى القاهرة ، كما تم تعديل نصائح السفر الصادرة عن كل من ألمانيا وبريطانيا وكندا بصورة إيجابية .

- زيادة أعداد السائحين العرب خلال فبراير ٢٠٠٢ بمعدل ٣٤,٩% وتحقيق ارتفاع فى معدلات نمو الليالى السياحية المتحققة بلغت نسبتها ٢٣,٨% .

- تحقيق التدفقات السياحية الوافدة من روسيا ومجموعة دول الكومنولث لمعدلات نمو غير مسبوقة (١٣٢,٩%) ، تقدم بها السوق الروسى ليحتل المركز الثانى بين أكبر الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر بعد ألمانيا فى شهر ديسمبر ٢٠٠١ .

- تحسن معدلات الإشغال الفندقى خلال شهر فبراير ٢٠٠٢ فى مختلف المحافظات السياحية .

يتضح مما سبق استمرار حالة التراجع فى المؤشرات السياحية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢ (رغم تحسنها النسبى) نتيجة استمرار تداعيات أحداث ١١ سبتمبر والتى أسفرت عن حالة من العزوف عن ركوب الطائرات ، مع تزايد احتمالات اتساع نطاق المواجهات العسكرية فى أفغانستان لتنسحب إلى دول أخرى ، وازدياد حدة النزاع الفلسطينى — الإسرائيلى ، واستمرار حملة الكراهية التى تشنها بعض وسائل الإعلام الغربى ضد العرب والمسلمين ، والتى أسفرت عن أعلى معدلات تراجع شهدتها السياحة المصرية بلغت ذروتها خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ .

فقد بلغ عدد السائحين الأجانب الوافدين إلى مصر خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ نحو ٢٢٠ الف سائح بتراجع نسبته ٨,٢% ، أمضوا نحو ١,٦ مليون ليلة سياحية بانخفاض نسبته ٤٣,٣% مقارنة بنوفمبر ٢٠٠٠ ، كما بلغ المتوسط العام لنسب الإشغال الفندقى ٣٦% فى نوفمبر ٢٠٠١ بنسبة انخفاض قدرها ٣٧% .

إلا أن الشهور اللاحقة شهدت تحسنا بصفة عامة مقارنة بنوفمبر ٢٠٠١ ، حيث ارتفع إجمالى عدد السائحين فى شهر ديسمبر ٢٠٠١ بنسبة ٣٣,٤% واقتصر التراجع فى الليالى السياحية على ١٢,٥% فقط ، كما استمر التحسن خلال شهر يناير ٢٠٠٢ حيث ارتفعت الليالى السياحية بنسبة كبيرة بلغت ٦٣,٠% على الرغم من تراجع إجمالى عدد السائحين بنسبة ١٦,٨% مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٠١ ، وتغير الوضع فى شهر فبراير ٢٠٠٢ حيث تراجعت الليالى السياحية بنسبة ١٣,٥% بالرغم من ارتفاع إجمالى عدد السائحين بنسبة كبيرة بلغت ٤٣,٧% مقارنة بشهر يناير ٢٠٠٢ ، وقد ارتفع كل من إجمالى عدد السائحين وعدد الليالى السياحية فى شهر مارس ٢٠٠٢ بنسبة كبيرة بلغت ٣١% و ٤٠% على الترتيب مقارنة بفبراير ٢٠٠٢ .

وعلى الجانب الآخر فقد شهدت الفترة محل العرض عدداً من المؤشرات الإيجابية تمثلت فى وجود تحسن فى معدلات الإشغال الفندقى ، وتحقيق نتائج فعالة للمشاركة المصرية فى بورصة ميلانو الدولية من حيث إجراء تعاقدات وحجوزات جيدة للموسم القادم ، واتجاه منظمى الرحلات الدوليين لزيادة الطاقة الحاملة المتجهة إلى مصر جوا وبحرا ، وجذب مجموعة جديدة من المؤتمرات الدولية السياحية ، بالإضافة إلى توافد مجموعات من الوفود الإعلامية والسياحية لزيارة مصر فى إطار حملة الترويج والتسويق والعلاقات العامة ، الأمر الذى جعل التقديرات والتحليلات الدولية تشير إلى أن مصر كانت الأقل تأثرا والأسرع فى التعافى عن غيرها من دول منطقتى الشرق الأوسط ودول جنوب المتوسط .

(جدول ١)

تطور حصة أكبر خمسة عشر دول سياحية على مستوى العالم من حجم السياحة العالمية عبر النصف قرن الأخير

الترتيب	١٩٥٠	الحصة من إجمالي السياحة العالمية	١٩٧٠	الحصة من إجمالي السياحة العالمية	١٩٩٠	الحصة من إجمالي السياحة العالمية	١٩٥٠	الحصة من إجمالي السياحة العالمية
١	الولايات المتحدة		إيطاليا		فرنسا		فرنسا	
٢	كندا		كندا		الولايات المتحدة		أسبانيا	
٣	إيطاليا	%٧١	فرنسا	%٤٣	أسبانيا	%٣٨	الولايات المتحدة	%٣٥
٤	فرنسا		أسبانيا		إيطاليا		إيطاليا	
٥	سويسرا		الولايات المتحدة		المجر		الصين	
٦	ايرلندا		النمسا		النمسا		المملكة المتحدة	
٧	النمسا		ألمانيا		الصين		المكسيك	
٨	أسبانيا	%١٧	هولندا	%٢٢	المكسيك	%٢٢	كندا	%١٥
٩	ألمانيا		يوغسلافيا		ألمانيا		بولندا	
١٠	المملكة المتحدة		المملكة المتحدة		كندا		النمسا	
١١	النرويج		المجر		سويسرا		ألمانيا	
١٢	الأرجنتين		تشيكوسلوفاكيا		المملكة المتحدة		روسيا	
١٣	المكسيك	%٩	بلجيكا	%١٠	اليونان	%١٠	جمهورية التشيك	%١٢
١٤	هولندا		بلغاريا		البرتغال		المجر	
١٥	الدانمارك		رومانيا		ماليزيا		البرتغال	
	آخرون	%٣	آخرون	%٢٥	آخرون	%٣٢		%٣٨
إجمالي عدد السائحين		٢٥,٣ مليون سائح		١٦٥,٨ مليون سائح		٤٥٨,٢ مليون سائح		٦٥٦,٩ مليون سائح

المصدر : وزارة السياحة ، نشرة السياحة فى أرقام ، ١٩٩٩ .

(جدول ٢)

تطور حصة أكبر خمسة عشر دولة سياحية فى العالم من حيث عدد السائحين فى عام

١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨

الترتيب	الدولة	عدد السائحين الوافدين (بالمليون)		معدل التغير	النصيب من السوق
		١٩٩٩	١٩٩٨	%	%
١	فرنسا	٧١,٤	٧٠,٠	٢,٠	١٠,٧
٢	اسبانيا	٥٢,٠	٤٧,٧	٨,٨	٧,٣
٣	الولايات المتحدة	٤٧,٠	٤٦,٤	١,٣	٧,١
٤	ايطاليا	٣٥,٨	٣٤,٨	٢,٩	٥,٣
٥	الصين	٢٧,٠	٢٥,١	٧,٩	٣,٨
٦	المملكة المتحدة	٢٥,٧	٢٥,٧	٠,٠	٣,٩
٧	المكسيك	٢٠,٢	١٩,٨	٢,٠	٣,٠
٨	كندا	١٩,٦	١٨,٨	٣,٨	٢,٩
٩	بولندا	١٧,٩	١٨,٨	٤,٥-	٢,٩
١٠	النمسا	١٧,٦	١٧,٤	١,٦	٢,٦
١١	ألمانيا	١٧,١	١٦,٥	٣,٥	٢,٥
١٢	روسيا	١٦,٤	١٥,٨	٣,٩	٢,٤
١٣	جمهورية التشيك	١٦,٠	١٦,٣	١,٨-	٢,٥
١٤	المجر	١٢,٩	١٥,٠	١٣,٨-	٢,٣
١٥	البرتغال	١١,٦	١١,٣	٢,٧	١,٧

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (٣)

تطور حصة أكبر خمسة عشر دولة سياحية فى العالم من حيث حجم الإيرادات السياحية فى عام

١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨

الترتيب	الدولة	جمالى الإيرادات (بالمليار دولار)		معدل التغير	النصيب من السوق
		١٩٩٩	١٩٩٨	%	%
١	الولايات المتحدة	٧١,٣	٢٩,٧	٢,٥	١٦,٠
٢	اسبانيا	٢٩,٧	٢٩,٩	٩,٥	٧,٢
٣	فرنسا	٢٩,٩	٢٩,٨	٦,٣	٧,٠
٤	ايطاليا	٢٩,٨	٢١,٠	٤,٠	٦,٨
٥	المملكة المتحدة	٢١,٠	١٦,٤	٠,٠	٤,٦
٦	المانيا	١٦,٤	١٢,٦	٠,٢-	٣,٦
٧	الصين	١٢,٦	١١,٢	١١,٩	٣,١
٨	النمسا	١١,٢	٩,٤	٠,٧	٢,٥
٩	كندا	٩,٤	٧,٩	٩,٥	٢,٣
١٠	المكسيك	٧,٩	٦,٥	٠,٦-	١,٧
١١	روسيا	٦,٥	٧,٣	١٩,٤	١,٧
١٢	استراليا	٧,٣	٧,٨	٢,٦	١,٧
١٣	سويسرا	٧,٨	٦,٨	٥,٩-	١,٦
١٤	هولندا	٦,٨	٧,١	٣,٦	١,٥
١٥	الصين وهونج كونج	٧,١		٠,٦-	١,٥

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (٤)

الدول العشرة الكبرى المصدرة للسياحة لمصر

خلال عام ١٩٩٩ (وفقا لعدد السائحين)

المرتبة	الدولة	عدد الزائرين (بالألف)	النسبة من اجمالي السياحة (%)
١	ايطاليا	٦٦٧.٥	١٣.٩
٢	ألمانيا	٥٤٧.٩	١١.٤
٣	اسرائيل	٤١٥.٣	٨.٧
٤	المملكة المتحدة	٣٣٦.١	٧.٠
٥	فرنسا	٣١٣.٠	٦.٥
٦	المملكة العربية السعودية	٢٤٠.٧	٥.٠
٧	دول البنلوكس	[illegible]	[illegible]
٨	الولايات المتحدة	[illegible]	[illegible]
٩	روسيا الاتحادية	[illegible]	٣.٤
١٠	فلسطين	[illegible]	٣.٣
	الاجمالي	٣٠٠٠.٥	٦٨.٠

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول (٥)

الدول العشرة الكبرى المصدرة للسياحة لمصر

خلال عام ١٩٩٩ (وفقا لعدد الليالي السياحية)

المرتبة	الدولة	عدد الليالي السياحية (بالألف ليلة)	النسبة الى اجمالي الليالي السياحية (%)
١	ايطاليا	٥٤٠٤,٦	١٧,٤
٢	ألمانيا	٤٦٢٤,٦	١٤,٩
٣	فرنسا	٢٥٢٣,٥	٨,٢
٤	المملكة المتحدة	١٨٥٧,٧	٦,٠
٥	المملكة العربية السعودية	١٨٣٦,٣	٥,٩
٦	دول البنلوكس	١٧١٢,٠	٥,٥
٧	اسرائيل	١٦٣٨,٥	٥,٣
٨	المملكة المتحدة	١٢٩٨,٢	٤,٢
٩	روسيا الاتحادية	٩٥٧,١	٣,١
١٠	أسبانيا	٧٤١,٥	٢,٤
	الإجمالي	٢٢٦٠٤,٣	٧٢,٩

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (٦)

متوسط مدة إقامة السائحين بمصر وفقا للمناطق الجغرافية المصدرة للسياحة فى عام ١٩٩٩

المنطقة	متوسط مدة الإقامة (ليلة)	
	١٩٩٩	١٩٩٨
الشرق الأوسط	٥.٨	٥.٥
افريقيا	٦.٢	٦.٥
الأمريكتين	٦.١	٦.٠
أوروبا	٦.٠	٦.٠
آسيا	٦.٥	٥.٣
أخرى	٧.٠	٨.٢
المتوسط العام	٦.٥	٥.٨

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول (٧)

تطور حركة السياحة العربية الوافدة لمصر خلال عقد التسعينيات

السنة	عدد السائحين العرب (ألف سائح) (١)	إجمالى عدد السائحين (ألف سائح) (٢)	(١)/(٢) (%)	عدد الليالى السياحية العربية (ألف ليلة) (٣)	إجمالى عدد الليالى السياحية (ألف ليلة) (٤)	(٣)/(٤) (%)
١٩٩١	١٠٨٢,٣	١٠٨٢,٣	٤٨,٩	٩١١٣,٧	١٦٢٣٠,٦	٥٦,٢
١٩٩٢	١١٠٢,٩	١١٠٢,٩	٣٠,١	٨٣٠٥,٥	٢١٨٢٥,٧	٣٨,٠
١٩٩٣	٩٢٢,٤	٩٢٢,٤	٣٦,٨	٥٨٩٦,١	١٥٠٨٩,٠	٣٩,١
١٩٩٤	٩٣١,٧	٩٣١,٧	٣٦,١	٦٥٧٣,١	١٥٤٣٢,٨	٤٢,٦
١٩٩٥	٨٢٢,٩	٨٢٢,٩	٢٦,٣	٦٥٠٦,٩	٢٠٤٥١,٤	٣١,٢
١٩٩٦	٨٩٦,٥	٨٩٦,٥	٢٣,٠	٦٢٢٧,٦	٢٣٧٦٤,١	٢٦,٢
١٩٩٧	٩٦٧,١	٩٦٧,١	٢٤,٤	٦٢٥٣,٩	٢٦٥٧٨,٨	٢٣,٥
١٩٩٨	١٠٧٠,٠	١٠٧٠,٠	٣١,٠	٦٠٤٢,٠	٢٠١٥٠,٥	٣٠,٠
١٩٩٩	١٠٠٣,٠	١٠٠٣,٠	٢٠,٩	٥٩٢٥,٧	٣١٠٠٢,١	١٩,١

المصدر: نفس المصدر السابق.

جدول (٨)

تطور السياحة العربية الوافدة لمصر من مختلف البلدان العربية فى عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨

اسم الدولة	عدد السائحين العرب ١٩٩٩ (ألف سائح)	١٩٩٨ (ألف سائح)	معدل النمو (%)
المملكة العربية السعودية	٢٤٠.٧	٢٣٣.٦	٣.٠
فلسطين	١٦٠,١	١٩٥.٩	١٨,٣-
ليبيا	١٤٥,٧	١٨٦,٠	٢١,٧-
الأردن	٧٢,٤	٧٨.٢	٧,٤-
الكويت	٧٠,٢	٦٩,٨	٠,٦
سوريا	٦٠,٢	٧٤.٢	١٨,٩-
السودان	٥٢,٤	٤٠,٩	٢٨,١
اليمن	٣٥,٤	٣٣,٣	٦,٥
لبنان	٣٣,٠	٣٢,٠	٣,٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٩,٤	٢٧,٣	٧.٧
تونس	٢٤,٦	١٩,٢	٢٨,٤
العراق	١٦,٧	٢٥,٦	٣٤,٨-
المغرب	١٤,٤	١٢,٦	١٤,٣
قطر	١٢,٠	٩,٤	٢٧,٠
البحرين	١١,٩	١٢,٩	٧,٨-
الجزائر	١٠,٥	٩,٤	١١,٣
عمان	٩,٦	٧,٩	٢١,٨
الصومال	٢,٣	٠,٩	١٥٨,٦
موريتانيا	٠,٦	٠,٥	٣٤,٩
جيبوتى	٠,٦	٠,٤	٥٣,٣
جزر القمر	٠,٥	٠,٢	١٠٦,٣
الإجمالى	١٠٠٣,٠	١٠٧٠,٠	٦,٣-

اسم الدولة	عدد الليالى السياحية العربية ١٩٩٩ (ألف ليلة)	١٩٩٨ (ألف ليلة)	معدل النمو (%)
المملكة العربية السعودية	١٨٣٦,٣	١٧٥٥,٥	٤,٦
فلسطين	٥٥٠,٠	٥٥٤,٢	٠,٨-
الكويت	٥١٠,٣	٥٠٨,٠	٠,٤
السودان	٥٠٢,٤	٣٨٠,٠	٣٢,٢
اليمن	٣٩٨,٣	٣٩٠,٠	٢,١
الأردن	٣٨٧,٤	٤١١,١	٥,٨-
ليبيا	٣٧١,٠	٥٧٧,٨	٣٥,٨-
سوريا	٣١٩,٩	٣٨٢,٦	١٦,٤-
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٩,٨	٣٠٢,٧	١,٠-
لبنان	٢٠٨,٢	١٩٠,٠	٩,٦
البحرين	١٠٣,٣	١٢١,٦	١٥,٠-
قطر	٩٩,٦	٩٠,٨	٩,٧
تونس	٩٠,٢	٨٥,٠	٦,١
المغرب	٨٩,٧	٩٣,٣	٣.٨-
عمان	٧٥,٨	٧٤,٧	١.٤
الجزائر	٥٢,٥	٥٨,٩	١٠,٨-
العراق	٣١,٢	٥٣,٣	٤١,٤-
جيبوتى	٣,١	٤,٧	٣٤,١-
الصومال	٣,٠	٤,٣	٢٨,٨-
موريتانيا	٢,٣	٢,٢	٤,٩
جزر القمر	١,٤	١,٤	٠,٤
الإجمالى	٥٩٣٥,٧	٦٠٤٢,٠	١,٨-

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (٩)

معدلات الأشغال الفندقى فى أهم محافظات مصر السياحية فى عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩

الشهر	القاهرة		الجيزة		الإسكندرية		أسوان		البحر الأحمر		الأقصر		جنوب سيناء		المتوسط العام	
	السنة		السنة		السنة		السنة		السنة		السنة		السنة		السنة	
	٩٩	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٨
يناير	٦٤	٣٥	٦٢	٢١	٤٤	١٣	٤٢	١٣	٧٧	٢٦	٤١	١١	٧٨	٣٦	٥٨	٢٣
فبراير	٦٤	٣١	٥٨	٣٤	٤٣	٤٦	٤٩	٤٦	٧٣	٣٩	٤٣	١٠	٧١	٥٧	٥٧	٤١
مارس	٦٧	٤٤	٦٥	٣٥	٥٤	١٤	٥٣	٢٤	٧٦	٣٠	٥٦	٢٢	٧٥	٤٨	٦٤	٣٢
ابريل	٧٥	٣٥	٧٣	٣٥	٥٥	٣٠	٥٦	٣٠	٨٠	٣١	٥٩	٤٢	٧٨	٣٧	٦٨	٣٥
مايو	٧٤	٤٦	٧١	٤٤	٥٧	١٩	٤٩	١٩	٨١	٣٣	٥٤	٢٠	٨٣	٥٤	٦٧	٣٩
يونيو	٧٣	٤٠	٦٩	٤٧	٦٦	١٩	٣٩	١٩	٨٣	٣٤	٤٣	١٩	٨٤	٥٨	٦٥	٤٢
يوليو	٧٤	٣٠	٧٢	٦٤	٧٤	٢٠	٣٧	٢٠	٨٥	٧٠	٤١	١٩	٨٥	٦٨	٦٧	٥٤
أغسطس	٨٠	٣	٧٥	٦٦	٩٥	٢٠	٣٧	٢٠	٩٢	٧٦	٤٦	٢١	٨٦	٧٧	٧٢	٥٨
سبتمبر	٧٨	٦٥	٧٥	٦٢	٧٣	٢٠	٣٩	٢٠	٨٩	٧٣	٤٥	٢١	٨٥	٧٥	٦٩	٥٤
أكتوبر	٨١	٦٣	٧٦	٦١	٦٨	٢٨	٤٥	٢٨	٨٥	٦٨	٥٣	٢٥	٨٣	٧٣	٦٩	٥٤
نوفمبر	٨٩	٤٣	٧٩	٦٣	٥٣	٣٢	٥٤	٣٢	٩٥	٧٤	٦١	٣٦	٨٨	٧٦	٧١	٥٧
ديسمبر	٧٠	٦٥	٧١	٦١	٤٨	٣٥	٤٩	٣٥	٨٤	٧٦	٥٢	٣٤	٧٥	٧٧	٧٤	٥٦
متوسط العام	٧٦	٥٤	٧١	٤٩	٦١	٢٦	٤٦	٢٦	٨٣	٥٣	٤٩	٣٦	٨١	٦١	٦٥	٤٥

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (١٠)

عدد المرشدين السياحيين واللغات التى يتحدثونها فى أهم مناطق مصر السياحية

المنطقة	عدد المرشدين	اللغات							
		الإنجليزية	الفرنسية	الألمانية	الإيطالية	الأسبانية	اليابانية	الروسية	أخرى
القاهرة	٤٥٨٢	٢٣٢٧	١٥٢١	١٢٠٧	٤٨٧	٥٠٧	١٣٥	٦٦	٢٤١
الأقصر	٧٦٤	٣٤٩	١٧٣	٢٥٧	٩٢	٦٧	٨	٦	١٤
أسوان	٢٤١	٩٣	٦٠	٨٩	٤٥	٢٧	٢	٢	٣
الإسكندرية	١١٤	٧٧	٧٥	١٣	١٥	١٣	١	١	٦
سانت كاترين	٤٠	١٠	٣	١٤	٦	٣	–	–	٥
سيناء	٣٤	١٥	٢	١٦	١٥	٨	–	–	٢
بور سعيد	٤	٣	١	١	٢	–	–	–	–
الإجمالى	٥٧٧٩	٢٨٧٤	١٨٣٥	١٥٩٧	٦٦٢	٦٢٥	١٤٦	٧٥	٢٧١

المصدر : نفس المصدر السابق .




(٢)
اقتصاديات البيئة
$

طبيعة المشكلة البيئة ومصدرها

مقدمة

يتزايد الاهتمام بقضية حماية البيئة من التلوث واستنفاذ الموارد بشكل مستمر منذ النصف الثانى من الستينات الميلادية. اذ بدأ يكشف التلوث الذى تراكم عبر سنوات طويلة عن أنيابه ويحدث اختلالا بين عناصر النظام البيئى من عضوية وغير عضوية، كما صار يهددها ليس فقط فى حاضرها ولكن كذلك فى مستقبلها.

ولقد شهد هذا الاهتمام تطوراً مع مرور الوقت، ففى الستينات وحتى الثمانينات انصب الاهتمام حول الموارد الطبيعية خشية نضوبها وتلوثها. وكانت دائرة الاهتمام ضيقة تكاد تنحصر فى المسائل المحلية. الا أنه منذ النصف الثانى من الثمانينات شهدت دائرة الاهتمام تغيراً فى الطبيعة والمدى. اذ بدأ الاهتمام بقضايا التلوث البيئى ليس فقط على المستوى المحلى بل ايضاً على المستوى الدولى global level. بل لا نبالغ إذا قلنا أن قضايا البيئة الدولية أصبح لها اهتماماً يكاد يطغى على الاهتمام بالبيئة المحلية ومن ثم أصبح التركيز يدور حول ظواهر مثل الاحتباس الحرارى، التنوع البيولوجى، تآكل طبقة الأوزون ....الخ.

والحقيقة أن هذا التحول فى الاهتمامات والأولويات على النطاق الدولى، ربما يعزى الى تحول فى أولويات الدول المتقدمة التى قطعت شوطا بعيداً فى خفض مشكلاتها البيئية على المستوى المحلى من جهه، ورغبة منها كذلك فى

اشراك الدول النامية – ذات الأولويات المغايرة – فى تحمل جزء من نفقة حماية البيئة الدولية من جهة أخرى.

وأيا كان الأمر، فلقد تجسد الاهتمام البيئى العالمى فى صور شتى وعديدة على المستويات المحلية والعالمية فعلى المستوى الدولى، عُقدت مؤتمرات عديدة أكثرها أهمية مؤتمر البيئة الإنسانية الذى عقد فى استكهولم فى يونيو ١٩٧٢ وحضرته ٢٦ دولة، ثم مؤتمر البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) الذى عقد بعد عشرين عاما فى ريودى جانير بالبرازيل فى يونيو ١٩٩٢ حيث حضرت وفود أكثر من ١٥٠ دولة. وعُقد العديد من المؤتمرات وانشئت العديد من الأجهزة والهيئات الدولية التى تمثل قضايا البيئة محوراً لنشاطها مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وانشاء وظيفة نائب رئيس البنك الدولى لشئون البيئة، وما قامت به اللجنة الدولية للبيئة والتنمية WCED والتى أصدرت تقريرا شهيرا عُرف بتقرير برتدتلاند فى عام ١٩٨٧. والواقع أنه أصبح يوجد ما يشبه الادارة الدولية لشئون البيئة International Environmental Management. وعلى المستوى المحلى تم التعبير عن هذا الاهتمام فى شكل انشاء العديد من الأجهزة المختصة وربما الوزارات المتخصصة لشئون البيئة فى كثير من دول العالم. كما تم تبنى العديد من السياسات واستخدام العديد من الأدوات والإجراءات بوضعها موضع التطبيق.

والاهتمام بقضايا البيئة والتلوث وكذلك حمايتها يعود لما تحمله من أبعاد اجتماعية وانسانية. كما أن السياسات والإجراءات البيئية هى دائما حبلى

بالمضامين الاقتصادية الهامة فى الحال والإستقبال[1]. فالتلوث له آثار خطيرة على الإنسان والحيوان والنبات كما أنه يهدد مقومات التنمية الحالية والمستقبلية، لذا كان لابد من اتخاذ اجراءات واستعمال اساليب وتدابير لحمايتها تجنباً للأضرار وتحقيقاً للأهداف التنموية. الا أن حماية البيئة ليست بدون تكلفة وانما لها آثار وانعكاسات اقتصادية هامة وعديدة ومن بين أهم المجالات التى تتأثر وتؤثر فى السياسات والأدوات البيئية، التجارة الدولية وما يرتبط بها كذلك من سياسات واجراءات.

ولقد اخترنا هذا البعد الأخير، ليكون محور هذا البحث نظراً لما للتجارة الدولية من أهمية بالنسبة للاقتصاد من ناحية. ونظراً لتزايد البعد التجارى الدولى فى قضايا البيئة فى التسعينات كما أبرزته بعض المناقشات التى دارت أثناء دورة أورجواى الأخيرة بشأن التجارة العالمية من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة، لأن موضوع العلاقات التفاعلية والمفعولية بين البيئة والتجارة الدولية لم تحظ بالدراسة من قبل. أما من الناحية الرابعة فإن الاعتبارات البيئية أصبحت تشكل أحد مكونات السياسات الإقتصادية ومنها التجارية كما أن الاعتبارات التجارية أصبحت تعد أحد محددات السياسات البيئية.

ولقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لاستجلاء وتحليل جوانبه المختلفة، رغم إدراكنا ما يكتنفه من صعوبات لندرة المعلومات، وتداخل العلاقات وتشابكها. ومن أهم الجوانب التى ستقع فى دائرة هذا البحث تتعلق بطبيعة

---

(١) فى هذا الصدد كشف E. Haeckel فى ١٨٦٩ أن كلمة اقتصاد Economics وكلمة بيئة Ecology مشتقتان من الكلمة الاغريقية Oikos أى أن أصلها اللغوى والإشتقاقى واحد تقريباً (M.T. Budyk, 1980:6).

تعد المشكلة البيئية من المشاكل المتعددة الأوجه multifaceted والأبعاد الاقتصادية والقانونية والطبيعة الاجتماعية وهى كذلك محصلة التفاعل بين عوامل عديدة سياسية واقتصادية، بعضها يتعلق بالانتاج والتطور والبعض الاخر يرتبط بالاستهلاك وأنماطه لذا فان دراستها كانت محل اهتمام المعنيين بهذه العلوم على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم. وتتسم هذه المشكلة بأنها ذات طبيعة تراكمية accumulative حيث تكونت عبر العديد من السنين والعقود. وبدأت تبرز آثار هذا التفاعل على البيئة مع ازدياد العلاقة التفاعلية للانسان معها، خاصة مع ازدياد استخدام أدوات العالم والتكنولوجيا المتقدمة التى تعد ثمرة الثورات التكنولوجية المتعاقبة.

وتتفاوت حدة المشكلة البيئية وطبيعتها بين الدول المتقدمة والدول النامية نظراً لاختلاف ظروف كل من المجموعتين من الدول، مع ملاحظة التفاوت بين الدول التى تنتمى الى كل مجموعة منها.

لذا يستهدف هذا المبحث القاء الضوء على بعض الجوانب السابقة، من خلال الأقسام التالية:

مصدر وأسباب المشكلة البيئية:

تعزى المشكلة البيئية والتلوث الى توليفة من الأسباب التى تضرب بجذورها فى أعماق الفكر الاقتصادى الذى ظل مسيطرا حتى عهد قريب، والذى وجد له صدى عمليا فى كثير من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية. اذ على المستوى النظرى، ظل ينظر الى الأصول البيئية الهامة مثل الماء والهواء والأرض وكثير من الموارد الطبيعية التى وجدت على ظهرها أو فى

جوفها على أنها سلع حرة Free goods يستطيع أن يستهلكها كل من يشاء كيف شاء دون حدود ودون أن يدفع ثمنها أو أن يتحمل نفقة مقابل ذلك.*

ولقد تأثر الأدب الاقتصادى فى مجال التنمية بذلك اذ تكاد تخلو كتابات شهيرة لكتاب ذوى صيت مثل Kindleberger, Chenery, Stern وغيرهم من التعرض للعلاقة المتبادلة بين الأصول البيئية environmental assets والنمو الا من بعض العبارات المقتضبة التى يشبهها البعض بأمطار تسقط فى الصحارى(١).

ولعل الأكثر أهمية فى هذا الخصوص أن الكثير من هذه الأفكار النظرية وجدت لها ترجمة عملية فى استراتيجيات وأدوات التنمية الاقتصادية. ويكشف عن ذلك بوضوح تاريخ التطور فى الدول الرائدة صناعيا وتكنولوجيا وهى الدول المعروفة بالدول الصناعية المتقدمة الأن. اذ عكفت هذه الدول على احداث تغيرات هيكلية فى اقتصاداتها منذ عشرات السنين مستغلة مالديها من رأس مال وتكنولوجيا. واعتمدت فى ذلك على الموارد الطبيعية الموجودة لديها ونهب ما لدى مستعمراتها بشكل مباشر أو غير مباشر بأثمان زهيدة تتحكم هى

* ولعل هذا يفسر قضية لغز القيمة Paradox of Value لدى الكلاسيك وهى أن السلع الموفورة (السلع الحرة أو شبه الحرة) تكون ذات قيمة سوقية قليلة فى حين أن النادر (السلع الاقتصادية) تكون قيمتها فى السوق مرتفعة، وكانوا يضربون أمثلة على السلع الأولى بالماء والهواء. وهذا يوضح أن قضية تلوث الماء والهواء لم تدخل حيز الفكر الكلاسيكى، كما لم يعطها الفكر النيوكلاسيكى الاهتمام الواجب، للمزيد أنظر : Ni Jkamp. et al., 1990 : 158

(١) Dasgupta and Maler, 1992 : 102.

فيها. كما اتبعت هذه الدول منهجا وأنماطا استهلاكية وتوسعية حيث تم الربط بين أعلى مراحل الانتاج والاستهلاك وأعلى مراحل النمو. اذ كما ذكر رستو فى كتابه "مراحل النمو" أن المرحلة الأخيرة هى مرحلة الانتاج الغزير والاستهلاك الكبير. وتعد هذه المرحلة أقصى مراحل النمو حيث يتم تشجيع العادات الاستهلاكية. بل يتم خلق حاجات استهلاكية جديدة وليس الاكتفاء بإشباع ما هو قائم منها.

وحينما أرادات الدول النامية أن تضيق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة كانت سياساتها الاقتصادية والتنموية متأثرة الى حد كبير بما اتبع فى الدول الاقتصادية المتقدمة. لكن – مع ذلك – مازالت الهوة – شائعة بين المجموعتين من الدول فى الانتاج والاستهلاك والتجارة وكافة الأبعاد الكمية والكيفية لعملية التنمية لأسباب ليس هنا مجال عرضها.

ويرتبط بما سبق السياسات الاقتصادية الكلية وكذلك الجزئية التى قد تعمل –ولو على نحو غير مقصود– على تعميق مشكلة البيئة مثل الافراط فى استهلاك الموارد وزيادة مستويات التلوث. وقد يكون مفيدا أن نذكر بعض الأمثلة للتوضيح، مثل دعم بعض مدخلات الانتاج كالمبيدات الحشرية، والأسمدة، والطاقة .... الخ أى أن الحكومات لم تكتف بترك بعض الأصول البيئية مالا حرا، بل طبقت سياسات كلية تعمل فى الاتجاه المضاد لحماية البيئة. وهذا هو ما يعرف فى الاقتصاد بفشل الحكومة government failure كأحد أسباب تدهور البيئة. فبالنسبة لدعم الطاقة، بلغ حجم الدعم المقدم لها حوالى ٢٣٠ بليون دولار على مستوى العالم وهو ما يساوى حوالى ٢٠ – ٢٥ ٪ من اجمالى استهلاك الطاقة فى العالم. ويمثل دعم البترول حوالى

٥٥٪ من الدعم العالمى، والفحم ٢٣ ٪، والغاز الطبيعى ٢٢٪. الا أنه يجب ملاحظة أن معظم هذا الدعم كان مكن قبل الدول الشرقية خاصة ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى حيث كانت أسعار الطاقة تساوى ١٠٪ فقط من الأسعار العالمية. هذا بالاضافة الى بعض الدول النامية الأخرى بترولية وغير بترولية (١). كما تدعم بعض الدول المبيدات فيها بنسبة ١٥ ٪ مثل مصر، السنغال، اندونيسيا مع ما لها من آثار خطيرة على البيئة.(٢) أى أن السياسات المتعلقة بالنفقات والأسعار لم تكن سياسات واقعية.

وجعل الأصول البيئية المشتركة Environmental common assets مالا عاما يتم استخدامه على الشيوع دون مقابل ودون تحديد مسئولية، اسفر عن خلق ما يسمى بالآثار الخارجية المتعدية على الغير externalities اذ مع استغلال بعض المنتجين لهذه الأصول المشتركة أو تلويثها قد يحرم الغير منها أو يكلفه نفقات اضافية لم يتسبب هو فيها. وهذا هو ما يطلق عليه الإقتصاديون market failure أى فشل السوق فى تثمين الأصول والموارد البيئية، حيث تقل النفقات الخاصة private costs عن النفقات الاجتماعية الحقيقية real social costs التى لحقت بالمجتمع وتحملها.

وفى ظل هذا الفكر وتلك السياسات ما الذى يدفع المنتج لتحمل نفقات لا داعى لها للحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد وهو معفى منها فى الأصل؟ لما لا يتصرف بحرية وربما يفرط فى الانتاج خاصة على حساب الموارد غير المثمنة سوقيا والتى تمثل أصولا بيئية عزيزة؟ ثم ما الذى يمنع

---

(١) Larsen & Shah, Dec. 1992: 20.

(٢) Barbier and Burgess, 1992 : 10, Munasingle etal, 1992: 41.

المستهلك من الافراط فى الاستهلاك وهو لا يتحمل سوى جزء من التكلفة الحقيقية من السلع التى يستهلكها؟ ثم ما الذى يدفعه الى ترشيد استهلاكه والتصرف فى مخلفات هذا الاستهلاك وهو غير مطالب بالاهتمام بها ولا الى أين تذهب؟ اذ من المعروف أن السلع المجانية تشجع على الافراط فى استهلاكها أو ربما هى محتقرة اقتصادية.

على العكس من ذلك نجد أن موقف المنتج حيال عوامل الانتاج الأخرى يختلف كل الاختلاف، اذ يظل يدرس ويفاضل ليختار من بين البدائل المختلفة أو يحل بعضها محل البعض بما يؤدى الى ترشيد النفقات وتعظيم العائد. هذا لأن هذه العوامل تعد سلعا اقتصادية ذات قيمة سوقية.(١)

والواقع أن استمرار هذ النمط من السياسات القائم على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وتركيم رأس المال والتطور التكنولوجى وتحقيق الانتاج الكبير والمتنوع واسقاط الاثار البيئية المحتملة والمؤكدة من دالة الانتاج والاستهلاك، ادى الى ترك مخلفات ونفايات وانبعاث اصدارات فى الماء والهواء والأرض بأحجام وأنواع عديدة، ولقد فاق تراكم المخلفات والاصدارات الغازية وغيرها القدرة التمثيلية الطبيعية للبيئة Environmental Natural Assimilative Capacity. هذا التطور جعل البيئة عاجزة عن أن تحول هذا الكم الهائل الى أشياء غير ضارة كما ضعفت قدرتها على تجديد الكثير من المواد الطبيعية، والأحياء التى انقرضت. ولقد أسفر هذا عن اختلال العلاقة

(١) Miranda & Muzondo, 1991 : 25 - 26 .

الدقيقة بين عناصر النظام البيئى التى تشمل عناصر الانتاج، عناصر الاستهلاك - عناصر التحلل والعناصر الطبيعية غير الحية.(١)

المشكلة البيئية بين الدول المتقدمة والنامية

أسهم كل من فشل الحكومة وفشل السوق فى خلق المشكلة البيئية، كما رأينا سابقا مع ذلك يجب أن يكون واضحا أن هناك تفاوتا كبيرا بين دور كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

فالدول الصناعية المتقدمة هى الصانع الأكبر والتاجر الأعظم فى هذا العالم. وفى سبيل ذلك هى المستهلك الأكبر للموارد الطبيعية بكافة أنواعها. اذ يقدر أن دول الـ OECD تنتج حوالى ٧٠ ٪ من اجمالى الانتاج العالمى، ٨٠ ٪ من اجمالى الانتاج الصناعى (٢) كما أنتج أنها تستهلك ٧٥ ٪ من اجمالى الطاقة العالمية من المصادر الرئيسية الثلاث الفحم، البترول والغاز الطبيعى، وهذه المصادر تعد المسئولة عن انبعاث ٨٥ ٪ من ثانى أكسيد الكربون فى الهواء.

ولقد كشفت دراسة حديثة عن أن الدول الصناعية تعد فى الواقع مسئولة الى حد كبير عن تأزم الوضع البيئى العالمى. اذ توصلت الى أن:

- **حوالى ٩٠ ٪ من انتاج الفحم العالمى يستهلك بواسطة ١٥ دولة.**
- **حوالى ٨٠ ٪ من منتجات البترول العالمية تستهلك بواسطة ٢٨ دولة.**
- **حوالى ٩١ ٪ من الغاز الطبيعى يستهلك من قبل ٢٠ دولة.**

---

(١) للمزيد أنظر : أحمد مدحت سلام، ١٩٩٠، ١٩.

(٢) خالد فهمى، ١٩٩٢: ١٠٧.

وان معظم هذه الدول أعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD.(١) ولذا كان من الطبيعى أن يتركز اصدار الغازات الملوثة للبيئة فى هذه الدول، وتشير الدراسة السابقة الى أن عشر دول مسئولة عن انبعاث ٦٣,٨٤ ٪ من اجمالى انبعاث عادم الكربون فى العالم سنة ١٩٧٨، تأتى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر بحوالى ٢٣,٨١ ٪، وهو ما يزيد عن ٣٧ ٪ من نصيب الدول العشر ككل. و بالنسبة للفحم تعد عشر دول مسئولة عن اصدار ٨٢,٥ ٪ من اجمالى اصداراته من الكربون وتأتى الصين على رأس هذه الدول بـ ٢٠,٧١ ٪ وتليها بفارق قليل الولايات المتحدة بـ ٢٠,١٤ ٪ ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للغاز الطبيعى، الا أن الاتحاد السوفيتى (سابقا) يحتل المرتبة الأولى بـ ٣٤,٠٥٪ ثم الولايات المتحدة فى المرتبة الثانية بـ ٢٦,٤٦ ٪ وبريطانيا فى المركز الثالث يقول J. Dorst أن الولايات المتحدة تستهلك بمفردها ٣٠ ٪ من الموارد الطبيعية فى العالم وتبث ٤٠٪ من التلوث من التلوث فى الكون.(٢)

لذا لا غرابة أن يذكر تقرير البنك الدولى عن التنمية والبيئة فى العالم فى عام ١٩٩٢ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفث ثانى أكسيد الكربون فى الجو بما يعادل خمسة أضعاف ما تبثه الصين. هذا رغم أن سكان الصين يبلغون خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة تقريبا.(٣) كما يقدر أن نصيب

---

(١) Larsen & Shah, 1992 : 1 - 13.
(٢) Frolov, 1982 : 126 - 127.
(٣) World Development Report, 1992 : 165.

الفرد من الطاقة ككل يزيد عن ٨٠ ضعف مثيله فى الدول النامية.(١) فالبرازيل مثلا وهى تعد من أكبر الدول النامية المستهلكة للطاقة، يقدر استهلكها بحوالى ١٠ ٪ من استهلاك الولايات المتحدة. (٢)

وبمقارنة الأرقام السابق بمثيلاتها فى الدول النامية نجد أن نصيب الأخيرة فى التسبب فى المشكلة البيئية متواضع. اذ تسأل هذه الدول عن ٢٥ ٪ فقط من اصدارات ثانى أكسيد الكربون و١٠ ٪ فقط أيضا من الكلوروفلور وكربون CFCS.(٣)

من هذا يتضح أنه فى الوقت الذى تعد فيه الدول الصناعية مسئولة الى حد كبير عن المشكلة البيئية العالمية Environmentally trouble marker تعد الدول النامية متلقيه لهذه المشكلة وما يترتب عليها من آثار الى حد بعيد Environmentally trouble taker.

مع ذلك يرى البعض أن الدول النامية لا تستطيع أن تنفض يديها تماما من المشكلة البيئية داخليا ودوليا. ويعزى هؤلاء ذلك الى ما تشهده هذه الدول من تزايد كبير فى استخدام الآليات والمركبات واستهلاك الوقود الاحفورى Fossil Fuel الذى يعد المصدر الغنى بالكربون والنتروجين. كما أن هذه

(١) خالد فهمى، ١٩٩٢، ١٠٨.

(٢) Churchill and Saundres; 1991 : 28 - 29.

(٣) Churchill and Saundres, Ibid, J. Boundyopaay, 1989: 43.

الدول اتبعت نمطا تصنيعيا يقتفى أثر ما اتبعته الدول الصناعية المتقدمة ....ألخ.(١)

ونود التأكيد على ثلاث مسائل هامة فى هذا الصدد، يوجد بينها ترابط شديد:

الأولى، أن الطبيعة التراكمية للمشكلة البيئية تشير الى أن الدول الصناعية المتقدمة هى المسئولة بشكل أساسى عن هذه المشكلة اذ أن المشكلة البيئية لم تنشأ فى يوم وليلة فما يشهده العالم اليوم هو ثمرة لأنشطة عديدة تمت على مدار عقود عديدة ظلت الدول النامية تلعب فيها دورا يكاد يكون هامشيا.

الثانية، أن المشكلة البيئية يجب أن ينظر اليها نظرة متكاملة دون فصل بين المشاكل الداخلية والمشاكل الدولية، فالأولى تسبب الأخيرة وهذه تعمق بدورها من الأولى.

الثالثة، أن هناك تباينا فى طبيعة المشكلة البيئية فى الدول المتقدمة وفى الدول النامية وهذا يحتاج الى بعض الايضاح.

اذ توصف المشكلة فى الدول الصناعية المتقدمة بأنها مشكلة ثراء ورفاهية اقتصادية واجتماعية The effluents of affluences وتعد هذه الدول هى الأكثر دخلا والأكثر انتاجا واستهلاكا على مستوى العالم، اذ تركز على الانتاج الكبير والاستهلاك الضخم المتنوع، يساعدها فى ذلك ما لديها من امكانات تكنولوجية وفنية حولت اقتصاداتها الى اقتصادات خدمات ورفاهية،

---

(١) Ahmed, 1976 , 1976 : 226 - 227.

وأصبح نصيب هذا القطاع يشكل المكون الأكبر للناتج المحلى فى الكثير منها. بالاضافة الى ما سبق ذكره يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة حوالى ٥ ٪ من سكان العالم ومع ذلك يحصلون على ٢٥ ٪ تقريبا من الدخل العالمى كما يستهلكون حوالى ٢٥ ٪ من الطاقة العالمية (١)، كما يقدر عدد السيارات فى مدينة لوس انجلس الامريكية بحوالى ثلاثة أضعاف عدد السيارات فى دولة كالهند يبلغ عدد سكانها حوالى ١٠٠٠ مليون نسمة أى حوالى أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة ككل. (٢) ولاشك أن كل ذلك ينعكس على احجام الاستهلاك من السلع والخدمات، والتغيير المستمر فى نمطها، لدرجة سادت فيها الثقافات الاستهلاكية consumerism culture وبالرغم من ذلك استطاع العديد من الدول الصناعية خفض مستويات التلوث فيها Pollution Abatement الى حد كبير. فعلى سبيل المثال، استطاعت اليابان أن تخفض اصدرات غاز ثانى أكسيد الكبريت بـ ٨٣ ٪، أكسيد النيتروجين بـ ٢٩ ٪ وأول أكسيد الكربون بـ ٦٠ ٪. كما شهدت الحياة تحسنا كبيرا فى نوعيتها ومدى وفرتها (٣).

كما بدأ الكثير من هذه الدول يشهد تحولا فى اتجاه هيكل انتاجى يفرض أعباء بيئية أقل مقارنة بما كان عليه الوضع فى المراحل الأولى للتنمية. اذ أصبح الهيكل الانتاجى يشهد تغيرا فى المراكز النسبية حيث تضاءل نصيب الصناعة لصالح قطاعات أقل تلويثا مثل الخدمات. كما أنه داخل قطاع

---

(١) علاء الحديدى : ١٩٩٢ : ٩٤.
(٢) عصام الدين جلال، ١٩٩٢ : ٧٦.
(٣) World Development report, 1992 : 92.

الصناعة حدث نوع من التحول فى الصناعات الأساسية من الصناعات الأكثر تلويثا كالبتروكيماويات والتعدين والصناعات الهندسية الى صناعات متطورة تكنولوجيا تحقق قيما اضافية أعلى وتستهلك طاقة ومواد أولية ومدخلات أقل. هذا بالاضافة الى السعى لاستخدام التكنولوجيا المنظفة والنظيفة بيئيا، وصارت تنعم هذه الدول بمستويات بيئية أفضل.(١) ولا شك أن مثل هذه التحولات تحدث تأثيرا على الواقع البيئى فى هذه البلدان وسياستها البيئية ومدى واتجاه علاقاتها الاقتصادية الدولية كالتجارة فى السلع والخدمات، السياسات الاستثمارية وتحركات رأس المال ......الخ.

يقابل ذلك المشكلة البيئية كما تعانى منها الدول النامية. اذ تتسم هذه المشكلة بالتعقيد والتشابك. وهذا يعود الى أن المشاكل البيئية فى هذه البلدان ترتبط بالفقر والتخلف، كما ترتبط كذلك بالنهج الذى تتبعه لكسر هذا الطوق واحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

والدول النامية -فى معظمها- تعانى من تردى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. اذ بصفة عامة تفتقر هذه الدول الى المستويات الملائمة من الصحة والعلاج والسلامة، والاسكان والتعليم. كما تعانى من قلة توافر بعض مقومات الحياة الأساسية مثل المياه الصحية اللازمة للشرب، كما أن الموجود منها أصابه التلوث. ففى أسيا مثلا، يقدر أن متوسط نصيب الفرد من المياه اقل من ٥٠ ٪ من المعدل العالمى. ويبلغ عدد الدول النامية التى تعانى من مشكلة نقص المياه الأن حوالى ١٩ دولة ويرجح أن يزداد عددها الى ٥٠ دولة بحلول عام ٢٠٢٥ وتزداد المأساة خطورة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء حيث

(١) Beckerman, 1992 : 21.

يعانى اكثر من ٥٠ ٪ من سكان الريف والحضر من عدم وجود المياه الصالحة للاستهلاك الآدمى والافتقار الى اجراءات الصحة والسلامة. (١)

ولقد أدى تدهور الوضع البيئى فى الدول النامية الى احداث أضرار خطيرة بالمكان والمجتمع، تكشف عن ذلك الاحصائيات المتعلقة بالأمراض الطفيلية وأنواع الأمراض العديدة والوبائية وغيرها وكذلك أعداد الموتى وهى مشاكل تخلصت منها الدول الصناعية المتقدمة الى حد بعيد. (٢)

ولا غرابة أن ينعكس الوضع البيئى فى الدول النامية على أولوياتها فمن الطبيعى أن ينصرف الاهتمام الأكبر الى محاولة استخدام الموارد المحدودة والمتاحة فى اشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر أو التخفيف من وطأته. أى اتباع نهج الطعام أولا food first ومن ثم تتراجع الاهتمامات البيئية لتحتل مساحة ضئيلة من اهتماماتها الكلية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، حتى فى دائرة الاعتبارات البيئية، لا تعطى هذه الدول أهمية كبيرة لقضايا كلية مثل الاحتباس الحرارى، تآكل طبقة الأوزون، ..... ألخ بالقياس الى التركيز على فرص الحصول على المياه النقية والخدمات الصحية، المسكن الملائم أو محاولة التخفيف من التلوث الذى أصبح يؤثر على الكثير من القطاعات ومجالات الحياة. وهذا يعود فى تقديرنا الى أمرين:

---

(١) Oedit and Simonis, 1993 : 12.
وحول هذا الوضع فى الدول النامية انظر : مختلف تقارير المنظمات الدولية مثل البنك الدولى، وكذلك كتب التنمية الاقتصادية التى تسهب فى شرح خصائص الدول المتخلفة.

(٢) انظر W D R, 1992, 49 and after.

أ- شعور الدول النامية بأنها ليست المسئولة عن المشاكل البيئية الكونية.

ب- ارتفاع نفقة الفرصة البديلة فى هذه الدول، نظرا لما تعانيه من نقص فى الموارد واشتداد المنافسة عليها بين الاستخدامات المختلفة.

فعلى مستوى الأفراد ماذا يعنى الاحتباس الحرارى والدفء العالمى وتآكل طبقة الأوزون لشخص لا يجد طعامه أو المسكن الملائم أو العلاج الضرورى؟ فالفقير تضيق دوائر اهتمامه لتنحصر فى مشاكل يومه ولا يعنى عنصر الزمن ولا المستقبل شيئا بالنسبة له، فهو فى الواقع لا يعيش حاضره. هذا الوضع قد ينجم عنه سلوك مضر بالبيئة فى الدول النامية مثل تجريف الأراضى الزراعية وفقدانها خصوبتها، اقتلاع الاشجار والغابات، عدم الاكتراث بالنفايات والمخلفات .....ألخ، ولذا يمكن القول أن مشكلة البيئة فى هذه الدول هى مشكلة التلوث البيئى الناتج عن الفقر The pollution of poverty اذ يحكمهم -غالبا- فى معيشتهم مجرد منطق البقاء "Survival Logic". *

أكثر من هذا حينما أرادت هذه الدول أن تكسر طوق التخلف وتعكف على عملية تنمية اتجهت صوب التصنيع. وفى هذا المجال غلب عليها اتباع أنماط تصنيعية تعتمد على تكنولوجيا واساليب انتاج مكثفة للتلوث

* لقد ذكر الرئيس الأوغندى موسفينى بمناسبة وضع حجر الأساس لبناء سد لتوليد الطاقة الكهربائية أن هذا السد سيوفر على البلاد حولى ٥٠ ألف هكتار كانت تفقدها سنويا لاستخدامها كوقود. الأهرام ٢٥/ ١/١٩٩٤. أى المشكلة فى جانب منها مشكلة فقر وقلة موارد.

Beckerman, 1992 : 21

Pollution intensive مثل البتروكيماويات، الصناعات التعدينية غير الفسرية، الكيماويات، الأسمدة، المبيدات، الورق، المنسوجات، الأسمنت ..... ألخ. وهذه الصناعات يجمع بينها أنها مكثفة للطاقة والمواد الأولية(١). هذا في الوقت الذى يسقط فيه معظم هذه الدول الاعتبارات البيئية من دالة الانتاج. هذا على عكس الحال فى الدول الصناعية المتقدمة فى السنوات الأخيرة. أى أنه يمكن القول أن دور الدول النامية فى التلوث يزداد بمعدل أعلى -ربما- من الدول المتقدمة.

ولا شك أن هذا التباين فى الوضع البيئى بين الدول المتقدمة والنامية يسهم فى ابراز التغير فى المراكز النسبية للدول المتخلفة بسبب هذه الأوضاع وكذلك بسبب السياسات التى تم اتخاذها أو التى من المطلوب اتخاذها. وفى النهاية تؤثر على التجارة الخارجة لهذه الدول مع بعضها البعض. وهذا وذاك سيتم تحليله فى الأقسام والمباحث التالية.

---

(١) Kate, 1993 : 74.

الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية:

اذا كانت الممارسات البشرية قد أدت الى الاخلال بتوازن عناصر النظام الايكولوجى فان المشكلة البيئية لها مفهوم آخر وهو المفهوم الاقتصادى. اذ تعنى حدوث اضرار وخسائر اقتصادية عديدة مباشرة وغير مباشرة، بعضها يظهر ويمكن تحديده الأن والبعض الأخر لا تظهر آثاره الا فى المستقبل. وفى هذا السسياق يمكن تحديد الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية من خلال دوال ثلاثة:

الدالة الأولى: دالة الأضرار البيئية :

وهى تشمل النفقات والتكاليف التى لحقت بعناصر النظام البيئى من جراء تدهور الأوضاع البيئية وحدوث التلوث مثل الخسائر التى تلحق بالصحة الانسانية وما يتبعها من تغيب عن العمل وانخفاض مستوى الانتاجية، الخسائر فى خصوبة الأرض وانتاجيتها، خسائر فى الثروة السمكية، خسائر السياحة المائية، الافتقار الى التمتع بطيبات الحياة وقيمتها الجمالية amenities. وبصفة عامة تؤدى المشكلة البيئية الى الانتقاص من فرص الغير والمجتمع ككل فى استعمال الموارد استعمالا انتاجيا أو حتى استهلاكيا.(١) هذا فضلا عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التى تلحق بالمشروعات الانتاجية والزراعية من التلوث، برغم أنها لم تشارك فى حدوثه.

---

(١) للمزيد من النماذج والأمثلة انظر :

WDR, Box 2.1, 1992, P. 45.
Anderuon, 1992: 2.

الدالة الثانية: دالة العلاج:

وهى تشمل النفقات التى يتحملها المجتمع وأشخاصه الاقتصادية لمعالجة وازالة بعض آثار التلوث، -وان كان هذا غير ممكن فى الكثير من الحالات- ومن بين هذه النفقات، مصاريف معالجة المياه الملوثة لازالة الملوث pollutants حيث تصبح صالحة للاستهلاك أو حتى للأغراض الإنتاجية، النفقات الازمة لتنقية الهواء وخفض تركيز الأكاسيد والغازات الملوثة له، النفقات الازم تحملها لخفض نستوى التلوث بصفة عامة.

كما أن هذه الدالة تشمل نفقات غير مباشرة على درجة كبيرة من الأهمية مثل نفقات العلاج والدواء، نفقات اصلاح ما أصاب الأرض من دمار..... ألخ. هذا بالاضافة الى أن هذه النفقات ترتب بدورها أثارا اقتصادية خطيرة على نفقة الانتاج وانماطه، كذلك على الأثمان النسبية للمنتجات، مما ينعكس ولا شك على التجارة الخارجية للدولة سواء أكانت صادرات أو واردات.

الدالة الثالثة: دالة النفقات الوقائية:

وتشمل النفقات التى تتحملها الدولة وعناصرها الاقتصادية من أجل منع حدوث التلوث أو جعله فى حدود المستويات المقبولة بيئيا. اذ أن جعل مستوى التلوث صفرا غير ممكن من الناحية العملية مابقيت الأنشطة الانسانية الانتاجية والاستهلاكية. وهذه النفقات قد تكون مباشرة تنصب على مصادر التلوث مثل القيام بعمليات الرصد والمراقبة وما يلزم ذلك من استخدام أجهزة وعناصر بشرية، وضع اجهزة ومعدات لخفض اصدارات التلوث فى المصانع والمشروعات بصفة عامة..... ألخ. وقد تشمل هذه النفقات فرض أعباء مالية

فى صور شتى على الأنشطة الملوثة للبيئة وتتناسب تناسباً طردياً كلما زادت مستويات التلوث.

وقد يمتد عنصر الوقاية الى استحداث تعديلات جديدة فى هياكل الانتاج وفنونه، وكذلك فى التكنولوجيا التى يتم استخدامها بغرض الحصول على تكنولوجيا ليست فقط منظفة cleaing ولكن أيضا نظيفة بيئيا Environmentally clean وهذه تحتاج بدورها الى وقت قد يكون طويلا، كما أنها قد تكون باهظة التكاليف، ولقد جرت محاولات عديدة لتقدير التكاليف والنفقات البيئية.ومن أشهر الطرق هو ما يعرف بمنهج العائد/ النفقة / Cost benefit approach[1] ودون الدخول فى تفصيلات هذا النهج وتكوره وما يثيره من مشاكل، فاننا نود ابراز بعض الملاحظات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تقدير وتقييم النفقات البيئية:

١- صعوبة التحديد الدقيق للأضرار البيئية العادية الناجمة عن النشاط الاقتصادى العادى للانسان كنتيجة لازمة لوجوده الطبيعى وتلك غير العادية التى تعزى الى تجاوزاته فى أنشطته المختلفة.

٢- ليس من السهل تقدير القيم المالية لكل الأضرار البيئية. اذ أن بعضها قد يكون له قيمة سوقية مثل خسائر الثروة السمكية، السياحة، صيانة المبانى ....الخ لكن البعض الأخر قد يكون ذا قيمة اجتماعية لصيقة بالانسان، بحيث يصعب تثمينه.

(١) انظر فى هذا المنهج : Seneca and Taussing, 1984: 10 - 17; P. streeten.

٣- كما يجب أن يلاحظ أن بعض الأضرار البيئيــة لا يمكــن علاجهــا أو اصلاحها خاصة تلك التى تهدد الانسان فى حياته ووجوده. ومن ثم فمثل هذه الأضرار لا تدخل فى ميزان العائد / التكلفة.

٤- تعانى محاولات التقدير من صعوبة فى تحديد العلاقة بوضوح على نحو كاف بين الملوثات ومصدرها والاضرار التى نشأت عنها، بحيث يقال أن هذا الضـرر ينتج عن هذا الملوث الذى تسبب فيه ذلك المصدر. ويعزى ذلك الى كثرة عدد الملوثين، كما أن بعض الأضرار قد تنتج عن أكثر من مصدر.(١)

ويضاف الى ما سبق حقيقة أن بعض الملوثات لا يظهر أثرها الا فى الأجل الطويل فمثلا مبيد الد. د. ت اكتشف منذ النصف الثانى من القرن الماضى، لكن تعرف أثاره الضارة الا منذ فترة قصيرة نسبيا.(٢)

ومع ادراك هذه الصعوبات والمحاذير، جرت -كما ذكرنا- بعض محاولات تقدير الأضرار والنفقات البيئية، ولا تخلو هذه المحاولات من فائدة، اذ تقدم لنا بعض المؤشرات العامة عن البعد الاقتصادى لهذه المشكلة. كما قد يستفاد منها عند تحديد السياسات الاقتصادية أو التنظيمية الواجبة من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها

لذا قد يكون من المفيد أن نذكر بعض أمثلة عن الأضرار والنفقات التى حدثت بسبب مشكلة تلوث البيئة وتدهور أوضاعها. اذ تشير بعض الدراسات

---

(١) C. Pearson, 1982; OCDE, 1985: 149 - ; 154 - 155

(٢) Schattex, 1973: 106 - 107.

الحديثة الى أن نفقات مكافحة التلوث الصناعى تبلغ حوالى ٥٪ من التكاليف الاجمالية للاستثمار الصناعى فى ألمانيا ، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية فى الثمانيات وذلك لتشدد السياسات والمعايير البيئية فيها – أن الدول المتقدمة وان كانت قد حسنت مستويات البيئة، فإن ذلك قد كلفها اجمالا ما يتراوح بين ١.٥ – ٨ ٪ من اجمالى الناتج المحلى ولقد أسهم كل من القطاع العام والخاص فى تحملها (١)

وتشير تقديرات وكالة حماية البيئة الأمريكية الى أن مكافحة التلوث أصبحت مسألة مكلفة للغاية وتقدر بعشرات المليارات من الدولارات. اذ تكشف الاحصائيات الى أن التكاليف الثانوية لانتاج وسائل ضبط ومكافحة التلوث بلغت حوالى ٧ – ١٢ مليار دولار امريكى فى ١٩٧٩ فى مجال المياه و ٢٢.٣ مليار فى مجال تلوث الهواء. هذا بالاضافة الى بلايين الدولارات التى تنفق سنويا لمعالجة المخلفات والنفايات السائلة والصلبة والضوضاء وبعض المشاكل البيئية الأخرى. ولقد قررت الوكالة أن النفقات المخصصة للحفاظ على نوعية البيئة والتحكم فى مستويات التلوث فى ظل التشريعات القائمة فى الولايات المتحدة تبلغ ٦٩ مليارا فى سنة ١٩٨٨. (٢)

كما ذكر تقرير البنك الدولى عن التنمية والبيئة فى العالم ١٩٩٢، العديد من نماذج وأمثلة للأضرار والنفقات البيئية، تقدر بعشرات المليارات. الا أنه يلاحظ على تقديرات التقرير انها قد تجمع بين نفقات مكافحة التلوث والنفقات الاستثمارية مع أخذ الاعتبارات البيئية فى الحسبان وهو ما يعنى ادخال تكاليف

---

(١) W D R, 1992, P. 19. Box 6.1, P. 40; Beckerman, 1992 : 7.

(٢) Seneca & Taussing, 1984 : 8 - 9.

اضافية ويجعل الأرقام مرتفعة. لذا فبصفة عامة ودون الجرى وراء التقديرات المختلفة نشير الى أهم مصادرها. (١)

وبايجاز ينتهى التحليل المتعمق للدوال السابقة الى أنها جميعا تؤثر على الانتاج من خلال التأثير على دوال الاستثمار، ودوال النفقات مما ينعكس على هيكل الأثمان النسبية. هذه الاثار تكون ذات مضامين هامة بالنسبة للتجارة الدولية. وتزداد أهمية هذه المضامين وانعكاستها اذا اتبعت الدولة أو الدول سياسات بيئية تتعلق بما تثيره الدوال السابقة من قضايا ومن أبرز السياسات التى تتبعها الدول وضع واتباع أساليب اقتصادية أو تنظيمية للحفاظ على البيئة وحمايتها. هذه السياسات والأساليب لها بدورها تأثير ذا مغزى على جوانب اقتصادية عديدة تتركز فى بحثنا هذا على جزئية وحيدة منها ما يتعلق بالتجارة الدولية، كما سنرى فى المباحث التالية.

---

(١) للتفصيل بخصوص النفقات البينية واسلوب تقديرها ومشاكله انظر:
World Devlopment Repore, 1992:23, 40, 19, 82,99,128, 171 - 175; Seneca and Tailssing, 1984; The whole book, OCDE, 1974 : 55 - 143; 149 - 198, W. Bach, 1972 : 33 - 73; OCDE, 1985: 18 - 20, 51, 156, Turner & Pearee, 1992: 8; H. 1982. 163; Nord-hause, 1991: 930 - 938; Anderson 1972: 72; M.K Tolba, 1982: 120: 122.

وانظر كذلك ابراهيم حلمى عبد الرحمن، بدون : ٦٢ – ٦٨، ٨٩.
Mintzer, 1989: 7; Bull, 1972: 38-65.

أصبحت المخاطر والأضرار البيئية تحدق بالانسان من البر والبحر والجو، كما صارت تهدده فى حاضره ومستقبله، كما رأينا بايجاز فى المبحث السابق. ومع تزايد الوعى بهذه المخاطر ازدادت الضغوط على المستوى الدولى وبخاصة فى الدول الصناعية المتقدمة من أجل تبنى سياسات واتخاذ اجراءات للحفاظ على البيئة وحمايتها. وبدأت الصيحات من الدول المتقدمة حيث شهدت مستويات تلوث قبل غيرها نظرا لسبقها فى مجال التنمية ونهجها نهجا لم يعط الاعتبارات البيئية مكانتها فى دالة الانتاج. كما يعود ذلك الى زيادة مستويات الدخول فى هذه الدول وارتقاء مستوى التفضيلات الاجتماعية secial preferences صوب بيئة أكثر نظافة كما ازداد الادراك بأهمية الحفاظ على البيئة على المستوى العالمى وكذلك من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية.

ولقد تجسدت هذه الضغوط وذلك الادراك المتنامى لخطورة الوضع البيئى فى داخل مختلف الدول وكذلك على المستوى الدولى فى وضع سياسات بيئية وتوظيف العديد من الأدوات والمعايير لتنفيذها. الا أنه كما أن السياسات البيئية لا تنبع من فراغ فانها تنطوى على مضامين وأبعاد اقتصادية هامة لاقتصادات الدول التى أخذت بها، وكذلك على علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، خاصة فى مجال التجارة الدولية.

ونظرا لتباين الدول فى سياساتها البيئية وأدوات تنفيذها، فاننا سنوضح ماهية السياسات والمعايير البيئية والمحددات التى تفسر أسباب تباينها فى قسم أول.ثم فى قسم ثان، نلقى الضوء على بعض الجوانب العامة للعلاقة بين هذه السياسات والتدابير والتجارة الدولية.

ماهية السياسات والمعايير البيئية

ماهية السياسات والتدابير وأهم محدداتها:

تكاد تتفق معظم دول العالم الآن على ضرورة الحفاظ على البيئـة وجعـل التلوث ومشاكلة فى المستويات والحدود التى يمكن السيطرة عليهـا، وذلـك مـن خلال الاختيار بين بدائل عديدة لتدابير واجراءات يمكـن توظيفهـا لتحقيـق هـذا الهدف.

ويمكن الزعم أن السياسات والتدابير التى قد تؤثر على البيئة تخلص فـى ثلاثة أنواع :

أ- سياسات وتدابير بيئية بحته، أى لاتستهدف سـوى الحفـاظ علـى البيئـة وحمايتهـا، وتـترجم فـى الأدوات والسياسـات التـى تركـز علـى خفـض التلوث والتحكم فيه.

ب- سياسات وتدابير تهدف الـى حمايـة البيئـة، لكنهـا تـأخذ بعيـن الاعتبـار تحقيق أغراض اقتصادية اخرى مثـل ترشـيد اسـتخدام المـوارد، او قـد توظف لتحقيق اهداف تتعلق بالتجـارة الدوليـة مـن خـلال التـأثير علـى الصـادرات والـواردات، مثـل ضرائـب الطاقـة أو ضرائـب الكربـون المزمع فرضها فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

جـ- سياسات واجراءات تطبق على نحو خالص لغير الاغراض البيئية، لكن فى ذات الوقت لايمكن تجنب تأثيرها على البيئـة او قـد توظـف لخدمـة أغراض بيئية، مثل، تغيير بعض السياسات الاقتصادية الكلية والجزئيـة كتغيير سعر الصرف، أو الغـاء دعـم بعـض المدخـلات الانتاجيـة التـى

تكون ذات تأثير على البيئة أو استخدام أدوات، السياسات التجارية لتحقيق أغراض بيئية.

ويمكن جمع السياسات والتدابير الموجهة للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث فى مجموعتين أساسيتين، تضم كل مجموعة العديد من الأساليب والأدوات:

المجموعة الأولى:

الأدوات السوقية، Market- based instruments

وتعتمد هذه الأدوات على التأثير على نفقة الانتاج التى قد تنتقل كلها أو بعضها الى أثمان السلع والخدمات المنتجة ومن ثم تؤثر على هيكلها النسبى. هذه بدورها قد تؤثر على حجم استغلال الموارد البيئية وحجم الانتاج ونوعيته وكذلك حجم الاستهلاك، عن طريق ما يعرف بالكوابح السعرية. هذا يحدث فى اطار اقرار حقوق الملكية الخاصة أو حقوق امتياز خاصة لبعض الاصول البيئية المشتركة.

وتنقسم الأدوات السوقية أو الاقتصادية الى تدابير مباشرة وأخرى غير مباشرة. ويقصد بالمباشرة تلك التى تتعامل مع مصدر التلوث أو الخطر البيئى مباشرة. ومن أهم الأمثلة عليها فرض رسوم اصدار على المخلفات والنفايات والانبعاثات الملوثة للبيئة effluent charges اصدار تراخيص بالتلوث Tradeable permits يتم الاتجار فيها بالحدود القصوى المسموح بها، والضمان المسترد deposit-refund systems ..... الخ. أما التدابير غير المباشرة وهى التى تمارس تأثيرها على التلوث من خلال بعض العناصر ذات

الصلة، مثل المدخلات والمخرجات فى العملية الانتاجية بفرض ضرائب عليها أو منحها اعانات أو حوافز، دعم عملية الاحلال والتبديل للأجهزة التى قد تستخدم فى خفض التلوث pollution abatement تقرير حق الملكية الخاصة على بعض الاصول البيئية خاصة مثل الموارد المائية من أنهار ومجارى وبحيرات وغابات. ويهدف هذا الى جعل هذه الاصول أموالا اقتصادية وليست أموالا حرة على المشاع.

المجموعة الثانية:

الأدوات والتدابير الآمرة، command and control measures

وتركز هذه المجموعة على فرض القيود وتعيين الحدود فى معالجتها لقضية التلوث والأخطار البيئية، من خلال التنظيمات التشريعية واللائحية التى تحدد مستويات اصدار العوادم، توصيف اشتراطات معينة تتعلق باسلوب الانتاج أو المنتجات(١). وقد تذهب فى اقصى صورها الى حظر ممارسة أنشطة محلية معينة أو فى صورة عدم السماح بدخول سلع معينة لم تراع المعايير والقيود المفروضة، نظرا لما قد يترتب عليها من مخاطر بيئية.

وبصفة عامة يكمن جوهر الأدوات التى تشملها هذه المجموعة فى أفعل أو لا تفعل وتحديد ما يجب ومالا يجب Do or do not or you should or should not وهذه المجموعة تضم بدورها أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة وتعتبر الأدوات المباشرة ذات طبيعة كمية. هذا فى حين تركز الأدوات غير المباشرة على الجوانب النوعية.

---

(١) G. Eskelsna and E. Jimenez, 1992; 145 - 146.

بالاضافة الى هاتين المجموعتين الرئيسيتين، قد تتدخل الحكومات بشكل مباشر وغير مباشر وتتحمل فى سبيل ذلك نفقات. ومن صور التدخل المباشر، القيام مباشرة بعملية التنظيف، وجمع المخلفات والنفايات، تنقية المياه وتطهيرها من الملوثات ..... الخ وكذلك من صور التدخل غير المباشر العمل على تنمية وتطوير تكنولوجيا جديدة منظفة أو نظيفة بيئيا ..... الخ (١).

وأيا كانت الأساليب والأدوات التى يتم استخدامها فان دراستها تمكننا من استخلاص بعض الخصائص التى تميزها:

الأولى: أنها تتغير وتتطور مع مرور الوقت، ويعزى ذلك الى تطور وتغير الظروف البيئية والاقتصادية، كما تتغير الأولويات والاهتمامات الاجتماعية. لذا تظهر أدوات وابتكارات جديدة لم تكن معروفة من قبل أو تحل تدابير محل تدابير أخرى حسبما تكشف عنه التجربة من مثالب وايجابيات لكل مجموعة أو فيما بين عناصر المجموعة الواحدة، كما قد تتباين الأدوات داخل الدولة الواحدة باختلاف الأنشطة الملوثة.

الثانية: أن هذه الأساليب قد تختلف فى نوعها ومدى التشدد أو التساهل فى تطبيقها بين الدول المختلفة بسبب الإختلاف فى القدرات والظروف البيئية لكل دولة أو مجموعة من الدول.

الثالثة: أن السياسات والتدابير تقوم فى الأصل على أسس ومعايير محلية. ومع ذلك فإنها تأخذ بعين الإعتبار بعض الاعتبارات الدولية من ناحية، كما أن

---

(١) G. Eskeland and E. Jimenez, 1992, 164.

آثارها قد تتعدى حدود الدولة الى غيرها من الدول الأخرى من خلال آليات عديدة من أبرزها التجارة الدولية، صادرات وواردات من ناحية أخرى. هذا بالاضافة الى وجود توجه دولى نحو خلق اليات دولية لادارة البيئة خاصة فيما يتعلق بما يسمى بالمشاكل البيئة المشتركة من ناحية ثالثة . ويمكن ايجاز أهم المحددات التى تشرح وتفسر تباين السياسات البيئية بين الدول فى الاتى :

١- طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل دولة . اذ أن ذالك يعكس تفاوتا وتباينا فى مدى الحاح الحاجات والأولويات ومدى التفضيلات الاجتماعية. ومن ثم فما قد يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية وكذلك من حيث درجة التشدد والتساهل فى التطبيق.

٢- مدى وطبيعة الأهداف التى ربما تسعى الدولة الى تحقيقها من وراء تبنى سياسة بيئية ما، ومن أهم الأمثلة على ذلك نوع التلوث المطلوب خفضه، ونسبة الخفض. كما قد تبرز أهمية مسألة ما اذا كانت هذه السياسات ترتكز على البيئة فقط أم ترمى الى أغراض أخرى مثل التأثير على التجارة الدولية، أو الحصول على عائد مالى بالإضافة الى خفض التلوث. Environment natural assimilative capacity.

٣- مدى القدرة التمثيلية الطبيعية للبيئة. ومده تعنى قدرة البيئة على تحويل المخلفات والنفايات والاصدارات المختلفة وجعلها غير ضارة، وكذلك قدرتها على تجديد الموارد الطبيعية، وهذه القدرة تعتمد على حجم ما

لدى الدولة من موارد وكذلك على حجم الملوثات وطبيعتها pollutants. (١)

٤- ما لحق بالبيئة من دمار واضرار. اذ كلما ازدادت درجة الاضرار البيئية كلما كانت الدولة ربما فى حاجة الى اتخاذ اجراءات سريعة ومتشددة مع المشكلة بشكل مباشر. كما أن هناك أخطارا وأوضاعا بيئية قد يكون استعمال الادوات الاقتصادية السوقية معها أكثر نفعا وأقل ضررا من الأدوات التنظيمية أو التدخل الحكومى المباشر.

٥- المقدرة التنظيمية، أى قدرة الدولة على المراقبة والرصد والاشراف وضمان تنفيذ السياسات والادوات البيئية التى تقرر اتخاذها. (٢)

٦- مدى ما تخضع له الأشخاص الاقتصادية العامة والخاصة من أعباء وتكاليف، مثل الرسوم والضرائب، والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة فى الأحوال العادية. فمثلا، اذا كانت القطاعات الاقتصادية تخضع لتكاليف مالية مرتفعة مقارنة بالنسبة لغيرها من الدول الأخرى، فقد يفكر صانعوا السياسات البيئية فى تبنى أدوات تنظيمية أكثر من الاقتصادية الا اذا كان لجوئها للأخيرة يعوضه تخفيف الأعباء المالية العامة الأخرى.

٧- طبيعة النظام الاقتصادى ومدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فكلما كانت الدولة متدخلة، كلما ازداد لجوئها الى الأساليب التنظيمية

---

(١) Barcle, 1976: 145, 147 - 148, lucaset et al, 1992:2

(٢) Lucas et al. 1992 : 2

أكثر من غيرها ويزداد اعتمادها على قوى السوق والاساليب الاقتصادية كلما خفت حدة التدخل.

٨- الأبعاد والآثار الاقتصادية الكلية والجزئية، وكذلك المحلية والدولية لكل سياسة يتم تبينها. اذ من المعروف أن هذه السياسات تؤثر على تجارة الدولة الخارجية ونوع التجارة ومدى الكسب منها، ولا يخفى أن مدى ونطاق هذا التأثير يعتمد ضمن أشياء اخرى - على ما اذ كانت الدول الاخرى تتخذ سياسات مماثلة أم لا. لذا لا عجب أن تكون هذه الأبعاد ضمن الاعتبارات التى يؤخذ بها عند تقرير السياسة والاجراءات البيئية المزمعة.

٩- فعالية السياسات البيئية cost - effectivenss:

وهو محدد يعتمد على قياس العائد - النفقة. حيث يتم إختيار الأداة التى تخفض التلوث بأقل نفقة ممكنة.(١) ويمكن فى هذه الحالة التوسع فيه وإدخال النفقات والتكاليف الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك المكاسب الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة.

١٠- وأخيرا وليس آخرا، تزايد أهمية الضغوط العالمية التى تمارسها الدول والمنظمات العالمية من أجل وضع سياسات لحماية البيئة. ويغلب على هذه الضغوط أن تكون مصحوبة بتهديدات إن لم تتخذ الدول سياسات وتطبق تدابير لحماية البيئة تكون غالبا فى شكل عقوبات تجارية.

---

(١) لتفصيل أكثر أنظر: Levinson & Shah, 1992: 4 -7

وتحاول الدول بصفة عامة الجمع بين الأساليب المختلفة لحماية البيئة. إذ يندر أن تطبق دولة تدبيرا أو معيارا واحدا. ولكن قد تتمدد أو تنكمش مساحة كل معيار حسب ظروف كل دولة فى ضوء المحددات السابقة ولعل إعلان "ريو" الذى تمخض عنه مؤتمر الأرض فى البرازيل - يونيو ١٩٩٢ يؤكد الكثير من المحددات السابقة. إذ ذكر فى المادة ١١ أن "تسن الدول تشريعات بيئية فعالة. ويجب أن تعكس المعايير والأهداف البيئية والأولويات الإدارية الوضع البيئى والتنموى الذى تطبق عليه. فالمعايير التى قد تطبقها بعض الدول ربما تكون غير ملائمة وذات تكاليف اقتصادية واجتماعية لامبرر لها بالنسبة لدول أخرى، ولاسيما الدول النامية. (١)

على أية حال، تبنى الدول لسياسات ومعايير بيئية لايهدف إلى جعل مستويات التلوث تساوى الصفر Zero - pollution لكنها تهدف إلى جعله فى المستويات المقبولة بيئيا وفى حدود القدرة التمثيلية كما يجب أن نذكر أن معظم السياسات والتدابير التى تطبق إلى الآن لم تأخذ فى إعتبارها عامل التعويض Compensation factor أى تعويض الملوث الآخرين عما أصابهم من أضرار نتيجة نشاطهم الملوث. وإن كان لايوجد ما يحول دون ذلك من الناحية الواقعية.

(١) UNCTAD, AUGUST 1993: 7.

السياسات والتدابير البيئية والتجارة الدولية:

إن السياسات والتدابير من أجل حماية البيئة لاتتم - كما سبق ذكره - دون تكلفة Costless إذ تتحمل الدولة قطاع عام وخاص فى سبيلها نفقات مباشر تتمثل فى المبالغ المنفقة على علاج آثار بعض الأضرار البيئية. وتلك التى تحملها لمنع حدوث تلوث أو خفض مستوياته. كما قد يترتب على تنفيذ هذه السياسات تغييرا فى المراكز النسبية فى العلاقات الاقتصادية بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى، فى مجالات تحركات رؤوس الأموال، الإستثمارات المباشرة، نقل التكنولوجيا والعلاقات التجارية ... إلخ.

فتمارس السياسات والأساليب الاقتصادية وغير الاقتصادية تأثيرا قويا على كثير من المتغيرات التى تؤثر بدورها على تجارة الدولة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات. إذ قد تؤثر على حجم الإنتاج ويحدث هذا التأثير من خلال التغيير فى نفقة الإنتاج وهيكل الأثمان النسبية بين الداخل والخارج، شروط التجارة والمكاسب التى تعود على الشركاء التجاريين، مكونات التجارة ونمطها ...إلخ. كما قد يحدث التأثير من خلال تقييد هذه التجارة بشكل مباشر وغير مباشر إن لم تستوف السلع ما تتطلبه الإشتراطات والمعايير البيئية. كما قد توظف أدوات السياسات التجارية ذاتها لتحقيق أغراض بيئية ...إلخ.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية قد يكون من المناسب أن نذكر الإتجاه نحو تطبيق سياسات بيئية على نطاق واسع، يتم فى إطار بعض المعطيات الدولية الهامة: أن الدول المتقدمة هى أكثر الدول لجوءا إلى وضع معايير وتدابير

بيئية متشددة.(١) ان معظم التجارة الدولية هى عبارة عن تجارة دول متقدمة – دول متقدمة، فالدول الصناعية المتقدمة تمتلك ناصية التجارة العالمية. ان معظم صادرات هذه الدول هى منتجات مصنعة، أما معظم صادرات الدول النامية فأكثرها مواد أولية زراعية واستخراجية. ان التجارة الدولية تمثل نسبة محدودة من الدخل المحلى الاجمالى فى الدول المتقدمة فى حين تشكل نسبة كبيرة فى الدول النامية، ان معظم تجارة الدول النامية صادرات وواردات تكون مع الدول المتقدمة، وتعد هذه المعطيات خلفية هامة للتحليل الذى يتناوله المبحث القادم الذى يتعلق بأثر استخدام مبدأ تضمين النفقات على التجارة الدولية.

(١) يلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة ما زالت تأخذ بالمعايير والتدابير التنظيمية على نطاق واسع. وان كانت مساحة الأخذ بالأدوات الاقتصادية فى تزايد.
URCTAD, 1993 : 3.


(٤)
اقتصاديات الإسكان

مقدمة

إن الإسكان يمثل أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان فكان وما زال المأكل والملبس والمسكن هي الأهداف الرئيسية الذي يسعى الإنسان عليها في إشباع احتياجاته الأساسية وإن كان التطور قد أدى إلى تغير في مظهر المسكن فهو في جوهرة ظل مع مرّ العصور كما هو مكان يأوي إليه الفرد ناشداً فيه الراحة والسكينة .

ولكن في الوقت الحالي أصبح المسكن بالرغم من كونه مطلباً للفرد إلا أنه تحول إلى مشكلة نتيجة نقص العرض عن الطلب وعلى ذلك ففي الصفحات القادمة سوف نتناول جانبي الطلب والعرض على الإسكان وذلك لدراسة هذه المشكلة من الناحية الاقتصادية .

ويتمثل جانبي الطلب على الإسكان في دراسة العوامل الآتية :-

١)الزيادة في عدد السكان .　　　　٢)الهجرة من الريف إلى المدن .

٣)التركيز الصناعي في المناطق الحضرية .　　　　٤)مشروعات الإنتاج الاقتصادي .

٥)معدلات الزواج والطلاق .　　　　٦)المساكن الآلية للسقوط .

أما دراسة جانب العرض على الإسكان فتتمثل في العوامل الآتية :-

١)الوحدات السكنية المحققة على المستوى القومي .　٢)سياسة الدولة واستثماراتها في الإسكان

٣)دور القطاع الخاص في الإسكان .　　　　٤)قصور مواد البناء .

٥)ارتفاع تكلفة البناء .

وسوف نتناول فيما يلي كل هذه العوامل بالتفصيل .

أولاً :- دراسة جانب الطلب على الإسكان :-

١) الزيادة الطبيعية للسكان :-

وقد تحدثنا عن هذه القضية عندما تناولنا مشكلة السكان وبذلك فإنه يتضح أن هناك ترابطاً وثيقاً بين مشكلة السكان ومشكلة الإسكان حيث يرجع السبب الرئيسي للمشكلة الأخيرة إلى تزايد معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة وهناك عوامل كثيرة أدت إلى زيادة عدد السكان قد سبق الحديث عنها .

(٢) سياسة الدولة واستثماراتها في الإسكان :ـ

يحــتل قطاع الإسكان مكانة هامة في خطة الدولة الاستثمارية ويتضح ذلك إذا ما قارنا المنفق علي قطاع الإسكان بالمنفق علي قطاعات التعليم والصحة مثلا فسوف نجدها كالتالي :-

	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠
الإسكان	٢٢٨٣,٩	٣٠٤١	٣٢٦٥	٣٦٨٨	٣٧٧٤	٣٦٤٧	٥٥٢٣	٨٠١٩	٨٥٨٧	٩٧٥٤	١٠٤٤٩,٧
التعليم	٥١٢,٩	٧٩٦	١٣٣٦	١٢٢٤	١٨٥١	٢٠٣٥	٢٢٤٥	٣٠٩٠	٣٢٦٦	٣١٠٤	٢٩٠٥,٥
الصحة	٣٣٠,٢	٤٨٧	٧٥٢	٨٠٦	١٠١٥	١٠٤٩	١٦٤٤	١٧٦٩	٢٢٥٨	٢٣٠٧	٢٠٢٩,٣

وهكــذا نجــد أن حجــم الاستثمارات في قطاع الإسكان تفوق المستثمر في قطاعي التعليم والصحة تقريبا .

(٣) دور القطاع الخاص في قطاع الإسكان :ـ

هناك العديد من العقبات التي واجهت القطاع الخاص في مجال الإسكان مما جعله يتقاعص عن الدور المنوط به في هذا المجال .

وتتمثل هذه العقبات في :-

١) عدم توافر مواد البناء في السوق المحلية .
٢) تعــذر تســـليم المقــررات من مواد البناء في المواعيد المحددة وخاصة الأسمنت والخشب والحديد
٣) زيــادة إصــدار تراخيص البناء بأكثر مما هو وارد في الخطة بقدر كبير فضلا عن المشروعات الأخرى التي يتم تنفيذها خارج الخطة .
٤) حــتى في حالة إعطاء تراخيص الأسمنت يتم دفع الثمن فورا ويتأخر التسليم عدة أشهر مما يؤدي إلي تأخير المباني .
٥) صعوبة الحصول علي حديد التسليح إلا بشهادة أحد المهندسين .

٦) عـدم الحصـول على الأخشاب المخصصة للعمارات دفعة واحدة وتسليمها على دفعات متباعدة .

٧) وضع قيود مشددة على القطاع الخاص بالنسبة لاستيراد مواد البناء .

٨) التحريك المستمر لأسعار مواد البناء من قبل الحكومة .

٩) التدخل الشديد من جانب الدولة في كل ما يتعلق بشؤون الإسكان وتوفير مواد البناء استيراداً أو إنتاجا أو تسعيراً .

١٠) إصدار عدد من القوانين التي تحابي المستأجر على حساب المالك ، بعض الاحيان مثل تخصيص وتحديد الإيجار أو تثبيت .

د) قصور مواد البناء :ـ

نتيجة لزيادة الطلب على مواد البناء لزيادة الطلب على الوحدات السكنية .

كان المـوارد المحلية المتاحة والصالحة للبناء بما يحدث فيها قصور نتيجة لمحدودة المعروض منها زيـادة الطلـب عليها مما يجعل الدولة تلجا إلى الاستيراد لتعويض القصور المعروض من مواد البناء .

(ﻫ) ارتفاع تكلفة البناء :ـ

تـرتفع تكلفة البناء نتيجة لاستيراد مواد البناء والتي ترتبط أسعارها بالأسعار العالمية وخاصة الحديد والأسمنت .

إمكانية حل مشكلة الإسكان في مصر :ـ

أولا :ـ إمكانيات تتعلق بالنواحي التنظيمية :ـ

١) وقف تيار الهجرة من الريف إلى المدن . ٢) تنظيم تأجير الشقق المفروشة .

٣) نقل الإدارات والمنشآت الزائدة إلى خارج المدن الرئيسية .

ثانياً :ـ إمكانيات تتعلق بالتمويل والاستثمار :ـ

١) زيادة وتوجيه الاستثمارات الحكومة . ٢) رفع الإيجارات القديمة لصالح الإسكان الاقتصادي .

ثالثاً :ـ إمكانيات تتعلق بأراضي البناء :ـ

١) الاستيلاء على الأرض الفضاء داخل كردون المدن .

٢) الاستفادة من الأرض المملوكة للدولة .   ٣) حظر ترك أراضي البناء خالية لمدة يحددها القانون .

٤) حظر إقامة المباني على الأراضي الزراعية .

رابعاً :- إمكانيات تتعلق بالعمالة :-

١) تنظيم سفر عمال البناء إلى الخارج .

٢) التوسع في إنشاء مراكز التدريب في أعمال البناء .

٣) استخدام آلة البناء .   ٤) الاستفادة بإمكانية القوات المسلحة .

خامساً :- إمكانيات تتعلق بمواد البناء :-

العمل على سرعة توفير مواد البناء وبشكل مستمر واستمرار السماح للقطاع الخاص بالاستيراد وإعفائه من الجمارك والإسراع بإنجاز مشروعات الأسمنت والحديد .

مشكلة الإسكان

المبحث الأول

تزايـــد العجـــز

يقوم هذا المبحث على أساس مناقشة الفرض الاول الـذى يتمثل فى أن عدم الاستقرار فى الوحدات المنجزة من عام لآخر يؤدى الى تزايد العجـــز ، ومن ثم تعظيم المشكلة ،وسيتم مناقشة هذا الفرض من خلال تحديد الوحدات التى تم انجازهـا خلال الفترة من ١٩٦٠/٧/١ حتى نهاية ١٩٨٣ وذلك كـمـا يعكسها الجدول التالى :

جدول رقم (١)

عدد الوحدات الفعلية التي تم تنفيـــذهــا

خلال الفترة من ١٩٦٠/٧/١ وحتى ١٩٨٣/٣/٣١

السنة	العدد	النسبة٪ المئوية
٦٠/٧/١ـ٦١/٦/٣٠	١٤١٥٨	١٠٠
٦٢/٦١	٤٢٤٤٢	٢٩٩ر٨
٦٣/٦٢	٤٣٨٧٨	٣١٠
٦٤/٦٣	٢٠٩٧٩	١٤٨ر٢
٦٥/٦٤	١٧٩١٣	١٢٦ر٥
٦٦/٦٥	٣٣٥٠٩	٢٣٦ر٧
٦٧/٦٦	٢٥٥٨٢	١٨٠ر٧
٦٨/٦٧	٤٠٤٧٢	٢٨٥ر٩
٦٩/٦٨	٢٨٠٠٩	١٩٧ر٨
٧٠/٦٩	٣٨٢٠٨	٢٦٩ر٩
٧١/٧٠	٢٧٧٧٠	١٩٦ر١
٧٢/٧١	١٩٥٢٢	١٣٧ر٩
٧٢/٧/١ـ٧٢/١٢/٣١	٧٦٠٧	٥٣ر٧
١٩٧٣	١٣٠١٥	٩١ر٩
١٩٧٤	١٦٨٨٠	١١٩ر٢
١٩٧٥	١٥٠٤٢	١٠٦ر٢
١٩٧٦	١٩٦٠٠	١٣٨ر٤
١٩٧٧	٥٢٥٣٦	٣٧١ر١
١٩٧٨	٩٥١٢١	٦٧١ر٨
١٩٧٩	١٣٠٠٢٧	٩١٨ر٤
٨٠/١/١ـ٨٠/٦/٣٠	٦٦٤٤٩	٤٦٩ر٣
٨٠/٧/١ـ٨١/٦/٣٠	١٥٧٠٢١	١١٠٩ر١ (١)
٨٢/٨١	١٥١١٦٩	١٠٦٧ر٧
٨٣/٨٢	١٦٨٥٧٧	١١٩٠ر٧ (٢)

المصـــدر :

(١) تقرير مجلس الشورى ــ مرجع سبق ذكره ــ ص ٧٨ــ٧٩ .

(٢) الكتاب الاحصائي السنوى ــ مرجع سبق ذكره ــ ص ١٧٧ .

واتضح من الجدول السابق :

١- عدم الاستقرار بالنسبة للوحدات التى تم تنفيذها ابتـــداء من عام ٦١/٦٠ (سنة الاساس) حتى ٨٣/٨٢- حيث يتراوح الزيادة بين٢ر١٠٦٪(١٩٧٥) وأعلى نسبة ٧ر١٠٩٠ ٪ - ١٩٨٣/٨٢ • ويرجع بطبيعة الحال ذلك التطـــرف فى الزيادة بصفة خاصة الى أن المقارنة بالنسبة لســـنة الاساس (٦١/٦٠) وهى فترة ليست قصـــيرة • كما أنهـــا تنخفض فى سنوات أخرىوتتراوح نسبة الانخفاض (مقارنـــة بسنة الاساس) بين ١ر٨٪ (١٩٧٣)و٣ر٤٦٪(٧٢/٧/١ - ٧٢/١٢/٣١) مع ملاحظة أن الاخيرة عن ستةشهور •

- يلاحظ فىالسنوات الأخيرة ٨١/٨٠، ٨٢/٨١، ٨٣/٨٢أ حدثت طفرة بالمقارنة بالسنوات السابقة لها أو بســـــنة الاساس • وقد بلغت ذروتها فى ١٩٨١/٨٠(١ر١٠٠٩٪) ثم تناقصت فى ١٩٨٢/٨١ (٢ر٩٦٧٪) ثم عادت الىالزيادة فى ١٩٨٣/٨٢ وبلغت نسبةالزيادة (٧ر١٠٩٠٪) عن ســنة الاساس •

- ويلاحظ أيضا أن عدد الوحدات السكنيةالتى تم تنفيذهـــا بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ فى المتوسط نحو (٥٦) ألف وحدة سنويا بينما انخفض هذا الرقم فى الفترة من عام ١٩٦٠ حتى

عام ١٩٧٢ حيث بلغ (٣٠) ألف وحدة سكنية سنويا • وذلك لضآلة الاستثمارات التى خصصت للاسكان بسبب الظروف التى تعرضت لها الدولة فى خلال هذه الفترة [(١)] •

ونجمت مشكلة العجز أيضا من تراكم قديم نتيجة عدم تمشى مايبنى من وحدات سكنية سنويا بما يواجه الزيادة فى الطلب سواء نظرا لزيادة السكان سنويا أو لمواجهة الاحلال والتجديد حيث تهدم عدد من الوحدات لانتهاء عمرها الافتراضى أو للازالة بهدف التخطيط • وكذلك عزوف القطاع الخاص عن عمليات البناء بسبب القوانين المتعاقبة بالنسبة لتحديد الايجارات والتى أدت الى التأثير سلبا على عائد الاستثمار فى المبانى وذلك بالاضافة الى ضعف الاستثمارات التى خصصت للقطاع العام•

وقد قدرت عدد الوحدات المطلوب بناؤها سنويا لتحقيق الاحتياجات السكنية حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بـ ٣٨٥ ألف وحدة سكنية سنويا ، وأنه نتيجة للاهتمام المتزايد بمشكلة الاسكان فى مصر فى الوقت الراهن فستزيد عدد الوحدات المنفذة سنويا

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢–١٩٨٣ – يونيو ١٩٨٤ ، ص ١٧٥ •

إلى ١٠٠ ألف وحدة سنويا فيكون الفارق بين المطلوب والمسكن تحقيقه كبيرا ويبلغ ٢٨٥ ألف وحدة فى العام (١) .

وقد قدر بالفعل حجم العجز المتوقع فى عام ٢٠٠٠ فى مصر بـ ٤٧٧٢ ألف وحدة سكنية (٢) .

وخلاصة ما سبق يمكن القول أن عدم الاستقرار فى عدد الوحدات المنجزة من عام لآخر هو الطابع المميز لها والذى أدى الى تزايد العجز ، وذلك لغياب التخطيط الاستراتيجى لحل المشكلة والذى يوجب مراعاة ما يلى :

١- اختيار وتحديد المتغيرات الاساسية فى البيئة والتى ترتبط بالمشروع .

٢- إختيار وتحديد المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات البيئية .

---

(١) د . محيا على زيتون ، دراسة تحليلية للاسكان فى تونس وتقدير الاحتياجات السكنية حتى عام ٢٠٠٠ مع مقارنة بالاوضاع السكنية فى مصر ، المجلة العلمية لتجارة الازهر - العدد الخامس - يونيو ١٩٨٢ ، ص ٢٠ .

(٢) د . محيا على زيتون ، مشكلة الاسكان فى مصر وأبعادها المستقبلية فى ظل ثلاث بدائل للتنمية الاقتصادية ، ورقة عمل رقم ١٤ ، جهاز تنظيم الاسرة والاسكان ، ايدكاس ٢٠٠٠ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ١٠ .

٣- تقييم طرق وأساليب التنبؤ .
٤- تحقيق التكامل بين نتائج التنبؤ والعملية الاستراتيجية للادارة [1] .

وبذلك يمكن تعبئة الامكانات المتاحة التعبئة الجزئية التي تساهم في حل مشكلة الاسكان وفي الوقت نفسه لاتؤدي الى الخلل في اعمال هذه المنظمات .

(1) John A. Pearce & Richard B. Robinson, Environmental Forecasting: Key to Strategic Management. Business, College of Business Administration, Georgia State University- Vol. 33, No.3, July-August-September, 1983). P.3

المبحث الثانى

يقوم هذا المبحث على أساس مناقشة الفرض الثانى والـذى يتمثل فى أن :

- مواجهة علمية لظاهرة تخزين الوحدات السكنية يمكـــن أن تساهم فى حل المشكلة .

- ان ظاهرة تخزين الوحدات السكنية هى ظاهرة نفســية معقدة ، اذ أن الذين يخزنون الوحدات السكنية لا يعانون فى أغلب الاحوال من مشكلة اسكان فى الاجل الطويــل ـ وهم ينظرون الى الاسكان على أنه ادخار فى بعض الاحيان أو استثمار فى أحيان أخرى . وأن أفراد أى مجتمـــع اذا تملكتهم ظاهرة الخوف ، بمعنى أن الخوف هـــو الذى يحرك الاحداث لا الامل . فهذا يعنى أن يكـرس أفراد هذا المجتمع أنفسهم لمواجهة هذه الازمة لان هـذا يعنى أن يدخل فى الطلب على الوحدات السكنية الفئـات التاليــة :

* الفئات المحتاجة لسكن فعلا وليس لديها سكن .
* فئات لديها سكن ولكنها تخشى انهياره لسبب أو لآخر .
* فئات لديها سكن وقامت بتنظيم نسلها على أســاس وضعها الحالى ، ولكنها تسعى للخروج من اطار تنظيم

النسل حينما يتوفر السكن المناسب والملائم لاستقبـــال عدد أفراد أكبر ٠

* فئات تسعى لحل مشكلة الابناء بتوفير سكن لهم فـــى المستقبل فى الوقت الذى تفترض فيه هذه الفئـــــات أن الابناء سيقيمون فى نفس المكان الذى يراه هـــو — على الرغم من أن الظروف ستختلف فى المستقبل وهـــى فئات صادرت حرية الاختيار فى مستقبل الابناء ٠

* فئات تدخل من باب الاحتياط — لاى طارئ فلا مانـع من وجود وحدة سكنية (احتياطى) ولديها القـــدرة المالية على تحقيق ذلك ٠

* فئات تبحث عن سكن للاستثمار (شقة مفروشـــــــة) أو تأجيرها من الباطن ٠

* فئات مضاربة تحصل على وحدة سكنية على أمل المضاربـة على أسعارها مستقبلا ٠

* فئات تريد الحصول على وحدة سكنية فى المدن الكبرى من باب التفاخر وخاصة القادرين من الاقاليم ٠

ومن الواضح مما سبق ، أن هناك فئات كثيرة تريـــــد أن تفرض على المستقبل ظروف الحاضـــــر ٠

وان الاسلوب القانونى الذى استخدم لمواجهة هذه الظاهرة يتمثل فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مادة (٨) الذى يمنع تملك أو استئجار أى مواطن لأكثر من شقة واحدة فى البلد الواحد وهذا يعنى أن هذا القانون يستخدم فقط لمواجهة الفئات التى تكون بحوزتها أكثر من وحدة سكنية فى ذات المدينة. وهذا يعنى أيضا أن الفئات الأخرى المشار اليها آنفا لا تقع تحت طائلة هذا القانون ، وحتى الفئات التى تقع تحت طائلة هذا القانون تتحايل عليه بأساليب مختلفة .

وتتمثل ظاهرة الشقق (الثروة العقارية) غير المستغلة فى :

١- الشقق القديمة المغلقة التى يغلقها أصحابها لأى سبب ما.

٢- اغلاق العمارات الجديدة أو عدم تشطيبها . وهذا معناه أن صاحب البناء أخذ قطعة أرض ومرافق وأسمنت وحديد وخامات وأيدى عاملة ، والمفروض أن يستثمر تلك العناصر لصالح الافراد والمجتمع ولكنه عطلها وهو بهذا لايفيد المجتمع بل يضره .

واذا أخذنا فى الحسبان أن جملة ما تم انجازه من وحدات سكنية منذ ١٩٦١/٦٠ حتى ١٩٨٣/٣/٣١ بلغ ١٢٠٣٦٣٨ أما الاحتياجات الاجمالية المستقبلة حتى عام ٢٠٠٠ من واقع تقديرات

اللجنة القومية للاسكان فهى ٣٦٠٠٫٠٠٠ وحدة سكنية (ثلاثة ملايين وستمائة ألف) . أما الاحتياجات الاجمالية المستقبلة فى عام ٢٠٠٠ طبقا لتقدير اللجنة الخاصة للاسكان بمجلس الشورى ٤٣٩٢٫٠٠٠ (أربعة ملايين وثلثمائة واثنين وتسعون الفا) ويرجع الفرق الى أن اللجنة القومية للاسكان قدرت الاحتياجات الحالية بنحو ٨٣١ ألف وحدة ، وهى أقل من تقدير اللجنة الخاصة التى شكلها المجلس بسبب عدم ادراج المساكن الآيلة للسقوط [1] .

ومن الواضح أنه بمقارنة ما تم انجازه على مدى ثلاثة وعشرين عاما بلغ ١٢٠٣٦٣٨ وحدة ، فان تحقيق الاحتياجات المشار اليها فى عام ٢٠٠٠ ، وبنفس الجهود والامكانيات أمر يصعب تحقيقه بل يشكل نسبة ٣٣٫٤٪ من جملة الاحتياجات حتى عام ٢٠٠٠ وفقا لتقدير اللجنة القومية للاسكان وتشكل نسبة ٢٧٫٤٪ من جملة الاحتياجات حتى عام ٢٠٠٠ وفقا لتقديرات اللجنة الخاصة للاسكان بمجلس الشورى ، وعليه فان الامر فى حاجة الى اعادة النظر فى الاسلوب المستخدم فى الماضى خاصة بالنسبة لعمل هذه اللجان ، اذ أنه نظرا لزيادة فاعليتها فانه يمكن الاعتماد على الفريق أو اللجان فى تطوير البدائل مع تلافى عيب اللجان الرئيسى وهو وجود فرد مسيطر

---

(1) ج . م . ع . مجلس الشورى ، تقرير سبق الاشارة اليه ص ١٥ـ١٨ .

هو الذى يتخذ القرار ويكون بقية الفريق سلبيا – والفريــــــق أو اللجنة تستطيع تحقيق تكامل المعرفة وتحقيق مساهمة أكـــــر من فرد ويقلل فرص الفشـــــل ويزيد من امكانية النجاح [1]. فــى ضوء البدائل المتاحة لديها – والتى تم تحديدها سلفا بحيث يكون جل عملها هو اتخاذ القرار القادر على الاستفادة مــــــن الوفورات التى يحققها هذا المدخل – ودون أن يكون ذلـــــك على أساس أن يســـيطر بديل على آخر • بل تعطى لكل البدائل نفس الفرصـــة • وذلك حتى يمكن تحويل هذه الاحتياجات الى واقع فعلى ، ومن ثم تصبح مشكلة الاسكان أخف وطأة مما هـــــى عليه الآن • مع العلم بأنه يوجد نحو ١٢٨ ألف مسكن خالـــى بنسبة ٤ر٣٪ من اجمالى المساكن الحضر وذلك طبقا لبيانـــات تعداد عام ١٩٧٦ ، ووجود هذا العدد غير القليل من المساكــن الخالية ، والتى قد تكون ظاهرة حديثة نسبيا لا ترجع بطبيعـــة الحال الى وجود وحدات لا تجد من يسكنها ولكن ربما يعكـــس ميل الكثير من الملاك للاحتفاظ بمبانيهم أو بعض وحداتهـــــا السكنية خالية وذلك لتحقيق الفرصة لاستغلالها بالشكل الـــــذى يدر أعلى ربح أو الاحتفاظ بها خالية لحين الحاجة اليهــــا

(1) Gary Dessler, Management Fundamentals, Modern Prin ciples & Practices (Virginia, Reston Publishing Co., Inc., 3rd., ed., 1982) pp.91-92.

فى المستقبل بواسطة الاسرة المالكة نفسها [1].

ولقد تزايدت هذه الظاهرة بشكل واضح بعد أن أصبح الكثير من العاملين فى الدول العربية يفضلون شراء وحدات سكنية لابنائهم لتأمين مستقبلهم • وهذا يعكس اتجاه الافراد الى تحويل مدخراتهم الى مساكن خالية لكى يشغلها أبناؤهم فى المستقبل • وهذا يعنى أنهم يضحون بالحاضر فى سبيل المستقبل لابنائهم كما أنهم يرون فى تحويل هذه المدخرات الى مسكن حماية لاموالهم من خطر التضخم على اعتبار أن قيمة هذه المساكن تتزايد من عام لآخر وفى الوقت هى مجرد حل فردى لمشكلة عامة ـ تماما كما حدث فى أزمة المواصلات ، فان كل فرد يسعى حاليا لان يتملك سيارة وأن لهذه الحلول عيوبها •

ويمكن مواجهة ظاهرة تخزين الشقق بما يلى :

١ـ أن تقوم الدولة بالبناء المكثف فى كل أنحاء الجمهورية بحيث لا تكتفى فقط بمجرد تشجيعها للقطاع الخاص فقط بل عليها أن تدخل بكل ثقلها وامكانياتها ومهما كانت التضحيات التى تتكبدها •

(١) محيا على زيتون ، مشكلة الاسكان فى مصر واتجاهات تطورها فى المستقبل ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين عن رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والاقليمية (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٢٧ـ٢٩ مارس ١٩٨٠) ص ٣٠ •

٢- وقف النزيف المستمر لتسرب الوحدات السكنية الى غير مستحقيها من المواطنين المحتاجين فعلا للسكن كضرورة أساسية وهامة وماسة لحياتهم .

٣- فرض ضريبة ذات شرائح .

٤- رفع سعر الفائدة فى الجهاز المصرفى .

٥- استغلال الظاهرة من جانب وزارة الاسكان وعن طريق الشركات التابعة لها بتجميع مدخرات هؤلاء واستغلالها فى الاستثمار فى مجال الاسكان .

٦- مزيد من الرقابة على قطاع الاسكان الخاص اتحادات الملاك - الجمعيات الخاصة .

٧- بناء المناطق السكنية المتكاملة فى الاراضى الصحراوية المنخفضة الثمن - مع توفير المرافق اللازمة لها - وانشاء المرافق لا يقتصر على المرافق الصحية فقط ، بل والاقتصادية . أى توفير الاكتفاء الذاتى لهذه المناطق مع الأخذ فى الحسبان احتمالات توسعها مستقبلا .

٨ـ توفير السيولة المالية اللازمة لتحقيق كل ما سبق بطريقة تعمل على تخفيض التكلفة فى الحصول على الأموال سواء بالاستفادة من الحصول على تسهيلات مصرفية أو من صناديق دعم الاسكان ٠

المبحث الثالث

يقوم هذا البحث على أساس مناقشة الفرض الثالث والـذى يتمثل فى أن للقطاع العام دور أساسى فى حل مشكلة الاسكان وأن تراجعه عن هذا الدور فى السنوات الماضية ساهم فـى تفاقـم المشكلة .

يكاد لا يوجد بين الدول النامية الآن حكومة ليس لديها قطاع عام فى مجال أو آخر من مجالات النشاط المتعلقـة بتنمية اقتصادها القومى ، وأن تدخل الحكومة فى ادارة المشروعات العامة لتنمية اقتصادها القومى ليس جديدا بالتأكيد ولكـن الدور المتعلق باقامة قطاع عام على نطاق واسع وتوجيهه والاشراف عليه مع الأخذ فى الحسبان تعدد أهداف التنمية الاقتصادية هو الجديد لمعظم الحكومات ، وأن سلوك الحكومة كمستثمـر ومدير أكثر من مجرد الصبغة الرسمية للمشروع العام وهو الـذى يوضح حدود المساهمة فى توسيـع نطاق القطاع العام لتنميـة الاقتصاد القومى لهذه الحكومات [1] .

---

[1] Measures for improving performance of public Enterprise in Developing Countries (New York: Department of Economic and Social Affairs, 1973). P.1.

وبالنسبة لوضع القطاع العام فى مصر ، فان المزاعم التى تسيطر على اذهان الكثيرين أن القطاع العام هو المساهم الاساسى والرئيسى فى اجمالى الناتج القومى والاسكان ، ومن ثم فان درجة نجاح أو تقاعس هذا القطاع هى العامل الحاسم فى حجم ودرجة نجاح خطط التنمية فى حين أن الصحيح والثابت من الاحصاءات ان متوسط نسبة مساهمة جميع شركات القطاع (٣٧٢) شركة فى اجمالى الناتج القومى فى السنوات الاربع السابقة على تاريخ سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تتجاوز ٢٠٪ من هذا الاجمالى . أما بقية النسبة ٨٠٪ نتتحقق فى مئات الالآف من وحدات القطاع الخاص الصغيرة والمنتشرة عبر مدن وقرى ونجوع مصر شمالا وجنوبا وشرقا وغربا وذلك كما يعكسها الجدول الاتى :

البيان	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
اجمالي الناتج القومي	٢٢٠٢,٧	٢٣٣٩,٤	٢٥٥٢,٨	٢٩٩,٧
اجمالي مساهمة شركات القطاع العام	٤١٣,١	٤٤٣	٥١٨,٩	٥٨٢,٨
النسبة	١٨,٧ %	١٨,٩ %	٢٠,٣ %	٢١,٣ %

المصدر : بيانات مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨ ، المجلد الثالث وزارة التخطيط ، أغسطس ١٩٧٧ [1] .

والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الوحدات السكنية التي تم تنفيذها من ١٩٦٠/٧/١ الى ١٩٨٣/٩/٣٠ .

(١) د . محمد حسن يس ، القطاع الغائب عن خطط التنمية المصرية ، نقابة التجاريين ، شعبة التنظيم وإدارة الاعمال ، المؤتمر العلمي الاول ، الادارة في الثمانينات ١٦ ــ ١٨ مارس ١٩٨٢ ، ص ١ .

جدول يبين عدد الوحدات التى تم تنفيـــــذها
خلال الفترة من ١/٧/١٩٧٠ الى ٣٠/٩/١٩٨٣

السنوات	وحدات القطاع العام	%	وحدات القطاع الخاص	%	اجمـــالى	%
من ١/٧/٦٠ حتى ٣٠/٦/٦١	٢٥٩٤	١٨ر٣٢	١١٥٦٤	٨١ر٦	١٤١٥٨	١٠٠
٦٢/٦١	١٦٧٦٨	٣٩ر٥	٢٥٦٧٥	٦٠ر٥	٤٢٤٤٢	١٠٠
٦٣/٦٢	٢١٢٨٨	٤٨ر٥	٢٢٥٩٠	٥١ر٥	٤٣٨٧٨	١٠٠
٦٤/٦٣	١٠١١٥	٤٨ر٠	١٠٨٦٤	٥٢ر٠	٢٠٩٧٩	١٠٠
٦٥/٦٤	٩٠٢٠	٥٠ر٤٥	٨٨٩٣	٤٩ر٦	١٧٩١٣	١٠٠
٦٦/٦٥	٢٠٥٠١	٦١ر٢	١٣٠٠٠	٣٨ر٨	٣٣٥٠١	١٠٠
٦٧/٦٦	٩٨٤٤	٣٨ر٥	١٥٧٣٨	٦١ر٥	٢٥٥٨٢	١٠٠
٦٨/٦٧	١٠٩٦٧	٢٧ر٠	٢٩٥٠٥	٧٣ر٠	٤٠٤٧٢	١٠٠
٦٩/٦٨	٥٢٩٩	١٩ر٩	٢٢٧١٠	٨١ر٠	٢٨٠٠٩	١٠٠
٧٠/٦٩	٩٤٩١	٢٥ر٨	٢٨٧١٧	٧٥ر٠	٣٨٢٠٨	١٠٠
٧١/٧٠	٥٢٥٠	١٩ر٠	٢٢٥٢٠	٨١ر٠	٢٧٧٧٠	١٠٠
٧٢/٧١	٣٠٥٢	١٥ر٦	١٦٤٧٠	٨٤ر٤	١٩٥٢٢	١٠٠
من ١/٧/٧٢ حتى ٣١/١٢/٧٢	٢٥٣٧	٣٣ر٠	٥٠٧٠	٦٧ر٠	٧٦٠٧	١٠٠
١٩٧٣	٧٩٨٣	٣٤ر٦	١٥٠٣٢	٦٥ر٣	٢٣٠١٥	١٠٠
١٩٧٤	٨٢٣٤	٤٨ر٧	٨٦٤٦	٥١ر٣	١٦٨٨٠	١٠٠
١٩٧٥	٦٤٤٢	٤٢ر٨	٨٦٠٠	٥٧ر٢	١٥٠٤٢	١٠٠
١٩٧٦	٩٠٣٦	٤٦ر٢	١٠٥٦٤	٥٣ر٨	١٩٦٠٠	١٠٠
١٩٧٧	١٥٩٣٦	٣٠ر٤	٣٦٦٠٠	٥٩ر٦	٥٢٥٣٦	١٠٠
١٩٧٨	٢٢١٨١	٢٣ر٣	٧٢٩٤٠	٦٧ر٦	٩٥١٢١	١٠٠
١٩٧٩	٣٣٥١٠	٢٥ر٧	٩٦٥١٧	٧٤ر١	١٣٠٠٢٧	١٠٠
من ١/١/٨٠ حتى ٣٠/٦/٨٠	٩٠٧٥	١٣ر٦	٥٧٣٧٤	٨٦ر٤	٦٦٤٤٩	١٠٠
جملة	٢٣٩١٣١	٣٠ر٧	٥٣٩٥٨٩	٦٩ر٣	٧٧٨٧٢٠	١٠٠
١/٧/٨٠ حتى ٣٠/٦/٨١	٢٠٧٨٩	١٣ر٢	١٣٦٢٣٢	٨٦ر٨	١٥٧٠٢١	١٠٠
٨٢/٨١	٢٧٣٠٠	١٨ر٠	١٢٣٨٦٩	٨٢ر٠	١٥١١٦٩	١٠٠
جملة	٤٨٠٨٩	١٥ر٦	٢٦٠١٠١	٨٤ر٤	٣٠٨١٩٠	١٠٠
١/٧/٨٢ حتى ٣١/٣/٨٣	٢١٢٠٧	١٨ر٠	٩٥٥٢١	٨٢ر٨	١١٦٧٢٨	١٠٠
جمالى عام	٣٠٨٤٢٧	٢٥ر٦	٨٩٥٢١١	٧٤ر٤	١٢٠٣٦٣٨	١٠٠

مصدر : وزارة الاسكان ــ يوليه ١٩٨٣ .
ورد فى تقرير اللجنة الخاصة عن مشكلة الاسكان فى مصر ــ مجلس الشورى ــ دور الانعقاد العادى الثالث ــ والذى وافق عليه المجلس بجلسته المعقودة صباح الخميس الحادى والعشرين من يوليو سنة ١٩٨٣ ، ص ٧٩ .

يتضح من الجدول السابق أن جملة مساهمة القطاع العام والخاص فى الاسكان حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ فقد كان القطاع العام يساهم بنسبة ٦ر١٣٪ من الوحدات السكنية المنفذة بينما ساهم القطاع الخاص بنسبة ٤ر٨٦٪ من الوحدات السكنية المنفذة .

ومن عام ١٩٨٠/٧/١ الى ١٩٨٢/٧/١ بلغت جملة مساهمة القطاع العام فى الوحدات المنفذة ٦ر١٥٪ بينما القطاع الخاص ٤ر٨٤٪ .

وفى عام ١٩٨٣ بلغت نسبة مساهمة القطاع العام ١٨٪ بينما القطاع الخاص ٨٢٪ .

وللاجمالى مساهمة القطاع العام والخاص من ١٩٦٠/٧/١ الى ١٩٨٣/٩/٣٠ تبلغ نسبة مساهمة القطاع العام ٦ر٢٥٪ بينما القطاع الخاص ٤ر٧٤٪ .

والواقع ان القطاع العام فى مصر كما هو واضح مما سبق لا يعتبر القطاع القائد بالنسبة للناتج القومى ولا للاسكان حيث يساهم بحوالى ٢٠٪ فقط من الناتج القومى وفى الاسكان يساهم بنسبة ٦ر٢٥٪ .

وإذا كان القطاع العام يعتبر الدعامة الاساسية للاقتصاد القوى والأداة الرئيسية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والذى يمكن عن طريقه تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا لتلك المبادئ تصبح مهمة القطاع العام الاسكانى هى العمل الجاد من أجل اعادة التوازن الى أوضاع الاسكان المختلفة .

والواقع أن تدخل القطاع العام فى مشكلة الاسكان تبرره الظروف الموضوعية التالية :

١ـ ان القطاع العام يكون ملزما بتنفيذ أهداف الخطة المحددة له ، بينما الخطة بالنسبة للقطاع الخاص تعطى مؤشرات ليسترشد بها وهو غير ملزم بتنفيذها ولا يحاسب على ذلك .

٢ـ يسهل متابعة أداء القطاع العام فى تنفيذ الاهداف عن طريق المؤسسات المحلية والشعبية والسياسية المختلفة .

٣ـ يمكن توفير مختلف التسهيلات للقطاع العام مثل مواد البناء المحلية رخيصة الثمن ، وأراضى البناء المجانية مع ضمان عدم المتاجرة فيها أو استخدامها فى غير الاغراض التى أعطيت من أجلها .

يمكن للقطاع العام أن يبدأ فى بناء الوحدات السكنية فى الاحياء والمدن الجديدة التى يقل فيها العمران .

يمكن للقطاع العام أن ينتج بهدف غير تحقيق الربح ، بينما القطاع الخاص هدفه تحقيق أرباح عالية .

وعليه ، فان القطاع العام يمكن أن يلعب دورا فى مرونة عرض أفضل ، وبالتالى يحد من الأزمة فى المعروض وحدات السكنية حاليا .

المبحث الرابع

يقيم هذا المبحث على أساس مناقشة الفرض الرابع والذى يتمثل فى أن تنشيط دور الجهاز المصرفى فى قطاع الاسكان يساهم فى حل مشكلة توفير المسكن الملائم لقطاع كبير من الباحثين عنه ٠

والجدول التالى يوضح الودائع لأجل وودائع التوفير فى الفترة من ١٩٦٢ حتى نهاية مارس سنة ١٩٨٣٠

ودائع لأجل وودائع التوفير

(ملايين الجنيهات)

في آخر		البنوك التجارية			صندوق توفير البريد	حصيلة مبيعات شهادات الاستثمار	المجموع
		الحكومة	هيئات شبه حكومية	الأفراد*			
١٩٦٢		[illegible]	٢٦٫٨	٦٧٫٣	٤٢٫٤	—	١١٦٫٦
١٩٦٢		١٫٤	٢٠٫٢	١٢٧٫١	٥١٫٦	—	٢٠٠٫٣
١٩٦٣		١٦٫٣	١١٫٣	١٠٨٫١	٥٦٫٦	—	٢٤٤٫١
١٩٦٤		١٧٫٠	٢٨٫١	١٦٩٫٠	٦٨٫٣	—	٣١٢٫٦
١٩٦٥		٢٥٫٧	٥١٫٤	٢٢٦٫٦	٧٤٫٠	١٢٫٦	٣٦١٫٣
١٩٦٦		٢١٫٧	١٨٫٧	٢٢٧٫٢	٧٥٫٧	١٨٫١	٣٧٧٫٢
١٩٦٧		٢٨٫٠	١٨٫٨	٢٤٤٫١	٦٩٫٣	٣٧٫٧	٣٦٧٫٦
١٩٦٨		٣٤٫١	١٠٫٦	٢٦٦٫١	٧٠٫٣	٥٤٫٥	٤٣٦٫٧
١٩٦٩		٤٢٫٦	١٠٫١	٣٠٢٫٥	٧٢٫٥	٧٢٫٦	٥٠١٫٣
١٩٧٠		٤٨٫٣	٦٫٦	٢٣٧٫٣	٧٦٫٥	٦٥٫٦	٥٦١٫٣
١٩٧١		٤٦٫٩	٢٣٫٠	٢٠١٫٥	٨١٫١	١٢٠٫٥	٥١٤٫٠
١٩٧٢		٥٢٫١	٢٨٫٠	٢٣١٫٠	٨٩٫٦	١٥٤٫٦	٦٠٦٫٦
١٩٧٣		٤٩٫١	٢٫٤	٣٧١٫٣	١٠٠٫٨	١١٢٫٦	٧٢٠٫٠
١٩٧٤		٥٠٫٤	١٤٫٢	٤٤٩٫٣	١١٩٫٤	٢٣٦٫٣	٨٦٦٫٤
١٩٧٥		٤٣٫٠	٢٦٫٣	٥٧٢٫٠	١٣٦٫٠	٢٨٣٫٦	١٬٠٦٧٫٤
١٩٧٦		٤٩٫٣	٣٢٫٥	٦٧٤٫٩	١٥٢٫٤	٣٤٤٫٩	١٬٢٥٣٫٩
١٩٧٧		٥١٫٨	٥٩٫٨	٧٩٥٫٠	١٦٢٫٨	٤٤٢٫٢	١٬٥١٢٫١
١٩٧٨		٨٦٫٥	١٠٠٫٣	١٬٠٢٨٫٢	١٨٦٫٧	٥٥٦٫٦	١٬٦٦٨٫٦
١٩٧٩		٩٩٫٠	١٦٨٫٧	١٬٤١١٫٧	٢٠٣٫٢	٧١٢٫٢	٢٬٥٩٥٫٢
١٩٨٠		١١٣٫٦	٢١٢٫٧	٢٬٠٢٤٫٧	٢١٦٫٤	٨٨٦٫١	٣٬٤٦٣٫٥
مارس	١٩٨١	١٢٧٫٣	٢١٣٫٤	٢٬٢٣٦٫٧	٢١٧٫٤	٩٤٦٫١	٣٬٧٤٢٫٦
يونية	«	١٣٢٫٢	٤٠٦٫٠	٢٬٤٦٦٫٧	٢٤٩٫٢	١٬٠٠٠٫٧	٤٬٢٥٤٫٨
سبتمبر	«	١٣٧٫٦	٢٨١٫١	٢٬٨٢١٫٥	٢٤٩٫٤	١٬٠٥٤٫٦	٤٬٥٤٤٫٦
ديسمبر	«	١٤٢٫٧	٣٦٨٫٧	٣٬١٨٦٫٨	٢٦٠٫٩	١٬١١٦٫٦	٥٬٠٧٨٫٧
يناير	١٩٨٢	١٦٠٫٢	٣٨٩٫٦	٣٬٤٢٢٫٧	٢٦٢٫٨	١٬١٣٩٫٤	٥٬٢١٣٫٧
فبراير	«	١٧٧٫٠	٣٠٦٫١	٣٬٢٦٥٫٦	٢٦٤٫٩	١٬١٦٠٫٤	٥٬٢٤٤٫٠
مارس	«	١٨١٫٦	٣٠٥٫٤	٣٬٣٣٨٫٢	٢٦٧٫٠	١٬٢٠٣٫٠	٥٬٣٩٥٫٥
أبريل	«	١٨٢٫٥	٣٠٧٫٧	٣٬٤١٦٫٤	٢٦٧٫٢	١٬٢١٧٫٣	٥٬٤١١٫١
مايو	«	١٥١٫٠	٣٢٨٫٨	٣٬٦٠٥٫٨	٢٦٦٫٢	١٬٢٣٦٫٤	٥٬٦٠١٫٢
يونية	«	١٦٥٫٣	٣١٣٫٢	٣٬٦٢٢٫٩	٢٨٧٫٠	١٬٢٦٢٫٣	٥٬٧٢١٫٧
يوليه	«	١٦٦٫٣	٣٠٩٫٨	٣٬٧٦٤٫٠	٢٨٤٫١	١٬٢٨٠٫٩	٥٬٨٠٥٫١
أغسطس	«	١٦٤٫٧	٣٠٠٫٦	٣٬٨٨٩٫٥	٢٨٥٫٨	١٬٢٩٨٫٨	٥٬٩٣٩٫٧
سبتمبر	«	١٤٩٫٥	٣١٢٫٠	٤٬٠٤١٫٦	٢٨٧٫٥	١٬٣١٣٫٦	٦٬١٠٤٫٢
أكتوبر	«	١٨٠٫٧	٣١١٫١	٤٬١١٧٫٩	٢٩٥٫٣	١٬٣٤٣٫١	٦٬٢٧٨٫١
نوفمبر	«	١٨٢٫٤	٣٢٨٫١	٤٬٢٠٢٫٤	٢٩٥٫٣	١٬٣٥٨٫٩	٦٬٤٧٧٫١
ديسمبر	«	١٦٢٫١	٣٥٧٫٩	٤٬٣٧٢٫١	٢٩٩٫٩	١٬٣٨٥٫٠	٦٬٦٠٧٫٠
يناير	١٩٨٣	١٦٤٫٣	٣٥٦٫٨	٤٬٥٠٩٫٥	٣٠٥٫١	١٬٤٢٦٫١	٦٬٧٦١٫٨
فبراير	«	١٦٧٫٧	٣٥٢٫٨	٤٬٦٤٩٫٦	٣٠٦٫٧	١٬٤٥٩٫٦	٦٬٩٧٠٫٤
مارس	«	١٨٧٫٠	٣٥٨٫٦	٤٬٨٠٣٫٥	٣١٣٫١	١٬٤٩٨٫٢	٧٬١٦١٫٢

* ـل الودائع الأخرى .

المجله الاقتصاديه ـ البنك المركزى المصرى ـ المجلد الثالث ـ العدد الأول ١٩٨٣ ، ص ١٤٢ .

١ـ ويعكس الجدول السابق أنه فى آخر عام ١٩٦٢ كان مجموع الودائع لأجل وودائع التوفير ٦ر١٤٦ مليون جنيه ووصل فى آخر مارس ١٩٨٣ الى ٢ر٧١٦١ مليون جنيه ـ أى أن معدل النقد وصل الى ٩ر٤٨٨٤٪ تقريبا ٠

٢ـ يلاحظ أن الزيادة فى جميع الودائع لأجل وودائع التوفير تزيد باضطراد مع ملاحظة أن البنوك التجارية تمنح قروض قصيرة الاجل ولكن يمكن تحويل جزء من الودائع طويلة الاجل لتمويل الاسكان ـ خاصة وأن الودائع لاجل تمثل جزءا غير قليل من الودائع خاصة وأن الجدول السابق يشير الى الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الاستثمار ٠ وبالتالى يكون دخول البنوك التجارية بنسبة معينة فيها لتمويل بعض الانشاءات فى مجال توفير السكن المناسب لذوى الدخول المتوسطة أو العاملة فى البلاد العربية ٠

٣ـ فى مارس ١٩٨٣ كانت شهادات الاستثمار تشكل نسبة ٢١٪ من مجموع الودائع لاجل وودائع التوفير وهى تؤكد أن الافراد يمكن أن يكونوا ايجابيين تجاه حدث ايجابى ـ ولو شعر الافراد القادرين على أنهم سيحصلون على المسكن فى تاريخ محدد ومن كل فى حدود قدرته يساهم

هؤلاء في تمويل "الحصول على المسكن المناسب" . وأن الحاجز الذي يحول دون ذلك هو "الثقة" فمن يتولى ذلك ؟ وما هي درجة التزامه ؟ تجاه الافراد — ومدى ثباته في تعامله معهم . ولا شك أن الجهاز المصرفي يتمتع بثقة كبيرة من الافراد برغم بعض الحوادث الفردية فان البنوك وجهازنا المصرفي ما زالا موضع ثقة الافراد — ومن ثم فان الجهاز المصرفي يجب أن ينسير من نمط استثماراته ويقتحم مجالات تحقق أرباحا مضمونة بل ويفتح قناة استثمارية جديدة تتناسب وفلسفة الجهاز المصرفي القائمة على الاستثمار المحافظ لا الجرئ — وفي الوقت نفسه تتناسب بالتمويل الطويل الأجل والمتاح لديه من خلال الودائع طويلة الأجل .

الجهاز المصرفي وتحويلات المصريين العاملين في الخارج :

يستطيع الجهاز المصرفي بما يتمتع به من ثقة أن يجذب تحويلات المصريين في الخارج — وتوجيهها نحو الاستثمار المناسب الذي يحقق **هدف الدولة والفرد** بمعنى أن المصريين العاملين في الخارج يبحثون عن مسكن مناسب وطريقة تتفق والتدفقات النقدية المتاحة لديهم — فان ذلك متى تم فانه يحقق الى جانب المساهمة الايجابية في أزمة الاسكان فانه يحقق زيادة دور البنوك في تحسين قيمة الجنيه المصري وخاصة

اذا أمكن " تعقيم " جزء من تحويلات العاملين دون أن يتحول الى قوة شرائية ولو لفترة زمنية لكان الأمر مستحبا • ويمكن تحقيق ذلك باستخدام أراضى الدولة المتاحة لتعقيم جزء من تحويلات المصريين بالخارج فيمكن أن تخصص الدولة أجزاء من أراضى البناء خارج المدن أو بالقرب من بعض المناطق السياحية للعاملين فى الخارج مع توفير الخدمات والمرافق اللازمة لهذه الاراضى ، ولا ننسى أن جزءا كبيرا من تعمير الولايات المتحدة قد تم عن طريق بيع الاراضى والاستفادة من ثمن هذه الاراضى فى عملية الاستثمار [1] •

---

(1) د • حازم الببلاوى ، انطباعات عن الاقتصاد المصرى من وجهة نظر ادارة الاعمال ، مؤتمر الادارة فى الثمانينات ، القاهرة نقابة التجاريين شعبة التنظيم وادارة الاعمال ، المؤتمر العلمى الاول ١٦ ــ ١٨ مارس ١٩٨٢ ، ص ١١ــ١٢ •

التوصيات

١- أن تهتم الحكومة بالمرافق الخاصة بالاسكان بوضع خطة عامة تتضمن :

* انشاء مرافق حيث لا توجد .
* تجديد مرافق انتهى عمرها الافتراضى .
* دعم مرافق بزيادة طاقة الاستيعاب بها حيث أن توافر المرافق العامة (المياه والصرف الصحى والكهرباء) فى جميع أنحاء البلاد تقلل من الضغط السكانى على المدن الكبرى .

٢- يجب مراقبة حركة السكان من والى المدن الكبرى حيث تتفاقم الأزمة – فالملاحظ أن كثيراً من سكان الاقاليم يسعون الى تملك شقق فى المدن الكبرى – خاصة الذين يترددون على القاهرة ، كما أن الكثير من العاملين فى البلاد العربية يفضلون اقتناء وحدات سكنية لهم فى القاهرة والاسكندرية بصرف النظر عن مكان اقامتهم الدائمة – وهو أمر يجب معالجته – على الأقل بفرض ضريبة (ذات شريحة عالية) لمن يسعى الى تملك شقق خارج كوردون المحافظة التى يقيم فيها تستخدم فى دعم صندوق الاسكان الشعبى .

٣ـ التردى فى الوحدات المحققة ، وأوضح أنه يرجع لارتباط ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، ولاسناد العبء الاكبر فى التنفيذ على الحكومة من ناحية أخرى ، ومن ثم ينبغى أن تشترك مع الحكومة هيئات أخرى ليست حكومية (النقابات المهنية) وكذلك القطاع الخاص .

٤ـ ان الحكومة تصدت للمشكلة بمفردها وفقا لاسلوبها التقليدى فى مواجهة الاعباء المالية ، وهى بطبيعة الحال قدرة محدودة باقتصاد وميزانية وخطة واذا كانت المشكلة ذات طابع قومى وتواجه بحلول تقليدية على الرغم من أنه يجب التصدى لها بطريقة ليست تقليدية وعلى المستوى القومى ، فان ذلك يكون وفقا لما يلى :

أولا : أنه توضع فى الخطة العامة للدولة اعتمادات الاسكان على أساس مرن يقوم على أساس التقدير القائم على التنبؤ الدقيق بالاحتياجات وألا تقلص اعتمادات الاسكان تحت أى ظرف .

ثانيا : أن يتم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال الاسكان على أساس تحقيق عائد يتناسب والاموال المستثمرة وما تغله هذه الاموال من عائد فى مجالات

الاستثمار الاخرى ـ وهذا يعنى أن يتم مراجعة
العائد من حين لآخر .

ثالثاً : أن تشترك المحليات والتعاونيات وبنوك التنمية
الوطنية فى تجميع مدخرات الافراد الراغبين فى
الحصول على المسكن المناسب بطريقة تحقق لهم
مطالبهم مع تحقيق الضمانات الكافية لهم .

رابعاً : الاستفادة بالقطاع الخاص ويكون ذلك باعادة النظر
فى العائد على الاستثمار فى المساكن بحيث يكون
مجزيا بالمقارنة لقنوات الاستثمار الاخرى .

خامساً : الاستفادة من الاتجاه السائد لتخزين الوحدات
السكنية ـ وذلك بأن يعتبر هذا الاتجاه باعتباره
ادخار اجبارى ـ من ناحية وأن يفسح أصحاب
هذه الوحدات المجال لغيرهم من ناحية أخرى.
وذلك بأن يتم انشاء " البطاقة السكنية "
وبمقتضاها يتم حصر الوحدات السكنية المربوطة
على كل أسرة .

سادساً : التزام القطاع العام بتنفيذ عدد معين كل عام بصرف
النظر عما ينجزه القطاع الخاص ويمكن أن يكون على

الاقل متوسط انجاز القطاع العام في الستينات والسبعينات .

ثامنها : المرونة بين القطاعين من أجل تحقيق التكامل بمعنى أن يكون القطاع العام على درجة من المرونة تسمح بأن يقوم بالاستثمار في مجال الاسكان عندما يتقاعس القطاع الخاص – فاذا شعر القطاع العام أن القطاع الخاص لم ينجز العدد المقرر له "يحل القطاع العام محله – وينجز ذلك العدد الذي يشكل عجز القطاع الخاص .


(٥)
اقتصاديات الاستثمار الأجنبي
$

مقدمة :

تزايدت اهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الاخيرة بشكل كبير نظرا لتأثيرها الواضح على اقتصاديات الدول – سواء النامية او المتقدمة – والذي انعكس على نمط الإنتاج العالمي وشكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

فقد اشارت الإحصاءات إلى استئثار نشاط شركات الاستثمار الأجنبي المباشر (الشركات متعددة الجنسية) بنحو ٣٠٪ من حجم التجارة الدولية(١) .

وعلى الرغم من اهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا ان هناك آراء معارضة قد ظهرت خلال الستينات والسبعينات واعتبرت ان هذه الاستثمارات لا تسعى إلا لتحقيق الأرباح فقط . ولذلك فهي تعمل على استغلال الموارد الطبيعية الموجودة بالدول المضيفة او النامية وتعمل على تشويه انماط الإنتاج والاستهلاك بها .

ولكن مع بداية الثمانينات ظهر فريق يؤيد هذه الاستثمارات ليس فقط باعتبارها وسيلة لاجتذاب رأس المال ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتنظيمية فحسب ، وإنما لأنها تساهم أيضاً في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة (النامية) من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم قدراتها التصديرية .

وإدراكاً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد وجدنا انه من المفيد ان نلقي الضوء في هذه الدراسة على الإطار الفكري لمختلف النظريات التي تفسر حركة رؤوس الأموال الدولية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة . كذلك من المهم التعرف على اتجاهات هذا النوع من الاستثمار في العالم واهم محدداته وآثاره المختلفة على اقتصاديات الدول المضيفة (وخاصة النامية) .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للاقتصاد المصري في الوقت الراهن الذي يحتاج فيه بشدة إلى رفع معدلات استثماراته لتحقيق معدل النمو المستهدف والمقدر بنحو ٧٪ قبل نهاية هذا القرن، فقد أضفنا جزءاً اخيراً في هذه الدراسة للتعرف على ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وسبل تهيئة المناخ الملائم لاجتذابها وكيفية ترشيد استخدامها بما يعظم منافعها ويقلل خسائرها .

- الدور المتزايد للأستثمارات الأجنبية:

تلعب الاستثمارات الأجنبية الخاصة دوراً خاصاً في دعم حركة الاندماج بين دول العالم، وإذا كان التكامل والاندماج للأقتصاد الوطنى في الاقتصاد العالمى يقاس بالاهمية النسبية التى تحتلها التجارة الدولية في اقتصاد دولة ما فانه يمكن أن يقاس أيضا وبطريقة اكثر ملائمة بتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر، والرصيد المتوافر منه، وعلاقته بالتكوين الرأسمالى في الدولة. ووفق هذا المعيار تزايدت نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للناتج العالمى بصفة مستمرة منذ عام ١٩٨٠، كما ارتفعت نسبة التدفق (الداخل والخارج) إلى الناتج المحلى العالمى خلال نفس الفترة ولذا يمكن القول ان قوى الاندماج في الاقتصاد العالمى خلال الخمسة عشر عاماً الماضية قد حدثت بفعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدرجة الأولى وليس من خلال التجارة الدولية.

لقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٩٧ نحو ٤٠٠ مليار دولار بزيادة تصل نسبتها ١٩٪ عن مستواها في السنة السابقة وضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٠ والمتوقع ان تصل إلى نحو ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ رغم تواضع نمو الاقتصاد العالمى وتراجع للاستثمارات في بعض المناطق وخاصة جنوب شرق اسيا.

ولعل العوامل المؤثرة في تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترجع إلى قوى العولمة ذاتها حيث يمكن الاعتماد على ما ذكره تقرير الاستثمارات الدولية لعام ١٩٩٨ من الاتجاه المتزايد من الاندماجات والاستحواذات التى تجرى على قدم وساق بين الشركات متعددة

الجنسيات والتى تتزامن أيضا مع التوسع في عمليات الخصخصة والاسراع فـي تطبيق برامـج التحرر الاقتصادى في كثير من دول العالم.

هذا وتحصل الدول النامية على ثلاث انواع من التدفقات الرأسمالية هـى الاستثمارات الرسمية والخاصـة واستثمارات المحفظـة، وقد انكمشت التدفقات الرسمية بحيث لم يتجاوز نصيبها عام ١٩٩٧ - ١٥,٪ من مجموع التدفقات، وتزايدت في نفس الوقت تدفقات الاستثمارات الخاصـة. فبينما بلغ معدل نمو هذه الاستثمارات ١٦٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة ٩٠-١٩٩٧ انخفضت التدفقات الرسمية بنحو ٣٪ سنويا خلال نفس الفترة. بل أن الأمـر الذى يثير التساؤل ان المساعدات الرسمية للدول الأقل نمواً والتى هى في مسيس الحاجـة لهـا قـد جمـدت - خلال النصف الاول من التسعينات وانخفضت قيمتها الاسمية بنحو ١٤٪ عام ١٩٩٦، ويعكس تزايد نصيب التدفقات الرأسمالية الخاصة على أى حال الاتجاه المتزايد نحو التحرر والعولمـة - فقد ازيلت الكثير من العقبات في معظم الدول في وجه حركـة رأس المال واقيمت الكثير من الأطر القانونية لدعم تدفقه وضمان استمراريته.

والنظر إلى الصـورة القائمـة يوضـح مزيدا من التحسين فـي القواعـد التـى تحكـم الاستثمارات الأجنبية في الدول المختلفة فخلال الـ ٤٠ عاما الماضية قامت ١٤٣ دولـة بوضـع نظم لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليهـا، كمـا أن العديد منهـا تقـوم بتطويـر وتحسين تشريعاتها سنويا لتعمل على خلق مناخ اكثر جذبا للاستثمارات. ففى عام ١٩٩٧ فقط قامت ٧٦ دولة بإدخال نحو ١٥٣ تعديلا على تشريعات الاستثمار بها، ٨٩٪ من هذه التعديلات تركزت - على إزالة القيود المفروضة علـى إدارة الاستثمارات المباشرة بهـا، فتـح مزيـد مـن المجـالات الصناعية امامها، تبسيط اجراءات التعامل، اعطاء حوافز اضافيـة لهـا وقد كانت معظـم هـذه التعديلات في مجال الاتصالات والاذاعة والتليفزيون ومجالات النشر الاعلامى.

إلا أنـه يلاحظ ان استثمارات المحفظـة مـن دون الاستثمارات الأجنبيـة جميعـا تعتبر اكثرها اضطرابا خاصة في الدول النامية وقد شهدت دول إسلامية مثل ماليزيا واندونيسيا منذ منتصف عام ١٩٩٧ انخفاضاً حاداً في قيم الأسهم وصل في بعض الأحيان إلى ٣٠٪ ومن ثم فإن هذه الاستثمارات أصبحت تحمل معها خطراً جديداً، فهـى لا تتجـه نحـو الاستثمارات ذات الاهداف الاستراتيجية طويلة الأجل بل تتجه للحصول على الربح المباشر والسريع، ولـذا فـإن معظم الدول النامية تتخوف من فتح المجـال امـام استثمارات المحفظـة وتعطـى فرصـا أفضـل للاستثمارات المباشرة والتى تمثـل نحـو ٥٠٪ مـن الاستثمارات فـي الـدول الناميـة بينمـا تمثـل استثمارات المحفظة نحو الثلث فقط.

والواقع أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التأني في التعامل مع إستثمارات المحفظة وعدم اتخاذ موقف رافض لها فقد بدأت اهميتها تتزايد سنة وراء الأخرى منذ بداية التسعينات بل أنها استطاعت بسرعة أن تتجاوز أزمة المكسيك فقد زادت بشدة في السنة التالية ليصل معدل نموها عام ١٩٩٧ نحو ٦٪ رغم الأزمة التي انتشرت في دول جنوب شرق آسيا والتي أدت إلى انخفاض عدد صناديق الاستثمار ليصل إلى ١٤٥٣ صندوق قيمة أصولها ١٢٢ تريلون دولار عام ١٩٩٧ مقارنة بـ ١٥٢١ صندوق بأصول قيمتها ١٣٩ تريلون دولار عام ١٩٩٦ وظلت جنوب شرق آسيا تستحوذ على ٥٨٪ من صناديق الاستثمار تليها أمريكا اللاتينية حيث تستحوذ على ٢٤٪ بينما يستحوذ شرق ووسط أوروبا على ١٥٪ وتستحوذ أفريقيا وغرب آسيا على ٣٪ فقط.

إن تزايد دور الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي يمثل إحدى الظواهر البارزة فى النظام الاقتصادى العالمي الجديد. وحيث أن الاستثمار الأجنبي - شأنه شأن كل نشاط اقتصادى - يترتب عليه آثار معينة سواء للدولة الأم أو الدولة المضيفة، لذا فإنه من الضرورى لكل دولة أن تجرى حساباتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والأعباء المترتبة على تلك الاستثمارات. وحساب الاثر الصافى للاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر (موجبا وسالبا) هو أمر شديد الصعوبة، نظرا لأنه يشتمل على عناصر يصعب قياسها، إلا أنه يمكن القول أن هناك اجماعا أو شبه اجماع على أهمية الاستثمار الأجنبى باعتباره قناة فعالة لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية.

لقد شهدت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات زيادة كبيرة فى حجم المعاملات والتدفقات الدولية.

وتشير الاحصاءات إلى أنه خلال هذه الفترة بلغت نسبة زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر نحو ٣٠٪ سنويا فى المتوسط .. هذه النسبة تمثل حوالى ثلاثة أضعاف نسبة نمو الصادرات، ونحو أربعة أضعاف نسبة نمو الناتج الاجمالى العالمى خلال هذه الفترة ويصل متوسط تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لنحو ٣٢٥ مليار دولار (سنويا) يتولد أغلبها فى مجموعة الدول الصناعية الرئيسية، وينصب ٧٠٪ منها فى نفس دول هذه المجموعة.

وعلى هذا، استمر المجموع التراكمى للاستثمارات الخارجية المباشرة فى صعوده السريع من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٥٠٠ مليار دولار عام ٩٠، ثم إلى ٢٥٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٩٦ . ويرصد أحد التقارير الدولية أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة عام ١٩٩٧ يبلغ نحو ٣٥٠٠ مليار دولار موزعا على نحو ٥٣ ألف شركة يتبعها نحو ٤٥٠ ألف شركة تابعة، بلغت قيمة مبيعاتها من السلع والخدمات نحو ٩٥٠٠ مليار..

دولار، وهى أعلى من مجموع قيمة الصادرات العالمية فى نفس العام التى بلغت نحو ٦٤٠٠ مليار دولار فقط وهو مايعنى أن الاقتصاد العالمى أصبح يعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخدمة الأسواق الخارجية بدرجة أكبر من اعتماده على الصادرات.

بعض الجوانب النظرية والفكرية للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وصوره:

يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي بانه يعني (٢) امتلاك احد الافراد او المؤسسات في دولة ما لاصول تعمل في دولة اخرى. وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين(٣) من الاستثمار الاول هو الاستثمار الاجنبي غير المباشر والذي يعني امتلاك الافراد او المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندت لمؤسسات وطنية في دولة اخرى، دون ان يقوم هؤلاء الافراد بممارسة اي نوع من انواع الرقابة او المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ولكن لهم الحق في الحصول على عائد نظير المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات وهذا النوع ليس محل دراستنا.

اما النوع الثاني من الاستثمار فهو الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمثل محور اهتمام البحث في هذه الدراسة والذي يعني المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبي من خلال المعرفة الفنية والإدارية وبما يملكه من راس المال نقدي. ويلاحظ ان المستثمر الاجنبي قد يكون فردًا او شركة او فرعًا لإحدى الشركات.

وللاستثمارات الأجنبية المباشرة ثلاث صور أساسية هي:

١ - **الاستثمار الخاص**: يتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص اساسًا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية خصوصًا بالقطاع النفطي وقد حقق هذا الاستثمار أرباحًا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية باقل الاثمان الامر الذي يسبب عبئًا على ميزان المدفوعات للدول النامية وانعكاس ذلك سلبًا على التنمية(٤).

٢ - **الاستثمار الثنائي**: ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في اعقاب نيلها الاستقلال. ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدولة النامية للمستثمر الاجنبي في

المشروعات الاقتصادية المقامة على اراضيها، اي انه خليط من راس المال المحلي ورأس المال الاجنبي. ويلاحظ ان هذا النوع من الاستثمارات يقلل الاعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.

٣ - الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية: تتميز الشركات المتعددة الجنسية بتنوع وكبر حجم نشاطها الاستثماري وتمكنها من إنشاء العديد من الفروع في مختلف دول العالم سواء المتقدمة او النامية. هذا بالإضافة إلى احتكار هذه الشركات للتكنولوجيا الحديثة. ويلاحظ وجود المراكز الرئيسية لهذه الشركات في الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا الغربية واليابان وتقوم هذه المراكز الرئيسية بالتنسيق فيما بينها وبين فروعها فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية بما يحقق مصالحها ولا يتعارض مع اهدافها.

ويلاحظ ان الشركات المتعددة الجنسية مسئولة عن(٥) أكثر من ٨٠٪ من الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل. وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة، مثل الحاسبات الإلكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، هذا فضلاً عن عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعية وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتامين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق(٦).

ثانياً: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم:

هناك بعض النظريات التي تفسر دوافع ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر، وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

١ - نظرية التحركات الدولية لرأس المال(٧):

تعتبر هذه النظرية الاستثمارات المباشرة كتحركات في رأس المال، حيث ترجع هذه

التحركات إلى الاختلافات في اسعار الفائدة بين الدول، فالدول النامية التي تعاني من ندرة في راس المال ترتفع فيها اسعار الفائدة وتجذب رؤوس الاموال من الدول الغنية ذات الوفرة في رؤوس الاموال.

أهم أوجه النقد الموجهة لنظرية التحركات الدولية لرأس المال:

أ - هذه النظرية مبنية على افتراض المنافسة الكاملة - وهو بداهة افتراض غير واقعي.

ب - توزيع الاستثمارات المباشرة في العالم يختلف عما جاء في النظرية - إذ تحوز الدول الغنية على أكثر من ٧٧٪ (٨) من الاستثمارات المباشرة بينما يصل نصيب الدول النامية إلى حوالي ٢١٪ وذلك عام ١٩٨٥ وذلك عكس ما تتوقعه النظرية.

جـ - تهتم النظرية فقط بتفسير تحركات راس المال تبعاً لتغير اسعار الفائدة ولا تفسر كيف نشأت الاستثمارات.

د - أن عامل الربحية طبقاً لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، حيث هناك العديد من العوامل الاخرى مثل معدل النمو الاقتصادي وحجم السوق والظروف السياسية والمناخ الاقتصادي وهي امور كلها يجب اخذها في الاعتبار.

٢ - نظرية المنشأة الصناعية:

تختلف هذه النظرية عن النظرية السابقة في أنها تبتعد عن الفرض النظري للمنافسة الكاملة وتبني تحليلها على افتراض عدم كمال السوق.

ويقول كل من هايمر وكندلبرجر (٩) ان انتقال راس المال من دولة إلى اخرى يلزمه شرطين لكي يتحقق:

أ - ان تفوق الأرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من ارباح في الداخل.

ب - ان يتمتع المشروع الاجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية تمكنه من منافسة المشروعات في هذه الدولة وتعوضه ايضاً خروجه من الدولة الأم.

يتضح مما سبق ان كندلبرجر تجاهل اهمية المزايا المكانية للموقع كسبب هام لتوطن الاستثمارات الأجنبية في الخارج.

كذلك تستند هذه النظرية طبقًا لما قاله فيرنون Vernon(١٠) إلى تفسير الاستثمار الأجنبي من خلال نظرية دورة حياة المنتج التي تنقسم طبقًا لما قاله فيرنون إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تقوم الشركة في هذه المرحلة بإنتاج المنتج الجديد في الوطن الام حيث يوجد طلب محلي على المنتج الجديد ثم تقوم بتصدير هذا المنتج إلى الخارج وتعد هذه المرحلة مرحلة تجربة للمنتج.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستثمار المباشر في الخارج، تتميز بزيادة الطلب على المنتج الجديد مما يعطي الفرصة إلى الإنتاج الكبير.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة يمكن ان تقوم شركات منافسة بإنتاج نفس المنتج بتكلفة اقل – وفي هذه الحالة تخرج رؤوس الاموال إلى الدول النامية لإنتاجه هنـاك وللمحافظة على اسواق التصدير التي تم خلقها في المرحلة الأولى.

ويلاحظ هنا ان نظرية فيرنون تاخذ في الاعتبار التجارة الدولية والمزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لاستضافة الاستثمارات الاجنبية المباشرة. هذا بالإضافة إلى تاكيد النظرية على اهمية التقدم التكنولوجي كعامل من عوامل قيام الاستثمار الأجنبي. ومن ناحية اخرى ينتقد فيرنون نفسه بان النظرية تمثل نموذجًا مبسطًا اكثر من اللازم يتضمن إهمال واضح للعوامل الاجتماعية والسياسية المتميزة التي تؤثر في السلوك الاستثماري للشركات.

٣ – نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

تعود هذه النظرية إلى كل من بكلي Buchely، كاسو Casson، ودانـنج Dunning، ورجمان Rugman. وتؤكد هذه النظرية على اهمية امتلاك المزايا

الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج. كما ان الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمارات اجنبية مباشرة يمكن من تحقيق جودة الإنتاج. هذا بالإضافة إلى ان الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية يحقق عدة مزايا اهمها تحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتصل الإمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج والاستفادة من استغلال ظروف السوق وتطبيق التميز السعري.

أهم أوجه النقد الموجهة لنظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

أ – ان قرار الاستثمار في الخارج لا يتوقف فقط على المزايا الاحتكارية بل هناك اعتبارات اخرى هامة منها المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسية الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة للاستثمار المباشر.

ب – لا تستطيع النظرية تفسير التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤ – المنهج العملي Empirical Approach:

يعتمد المنهج العملي على عمل استقصاءات او استبيانات توجه إلى الشركات المستثمرة في الخارج عن الدوافع والعوامل التي تدعوها إلى الاستثمار في الخارج ويقسم هذا المنهج العوامل والدوافع إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي(١١):

المجموعة الأولى: عوامل تتصل بالمزايا المكانية للدولة المستضيفة للاستثمار:

– حجم السوق ومدى اتساعه ونموه.
– توافر المدخلات اللازمة للإنتاج والمواد الأولية.
– الاستقرار السياسي.
– الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمنحها الدولة المستضيفة للمستثمر الأجنبي.

المجموعة الثانية: عوامل تتضمن المزايا الاحتكارية التي تملكها الشركات المستثمرة.

– التقدم التكنولوجي.
– توافر رؤوس اموال ضخمة لتمويل المشروعات الاستثمارية.

- تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق على الابحاث والتنمية.
- القدرة على تمييز المنتجات.

المجموعة الثالثة: عوامل اخرى تبرر الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة:

- تحقيق ارباح كبيرة.
- تبسيط القيود والإجراءات الحكومية.
- الاستفادة القصوى من براءات الاختراعات في الدول المستثمرة.

وبإجراء عدة دراسات ميدانية لتطبيق هذا المنهج عن طريق الاستقصاءات والمقابلات الشخصية امكن استخلاص النتائج التالية:

أ - تعتبر العوامل المتصلة بالسوق أهم العوامل بالنسبة للشركات التي تستثمر، ثم تليها في الاهمية تبسيط القيود المفروضة على التجارة الخارجية ثم هدف تحقيق أقصى ربح يمثل المرتبة الاخيرة.

ب - يلعب هدف تحقيق أقصى ربح ممكن دوراً كبيراً بالنسبة للاستثمارات الامريكية في الخارج، كما تلعب تكلفة أجور العاملين دوراً هاماً بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية.

جـ - تعتبر العوامل المتصلة بالسوق وتخطي قيود التجارة اهم العوامل الدافعة للاستثمار الألماني في كل من الدول المتقدمة والدول النامية بينما تحتل تكلفة اجور العاملين اهمية اقل.

د - تزايدت الاهمية النسبية لعامل الاستقرار السياسي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية (١٢).

هـ - يعتبر إلغاء القيود على التجارة وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات الياباني وسعي الشركات اليابانية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة اهم العوامل التي تحفز الاستثمارات اليابانية للاستثمار في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (١٣).

و – يعتبر معدل نمو الاقتصاد الامريكي وانخفاض قيمة الدولار الامريكي اهم العوامل التي تحفز استثمارات أوروبا الغربية في الولايات المتحدة الامريكية(١٣).

ز – يعتبر توافر المواد الخام والأيدي العاملة واتساع حجم السوق من العوامل الهامة المؤثرة في الاستثمارات الأوروبية الغربية في الدول النامية(١٣).

مما سبق يمكن القول بأن تطبيق المنهج العملي يبين بإيجابية الاتجاه العام للعوامل المؤثرة في الاستثمار في الخارج وتطور الأهمية النسبية لهذه العوامل عبر الزمن. ولكن رغم ذلك فهناك بعض القصور لهذا المنهج العملي تتمثل في ان طريقة جمع البيانات (الاستقصاء والمقابلات الشخصية) يمكن أن يعتريها بعض القصور يتمثل في عدم دقة الاستقصاءات والمقابلات الشخصية أو حتى تزييفها، هذا فضلاً على ان هذا المنهج لا يقدم تفسيراً شاملاً لأسباب نشأة الاستثمار المباشر.

٥ – النظرية الانتقائية Eclectical Theory:

يقود هذه النظرية دانتج Dunning وهي نظرية شاملة انتقائية تفسر العناصر المختلفة التي يمكن ان تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وهي عبارة عن توليفة من العناصر الأساسية التي تقوم عليها النظريات السابقة حيث يرى دانتج Dunning ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر دالة في ثلاث متغيرات هي: المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة، والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، والمزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي. كما يرى دانتج ان اي شركة تريد الاستثمار في الخارج يلزم لها توافر عدة شروط(١٤): <u>الشرط الأول</u>: ان تمتلك الشركة المستثمرة بعض المزايا الاحتكارية مثل ارتفاع مهارات عنصر العمل، قدرة كبيرة في تمييز المنتجات، استخدام تكنولوجيا متقدمة، ضخامة ما ينفق على الأبحاث والتنمية. <u>الشرط الثاني</u>: ان تزيد المزايا الناجمة من الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا

الاحتكارية مثل التصدير. وفي حالة زيادة المخاطر والتكاليف المرتبطة بالعمل في الخارج عن المزايا التي يمكن أن تتحقق فإن من الأفضل اللجوء إلى البدائل الأخرى وأهمها الدخول في مشروعات مشتركة مع مستثمر من الدول المضيفة للاستثمار.

الشرط الثالث: لا بد أن تتوافر في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية (مثل كبر حجم السوق وتوافر المواد الخام وتوافر مصادر رخيصة للطاقة) أفضل من المزايا الموجودة بالدولة الراغبة في الاستثمار حتى يكون هناك حافزاً على الاستثمار.

يتضح مما سبق أنه كلما كانت المزايا الاحتكارية التي تمتلكها دولة ما أفضل من المزايا تمتلكها دولة أخرى كان الدافع قوياً من جانب هذه الدولة إلى الاستخدام الداخلي لهذه المزايا في صورة استثمار أجنبي مباشر. من ناحية أخرى أوضح Dunning من خلال دورة الاستثمار والتنمية التي تتمثل في العلاقة التي تربط بين قدرة دولة على الاستثمار ومستوى التنمية في هذه الدولة أنه يمكن توقع أن تجذب دولة ما الاستثمارات إذا تحققت لها المزايا التالية:

- اتساع حجم السوق.
- توافر المواد الخام والموارد البشرية والموارد الطبيعية.
- توافر البنية الأساسية التي تشتمل على المرافق والطرق وتوافر وسائل النقل السريعة.
- إذا كانت هذه الدولة ليس لديها من المزايا الاحتكارية التي تمكنها من منافسة الدول الأجنبية.

كذلك يرى Dunning أنه يمكن لدولة أن تستثمر في الخارج إذا تحقق لها ما يلي:

- ضيق السوق المحلية.
- عدم استخدام الموارد المحلية بكفاءة.
- عدم ملائمة الإطار الاقتصادي والسياسي لكافة أنواع الاستثمارات.

يتضح مما سبق أن النظرية الانتقائية نظرية شاملة يمكنها إلى حد كبير تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها عبارة عن توليفة من النظريات السابقة تفيد في تفسير الاستثمارات الأجنبية بينما النظريات السابقة تساعد جزئيًا على تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: المناخ الاستثماري كعامل محدد للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمثل المناخ الاستثماري مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول والمؤثرة بطريق مباشر وغير مباشر في قرار الاستثمار(١٥).

وعلى ذلك فالمناخ الاستثماري يمكن ان ينقسم إلى مناخ اقتصادي، مناخ اجتماعي، ومناخ سياسي.

ويتكون المناخ الاقتصادي في الدولة من مجموعة الظروف المحددة لدرجة التطور الاقتصادي لهذه الدولة ونظامها الاقتصادي ومدى توافر البنية الاساسية وخدمات النقل والتسويق والتامين والبنوك، فضلاً عن مدى توافر المدخلات اللازمة للنشاط الاستثماري والعمالة المدربة، ومدى استقرار المستوى العام للاسعار واسعار الفائدة وأسعار الصرف والقوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي.

أما المناخ الاجتماعي فهو يرتبط بمتغيرات السكان، والعلاقة بين العاملين والإدارة، ودور النقابات العمالية، والتعليم ... إلخ.

واخيراً يتمثل المناخ السياسي في مدى الاستقرار السياسي في الدولة من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات والأحزاب السياسية.

وقد قامت دراسة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتقسيم العوامل المحفزة للاستثمار إلى ثلاث مجموعات من حيث ترتيب اهميتها في التاثير على قرار الاستثمار وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى وتشمل:

١ – تمتع القطر المضيف بالاستقرار الاقتصادي والسياسي.

٢ – حرية تحويل الارباح إلى الخارج.

٣ – استقرار أسعار الصرف.

٤ – سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية وتشمل:

١ – إمكانية تحقيق عائد مرتفع للاستثمار.

٢ – الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

٣ – وضوح واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار.

٤ – توافر البنية الأساسية وعناصر الإنتاج.

المجموعة الثالثة والتي تشمل:

١ – توافر شريك محلي من القطر المضيف.

٢ – حرية التنقل.

٣ – حرية التصدير.

٤ – توفر فرص استثمارية.

وفي دراسة أخرى لتحديد العوامل المؤثرة والمحددة للاستثمار (١٦) تم تقسيم هذه العوامل إلى أهداف مؤثرة في القرار الاستثماري، والأهداف أخرى تؤثر مع غيرها في القرار، وأهداف لا تؤثر فيه – والجدول رقم (١) يوضح أن دور السياسة الاقتصادية في الدول المضيفة عامل هام يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري، ويظهر هذا الدور على الأخص في موقف الحكومة الإيجابي تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليمثل حوالي ٤٨٪، وفي الاستقرار السياسي ليصل إلى ٦٣٪، وفي ثبات سعر الصرف، والسياسة الضريبية، وفي الميول التضخمية، وكيفية علاجها، وفي السياسات التمويلية للدول المضيفة، وإن كانت هذه المتغيرات تلعب مع غيرها دوراً هاماً في التأثير على اتخاذ القرار الاستثماري. ولقد أظهرت الدراسة أن الأرباح العالية نسبياً ليس لها دوراً وحيداً مؤثراً في اتخاذ القرار الاستثماري، وإنما تؤثر مع غيرها في اتخاذ القرار الاستثماري؛ وبالتالي فإن أهم العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري هي:

- مستقبل السوق.
- الاستقرار السياسي.
- الموقف الحكومي تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- حجم السوق.
- الارباح.

ولا بد من توافر عامل واحد على الأقل حتى يتم اتخاذ القرار الاستثماري.

اما عن دراسة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في مجال تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي(١٧)، فقد اشارت إلى ان الإسراف في منح الحوافز والإعفاءات المالية للاستثمار الاجنبي المباشر قد لا يكون من العناصر الجاذبة لهذا الاستثمار إذا ما اقترنت بمجموعة كبيرة من القيود.

وتتمثل هذه القيود في « شرط المكون المحلي وشرط تصدير نسبة معينة من الإنتاج» وذلك بغرض إفادة الصناعة المحلية وتحسين وضع ميزان المدفوعات - او شرط تدريب الإدارة الوطنية وتشغيل عمالة محلية، اي عدم استخدام اجانب إلا في حدود ضيقة، أو شرط تنمية قطاعات معينة او مناطق جغرافية معينة.

وفي راينا - ان هذه الشروط او القيود هي نوع من الضوابط الهامة لتنظيم استخدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني إلى جانب فائدة المستثمر الاجنبي ايضًا. اما المبالغة في هذه القيود وزيادة الإجراءات البيروقراطية المعرقلة للنشاط الاستثماري في مختلف خطواته - فهذا هو الأمر الخطير الذي يدفع الاستثمار الاجنبي إلى الهروب إلى دول اخرى - رغم الحوافز المالية الممنوحة له في الدول المضيفة.

ثانيًا: أهم المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية:

بالرجوع إلى تجارب الدول النامية التي نجحت في اجتذاب نسبة كبيرة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن استنتاج اهم عناصر الجذب التي توفرت بها، والتي يمكن ان تعتبر من المحددات الهامة المؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر.

وبالنظر إلى الجدول رقم(٢) يتضح لنا ان دول شرق وجنوب شرق آسيا [illegible]
استحوذت على اكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية إذ بلغ نصيبها ٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وهو يمثل حوالي ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية.

اما دول شمال إفريقيا فهي تمثل النموذج العكسي لانها تحصل فقط على ١,٨٪ من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية عام ١٩٩٥.

وقد احتلت ماليزيا المركز الثاني في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – بعد الصين – على مستوى دول شرق وجنوب شرق آسيا حيث بلغت حجم التدفقات الواردة إليها نحو ٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ بعد ان كانت ٠,٨ مليار دولار في متوسط الفترة ٨٤ – ١٩٨٩.

وكان من جراء ذلك أن زاد متوسط دخل الفرد في ماليزيا من حوالي الف دولار في السنة إلى حوالي سبعة آلاف خلال التسعينات.

ولا يختلف الأمر بالنسبة لاندونسيا التي زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من حوالي ٠,٤ مليار دولار في متوسط الفترة ٨٤ – ١٩٨٩ إلى ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٥(١٨).

ولعله من المفيد محاولة تفسير سر نجاح دول هذه المنطقة وعلى وجه التحديد في مثالنا الحالي – ماليزيا واندونسيا – في جذب رؤوس الأموال والاستفادة منها لرفع معدلات النمو ومتوسطات الدخل في الدولة.

ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العوامل واهمها:

– الانفتاح على العالم الخارجي.
– ارتفاع معدل النمو الاقتصادي واستقراره في حدود ٨٪ سنوياً طوال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٥.
– اتباع سياسات مالية ونقدية مشجعة للاستثمار.

- التوسع في إقامة البنية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق .. إلخ.

- التوسع في إنشاء المناطق الحرة.

- ومن أهم عوامل النجاح في هذه التجارب هو التركيز على تنمية الموارد البشرية.

- وأخيراً الاستقرار السياسي الذي تنعم به دول المنطقة.

وعلى ذلك نجد أن هذه النتائج لا تختلف كثيراً عما أوضحته بعض الدراسات في هذا المجال بتقسيم أهم المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية إلى نوعين من المحددات هما المحددات الاقتصادية والمحددات السياسية(١٩).

وتلعب المحددات الاقتصادية دوراً أساسياً في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل هذه المحددات في درجة انفتاح اقتصاد الدولة المضيفة على العالم الخارجي، وقوة اقتصادها من حيث قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية وقدرته على مواجهة الظروف الخارجية.

واعتمدت هذه الدراسات في قياس المحددات الاقتصادية المذكورة على عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل نسبة الصادرات ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي ومعدل نمو كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، هذا فضلاً عن معدلات التضخم ومستويات الأجور والضرائب ومختلف التسهيلات الممنوحة من الدولة المضيفة إلى المستثمر الأجنبي.

وفي واقع الأمر فإننا نرى، فيما يتعلق بالمحددات الاقتصادية إن الإسراف في منح الإعفاءات الضريبية والمبالغة في الحوافز المالية قد يكلف الدولة المضيفة تكاليف باهظة لا تتناسب مع العائد الذي يحققه الاستثمار الأجنبي. فأكثر ما يهم هذا الأخير هو وجود سوق كافية لاستيعاب إنتاجه وتسهيلات تتعلق بالتعامل في النقد الأجنبي وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج. كذلك يمكن إضافة مؤشرات اقتصادية أخرى تؤثر في توجيه الاستثمار الأجنبي وتتمثل في سعر الصرف الحقيقي ومعدل الحماية الفعلية.

هذا عن المحددات الاقتصادية، اما فيما يتعلق بالمحددات السياسية فهي تمثل في درجة الاستقرار السياسي خاصة فيما يتعلق بالإدارة السياسية والاقتصادية، وحالة الديمقراطية في الدولة وطبيعة العلاقة بين الاحزاب السياسية المختلفة .. وكل هذه امور لا تختلف فـ ـا الآراء حول اهميتها وتاثيرها على نمو الاستثمارات عامة والاستثمار الاجنبي خاصة .

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم
من حيث التدفقات واتجاهاتها وأنماطها

أولاً : ظاهرة تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم :

يشير تقرير الاستثمار في العالم ١٩٩٣ (٢٠) إلى ان الاستثمار الاجنبي المباشر اخذ في التزايد بمعدل ١٣٪ سنوياً خلال العقدين السابقين (السبعينات والثمانينات) .

فأثناء الفترة من عام ١٩٧٨ - ١٩٨١ بلغ متوسط النمو السنوي ١١٪، وارتفع هذا المعدل إلى ٢٨٪ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، فيما عدا اليابان التي أصبحت مصدرة للاستثمار الاجنبي منذ عام ١٩٨٥ .

ويمكن تفسير ظاهرة تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعديد من الأسباب والعوامل لعل من اهمها :

(أ) تزايد الحاجة إلى سد الفجوة التمويلية في وقت تناقص فيه معدل الإدخار حتى في الدول الصناعية الكبرى السبع حيث انخفض من ٢٣٪ من الناتج القومي الإجمالي في السبعينات إلى حوالي ٢١٪ في الثمانينات.

وكان الانخفاض أكثر حدة في الدول النامية حيث انخفض المعدل من ٢٧٪ في السبعينات إلى ٢٢،٥٪ في الثمانينات (٢١) .

(ب) حدوث انحسار في حركة القروض الدولية سواء من البنوك التجارية أو المنظمات الدولية ولعل ذلك يرجع إلى عوامل عديدة من اهمها اندلاع ازمة المديونية الخارجية الدولية عام ١٩٨٢ وتوقف كل من المكسيك والارجنتين وفنزويلا عن دفع اعباء ديونها . كذلك الحالة بالنسبة للمعونات الثنائية والقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي اتسمت بقدر كبير من المشروطية، وتغلب العوامل السياسية .

تدفقات رأسمالية من المصادر الخاصة (استثمارات أجنبية مباشرة والقروض) وذلك بالنسبة لعدد ٩٣ دولة نامية خلال ٨٦ – ١٩٩٠، فيما لم تتجاوز هذه النسبة ٣٠٪ خلال الفترة ٨٠ – ١٩٨٥(٢٢).

ح) تزايد أعداد الدول التي بدأت في تطوير وإصلاح اقتصادياتها وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد بلغ عدد هذه الدول أكثر من ٧٠ دولة بدأت في تطبيق برامج الخصخصة بما أتاح خلق فرص جديدة للاستثمارات خاصة في قطاع الخدمات(٢٣).

ط) تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتصل إلى ٦٤ اتفاقية تم توقيعها خلال عام ١٩٩٠ مقابل ٩٩ اتفاقية تم توقيعها خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩(٢٤).

ي) اتجاه دول جنوب شرق آسيا إلى اتباع استراتيجية اقتصادية ذات طابع انفتاحي – هذا فضلاً عما تتمتع به هذه الدول من كفاءة عالية في العنصر البشري ومناخ استثماري ملائم(٢٥).

ثانياً: **توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم(٢٦):**

تسعى كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهناك اعتقاد سائد بأن معظم هذه الاستثمارات تتجه إلى الدول النامية أساساً.

ولكن الواقع أثبت العكس – فالدول النامية – باستثناء اليابان – تميل إلى الاستثمار في بعضها البعض أكثر من الاستثمار في الدول النامية. ولعل ذلك يرجع إلى عوامل عديدة من عوامل الجذب الاستثماري في أسواق الدول المتقدمة – من اتساع السوق وتوافر للمدخلات بدرجة عالية من الكفاءة واستقرار سياسي. وعلى النقيض من ذلك من عوامل الطرد الموجودة في كثير من الدول النامية.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) يتضح أنه خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٩ اتجهت حوالي ٨١٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الصناعية المتقدمة – بينما اقتصر نصيب الدول النامية على النسبة المتبقية . علماً بأن النصيب النسبي للاستثمارات في أوائل الثمانينات (١٩٨٠ – ١٩٨٤) كان ٧٤٫٨٪، ٢٥٫٢٪ للدول المتقدمة والدول النامية على الترتيب(٢٧) .

أي أن خلال عقد الثمانينات تزايد النصيب النسبي للدول المتقدمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتناقص النصيب النسبي للدول النامية .

ولكن خلال التسعينات تغير الموقف إذ اتجه النصيب النسبي للدول المتقدمة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التناقص من ٨٣٫٣٪ عام ١٩٩٠، إلى ٦٤٫٥٪ عام ١٩٩٥ . بعكس حال الدول النامية التي زاد نصيبها من ١٦٫٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣١٫٦٪ عام ١٩٩٥ .

ولعل ذلك يؤكد مرة اخرى أن الدول النامية بدأت تشعر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الإيجابية فاتخذت من السياسات والإجراءات ما يجذب رأس المال الأجنبي إليها .

وفي إطار توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية فإننا نجد أنه في عام ١٩٨٩ تركز ٧٥٪ من هذه الاستثمارات في عشر دول على النحو التالي(٢٨) :

البرازيل (١٢٪)، سنغافورة (١٢٪)، المكسيك (١١٪)، الصين (١٠٪)، هونغ كونغ (٧٪)، ماليزيا (٦٪)، الأرجنتين (٤٪)، تايلاند (٣٪)، كولومبيا (٣٪) ومصر (٣٪) .

اما دول إفريقيا فهي صاحبة أقل نصيب من الاستثمارات الأجنبية (مابين ٢٪ – ٤٫٢٪ خلال الثمانينات) .

ولعل كذلك هو انعكاس لحقيقة هامة، وهي ان رأس المال يتجه إلى مناطق العائد الاكبر والأسرع والآمن – ويهرب من المناطق التي تعاني من الديون ومن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي . . أو ربما التي لا زالت في بداية طريق الإصلاح .

وإذا كان ذلك هو موقف توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها في الثمانينات، فإن الموقف قد تغير في التسعينات. فبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) نجد ان تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية قد زاد من حوالي ١٩٪ من إجمالي التدفقات في آخر الثمانينات كما ذكرنا إلى ما يقرب من ٣٢٪ في عام ١٩٩٥.

اما من حيث القيمة المطلقة فقد ارتفعت قيمة هذه الاستثمارات من ٢٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٩٩,٧ مليار دولار عام ١٩٩٥، اي زادت باكثر من أربعة اضعاف قيمتها.

ولعل تفسير هذه الزيادة يرجع إلى برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت تطبقها الدول النامية ومحاولاتها تحقيق درجات أعلى من الاستقرار والامان. وقد ذكرت التقارير الدولية(٢٩) في هذا الشأن أن برامج التخصيصية قد جذبت وحدها حوالي ٤٠ مليار دولار من الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥. ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين مختلف مناطق دول العالم النامي خلال النصف الاول من التسعينات.

ويلاحظ من نمط توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية أن النصيب الأكبر تحظى به دول شرق وجنوب شرق آسيا التي بلغ نصيبها من هذه الاستثمارات حوالي ١٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ أي بنسبة ٤٤,٦٪ من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الدول النامية. وزادت قيمة هذه الاستثمارات إلى ٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وبلغت نسبتها ٦٥,١٪ بالنسبة لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية.

بينما كان نصيب دول شمال إفريقيا اقل نصيب، إذ انخفض نصيبها النسبي من ٨,٥٪ من إجمالي الاستثمارات المباشرة للدول النامية في عام ١٩٩٠ إلى ١,٨٪ عام ١٩٩٥.

وتحظى الصين باكبر نصيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الاطلاق.

تحليل للمنافع والخسائر (العائد والتكلفة) Cost and Benefit Analysis المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٣٤)

لا شك ان للاستثمار الأجنبي المباشر آثار عديدة على اقتصاديات الدول منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

وعلى الرغم من ان ذلك يمثل السمة الطبيعية لمعظم المتغيرات الاقتصادية التي تجمع في اغلب الأحيان كلا الجانبين السلبي والإيجابي. إلا ان هناك آراء قد ايدت على طول الخط الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستندة على ما لها من آثار إيجابية. وآراء اخرى رفضت وعارضت وجود هذا النوع من الاستثمارات تخوفًا من آثارها السلبية. ولعل هذا الاختلاف التام في الراي يرجع إلى أساس عقائدي، فالمؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة هم في اغلب الاحوال انصار الفكر الراسمالي (٣٥)، بينما المعارضون يمثلون الفكر الماركسي.

ويرى الفريق الأول ان الاستثمار المباشر بما يمثله من حزمة Package من رؤوس اموال نقدية ومعدات وتكنولوجية ومعارف إدراية وتسويقية وتنظيمية – يلعب دوراً إيجابياً في تعويض الفجوة التي تعاني منها الدول النامية في جميع هذه المجالات، كما يؤدي إلى خلق نوع من الديناميكية في الاقتصاد من خلال ما تمثله الاستثمارات الأجنبية المباشرة من آثار دفع للخلف وللامام في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال يرى العالم kajom (٣٦) ان الاستثمارات اليابانية في الخارج ترتب عليها ارتفاع في إنتاجية الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، وان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة الشركات الدولية النشاط تحقق قيمة مضافة للعامل اكبر من الشركات المحلية للدول المضيفة لانها تستخدم طرقًا إنتاجية كثيفة راس المال وتكنولوجيا حديثة، كما انها تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير. اما وجهة النظر الثانية فهي وجهة النظر الماركسية التي ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست إلا وسيلة استعمارية جديدة

الاستثمارات زاد إلى ٣٨ مليار عام ١٩٩٥ واصبحت نسبته ٤٢٪(٣٠).

ثالثاً : أنماط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم :

تطورت أنماط الاستثمارات الأجنبية من الستينات حتى الثمانينات . ففي خلال الستينات تركزت اساساً في قطاع النشاط الاستراتيجي (بترول ومواد معدنية)(٣١). ثم بدأت الصناعات التحويلية تحتل مكاناً بارزاً خلال السبعينات . فمثلاً بالنسبة للاستثمارات الامريكية لوحظ أنه في عام ١٩٦٧ مثلت الاستثمارات المباشرة في مجال البترول والمناجم حوالي ٤٩,٦٪ من إجمالي الاستثمارات، بينما الصناعات التحويلية نحو ٢٧٪ فقط. أما في عام ١٩٨٠ فقد زادت نسبة الاستثمارات في الصناعات التحويلية إلى ٣٤,٥٪ والبترول والمناجم ٢٦,٤٪ ونفس هذا التطور في نمط الاستثمار يمكن ملاحظته على استثمارات الشركات اليابانية والالمانية والبريطانية خلال نفس الفترة(٣٢).

ومع بداية الثمانينات حدث تحول جديد في نمط الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بدأت تتجه نحو قطاع الخدمات والأنشطة ذات الكثافة التكنولوجية العالية. فبينما كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات حوالي ٢٥٪ من إجمالي الاستثمارات في عقد السبعينات، اصبحت هذه النسبة تقرب من ٥٠٪ خلال الثمانينات.

ولا شك أن ذلك يعكس معدلات الارباح العالية المحققة في هذا المجال(٣٣) وقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية خلال الثمانينات في مجال البنوك والسياحة والإنشاءات.

لمواصلة استنزاف الدول النامية. فمعظم الاستثمارات الأجنبية توجه إلى القطاعات الخدمية والاستخراجية وتبتعد عن القطاعات التي تحتاج إلى الاستثمار بشكل كبير مثل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية هذا فضلاً على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه إلى الدول بدافع المصلحة الذاتية أولاً وقبل كل شيء حتى لو كانت هذه المصلحة غير اقتصادية.

وفي ضوء ما سبق نحاول ان نستعرض مختلف الآثار الإيجابية أو المنافع المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي تمثل وجهة النظر المؤيدة لهذه الاستثمارات، ومختلف الآثار السلبية (الخسائر) الممثلة لوجهة النظر المعارضة.

وفي النهاية نخلص إلى الصورة التي يمكن بها التوفيق بين وجهتي النظر، او الصيغة التي يمكن من خلالها تعظيم فوائد وعوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليل خسائرها أو تكلفتها قدر المستطاع(٣٧).

أولاً: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (المنافع)(٣٨):

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن حركة هذه الاستثمارات ما هي إلا تجسيد لمبدأ تقسيم العمل الدولي والتخصص حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول النامية من رأس مال وتكنولوجيا مع العناصر الوفيرة في هذه الدول من موارد طبيعية وعمال، الامر الذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.

ويعتبر اصحاب هذا الراي ان فائدة ومنافع الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول النامية إنما تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تراكم راسمالي وتقدم تكنولوجي وتطوير في الهياكل الإنتاجية وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

ويستند مؤيدو هذا الراي على الحجج التالية:

(١) الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسد أربعة فجوات رئيسية في الدول النامية(٦) : Filling four Gaps

أ – الفجوة الإدخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة .

ب – الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من المعرفة الفنية والتقنية والمهارات الإدارية والتسويقية(٤٠) . فقد تمكنت بعض الدول النامية من إقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى تقني متقدم من خلل الشركات الاستثمارية الأجنبية مثل في مشروعات البتروكيماويات في السعودية والكويت والإمارات وقطر وإيران وليبيا والجزائر ومصر. وأيضاً تصميم وتنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية المتقدمة مثل شبكات الكهرباء ومحطات تحلية المياه والطرق والجسور والموانئ والمطارات .

جـ – فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص .

د – الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة – فحصيلة الضرائب من نشاط هذه المشروعات يمكن ان تساهم في سد فجوة الإيرادات بشكل مباشر – كذلك فإن ما ذكرناه سابقاً من علاقات دفع خلفية وأمامية يؤدي إلى انتعاش في النشاط الاقتصادي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حصيلة الضرائب المدفوعة للدولة مقابل الزيادة في أرباح ودخل المشروعات .

(٢) يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفرات الخارجية والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدولة المضيفة ومن امثلة ذلك :

أ – قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما قد يوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه، وتوصيل ومد لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء ... إلخ.

ب - قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها (صناعات مغذية) .

جـ - يؤدي المستثمر الأجنبي - بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية - إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية .

د - يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي .

هـ - قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة إنتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم .

كذلك تساهم هذه المشروعات في علاج ظاهرة "استنزاف العقول البشرية" Brain Drain - حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلاً من الهجرة إلى الخارج .

و - قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مرتفع وبأسعار أقل نسبياً من مثيلتها المستوردة الأمر الذي يحقق درجة أعلى من الرفاهية للمستهلك .

(٣) الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات :

ذكرنا في الآثار الإيجابية السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات للدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضاً للتصدير(٤١) .

ويلاحظ هنا ان الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل يعتبر أفضل من القروض الخارجية خاصة من حيث آثاره على ميزان المدفوعات(٤٢) .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يدر عائداً بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين الذي تمثل في نفس الوقت عبئاً على ميزان المدفوعات.

كذلك تستطيع الدول المضيفة للاستثمار منح المستثمرين الأجانب حوافز لإعادة استثمار أرباحهم المحققة بدلاً من تحويلها إلى الخارج. ولا يكون هذا الخيار مطروحاً عندما يكون التدفق الخارجي هو مدفوعات خدمة الدين.

ثانياً: أهم الآثار السلبية (أو الخسائر) المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة(٤٣):

يمثل هذا الاتجاه أصحاب الفكر الماركسي وهم ينظرون دائماً إلى الاستثمار المباشر باعتباره صورة من صور الاستعمار الجديد الذي يريد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

ويحاول أصحاب الاتجاه المعارض للاستثمارات الأجنبية المباشرة تدعيم وجهة نظرهم استناداً لمجموعة من الحجج التي تمثل الآثار السلبية والخسائر المختلفة المترتبة على هذا النوع من الاستثمار.

ولعل من أهم هذه الخسائر من وجهة نظرهم ما يلي:

١ - بالنسبة للعمالة والمهارات الفنية:

على الرغم مما ذكره الفريق الآخر من أن المشروعات الأجنبية سوف ترفع مستوى التشغيل من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات الأخرى، إلا أن طبيعة التقنية المستخدمة في هذه المشروعات لا تتلائم مع ظروف الدول النامية، ربما من حيث المواصفات والمستلزمات والاستخدام هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذه التقنية كثيفة رأس المال، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى البطالة خاصة في الدول النامية التي تعاني من فائض في العمالة.

كذلك فإن الاستثمار الأجنبي قد يعطي الآلات والمعدات الحديثة ولكنه لا يعطي

سر التقنية ولا يشجع الدول النامية على البحث العلمي الذي يؤدي إلى تطوير وتطويع التكنولوجيا واختراع الآلات الجديدة.

٢ - بالنسبة لميزان المدفوعات :

على الرغم مما ذكره المؤيدون للاستثمار الأجنبي من زيادة طاقات الإنتاج والتصدير المترتبة على هذا النوع من الاستثمار، إلا ان واقع الأمر هو ان هذا الاستثمار يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات بما يقوم به من تحويل للارباح للخارج من ناحية، ومن ناحية أخرى بما يترتب عليه من استيراد لمعدات ومستلزمات إنتاج(٤٤).

وفي هذا الصدد يمكن ان نشير إلى انه خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٠ تدفق إلى الدول النامية استثمارات تقدر بحوالي ٦ مليار دولار اسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت إلى الدول المتقدمة قدرها ١٣ مليار دولار بينما اعيد استثمار ٢ مليار دولار فقط في الدول المستضيفة للاستثمار. كما وصلت جملة الارباح المحولة من البرازيل إلى الخارج ١,١ مليار دولار عام ١٩٨٥ بعد ان كانت ٥,٠ مليار دولار عام ١٩٨٢. كما بلغت جملة الأرباح المحولة من تايلاند إلى الخارج في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ضعف جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

أيضاً من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الدول المستضيفة له زيادة حجم تدفقاته في قطاع الخدمات. فعلى سبيل المثال بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات المصري ٤٥٪ عام ١٩٨٤، وفي بنجلاديش ٩٩٪ عام ١٩٨٢، وفي المغرب ٥٤٪ عام ١٩٨٢. ومن المعروف ان الاستثمار في هذا القطاع يعود بالنفع على الدول المتقدمة لارتفاع حجم أرباح هذا الاستثمار والتي يتم تحويلها إلى الخارج، هذا فضلاً على ان هذا المجال لا يحتاج إلى إسهام المستثمرين إلا بقدر ضئيل من أنشطة البحث والتطوير.

٣ - ازدواجية الاقتصاد :

يرى أصحاب الراي المعارض للاستثمارات الأجنبية المباشرة ان هذه الاستثمارات

تؤدى إلى استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بأحدث الفنون الإنتاجية، وأخرى تقليدية وطنية تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة.

وترتيب على هذا الوضع زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء ويزداد توزيع الدخل سوءاً حيث يتمتع العاملون في القطاع الأول بمرتبات عالية ومستويات أفضل للمعيشة، بينما يعاني العاملون في القطاع الثاني من انخفض مستوى الأجور والمرتبات وما يترتب على ذلك من تدهور في أحوال المعيشة.

٤ – تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل:

يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويهاً لأنماط الإنتاج والاستهلاك(٤٥)، وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل. فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع لأنه يتناسب مع حاجات وأذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع. كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين، بل أنه قد يؤدي إلى تناقص القدرة على الإدخار بسبب تزايد الإنفاق الاستهلاكي. ويظهر في هذا الصدد خطورة الإعلانات وتأثيرها القوي على المستهلكين حيث تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر(٤٦).

والأمر هنا لا يقتصر فقط على تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية توزيعية. فالفئة التي تعمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق دخولاً مرتفعة والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي أيضاً فئة الأغنياء التي تزداد رفاهيتها .. وهكذا يزداد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥ – السيطرة على اقتصاديات الدول النامية:

أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتنظيمية، وربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية، وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل تعظيم الربح.

ويتخوف البعض من أن هذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

٦ ـ الآثار السلبية على البيئة والتراث والثقافة:

ترتيبًا مع ما سبق فإن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون له آثاره السلبية على البيئة والتراث والثقافة. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في الانشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيماوية وصناعة الأسمنت والأسمدة بدلاً من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

وهكذا تنقل هذه الاستثمارات الأجنبية الملوثة للبيئة أنشطتها في الدول النامية ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول. كما تعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة من الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة. لذلك فإن أبسط الأمور في الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر هو إلزام المستثمرين الأجانب باتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة.

يرى بعض المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الاستثمار يساهم في نقل أفكار وآراء وممارسات بعضها مشروع والبعض الآخر غير مشروع مما يؤدي إلى إفساد أخلاق وعقائد الدول المستضيفة للاستثمار الأمر الذي يؤثر سلبيًا على القيم والتراث والثقافة.

أخيرًا ما هو الرأي الصحيح حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعيدًا عن الآراء المؤيدة، والأخرى المعارضة؟

إن حركة الاستثمار للشركات الأجنبية العملاقة نحو الدول النامية لم تعد قاصرة على البحث عن أسواق محمية أو عمالة رخيصة غير ماهرة أو موارد طبيعية قابلة للاستغلال فقط، بل تزايد الاستثمار الأجنبي في خلال التسعينات في مجال الأنشطة عالية التقنية "High Technology" والتي تتطلب عمالة ماهرة وبنية أساسية متطورة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى ما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لسنة ١٩٩٤ الذي يفرق بين ثلاث استراتيجيات أساسية للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.

الاستراتيجية الأولى تقتصر على خدمة السوق المحلية للبلد النامي "Stand Alone" – وتعتمد الاستراتيجية الثانية على قدر بسيط من المدخلات المحلية مع توجه تصديري في عدد محدد من المنتجات Shallow Integration – وأخيراً تتميز الاستراتيجية الثالثة بقدر كبير من الاندماج بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، باعتبار أن المنتجات التي تصنع في البلد النامي هي جزء من الهيكل الإنتاجي العالمي للشركة متعددة الجنسية Complex or Deep Integration.

ومن دراسة هذه الاستراتيجيات الثلاثة يتضح أن السياسات التي تتبعها الدول النامية تؤثر بقدر كبير على نوعية الاستراتيجية التي سوف تتبناها الاستثمارات الأجنبية في هذا البلد بحيث يتم تعظيم العائد منها على النحو الذي يتفق مع أولويات التنمية في البلد المضيف.

وفي حقيقة الأمر فإن المسألة ليست هي مكسب طرف على حساب الطرف الآخر على طول الخط، وإنما يمكن إيجاد صيغة عادلة ومرنة للتعاون بين الطرفين بما يحقق مصالحهما معًا بحيث تتفهم المشروعات الأجنبية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المضيفة، وتتفهم أيضًا هذه الأخيرة طبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها.

وبذلك يمكن تعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر دون المساس باستقلال الدول النامية الاقتصادي والسياسي.

أولاً: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٥:

عند دراسة هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (جدول رقم٢) لاحظنا ان النصيب النسبي لدول شمال إفريقيا من هذه الاستثمارات هو أقل الأنصبة في العالم. ولكن بمقارنة نصيب مصر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لدول شمال إفريقيا نجد ان مصر تحصل على حوالي ٥٥٪ منها، الأمر الذي يؤكد اهمية السوق المصرية - بالنسبة لدول شمال إفريقيا - كسوق جاذبة لرؤوس الأموال.

وبدراسة تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى مصر منذ عام ١٩٧٥ حتى بداية التسعينات(٤٧) - وفقاً للجدول رقم (٣) نلاحظ ما يلي:

- إن قيمة هذه الاستثمارات قد بدأت متواضعة للغاية عام ١٩٧٥، حيث بلغت ٨ مليون دولار، ثم تزايدت بشكل مضطرد حتى عام ١٩٨١ فبلغت ٧٤٧ مليون دولار.
- كذلك كانت نسبة هذه الاستثمارات إلى عجز ميزان التجارة ٣ر٠٪ ونسبتها إلى إجمالي الاستثمارات ١ر١٪ عام ١٩٧٥، ثم بدأت في التزايد حتى وصلت عام ١٩٨١ إلى ٢ر١٦٪، ٢٠٪ على الترتيب.

ويلاحظ ان هذه المرحلة من مراحل التزايد النسبي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت هي مرحلة الانفتاح الاقتصادي في مصر.

ولكن بعد عام ١٩٨١ بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التناقص المطلق والنسبي واستمر ذلك من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٤ - حتى بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٨٢ ٢٩٤ مليون دولار ونسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات ٤ر٩٪ ونسبتها إلى عجز الميزان التجاري ٣ر٨٪.

وتفسير ذلك يرجع إلى وفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ وظن المستثمر الأجنبي فيما يتعلق بمستقبل السياسة الاقتصادية في مصر.

ولكن بعد ان استقرت الأوضاع روضحت الرؤية الاقتصادية عاودت الاستثمارات اتجاهها التصاعدي حتى بلغت أقصاها في عام ١٩٨٩. فقد قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا العام بنحو ١٢٥٠ مليون دولار تمثل ٣٣,٦٪ من العجز التجاري و٢٣٪ من إجمالي الاستثمارات.

ولكن بسبب ظروف حرب الخليج وعدم الاستقرار الذي ساد المنطقة ككل ومصر من بينها، بدأ اتجاه تنازلي جديد لهذه الاستثمارات في أعوام ١٩٩٠، ١٩٩١ حيث عادت قيمتها إلى ٢٥٣ مليون دولار فقط في عام ١٩٩١ بنسبة ١٠,٣٪ إلى العجز التجاري، ٧,٨٪ من إجمالي الاستثمارات.

أما عن تطورات الاستثمارات الأجنبية في مصر بعد عام ١٩٩١ وأزمة الخليج فيلاحظ من الجدول رقم (٢) أن نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية ظل منخفضاً في أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ (٠,٥ مليار دولار) ولم يعاود الارتفاع إلا عام ١٩٩٤ حيث بلغ ١,٣ مليار دولار انخفضت قليلاً عام ١٩٩٥ إلى مليار دولار.

ورغم هذا التزايد في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر مع منتصف التسعينات، والذي يرجع إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والمناخ الاستثماري، إلا أن إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي لا زالت متواضعة للغاية سواء من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية. كذلك سوف يتضح لنا أن الآثار الإيجابية لهذه الاستثمارات على الاقتصاد كانت محدودة لا تتناسب مع السياسة المعلنة لتشجيع الاستثمارات وربما مع حجم الحوافز والتسهيلات الممنوحة لهذه الاستثمارات.

ثانياً : هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر(٤٨) :

ان المتتبع حركة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر في الآونة الاخيرة يلاحظ ان هذه الاستثمارات قد تركزت في قطاعات الإنتاج الصناعي المكثف لرأس المال والقطاعات الخدمية . وذلك لارتفاع معدل الربح في هذه القطاعات مقارنة بالقطاعات السلعية، وهذه القطاعات بلا شك قطاعات غير مستوعبة للعمالة، وذلك إذا ما قورنت بالقطاعات السلعية والإنشائية .

وتشير إحدى الدراسات(٤٩) ان نسبة الاستثمارات الأمريكية في قطاع الخدمات – المتدفقة إلى الخارج – قد ارتفعت من ٥٢٪ من إجمالي الاستثمارات الامريكية خلال الفترة (٨١ – ٨٤) إلى ٥٧٪ خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٨٩)، وما ينطبق على الاستثمارات الأمريكية يصدق على الاستثمارات المتدفقة من دول المجموعة الأوروبية المشتركة .

فمن الملاحظ ان هذه الاستثمارات تركزت بشكل واضح في القطاعات الصناعية والتمويلية والخدمية . أما الاستثمارات المتدفقة من دول اخرى فيلاحظ أيضًا ان هذه الاستثمارات قد تركزت في المشروعات الصناعية والخدمية .

ثالثًا : أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد المصري :

أوضح التحليل السابق لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ان فترة الانفتاح قد شهدت تدفقًا كبيرًا من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة إلى مصر نتيجة التسهيلات والإعفاءات ومختلف المزايا والحوافز المشجعة التي منحتها الدولة للمستثمر الأجنبي .

وهنا نتساءل هل ادى هذا التدفق الكبير نسبيًا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة آثاره الإيجابية على الاقتصاد المصري؟

في الواقع اشارت العديد من الدراسات في هذا الشأن(٥٠) إلى ان هذه

الاستثمارات لم تساهم بدور فعال وإيجابي في الاقتصاد القومي بما يتناسب مع حجمها ومع حجم المزايا والتسهيلات والحوافز التي حصلت عليها.

وهناك العديد من الأمثلة على ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النشاط الاقتصادي في مصر لعل من أهمها:

١ - مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة الصادرات:

لم تزد مساهمة مشروعات الاستثمار الأجنبي في الصادرات المصرية على ٤ر٠٪ خلال الفترة ٧٩/١٩٨٠ - (٨٢/١٩٨٣). فقد صدرت هذه المشروعات ما قيمته ٩ر٧ مليون دولار في كل من السنتين ٨١/١٩٨٢، ٨٢/١٩٨٣. وفي نفس الوقت بلغت القيمة المتوسطة لواردات هذه المشروعات نصف قيمة ما صدرته(٥١).

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من اهمها أن هذه الاستثمارات لم تساهم في تدعيم القطاع السلعي إلا في نطاق محدود حيث أنها تركزت اساساً في الأنشطة الخدمية كما سبق أن أوضحنا.

كذلك فإن كثير من مشروعات الانفتاح في إطار الاستثمارات الأجنبية قد وجدت في السوق المحلية متسعاً لتصريف منتجاتها باسعار مرتفعة وانصرفت عن التصدير، بينما كان الهدف الأساسي التي حرصت الدولة على تحقيقه من خلال جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وإنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية.

وهناك تفسير آخر لهذه الظاهرة وهو أن قوانين النقد الأجنبي السائدة في ذلك الوقت أدت إلى سهولة حصول اصحاب هذه المشروعات على ما يحتاجونه من نقد أجنبي، وبذلك لم يحتاجوا إلى التصدير للحصول على العملات الأجنبية لتمويل استيراد المواد الأولية أو السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج(٥٢).

٢ - أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفير النقد الأجنبي:

استنزفت مشروعات الاستثمار الأجنبي جانباً كبيراً من العملات الأجنبية في تحويل أرباحها إلى الخارج، فضلاً عن دفع أجور ومرتبات العاملين بها من الأجانب والمستشارين.

٣ - أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التقدم التكنولوجي:

اتسمت المشروعات الاستثمارية الأجنبية بارتفاع النفقة المباشرة لنقل التكنولوجيا، وهو ما يحصل عليه الطرف الأجنبي مورد التكنولوجيا من مقابل مالي لقاء المعارف التكنولوجية النظرية والعملية.

٤ - أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوظف والعمالة:

في مجال الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إتاحة فرص عمل جديدة لمواطني الدول المستقبلة لهذه الاستثمارات فإن الأمر يتطلب التفرقة بين أمرين غاية في الأهمية:

الأمر الأول: وهو يتعلق فيما إذا كانت هذه المشروعات كان من الممكن ان تحل محلها مشروعات محلية.

الأمر الثاني: ان هذه المشروعات لا يمكن بحال من الاحوال إحلال مشروعات وطنية محلها.

ففي الحالة الأولى وهي أنه من الممكن إحلال مشروعات محلية محل المشروعات الاجنبية فإن الأثر في هذه الحالة سوف يكون أثرًا سلبيًا على مشكلة العمالة، حيث أنه من المعروف ان المشروعات الأجنبية المباشرة تستخدم أسلوبًا مكثفًا لرأس المال في عملية الإنتاج ويترتب على استقدام هذه المشروعات إزاحة مشروعات وطنية تستخدم أساسًا أسلوبًا إنتاجيًا مكثفًا للعمالة، الأمر الذي يترتب عليه آثار سيئة على العمالة إذا استقدمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما بالنسبة للحالة الثانية وهي الحالة التي لا يمكن للدول النامية أن تقوم بمثل هذه المشروعات، بمعنى أن هذه المشروعات إذا لم تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي فإنها لم تكن لتتم على الاطلاق. وفي هذه الحالة فإن اي إضافة تقوم بها هذه المشروعات في مجال العمالة تعتبر إضافة حقيقية صافية في هذا المجال ومن ثم يكون أثر هذه الاستثمارات على العمالة أثرًا إيجابيًا.

وعلى اي الأحوال فإنه عند الحديث عن توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر على القطاعات الاقتصادية، تم الوصول إلى نتيجة مؤداها أن هذه الاستثمارات تركزت بشكل اساسي في القطاعات الخدمية والقطاعات الصناعية. ومن المعروف ان قطاع الخدمات التي تقيمها الشركات الأجنبية في الاقتصاد الوطني مشروعات غير مكثفة (مستوعبة) للعمالة.

ويبقى لكي يتم تناول الصورة كاملة النظر إلى حجم العمالة التي تستخدمها مشروعات الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعة، وذلك للتعرف على دور الاستثمار الأجنبي في خلق فرص عمل في هذا القطاع الرائد في الاقتصاد القومي.

وقد أوضحت إحدى الدراسات التي اجريت على شركة عالمية تعمل في مجال الصناعة أن العمالة المتولدة عن نشاط هذه المشروعات قد قدرت بنحو ٨,٣ الف فرصة عمل. كما تفيد هذه الدراسة أن المتابعة الميدانية للعمالة الفعلية المستخدمة في هذه المشروعات قد بلغت ١٠ آلاف فرصة عمل في نهاية عام ١٩٨٧ (٥٣).

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى ان الدور الذي لعبته هذه الاستثمارات في مجال خلق فرص عمل يعد دوراً متواضعاً جداً مهما اختلفت المقاييس التي يتم الاستناد إليها سواء كان هذا المقياس هو مقارنة حجم العمالة بحجم الاستثمارات التي تستخدمها هذه المشروعات، او كان المقياس هو المقارنة بين حجم المبيعات وحجم العمالة.

فاما إذا استخدم المؤشر الأول فقد وجد أن هذه المشروعات تسهم بحوالي ٣٠٪ من حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة وعلى الرغم من ذلك لا تقوم بتوظيف إلا حوالي ٩٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وعلى العكس من ذلك من الاستثمارات الوطنية وهي تمثل حوالي ٢٣٪ من حجم الاستثمارات الصناعية، فإنها تقوم بتوظيف ٦٠٪ من إجمالي العمالة في هذا القطاع، ويوضح ذلك ما للاستثمارات الوطنية من دور هام في استيعاب العمالة.

وباستخدام المؤشر الثاني هو معدل نمو المبيعات مقارنة بمعدل نمو العمالة فقد لوحظ

ان معدل نمو المبيعات قد بلغ ٦٠٪ بالاسعار الجارية، و٤٠٪ بالأسعار الثابتة بينما لم يتجاوز معدل نمو العمالة ٢٥٪ خلال الفترة من ٨٤ – ١٩٨٧.

ويوضح ذلك مدى التراخي في الطلب على العمالة التي توظفها هذه الشركات وذلك نتيجة للسياسات الاستثمارية التي تستخدمها هذه الشركات ونمط الاستثمار المستخدم والتكنولوجيا المكثفة لراس المال.

وهكذا نخلص إلى أنه على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات والحوافز التي منحتها مصر للاستثمارات الأجنبية إلا ان ما تدفق إلى مصر من هذه الاستثمارات كان محدودًا وضئيلاً ولا يتناسب مع ضخامة المزايا التي تقررت لها. كذلك فإن اثر الاستثمار الأجنبي المحدود الذي عمل تحت مظلة هذه المزايا والتسهيلات لم يكن مؤثراً بالشكل الإيجابي المطلوب او المتوقع بالنسبة للاقتصاد المصري.

وعلى عكس ذلك فإن هناك بلاد اخرى لم تعط نفس القدر من المزايا للاستثمار الأجنبي إلا انها كانت أكثر إغراء للاستثمارات الأجنبية. وربما يرجع ذلك إلى المناخ الاستثماري العام الذي وفرته هذه الدول للمستثمر الأجنبي.

رابعًا: أهم العوامل المؤثرة على تدفق وكفاءة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر:

في هذا الجزء من الدراسة علينا ان نطرح مجموعة تساؤلات هامة نستطيع من خلالها التعرف على أهم العوامل التي اضعفت فاعلية الاستثمارات الأجنبية في مصر، وذلك حتى نتمكن في النهاية إلى اقتراح بعض التوصيات اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وزيادة فاعليته بالنسبة للاقتصاد القومي.

من اهم هذه التساؤلات:

– لماذا لم تفلح نظم الحوافز والتسهيلات الممنوحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم مما تتمتع به مصر من مزايا نسبية سواء من حيث الموقع او السوق او رخص النسبي لليد العاملة؟

- ما هي العقبات الحقيقية والفعلية التي واجهت المستثمر الأجنبي في مصر؟ وبالتالي ما هو الدور الحكومي المرتقب لتذليل هذه العقبات؟

- ما هي الأسباب وراء النجاح الكبير لدول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم منافعه؟.

- كيف يمكن التوفيق بين متطلبات التنمية في الدول المضيفة وبين استراتيجيات وسياسات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بما يحقق مصالح الطرفين؟.

ولعل دراسة هذه القضايا ومحاولة الإجابة على هذه الأسئلة هو أمر حيوي للغاية بالنسبة لمصر في ضوء الخطط الاقتصادية الطموحة التي تسعى إلى تحقيق معدل نمو لا يقل عن ٧٪ مما يعني استثمار ما يقارب من ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي (في ضوء معامل الناتج إلى رأس المال السائد في الاقتصاد المصري)، في حين أن معدل الإدخار القومي الحالي لا يتعدى ١٦٪، وهكذا تقدر الفجوة التمويلية في مصر حوالي ١٢ مليار دولار.

ونحاول في الأجزاء المتبقية من الدراسة إلقاء الضوء حول مختلف الجوانب التي توضح الإجابة على هذه التساؤلات:

وفيما يتعلق بعوامل النجاح في هذا المجال بالنسبة لمجموعة دول شرق وجنوب شرق آسيا - فقد سبق توضيحها. أما بالنسبة لأسباب تراخي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى مصر، فإن ذلك يجد تفسيره في مجموعة المعوقات التي واجهت المستثمر الأجنبي في مصر، والتي يمكن من خلال تلافيها تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوفود إلى مصر والقيام بدورها المطلوب في هذه المرحلة الهامة من مراحل التطور الاقتصادي في مصر.

وفيما يلي أهم المعوقات التي واجهت الاستثمار الأجنبي في مصر:

١ - تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٨٪ في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤، ٢,٤٪ في السنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥، وكذلك تواضع معدلات الإدخار المحلي والتي لم

تتعد ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣، مقارنة بالدول الأسيوية والتي جاوز فيها معدل الإدخار ٣٠٪ (ماليزيا ٣٨٪، إندونسيا ٣١٪).

ارتفاع معدلات الحماية المحلية حيث يصل المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية إلى حوالي ٣٠٪ في مصر مقارنة بنحو ٤٪ في كوريا الجنوبية، ٦٪ في إندونسيا و٩٪ في كل من تايلاند وماليزيا.

- استمرار سيطرة شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام على غالبية الأنشطة الاقتصادية (حوالي ثلثي الإنتاج الصناعي على سبيل المثال) ومزاحمتها للقطاع الخاص في العديد من المجالات مع تباطؤ عمليات الخصخصة. (جدول رقم ٥)(٥٤).

- جمود تشريعات العمل وتأثيرها السلبي على مستويات التوظف فضلاً عن عدم ملائمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وخاصة من العمالة الفنية والماهرة المتخصصة.

- تواضع الإدخار الحكومي نتيجة عدم الالتزام الكامل بضوابط ترشيد الإنفاق العامة.

- تداخل القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي في مصر وعدم استقرارها مما يقلل درجة اليقين والثقة لدى المستثمر الأجنبي. فعلى سبيل المثال اقترنت سياسة الانفتاح الاقتصادي بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ثم تم تعديله بعد ذلك بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، ثم صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة. ثم اعقب ذلك صدور قانون الشركات رقم ١٥١ لسنة ١٩٨١، ثم قانون ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة، واخيراً صدور القانون المنظم لسوق المال عام ١٩٩٥.

٧ - كذلك يعاب على قوانين الاستثمارات المحلية والأجنبية الجديدة قصورها في بعض المواضع او عدم وضوحها او عدم كفايتها بمفردها لتحديد حقوق والتزامات

الاستثمارات الأجنبية، حيث يتعين اللجوء إلى قوانين متعددة لتحديد هذه المسائل.

وربما يرجع ذلك إلى صدور هذه القوانين في فترة زمنية قصيرة دون أن يصاحبها دراسة متأنية لطبيعة المناخ الاستثماري في مصر ومتطلباته من ناحية، ومتطلبات مشروعات الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى(٥٥).

٨ - وفي مجال معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لا يمكن إغفال الأثر السلبي لبعض المتغيرات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد المصري خلال العقود السابقة قبل البدء في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي. مثال ذلك تعدد وتقلب أسعار الصرف، ومعدلات التضخم المرتفعة والاختلالات الكبيرة سواء في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد القومي ككل.

٩ - وأخيرًا تشير بعض الدراسات(٥٦) إلى أن الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر فيما يخص العمالة الرخيصة ينتقص منها ضعف المستوى التعليمي وخاصة الفني والمهني لهذه الأيدي العاملة.

خامساً: ترشيد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر:

ويقصد بترشيد الاستثمارات أساساً كيفية تعظيم منافعها وتقليل خسائرها فيما يخص اقتصاد الدولة المضيفة أما تشجيع الاستثمار فهو - كما هو معروف - يعتمد على مجموعة التسهيلات والحوافز والضمانات الممنوحة له.

(١) اعتبارات لترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أ - التخطيط لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يجب على الدولة أن تحدد مسبقًا المجالات المختلفة المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تكون من النوع الذي يعظم العائد للاقتصاد القومي من حيث القيمة المضافة

والتصدير والتشغيل والتقدم التكنولوجي ومن حيث آثار الدفع الامامية والخلفية. ولا يوجد تخوف من عدم قدوم الاستثمار الأجنبي في هذه الظروف، بل على العكس سيجد المستثمر الاجنبي المجال المتاح إليه في إطار الخطة بما يحقق له درجة أكبر من الوضوح والطمأنينة والاستقرار.

ب - وضع معيار العمالة كأحد المتطلبات الاساسية لقبول الاستثمارات الأجنبية:

ونقصد بذلك أن يكون معيار العمالة احد المعايير الأساسية الذي يمثل أولوية واضحة خاصة في ظروف الاقتصاد المصري الذي يعاني من مشكلة البطالة.

وفي هذا الصدد يمكن أن يُنص على ضرورة التزام المشروع الأجنبي بتوظيف حجم معين من العمالة الوطنية، كذلك يمكن إحلال العمالة الوطنية تدريجياً محل العمالة الأجنبية طالما كانت العمالة الوطنية تتمتع بنفس كفاءات ومهارات وقدرات العمالة الأجنبية.

وربما أفاد ذلك - ليس فقط في زيادة التوظف، ولكن أيضاً في الحد من النفقات في صورة مرتبات باهظة بالعملة الصعبة للعمالة الأجنبية.

جـ - توجيه سياسة الاستثمار عامة لتشجيع إستقدام التكنولوجيا أو المعدات الواردة من الدول الصناعية الجديدة (كالنمور الآسيوية) Newly Industrialized Countries (NIC) حيث أنها تكنولوجيات متقدمة وأقل تكلفة من تلك المستوردة من أوروبا.

د - منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية في جنوب الوادي وسيناء، وأيضاً لمشروعات البنية الأساسية الصناعية - الزراعية العملاقة التي تنشأ في المناطق الجديدة والتي تستوعب عمالة كثيفة.

هـ - تشجيع المشروعات الأجنبية على القيام بأعمال بحوث التنمية في القطاعات الإنتاجية Research & Development وذلك بتوفير حوافز مغرية في صورة إعفاءات ضريبية للوحدات الإنتاجية التي تسلك هذا المسلك.

(٢) إجراءات وسياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر :

أ – تطوير الأداء المؤسسي ومحاربة الروتين والبيروقراطية "Red Tape"، وإزالة القيود والإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى تنازع الجهات الحكومية في مجال سلطات الاختصاص في منح التراخيص أو الموافقات.

كذلك يجب اختصار عدد الجهات التي تصدر التراخيص والموافقات. ويمكن الاستعاضة عن بعض هذه التراخيص بشروط يتعهد المستثمر القيام بها على أن تقوم الأجهزة الحكومية والمحليات بالرقابة على تنفيذ هذه الشروط أثناء تنفيذ المشروع وتشغيله.

ب – توافر البيانات الكافية والمعلومات السليمة عن فرص الاستثمار الموجودة بالدولة وتقييم جدواها الاقتصادية.

جـ – تهيئة الظروف الملائمة من أجل تنشيط سوق المال والنقد في مصر. ويتطلب ذلك تحرير أسعار الصرف والفائدة وإنشاء مؤسسات ضمان ضد مخاطر الائتمان، ومؤسسات التأمين على الودائع.

د – الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتوفير وتحسين مستوى المرافق والخدمات الأساسية، مع الاهتمام بتوفير الطاقة بالتكلفة المناسبة.

هـ – توفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، والتشريعات المالية والضريبية وقوانين حماية البراءات والاختراعات. مع تلافي الإشارة إلى كل ما يثير الشكوك والريبة في نفوس المستثمر مثل العبارات التقليدية التي جاءت في القوانين السابقة مثل عبارات "التأميم" و "المصادرة" و "الحراسة" و "نزع الملكية" .... إلخ.

و – العمل على تخفيض تكلفة الاستثمار الأجنبي، إذ ترتفع هذه التكلفة في مصر مقارنة بالدول الأخرى وذلك لعدة أسباب من أهمها ارتفاع العبء الضريبي الذي يبلغ في مصر نحو ٥٠٪، في حين لا يتجاوز ١٠٪ في بعض الدول المجاورة مثل تونس

ولبنان، هذا فضلاً عن ارتفاع الرسوم الجمركية خاصة على مستلزمات الإنتاج، ويقترح تخفيض هذه الرسوم إلى ١٠٪.

كذلك ترتفع تكلفة الاستثمار في مصر بسبب ارتفاع وتعدد الرسوم والدمغات وارتفاع أسعار الأراضي في كثير من المدن الصناعية الجديدة.

ز – فتح باب الاستثمار الخاص والأجنبي للاستثمار في البنية الأساسية في مجالات توليد الكهرباء وإنشاء الطرق السريعة، ولا سيما أن دراسة البنك الدولي عن الاستثمار الأجنبي في مصر قد أوصت بالسماح بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية حيث قدرت نسبة الربح الصافي في المتوسط في تلك المشروعات بنحو ١٥٪، فضلاً عن آثارها الإيجابية في تخفيف الانفاق الحكومي في هذه المجالات.

ح – وأخيراً محاولة دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية مثال دول شرق وجنوب شرق آسيا وذلك للاستفادة من هذه التجارب الناجحة.

اثر الاستثمارات الأجنبية على القطاع الاقتصادي المصري :-

تــأرجح تأثير الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصاد المصري المختلفة ما بين إيجابي وسلبي وسوف نلقي الضوء على اثر هذه الاستثمارات على كل قطاع على حدي لمعرفة ما إذا كان التأثير سلبي ام إيجابي .

(١) **قطاع الصناعة :-**

نجــد أن الاســـتثمارات الأجنبية التي اتجهت لهذا القطاع خلال هذه الفترة ضئيلة جداً وذلــك لان المستثمر الأجنبي يبحث عادة عن الفرص الأكبر ربح والصناعة لا تمثل له مصدر للـــربح لان مصر تعتبر سوق لتصريف منتجاته الأجنبية ولم يكن من مصلحته أن ينافس نفسه بإقامة صناعات داخل مصر .

ويســـتثنى مـــن ذلك الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول وبالذات في التنقيب عنها وهـــذه هي المساهمة الإيجابية للاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة أما فيما عدا ذلك فتعتبر مساهمة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع ضئيلة جداً .

(٢) **قطاع الزراعة :-**

ســاهم راس المــال الأجــنبي وبالذات العربي إلى قطاع الزراعة في هذه الآونة الأخيرة وخصوصــاً في الأراضـــي المستصـــلحة حديـــثاً وتشـــوكي اكبر مثال حيوي على مساهمة الاســـتثمارات الأجنبـــية في قطاع الزراعة لذلك فأننا لا نستطيع أن نقول أن مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في قطاع الزراعة في هذه الفترة مساهمة إيجابية .

(٣) **قطاع الخدمات :-**

ونخص منه تجارة المال والنقل والمواصلات والاتصالات والإسكان وهذه القطاعات كان لهــا نصـــيب الأســـد في الاســـتثمارات الأجنبية حيث وجهه المستثمر الأجنبي أموال لهذه المشروعات لما ندرة من أرباح عالية وهو ما يسعى إليه المستثمر الأجنبي وعلى هذا فان مساهمة الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال مساهمة إيجابية بالفعل .

مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد المصري :-

أولاً - الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية :-

١) يترتب على قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى مصر زيادة في الدخل المحلي الإجمالي وكذلك في الادخار كذلك يؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات والضرائب مما يزيد من إمكانية الدولة في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية كذلك فإن مجيء هذه الاستثمارات لمصر يزيد من حصيلة الدولة من النقد الأجنبي مما يمكنها من زيادة وارداتها وفقا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية .

٢) تؤدي هذه الاستثمارات إلى تشغيل مزيد من الطاقات العاطلة الموجودة في مصر مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخول وبالذات للعاملين في المشاريع الأجنبية كذلك يعمل على تطوير الخبرات المصرية نتيجة لتوافر المعدات الحديثة المستوردة وهذا يؤدي إلى مزيد من التنمية .

٣) توفر هذه الاستثمارات يعمل على توجيه ذوات الخبرة الإنتاجية والتنظيمية العالمية إلى مشاريع إنتاجية ذات تكلفة عالية لا يستطيع المستثمر الوطني تحملها والتي تشكل عبئ على الدولة وخصوصاً المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد المصري .

٤) إتاحة الفرصة لكثير من العاملين المصريين للعمل في المشاريع الاستثمارية الأجنبية القائمة في مصر وبأجور مرتفعة يمكن أن يخفف من حدة هجرة وهروب الكفاءة والمهارات إلى الخارج مما يمكن منه الاستفادة لبقية الأيدي العاملة من تلك الكفاءات عن طريق الاحتكاك والتدريب .

٥) أن الاستثمارات الأجنبية تقيم مشروعات تتميز بأنها مرتفعة المخاطرة والتي يخشى المستثمر الوطني الأقدام عليها وهذه المشروعات في الغالب تحقق نجاح كبير ويكون الاقتصاد الوطني في حاجة إليها " مشروعات البترول "

ثانياً - الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية :-

١) أن هذه الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى استنزاف الفائض للاقتصاد الوطني حيث يقوم المستثمر الأجنبي باحتجاز جزء معين من رأس المال في مشروع مربح والذي يسمح العائد منه نسبة كبيرة من رأس المال ثم يسترد المستثمر رأس ماله بالكامل

بالإضافة إلى العائد الكبير الذي كان يمكن استغلاله بصورة أفضل في عملية التنمية الاقتصادية في مصر .

٢) توجـــه هذه الاستثمارات الأجنبية إلى مشروعات لا تحقق عائد من النقد الأجنبي بينما تحول أرباحها إلى الدول المستثمرة بالنقد الأجنبي إلى جانب الفوائد ومرتبات العاملين الأجانب واسترداد راس المال مما يمكن أن يؤدي إلى خفض كمية ما تحوزه مصر من عملات أجنبية بدلاً من زيادتها .

٣) تستفيد الاستثمارات الأجنبية من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لها ثم تنسحب إلى بلادهـــا أو تعيد استثمار أرباحها داخل مصر بعد انقضاء الفترة القانونية لتلك الإعفاءات والامتيازات قبل أن تستفيد مصر من أقامتها مما يؤدي إلى إلحاق خسائر بالاقتصاد القومي نتيجة منح هذه الإعفاءات والامتيازات

٤) يـــلجا الاســـتثمار الأجنبي إلى استخدام الآلات الحديثة والتكنولوجيا التي تحد من اســـتخدام العمالـــة المحلية وهذا من شأنه يؤدي إلى حدوث بطالة علاوة على ألها تستخدم عناصر غير محلية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التصنيع يؤدي إلى آثار ســـلبية على الاقتصاد المصري مما يولده منه إضعاف القدرة على الابتكار بالنسبة للقدرات المحلية فضلاً عن زيادة التبعية والتي بدأت تبعية تكنولوجية .

٥) أن هدف المستثمر الأجنبي هو تحقيق أعلى ربح ممكن وذلك من خلال إنتاج سلعة كمالـــية وترفيهـــية مما يوسع دائرة الاستهلاك في مصر والذي يكون على حساب الإنتاج الاستثماري فيزيد بذلك الميل الحدي للاستهلاك بفعل اثر المشاهدة والمحاكاة والتحـــيز للســـلع المســـتوردة مما يؤدي إلى ضعف الجهود المحلية المبذولة لتشجيع الادخـــار وأيضـــا يؤدي ذلك إلى التفاوت في توزيع الدخول المحلية وتشويه هيكل الأجور والمرتبات بصفة عامة .

أولا : المزايــــا :ـ وتتمثل فيما يلـى :ـ

(١) عـدم خضوع مشروعات الاستثمار لقواعد التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

أستثنت المادة التاسعه من القانون رقم ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ وكذلك المادة الخامسه من اللائحه التنفيذية للقانون خضوع منتجات المشروعات الاستثمارية لاحكـــام تشريعات التسعير الجبرى أو تحديد الارباح المعمول بها .

وأجازت ـ استثناء أيضا ـ لمجلس الوزراء فى حالات الضرورة أخضاع بعـــض السلع أو المنتجات المتعلقـة بالحاجات الاساسية للمواطنين للتسعير الجبرى على ان يراعى فى ذلك التكلفه الاقتصادية لهذه السلع أو المنتجـــــات والتقارير والدراسات التى تعدها الهيئة أو غيرها من الجهات العامـــة المختصه فى هذا الشأن .

ونود أن نسجل أعتراضنا على هذا الاستثناء لمعارضته الصريحة لسياســـة التحرير الاقتصادى المتبعة وما تضمنته من اطلاق آليات السوق لتتفاعـــل الاسعار وفقا لقوى العرض والطلب ، هذا فضلا عن اغفال نص المـــادة

التاسعة لتحديد المعايير العامة لاعتبار المنتج من السلع الاساسية من عدمه وكيفية التسعير ومعاييره ، وكيفية اعتماد التكلفة الفعلية للسلع مضافا اليها هامش ربح محدد واعادة النظر في التسعير وأخطار المستثمر به في وقت مناسب ومدى امكانية اشتراك المستثمر في عملية التسعير أو اعتراضه عليه من عدمه ٠

(٢) المساواه في المعاملة المالية بين المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار وغيرها من مشروعات القطاع الخاص :-

تضمنت المادة التاسعة من قانون الاستثمار النص على عدم جواز فرض أية أعباء أو التزامات مالية أو غيرها على المشروعات تخل بمبدأ المساواة بينها وبين مشروعات القطاع الخاص التي تعمل في النشاط ذاته والتي تنشأ خارج نطاق هذا القانون ٠

وأوضحت أن تحقيق هذه المساواه يتم بصوره تدريجية على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية ٠

وتنفيذا لهذا النص حظرت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون على جهات الادارة عند تحديد الاسعار الجديدة أو تعديل الاسعار القائمة للخامات والمواد الاولية والمواد البترولية والطاقة الكهربائية وغيرها من مستلزمات التشغيل الاخلال بالمساواه بينها وبين مشروعات القطاع الخاص التي تباشر ذات النشاط ، ومن ثم لا يجوز فرض أية أعباء أو التزامات مالية اضافية او غيرها على المشروعات بالزيادة عن المقرر منها بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص ٠

والزمت نفس المادة في فقرتها الاخيرة تحقيق المساواه - تدريجيا - في الاسعار والاعباء وغيرها من الالتزامات المالية وذلك بقرارات من رئيس مجلس الوزراء بناءا على عرض الوزير وبعد موافقة مجلس الادارة ٠

ويؤخذ على نص القانون ولائحته التنفيذية عدم تحديد الفتره الزمنية اللازمة لتحقيق المساواة المأمولة ٠

(٣) عدم خضوع مباني الاسكان المنشأة وفق أحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الايجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصه بايجار الاماكن :-

نصت المادة العاشرة من قانون الاستثمار على عدم خضوع مباني الاسكان

المنشأة وفق أحكام هذا القانون انظام تحديد القيمة الايجارية المنصوص عليها فى القوانين الخاصه بايجار الاماكن (القانون رقم ٥٢ لسنه ١٩٦٩، والقانون رقم ٤٥ لسنه ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر) .

ومقتضى هذا الاستثناء ان يترك تحديد قيمة الاجرة لاتفاق الاطراف المعنية حر لو كانت عناصر تحديد الاجرة لم تلتزم بالقواعد التى تتبعها لجان تحديد القيمة الايجارية .(١٩)

٤) عدم الخضوع لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنه ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى :ـ

وبمقتضى هذا الاستثناء يكون للمشروع الحق فى فتح حساب أو حسابات بالنقد الاجنبى فى البنوك المحلية لدى البنك المركزى .

وقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار موارد واستخدامات حسابات المشروع بالنقد الاجنبى(٢٠).

) الاستثناء من بعض احكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ :ـ

استثنت المادة ٢٠ من قانون الاستثمار المشروعات التى تنشأ طبقا لاحكامه فى شكل شركة المساهمه أو التوصية بالاسهم أو ذات المسئولية المحدودة من أحكام المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤١ ، ٧٧ البندين ١ ، ٤ و المواد ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٣ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ .

وبمقتضى هذا الاستثناء تتمتع المشروعات الاستثمارية بالمزايا التالية :ـ

أ ـ الاستثناء من القواعد المتعلقة بتأسيس الشركات :ـ

والمبينه بالمواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من قانون الشركات ، حيث اناط المشرع بهيئة الاستثمار (المادة ٥٣ من القانون) بمراجعة عقود تأسيس المشروعات واعتمادها وفقا لاحكام قانون الاستثمار .

ب ـ الاستثناء من تحديد أعضاء مجلس الادارة والانابه بينهم عند التصويت :ـ

وتبعا لذلك لا تتقيد المشروعات بعدد معين من اعضاء مجالس الادارة (لا تقل عن ثلاثة) ، كما يصح لعضو مجلس الادارة الحق فى ان ينوب عن غيره من الاعضاء عند التصويت .

جـ – الاستثناء من الاحكام الخاصه بمشاركة العاملين فى الادارة التى نصت عليها المادة ٨٣ من قانون الشركات :–

وبدلا من ذلك يقوم مجلس ادارة الشركة بتشكيل لجنه ادارية معاونة من العاملين والعمال فى المشروع تتولى دراسة كافة الموضوعات الخاصة برفع كفاءة الانتاج وتطوره وحسن استخدام الموارد المتاحه ودراسة برامج العماله بالشركات مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة ٠

د – الاستثناء من وجود اغلبية من المصريين فى مجلس الادارة طبقا لنص المادة ٩٣ من قانون الشركات :–

ومن ثم فان شركات الاستثمار غير مقيدة بأن تكون اغلبية مجلس الادارة فى الشركات المساهمه من المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية ٠

هـ – الاستثناء من الحكم الخاص بحظر كون أحد اعضاء مجلس الادارة عضوا منتدبا بمجلس ادارة اكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة ، وكذلك من شركات المساهمه الواردة فى المادة ٩٣ من قانون الشركات ٠

ومن ثم يمكن الجمع بين عضوية مجالس ادارة اكثر من شركتين ، ويمكن الجمع بين وظيفة عضو مجلس الادارة المنتدب فى اكثر من شركه ٠

(٦) عدم جواز رفع الدعوى العمومية على شركات الاستثمار فى حالة مخالفتها لقوانين الجمارك والنقد الاجنبى وضريبه الاستهلاك الا بعد أخذ رأى الهيئة :

تضمنت المادة ٢١ من قانون الاستثمار النص على تعليق طلب رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المشار اليها فى المواد ١٢٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنه ١٩٦٣ و ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنه ١٩٧٦ تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى و ٥٦ من قانون الضريبه على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ بعد أخذ رأى الهيئة اذا كان مرتكب الجريمة أحد المشروعات الخاضعه لاحكام هذا القانون ٠

واوجبت على الهيئة ابداء رأيها فى هذا الشأن خلال خمسه عشر عاما من تاريخ ورود كتاب استطلاع الرأى الى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ٠

(٧) تتمتع المشروعات الاستثمارية بنظام خاص لاستيراد احتياجاتها وتصدير منتجاتها :

تنص المادة ١٩ من قانون الاستثمار على انه مع عدم الاخلال باحكام القوانين

واللوائح والقرارات المنظمه للاستيراد ،يحق للمشروعات الاستثمارية أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير بشرط المعاينه ماتحتاج اليه فى انشائهـا اثر التوسع فيها او تشغيلها من مستلزمات انتاج وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبه لطبيعة نشاطها ، وذلك دون حاجة لقيدها فى سجل المستوردين ، وبغير التزام من جانب الحكومة بتوفير النقـد الاجنبى اللازم لعمليات الاستيراد . وتكون الهيئة هى الجهـة المختصه بالموافقة على احتياجات المشروعات من الواردات . كما يكـون لتلك المشروعات ان تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيـص وبغير حاجة لقيدها فى سجل المصدرين .

وقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون النظام الخاص الذى يتبعه المشروع لاستيراد احتياجاته وتقدير المشروع لمنتجاته.(٢١)

ثانيا : الضمانات :ـ

تضمن قانون الاستثمار العديد من الضمانات والتى نوجزها فيما يلى :ـ(٢٢)

(١) اعتبار المشروعات ايا كان شكلها القانونى ـ من مشروعات القطاع الخـاص وذلك ايا كانت الطبيعه القانونية للاموال المصرية المساهمه فيها ، وبالتالى لاتسرى عليها القوانين واللوائح الخاصه بالقطاع العام أو العاملين فيـه (المادة ٧ من القانون) .

وتعد المشروعات الاستثمارية بمقتضى هذا الحكم من شركات القطاع الخـاص حتى لو شارك فيها رأس المال المصرى العام بأغلبية رأس المال .

(٢) عدم جواز تأميم المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها ، كما لايجوز الحجز علـى والها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ أو فـرض الحراسة عليها عن غير طريق القضاء .

كما لايجوز نزع ملكية عقارات المشروع كلها أو بعضها الا للمنفعه العامـة طبقا للقانون ومقابل تعويض عادل على اساس القيمة السوقية للعقار .

وفى غير الحالات التى يجوز فيها الغاء موافقة الهيئة على المشروع طبقـا لاحكام هذا القانون لايجوز لآية جهة ادارية الغاء الترخيص بالانتفـاع بالعقارات التى رخص بالانتفاع بها للمشروع كلها أو بعضها الا بعد أخـذ

رأى الهيئة ، وعلى الهيئة ان تبدى رأيها فى هذا الشأن خلال سبعة أيام على الاكثر من تاريخ طلب الرأى منها . (المادة ٨ من القانون)

(٣) جواز تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون الاستثمار بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع المستثمر .

كما يجوز الاتفاق بين الاطراف المعنية على تسوية هذه المنازعات فى اطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر ، أو فى اطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول و مواطنى الدول الاخرى التى انضمت اليها جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ ، وذلك بالشروط والاوضاع و الاحوال التى تسرى فيها تلك الاتفاقيات

كما يجوز الاتفاق على ان يتم تسوية المنازعات المشار اليها بطريقة التحكيم امام المركز الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى بالقاهرة (المادة ٥٥ من القانون) .

(٤) الحق فى تحويل صافى ارباح المال المستثمر ، وكذلك اعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج .

أوضحت المادة ٢٢ من القانون انه يكون تحويل صافى ارباح المال المستثمر أو بعضها فى حدود الرصيد الدائن بحساب العملة الاجنبية للمشروع وبالشروط والاوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .

كما أوضحت المادة ٢٣ من ذات القانون ان اعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج تكون فى حدود قيمته عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الاحوال ، على ان تعتمد الهيئة نتيجة التصفية ، وذلك على خمسة أقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر على دفعة واحدة اذا كان رصيد المال المستثمر بالنقد الاجنبى يسمح بهذا التحويل ، أو اذا وافق مجلس ادارة الهيئة على التحويل دفعة واحدة للاعتبارات التى يقدرها .

وفى حالة ورود رأس المال المستثمر عينا فيجوز اعادة تصديره عينا .

ثالثا : الاعفاءات :- (٢٣)

تضمن قانون الاستثمار العديد من الاعفاءات الضريبية فى المواد ١١ الى ١٦ منه على النحو التالى :-

(١) اعفاء ارباح المشروعات وتوزيعاتها من الضرائب على الدخل :

نظمت المادة ١١ من قانون الاستثمار المبدأ العام لاعفاء أرباح المشروعات وتوزيعاتها ، وكذلك التوسعات التى تجريها هذه المشروعات من الضرائب على الدخل التى يمكن ان تصيبها . (٢٤)

فقررت اعفاء ارباح المشروعات من الضريبه على الارباح التجارية والصناعية ومن الضريبه على ارباح شركات الاموال بحسب الاحوال وتعفى الارباح التى توزعها هذه المشروعات من الضريبه على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، ومن الضريبه العامة على الدخل .

وتسرى الاعفاءات المذكورة لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنه مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال . الا أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة مد الاعفاء لمدة أو لمدد أخرى بما لايجاوز خمس سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لمجال عمل المشروع وموقعه الجغرافى ومدى اسهامه فى زيادة الصادرات وفى تشغيل العمال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونصت المادة ١١ من قانون الاستثمار صراحة على ان تشمل السنه الاولى للاعفاء المدة من تاريخ بدء الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال حتى نهاية السنه المالية التالية (أى أنها تكون اكثر من ١٢ شهرا) .

لذا تكون هيئة الاستثمار الجهة المختصه لتحديد تاريخ بدء الانتاج أو النشاط .

ويشترط لسريان الاعفاء من الضريبه العامة على الدخل الا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبه مماثلة فى دولة المستثمر الاجنبى أو الدول التى يحول اليها هذا الدخل بحسب الاحوال .

وقد أكدت المادة ١٥ من قانون الاستثمار سريان الاعفاءات الضريبية المنصوص

عليها فى الفقرتين الاولى والثانية من المادة ١١ من هذا القانون لمـــدة خمس سنوات على التوسعات فى المشروعات التى يوافق عليها مجلـــس ادارة الهيئة اعتبارا من أول سنه مالية تالية لبداية انتاج تلك التوسعـــات أو مزاولتها للنشاط بحسب الاحوال •

ويقصد بالتوسع الزيادة فى رأس المال التى تستخدم فى اضافه أصول رأسمالية ثابته جديدة تحقق زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع من السلع والخدمـــات أو التصنيع لما كان يستورد أو بقصد قيامه بانتاج أو تقديم أنشطه أو خدمات جديدة •

ويسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة أيضا لمدة ثلاث سنوات مـــن تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بالنسبه لزيادة رأس المال المستخدم فـــى تصويب الهيكل التمويلى للمشروعات القائمة وفقا للضوابط التى يحددهـــا مجلس ادارة الهيئة •

(٢) اعفاء ارباح بعض المشروعات من الضرائب على الدخل لمدة عشر سنوات :ـ

نظمت المادة ١١ من قانون الاستثمار اعفاء ارباح وتوزيعاتها للمشـــروعات التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديـــدة والمناطق النائية لمدة عشر سنوات •

وتكون مدة الاعفاء عشر سنوات أيضا بالنسبه لمشروعات استصلاح الاراضـــى والتعمير وانشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة وكذلك المجتمعـــات العمرانية الجديدة •

ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المناطق الصناعية الجديـــدة والمناطق النائية ويجوز فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة مد هـــذه المده خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلـــس ادارة الهيئة •

وفى جميع الاحوال يزاد الاعفاء للمشروعات مدة سنتين اذا تجاوزت نســـبه المكون المحلى فى الالات والمعدات والتجهيزات ٦٠٪ ، ولا يدخل فـــى حساب هذه النسبه المال المستثمر فى الاراضى والمبانى •

(٣) اعفاء ارباح بعض المشروعات من الضرائب على الدخل لمدة خمس عشر سنه :ـ

ويهدف تقوية الحوافز امام الاستثمارات للتوجه الى مجال تشييد المساكـــن

بغرض الايجار نصت المادة ١٢ من قانون الاستثمار على اعفاء مشروعات الاسكان المتوسط والاقتصادى التى تؤجر وحداتها بالكامل لاغراض السكنى خالية من جميع الضرائب على الدخل (الضريبه التى تصيب الارباح وهى ضريبه الارباح التجارية أو الضريبه على ارباح شركات الاموال بحسب الاحوال . والضرائب التى تصيب توزيعات الارباح وهى الضريبه على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبه العامة على الدخل) لمدة خمسه عشر عاما .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءا على اقتراح من مجلس ادارة الهيئة ولاعتبارات الصالح العام مد هذه المدة خمس سنوات أخرى .

(٤) الاعفاء من ضريبه الايلولة على نصيب الوارث :

تضمنت المادة ١٣ من قانون الاستثمار النص على الاعفاء من ضريبة الايلولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث أو المستحق فى رأس المال المستثمر فى شكل أموال او حصص أو اسهم فى مشروعات خاضعة لقانون الاستثمار .

وهذا الاعفاء يسرى على جميع مشروعات الاستثمار أيا كان شكلها القانونى .

(٥) الاعفاء من رسوم الدمغة والتوثيق والشهر :

نصت المادة ١٤ من قانون الاستثمار على اعفاء عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه من رسوم الدمغة والتوثيق والشهر .

٦) الاعفاء من الضريبة العامة على الدخل بعد انتهاء مدة الاعفاء :-

تضمنت المادة ١٦ من قانون الاستثمار اعفاء الارباح التى يوزعها المشروع وذلك بنسبه ١٠٪ من القيمة الاصلية لحصة الممول فى رأسمال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها فى المواد ١١، ١٢، ١٥ من قانون الاستثمار من الضريبه العامة على الدخل .

ويكون الاعفاء بنسبه ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم فى رأسمال المشروع الذى ينشأ بالتطبيق لاحكام قانون الاستثمار فى شكل شركة المساهمة التى تطرح اسهمها للاكتتاب العام ويتم الاكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها .

المسألة الثالثة

أهمية المزايا والضمانات والاعفاءات المكفوله للاستثمارات في بناء المناخ الاستثماري في مصر

يتطلب تحديد أهمية المزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة للاستثمارات في بناء المناخ الاستثماري في مصر ضرورة تحديد ماهية المناخ الاستثماري وعناصره أولا ثم بيان اثر المزايا والضمانات والاعفاءات في بناء المناخ الاستثماري في مصر ثانيا على النحو التالي .

أولا : تحديد ماهية المناخ الاستثماري وعناصرة

يقصد بالمناخ الاستثماري بصفة عامة " مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر "(25) وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية كما ان العناصر المكونه لهذا المناخ تتفاوت من بلد الى آخر (26).

ويتكون المناخ الاستثماري بصفه عامة من مجموعة عناصر اقتصادية وأخرى غير أقتصادية .

أما العناصر الاقتصادية فتتمثل في : السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة مايتعلق منها بسعر الصرف وسعر الفائدة وقوانين العملة الاجنبية التي تسمح للمستثمر بتحويل ارباحة أو رأسماله عند الضرورة للخارج ، وكذلك وجود نظام ضريبي حديث ، والسماح لقوى السوق بتحديد الاسعار طبقا لقوى العرض والطلب دون تدخل تحكمي من جانب الدولة .

ويقسم البعض(27) العناصر الاقتصادية الى عناصر ايجابية : وهي العناصر التي تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر مثل : ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي وانخفاض مستوى الاجور ومدى توافر العمالة المدربة ، وأخرى غير أيجابية تثبط الاستثمار الاجنبي المباشر وأهمها كبر حجم العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة وارتفاع معدل التضخم .

أما العناصر غير الاقتصادية فهي تتمثل في الاستقرار السياسي والامني ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من الاجراءات التعسفية ويمكنه من اقتضاء حقوقه سريعا وكذلك وجود قوانين عمالية عادلة تنظم العلاقة بين العامل ورب العمل .

ويرى البعض(٢٨) أن المناخ الاستثماري في حالة مصر بالذات يتكون من خمسة عناصر اساسية هي :ـ

١ـ سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي في مصر .

٢ـ السياسات الماكرو اقتصادية وعلى وجه الخصوص التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة .

٣ـ الانظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري وعلى وجه الخصوص النظام الضريبي ، وقوانين العمل والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر .

٤ـ المفاهيم الشمولية الاشتراكية الموروثة من مرحلة سابقة .

٥ـ التطرف الديني الذي بدأ يكشف عن وجهه القبيح خلال السنوات الاخيرة

وعلى الرغم من تسليمنا بصحة بعض هذه العناصر بيد أننا نتحفظ في التسليم بصحة بعضها الآخر .

ذلك أنه يصعب التسليم باعتبار المفاهيم الشمولية الاشتراكية الموروثة من مرحلة سابقة عنصرا من عناصر المناخ الاستثماري في مصر ، ذلك لان هذه المفاهيم قد فقدت مصداقيتها على المستويين الدولي والمحلي وبصفة خاصة لدى القيادة السياسية والسلطة التنفيذية والصفوة من ابناء الامة .

لذلك انتهجت مصر خطة الاصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد المصري منذ نهاية الثمانينات بهدف تصحيح المسار الاقتصادي واكسابه القدرة على التفاعل والتوائم مع المتغيرات الدولية في هذا الصدد من خلال تحويل نظامنا الاقتصادي من نظام يقوم على سيطرة القطاع العام والتخطيط المركزي الى نظام يستند بصفة اساسية الى القطاع الخاص وآليات السوق والتخطيط اللامركزي (التأشيري) .

ولا عبرة فى ذلك بما يتضمنه دستورنا الدائم من نصوص تحدد هوية نظامنا السياسى والاقتصادى ذلك لان هذه النصوص مآلها إن عاجلا أو آجلا الى التغيير والتعديل بما يتفق مع الواقع الاقتصادى والسياسى المعاش، غاية الامر أن الامور مرهونة بأوقاتها ، خاصة وان سياسة الاصلاح والتحرير الاقتصادى مازالت فى بدايتها ولم تبدأ نتائجها فى الظهور بعد .

كما أن تغيير هذه النصوص يرتبط حتما بموافقة الامة من خلال ممثليها التشريعين (السلطة التشريعية) التى هى بدورها مرهونه بتحقيق نتائج هذا الاصلاح والتحرير . كما اننا لانسلم على الاطلاق باعتبار التطرف الدينى عنصرا من عناصر المناخ الاستثمارى فى مصر ، ونعد القول بغير ذلك ضربا من ضروب التجنى على سمعة مصر والمناخ الاستثمارى بها .

ذلك ان التطرف أيا كان شكله وصورته بصفة عامة والتطرف الدينى بصفه خاصة قد أصبحا يشكلا ظاهرة دولية قلما تخلو منها دولة من الدول .

حقيقة انها تتزايد حدتها داخل الدول النامية بصفه عامة والدول العربية الاسلامية بصفة خاصة ، بيد أن حجمها فى مصر لا يؤثر من قريب أو بعيد على المناخ الاستثمارى بها .

هذا فضلا عن سيطرة السلطه وأجهزة الامن فى مصر على ظاهرة التطرف الدينى، ومواجهتها وتطويقها بالقمع حينا وبمواجهة الفكر بالفكر حينا أخرى .

وقد اتت اساليب المواجهة هذه بأفضل النتائج حتى يمكننا القول بأن هذه الظاهرة لم تعد ذات بال أو تأثير على المناخ الامنى فى مصر بصفة عامة والمناخ الاستثمارى بها بالتالى بصفه خاصة .

ثانيا : اثر المزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة للاستثمارات فى بناء المناخ الاستثمارى فى مصر

من المسلم به أن المزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة للاستثمارات فى مصر تشكل عنصرا هاما من العناصر المكونه للمناخ الاستثمارى بها .

"المستثمر يدخل فى اعتباره عند اتخاذه قراره المتعلق بمكان الاستثمار عوامل
ية تتمثل اساسا فى أمرين[٢٩]:

ول : العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار .

ثانى : الوقت اللازم لاستعادة رأس المال المستثمر .

لما كان تحقيق هذين العاملين يعتمد على معدلات الربح الممكن تحقيقها ،
نه يقال – خاصه فى التفسير الكلاسيكى – أن العائد المتوقع لرأس المال عامل
يؤثر فى انتقاله ، فالعائد المتوقع تحققه فى بلد معين مقارنا بمعدله فى
البلاد الاخرى يدخل فى اعتبار المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثمارى[٣٠].

ذلك يفضل المستثمر الاستثمار فى بلد معين اذا كان هذا الاستثمار يتيح له الحصول
على معدلات للارباح أعلى من تلك التى يمكن ان يحققها فى بلده أو فى بلد
آخر ، ولذلك أيضا فان المستثمر يدرس العوامل المؤثرة فى مستوى الارباح
فى الاماكن المحتمله للاستثمار[٣١]، ومن بين هذه العوامل المزايا والضمانات
والاعفاءات المقررة فى هذه الاماكن والتى تؤثر على تكلفة الانتاج وبالتالى على
صافى عوائد المشروع الاستثمارى[٣٢].

فالمزايا والضمانات والاعفاءات المكفوله للاستثمارات تؤثر فى اقتصاديات المشروع
الاستثمارى وتكلفته بصفه عامة وفى عوائدة وفى نسبه احتياطى رأس المال الثابت
بصفه أساسية ، وهى تؤثر بذلك فى أحد عناصر المناخ الاستثمارى فى الدولة
أى فى مدى اتاحته لفرص مربحه للاستثمار[٣٣]

وغالبا ماتستهدف تشريعات الاستثمار من وراء تقرير المزايا والضمانات والاعفاءات
تحقيق هدفين رئيسيين[٣٤]:

أولهما : التأثير فى قرار الاستثمار عن طريق زيادة العائد المحلى للاستثمار
وتخفيض المخاطر المحيطه به .

والثانى : جذب رؤوس الاموال لاقليم الدولة وتوجيه استثمارها الى المناطق أو
القطاعات المرغوبة لتحقيق أهداف خطه التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويتطلب تحديد أثر المزايا والضمانات والاعفاءات التى كفلها قانون الاستثمار رقم ٢٣٠
لسنه ١٩٨٩ فى بناء المناخ الاستثمارى فى مصر ضرورة تناول هذين الهدفين بالدراسة

والتحليل فى ضوء تقويم موقف المشروعات الاستثمارية التى تحققت فى مصر فى ظل هذه المزايا والضمانات والاعفاءات وهو ماسنتناوله من خلال النقطتين التاليتين :—

النقطة الاولى : أثر المزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة للاستثمارات فى اتخاذ قرار الاستثمار ومجاله ووجهته

أختلف الاقتصاديون فى تحديد أثر المزايا والاعفاءات المكفولة للاستثمارات فى اتخاذ المستثمر لقراره الخاص بمكان الاستثمار ومجاله .

فذهب البعض [٣٥] الى التأكيد على عدم أهمية المزايا والضمانات والاعفاءات فى اتخاذ قرار الاستثمار مستندين فى ذلك الى نتائج دراسات ميدانية حديثة تتعلق بترتيب العوامل المؤثرة فى اتخاذ قرار الاستثمار أجريت فى احدى الدول النامية [٣٦] وأنتهت الى ان المزايا الضريبيه تحتل مرتبة متأخرة بينها [٣٧] .

بينما يرى البعض الاخر [٣٨] أن للمزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة للاستثمارات دور نسبى فى التأثير على اتخاذ قرار اختيار مكان الاستثمار ومجاله .

وحجتهم فى ذلك أن المزايا والضمانات والاعفاءات الممنوحه للاستثمارات ليست هى العنصر الوحيد أو الرئيسى فى تحديد مستويات الربح التى يستهدفها المستثمر ، فحجم تأثيرها — فى هذا الصدد — لايظهر الا من خلال علاقتها بعوامل أخرى عديدة ...

فاذا كان رأس المال المستثمر يستهدف بطبيعته الربحية الا أنه يعمل على تحقيقها فى بيئة يسودها الامان وتوفر له من الادوات الاقتصادية والقانونية مايمكنه من حساب احتمالات الربح والخسارة ويتوفر فيها الاستقرار الذى يمكنه من تحقيق الاهداف التى يأمل تحقيقها .

ويظهر ارتباط المزايا والضمانات والاعفاءات المؤثر فى تحقيق معدلات الربح المستهدفة بالعوامل الاخرى المؤثرة فى اختيار مكان الاستثمار اذا عرفنا ان المستثمر يقيس ربحه المتوقع فى مكان ما على اساس عاملين اساسيين :
أولهما : الفرص الاستثمارية المتاحة ، والثانى عائد الاستثمار [٣٩] .

ويقوم المستثمر بترتيب الفرص الاستثمارية حسب ربحيتها مع مراعاة تكلفتها ، وهذا يدخل في حسابه عند تحديد عائد الاستثمار نوعين من العوائد : الاول : عائد المخاطرة ، والثاني : عائد التضحية بالسيولة وكلما زاد عنصر المخاطرة في الاستثمار بتعاظم تكلفته أو قيامه في منطقة تحيطها مخاطر سياسية مثلا ، كلما كان العائد اللازم للقيام بهذا الاستثمار كبيرا لتغطية المخاطر .
وهذه نتيجة لازمه لاضافه علاوه المخاطر الى المعدل المطلوب للعائد .

أما بالنسبه لعائد التضحية بالسيولة ، وهو يتمثل في تحويل المبالغ النقدية الى اصول أقل سيولة ، فان المستثمر يعمل على الحصول على عائد يعوضه عن التضحية بالسيولة التي كانت تكفل له حدا معينا من الربح .

وهكذا يتضح ان المستثمر يقدر مستويات الربح المتوقعة للاستثمار في مكان ما في ضوء معطيات المناخ الاستثماري السائد به وأن المزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة للاستثمار تعد عنصرا في هذا المناخ لها دور مؤدية في التفضيل بين الاماكن البديلة للاستثمار ولكنه دور نسبي يرتبط حجمه بعوامل مساندة في هذه الاماكن(٤٠).

وهي عوامل ترتد في النهاية الى حالة السوق ونموه وتكاليف الاستثمار والنظام القانوني السائد والسياسة المالية السارية والاستقرار الامني المستتب ...

فاذا كانت الدولة تصدر تشريعات الاستثمار وتحرص على تضمنها المزايا والضمانات والاعفاءات المميزه للاستثمار على اقليمها ، فان تحقيق أهدافها يتطلب ليس فقط التطبيق الفعلي لتشريعات الاستثمار ولكن ايضا مراعاة قوانين المستثمرين التي تحكم سلوكهم في الاختيار بين الاماكن البديلة لاستثمار رؤوس أموالهم ، والتي ترشدهم الى الفرص الاستثمارية المربحه والآمنه ، وهي قوانين نفسية اكثر منها قواعد عضوية ، وهي لذلك تتطلب توفير مناخ سليم يوفر الثقة والامان في النظم القائمة عند انشاء الاستثمار وتجنبهم السلوكيات غير الملائمة في مرحلة تنفيذ الاستثمار .

ولذلك ينتقد البعض[٤١] اسراف تشريعات الاستثمار فى مصر الشديد فى منح المزايا والضمانات والاعفاءات ويطالب بتنقيتها مما يسمى بالاغتراف المزدوج Double Dipping ، وعدم جواز استخدامها كأداة لتوجيه الاستثمارات من قطاع الى آخر باستثناء حالات محدودة فقط تعانى فيها الاستثمارات من الخارجيات السلبية مثل المدن الجديدة أو المناطق النائية أو استصلاح واستزراع الاراضى البور والصحراوية ٠

خاصة وان المزايا والاعفاءات والضمانات ليست سلعه حرة توزع ذات اليمين وذات الشمال وكأنها دون تكلفة وانما عملة ذات وجهين : أحدهما : تشجيع الاستثمار والآخر حرمان الدولة من موارد مالية هى فى مس الحاجة اليها ٠

ولذلك - ايضا - يرى البعض[٤٢] أن المشروعات الاستثمارية الاجنبية تتمتع فى بعض الدول الحديثة الاستقلال فى ظل الاسراف الشديد فى المزايا والضمانات والاعفاءات بأوضاع ضريبية أفضل مما كانت تتمتع به فى العهد الاستعمارى ٠

وعلى الرغم من ذلك فاننا نرى أن حجم المزايا والضمانات والامتيازات المكفولة للاستثمارات فى أى دولة من الدول يتحدد فى ضوء حجم التنافس الدولى للحصول على الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومنافسه معظم البلدان الصناعية الكبرى للبلدان النامية فى هذا المجال ٠

هذا فضلا عن عدم تسليمنا بضياع مبالغ الضرائب محل المزايا والاعفاءات على خزانة الدولة المطبقه للاستثمارات ٠ لانه فى مقابل هذه التضحية تجنى الدولة مكاسب مالية واقتصادية واجتماعية تتمثل فى ان مساهمة المشروعات الاستثمارية فى خطة التنمية تنشئ فرص عمالة جديدة لمواطنى الدولة ، وتتيح فنون تكنولوجية جديدة تزيد الانتاجية وبالتالى فرص تصدير الانتاج للخارج ، وهذه أمور تؤدى الى زيادة الدخل القومى وتساعد على موازنه ميزان المدفوعات

ولا يخفى ان عدم قيام المستثمر بمشروع تقتضية خطة التنمية سيجبر الدولة على الشروع فى تنفيذه الامر الذى يترتب عليه الضغط على مواردها المحدودة بمبالغ أضخم من المبالغ التى ضحت بها الدولة عن طريق المزايا والاعفاءات ٠ يضاف الى ذلك امكانية استفادة الدولة من اعادة استثمار المستثمر لارباحه

بداخلها مستفيدا من التيسيرات الضريبية المقررة فى هذا الخصوص من خلال عدم تصدير الارباح الى الخارج وتخصيصها للتوسع فى المشروع الاستثمارى أو المساهمة فى مشروعات استثمارية أخرى تحتاجها خطة التنمية ، وكأن الدولة تعوض خسارة مبالغ الضريبة بمداخيل الاستثمار التى يمكن تحقيقها فى المستقبل بروؤس الاموال التى يتتابع تدفقها على اراضيها(٤٤)

وقد أثبت الواقع العملى أن رؤوس الاموال الاجنبية تنتقل وتستثمر فى المناطق ذات الامتياز الضريبى ومن ثم حاولت دول نامية كثيرة جذب رؤوس الاموال الاجنبية ونجحت الى حد كبير فى ازدهار اقتصادها نتيجة لذلك وما تجربة تايوان وهونج كونج وغيرها من الدول النامية والتى غمرت منتجاتها اسواق العالم المتقدم منها والنامى لاكبر دليل على ذلك(٤٥)

النقطة الثانية : أثر المزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة
للاستثمارات على جذب رؤوس الاموال الى مصر وتوجيه
استثمارها الى المناطق والقطاعات المرغوبة

يتوقف تحديد اثر المزايا والضمانات والاعفاءات المكفولة للاستثمارات على جذب رؤوس الاموال الى مصر وتوجية استثمارها الى المناطق والقطاعات المرغوبة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على استعراض موقف مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل داخل البلاد وفى المناطق الحرة فى ظل تشريعات الاستثمار المتعاقبة حتى ١٩٩١/٦/٣٠ ومن استقراء الارقام الرسمية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحره تبين ان عدد المشروعات الموافق عليها بلغ نحو ١٨٤٩٠ مشروعا (تركز ٨٤٫٥٪ منها داخل البلاد) ، بلغت جملة رؤوس اموالها نحو ١٤٫٩ بليون جنيه (منها ٨٩٫٩٪ داخل البلاد) كما بلغت تكاليفها الاستثمارية نحو ٢٥٫١ بليون جنيه (منها ٩١٫٣٪ داخل البلاد) .

وتوفر تلك المشروعات فرص عمل لنحو ٢٢٥٫١ ألف عامل (منهم ٢٢٢٫٤ الف من العمالة المصرية بمجموع اجور يبلغ نحو ٥٦٢٫٢ مليون جنيه منها ٥٠٠٫٩ مليونا قيمة أجور العمالة المصرية (انظر الجداول ارقام ١ ، ٢) .

جدول رقم (١)

اجمالى الموافقات فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٩١/٦/٣٠ القيمة بالمليون جنيه

البيــــان	عـدد المشروعات	مجموع رؤوس الاموال	مجمـوع التكاليف الاستثمارية
مشروعات داخل البـــلاد	١٥٦٣	١٣٤٤٧	٢٢٩٧٦
مشروعات المناطق الحرة العامة	٢٣٩	٦٢٦٫٣	١١٨٧٫٣
مشروعات المناطق الحرة الخاصه	٤٧	٧٩٨٫٣	٩٩٦٫٣
الاجمالـــــــى	١٨٤٩	١٤٩٢١٫٦	٢٥١٥٩٫٦

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار ـ قطاع البحوث والعمليات .

× لا يشمل المشروعات التى سقطت الموافقة عليها أو التى سحبت .

جدول رقم (٢)

بيان اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩١/٦/٣٠ .

القيمة بالمليون جنيــه

القطـــاع	عـدد	رؤوس الاموال المصرح بها	التكاليف الاستثمارية المستهدفه	العمالـة المستهدفه	الاجـور المستهدفه
المشروعات الصناعيــة	٦٦٢	٤٦٦٥	١٠٤٨	١٣٦٠٦٦	٣٤٥٫١
المشروعات التمويليــة	٢٧٨	٤٧٢٩	٤٩٩٦	—	—
مشروعات الزراعة والثروة الحيوانيــة	١٢٢	٤٣٩	٩٠٤	١٥٦٠١	٣٤٫٤
المشروعات الانشائيــة	١٩٦	٧٩٣	١٧٥٠	٣٣٩٦٠	٤٠٫٥
المشروعات الخدميــة	٣٠٥	٢٨٢١	٤٨٤١	٣٩٤٩٣	١٤٢٫٦
الاجمالى العام	١٥٦٣	١٣٤٤٧	٢٢٩٧٦	٢٢٥١٢٠	٥٦٢٫٦

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار ـ قطاع البحوث والعمليات .

ونعرض فيما يلى لتفاصيل هذه الارقام الاجمالية :ـ

أولا : المشروعات داخل البــلاد :ـ

بلغ اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩١/٦/٣٠ نحو ١٥٦٣ مشروعا ، بلغ اجمالى رؤوس أموالها نحو ٤ر١٣ بليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية نحو ٩ر٢٢ بليون جنيه •

وقد وزعت تلك المشروعات على القطاعات التالية :ـ

- تركز نحو ٤ر٤٢٪ من اجمالى المشروعات فى القطاع الصناعى بواقع ٦٦٢ مشروعا برأسمال قدرة ٦ر٤ بليون جنيه بنسبه ٣ر٣٤٪ من اجمالى رؤوس الاموال وتكاليف استثمارية تبلغ قيمتها ٤ر١٠ بليون جنيه بنسبه ٤ر٤٥٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية •

وقد تركزت تلك المشروعات من حيث عددها فى الصناعات الكيماوية التى استحوذت على ٢ر٢٠٪ يليها الصناعات الغذائية بنسبه ٢ر١٧٪ ثم صناعات مواد البناء بنسبه ١٠ر١٦٪ ثم صناعة الغزل والنسيج بنسبه ٢ر١٥٪ ثم الصناعات الهندسية بنسبه ٩ر١٣٪ •

- بلغ عدد المشروعات الخدمية ٣٠٥ مشروعا بنسبه ٥ر١٩٪ من اجمالى عدد المشروعات برأسمال قدره ٨ر٢ بليون جنيه تمثل ٨ر٢٠٪ من اجمالى رؤوس الاموال و بتكلفة استثمارية قدرها ٨ر٤ بليون جنيه بنسبه ٩ر٢٠٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية •

وقد تركز اغلب المشروعات فى مجال شركات السياحة حيث بلغ عددها ١٧٦ مشروعا بنسبه ٧ر٥٧٪ من اجمالى عدد المشروعات الخدمية برأسمال قدره ٢ر٢ مليون جنيــه •

- بلغ عدد المشروعات التمويلية ٢٧٨ مشروعا بنسبه ٧ر١٧٪ من أجمالى عدد المشروعات برأسمال قدره ٧ر٤ بليون جنيه تمثل ٠٧ر٣٥٪ من اجمالى رؤوس الاموال ، و بتكلفة استثمارية قدرها ٩ر٤ بليون جنيه بنسبه ٣ر٢١٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية •

وقد بلغ نصيب شركات توظيف الاموال ٢٠٦ مشروع بنسبه ١ر٧٤٪ من اجمالى عدد المشروعات التمويلية برأس مال قدره ٨ر٣ بليون جنية فى حين بلغ عدد البنوك ٧٢ بنكا بنصيب نسبى ٩ر٢٥٪ ورأس مال قدرة ٨ر٠ بليون جنيه •

- بلغ عدد المشروعات الانشائية ١٩٦ مشروعا بنسبه ٥ر١٢٪ من اجمالى عدد المشروعات برأسمال قدرة ٧ر٠ بليون جنيه بنسبه ٢ر٥٪ من اجمالى رأس المـال

وبتكلفة استثمارية ١٫٢ بليون جنيه بنسبه ٤٫٧% من اجمالى التكاليف الاستثمارية وقد سيطرت مشروعات المقاولات على نسبه ٤٣٫١% من المشروعات حيث بلغ عددها ١٠٤ مشروعا برأسمال قدره ١٫٠ بليون جنيه ، يليها مشروعات الاسكان والتى بلغ عددها ٩٢ مشروعا بنسبه ٣٨٫٦% من اجمالى عدد المشروعات الانشائية وقد بلغ رأسمالها ٠٫٦ بليون جنيه .

— بلغ عدد مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية ١٢٢ مشروعا بنسبه ٨٫٧% من اجمالى عدد المشروعات برأسمال قدرة ٠٫٤ بليون جنيه تمثل ٣% من اجمالى رؤوس الاموال وبتكلفة استثمارية قدرها ٠٫٧ بليون جنيه بنسبه ٢٫٩% من اجمالى التكاليف الاستثمارية .

وقد سيطرت مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة على نسبه ٦١٫٥% من المشروعات حيث بلغ عددها ٧٥ مشروعا برأس مال قدره ٠٫٢ بليون جنيه بنسب ٥٠% من اجمالى رؤوس الاموال يليها مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى والتى بلغ عددها ٢١ مشروعا بنسب ١٧٫٢% من جملة المشروعات وقد بلغ رأسمالها ٠٫٤ بليون جنيه ،يليها مشروعات التكامل الزراعى والصناعى والتى بلغ عددها ١٨ مشروعا بنسبه ١٤٫٨% من اجمالى عدد المشروعات ، ويليها مشروعات الثروة السمكية والتى بلغ عددها ٨ مشروعات بنسبه ٦٫٦% من اجمالى عدد المشروعات .

ثانيا : المشـــروعات داخل المناطق الحرة :ـ

بلغ عدد المشروعات الموافق عليها للعمل داخل المناطق الحرة (العامة والخاصة) عدد ٢٦٨ مشروعا برأس مال قدرة ١٤٫٧ بليون جنيه بتكلفة قدرها ٢١٫٨ بليون جنيه .

ثالثا : موقف مشروعات الاستثمار داخل البلاد حتى ١٩٩١/٦/٣٠ :ـ

بلغ عدد المشروعات الموافق عليها داخل البلاد عدد ١٥٦٣ مشروعا بدأ النشاط الفعلى فى عدد ٩٧٥ مشروعا بنسبه ٦٢٫٤% وباقى عدد ٥٨٨ مشروعا لم تبدأ

نشاطها بعد بنسبه ٦ر٣٧٪ ٠

رابعا : مساهمات الدول في المشروعات الاستثمارية :-

بلغت مساهمة الجانب المصرى في اجمالى رؤوس أموال المشروعات بنسبه ٥٥٪ يليه الدول العربية بنسبه ٢٦٪ فدول السوق الاوربية المشتركه بنسبه ٥٪ ثم الولايات المتحدة الامريكية بنسبه ٣٪ ثم دول أخرى بنسبه ١١٪

- ويستفاد من التحليل السابق للارقام الرسمية للهيئة العامة للاستثمار عن موقف المشروعات الاستثمارية في مصر منذ انشائها حتى ١٩٩١/٦/٣٠ الحقائق التاليــة :-

١- نجاح تشريعات الاستثمار في مصر بما تتضمنه من مزايا وضمانات وأعفاءات في توطين رؤوس الاموال المصرية بداخل مصر وجذبها داخل قنوات الاستثمار المرغوبة بصورة مرضيـة ٠

٢ - نجاح تشريعات الاستثمار في مصر النسبى في جذب رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار في مصر وتوجيهها الى المناطق والقطاعات المرغوبة لتحقيق اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعزى ذلك في نظرنا للاسباب التاليـة :-

أ - تأخر مصر النسبى في اتباع سياسة الاصلاح الاقتصادى

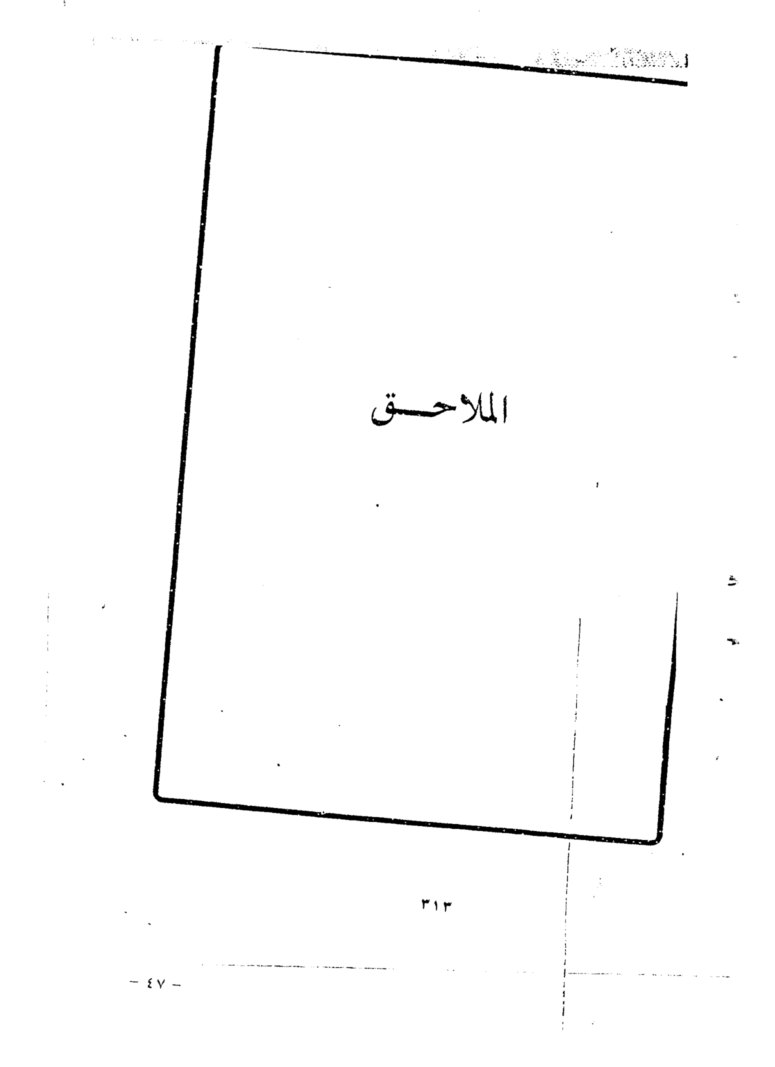
ب - عوامل الجذب والاغراء التى تلقاها رؤوس الاموال الاجنبية بصفه عامة والعربية بصفه خاصه من المؤسسات المالية الغربية والاسواق المالية والبورصات العالميـة ٠

جـ - المفاهيم الاقتصادية الخاطئه التى توارثتها المنطقة العربية عبر الحقبة الاستعمارية والتى كان من شأنها فقدان الثقة التى لا اساس لها في التعامل الاقتصادى بين الدول العربية وبعضها البعض ، والتسليم بما يردد حول عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربيـة عن استيعاب الفوائض المالية البترولية ٠

د ـ الحروب والخلافات السياسية التى فرضت على المنطقة العربية وفى مقدمتها الحروب العربية الاسرائيلية ـ الحرب العراقية الايرانية وأخير حرب الكويت مع العراق .. وما نجم عنها من آثار بالغة أضرت باقتصاديات الدول العربية بصفة عامة ومن بينها مصر بصفه خاصه .

هـ ـ المثالب الشكلية التى اعترت صياغة تشريعات الاستثمار المتعاقبة فى مصر وآخرها القانون رقم ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ والذى حفلت صياغته بالعديد من الاستثناءات من تطبيق احكامه فى حالات كثيرة فضلا عن السلطات الجوازية لاضافة التزامات أو التمتع بامتيازات مما يصعب على المستثمر بصفه عامة والعربى والاجنبى بصفه خاصة فى ضوء هذا الوضع التشريعى تحديد حقوقة والتزاماته القانونية والاقتصادية .

ويأمل مع تقدم مصر نحو تنفيذ سياسة الاصلاح والتحرير الاقتصادى وما يستتبعه من استقرار اقتصادى ومالى وحل النزاعات بالمنطقة وتوقيع اتفاقية السلام بين العرب واسرائيل ونبذ المفاهيم الاقتصادية الخاطئة التى فرضت على المنطقة ان تستجيب رؤوس الاموال العربية والاجنبية لنداء الاستثمار فى مصر حيث الاستقرار المالى والاقتصادى وتوافر الأمن والامان .



الملاحـــق

جدول رقم (١)

م	الهـــدف	هدف مؤثر في القـرار الاستثماري	يؤثر مع غيره في القـرار الاستثماري	لا يؤثر في القـرار الاستثماري
١	احتفاظ المستثمر بنصيبه في السوق.	٣٧	٤٤	٩
٢	موقف إيجابي لحكومة الدولة المضيفة تجاه الاستثمار.	٤٨	٤٤	٨
٣	تكاليف منخفضة للعمل.	٦	٥٩	٣٥
٤	العلاقات الاجتماعية في الدول المضيفة.	١٩	٤٥	٣٦
٥	الاستقرار السياسي.	٦٣	٣٦	١
٦	حجم السوق الحالي في الدول المضيفة.	٣٤	٥٧	٩
٧	حجم السوق المتوقع في الدول المضيفة.	٧٩	٠	١
٨	الهيكل الضريبي في الدول المضيفة.	١٩	٦٤	٧
٩	سعر الصرف في الدول المضيفة واستقراره.	٣٨	٥٧	٥
١٠	التضخم في الدول المضيفة.	٢٣	٦٤	١٤
١١	الصناعات المكملة	٦	٣٣	١٤
١٢	الاستفادة من براءات الاختراع والرخص.	٥	٣٠	٦٥
١٣	الأرباح.	٣٦	٥٨	٦
١٤	الحصول على المواد الخام.	٢٧	٤٧	٢٦
١٥	التمويل المحلي.	١٨	٣٤	٤٨

المصدر: د. محمد بسيوني، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

جدول رقم (٠)

التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (١٩٨٤ - ١٩٩٥)

(القيم بالمليار دولار)

البيان / السنة	١٩٨٤- ١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	*١٩٩٥
إجمالي التدفقات الوافدة	١١٥,٤	٢٠٣,٨	١٥٧,٨	١٦٨,١	٢٠٧,٩	٢٢٥,٧	٣١٤,٩
الدول المتقدمة القيمة	٩٣,١	١٦٩,٨	١١٤,٠	١١٤,٠	١٢٩,٣	١٣٢,٨	٢٠٣,٢
نسبة إلى إجمالي التدفقات %	٨٠,٦	٨٣,٣	٧٢,٢	٦٧,٨	٦٢,١	٥٨,٨	٦٤,٥
الدول النامية القيمة	٢٢,٢	٣٣,٧	٤١,٣	٥٠,٤	٧٣,١	٨٧,٠	٩٩,٧
النسبة %	١٩,٢	١٦,٥	٢٦,١	٢٩,٩	٣٥,١	٣٨,٥	٣١,٦
شمال إفريقيا القيمة	١,٣	١,٢	٠,٩	١,٥	.٥	٢.	١,٨
النسبة %	١,١	٠,٥٨	٠,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٥
مصر القيمة	١,١	٠,٧	٠,٣	٠,٥	٠,٥	١,٣	١,٠٠
النسبة %	٠,٩	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٣
شرق وجنوب شرق آسيا القيمة	٩,٩	١٩,٨	٢٠,٨	٢٧,٢٠	٤٦,٥	٥٣.	٦٥,٠
النسبة %	٨,٥	٩,٧	١٣,١	١٦,١	٢٢,٣	٢٣,٧	٢٠,٦
إندونيسيا القيمة	٠,٤	١,١	١,٥	١,٨	٢,٠	٢,١	٤,٥
النسبة %	٠,٣	٠,٥٣	٠,٩	١,٠٧	٠,٩	٠,٩	١,٤
ماليزيا القيمة	٠,٨	٢,٣	٣,٩	٥,٢	٥,٠	٤,٣	٥,٨
النسبة %	٠,٦	١,١	٢,٤	٣,٠٩	٢,٤	١,٩	١,٨

* Estimated Values

Source: 1996 World Investment Report, UNCTAD, Division on Transnational Corporations & Investment, UN, Geneva and New York.

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ونسبتها إلى عجز ميزان [illegible]

وإجمالي الاستثمارات المحلية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩١)

السنة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار)	نسبة الاستثمارات الأجنبية عجز ميزان التجارة ٪ *	نسبة الاستثمارات الأجنبية إجمالي الاستثمارات ٪ **
١٩٧٥	٨	٠,٣	١,١
١٩٧٦	٦١	٢,٢	٦,٣
١٩٧٧	٩٨	٣,٥	٧,٥
١٩٧٨	٢٠٨	٦,٠	١١,١
١٩٧٩	٢١١	٥,٥	٨,١
١٩٨٠	٥٤١	١١,٤	١٩,١
١٩٨١	٧٤٧	١٦,٢	٢٠,٠
١٩٨٢	٢٩٤	٨,٣	٩,٤
١٩٨٣	٤٩٠	٢٠,٦	١٤,١
١٩٨٤	٧٢٩	٢٣,٧	١٨,٦
١٩٨٥	١١٧٨	٢٤,٧	٣١,٥
١٩٨٦	١٢١٧	٢٢,٨	٣١,٦
١٩٨٧	٩٤٨	٢٥,١	٢٥,٨
١٩٨٨	١١٩٠	٤١,١	٢٢,٠
١٩٨٩	١٢٥٠	٣٣,٦	٢٣,٠
١٩٩٠	٧٣٤	١٩,٥	١٨,٨
١٩٩١	٢٥٣	١٠,٣	٧,٨

Source (1) : W. B. World Debt Tables, 90/91, 92.93 External Finance for Developing Countries, Country Table, Washington D.C. 1991, 1993.

* البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

** حسبت النسب بمعرفة الباحث.

جدول رقم (٤)

نصيب القطاع العام في مصر من إجمالي الاستثمار / القيمة المضافة

العمالة مقارنة بإندونسيا وتايلاند، ١٩٩٠

	العمال (٪ من إجمالي العمالة)	القيمة المضافة (٪ من ناتج محلي إجمالي)	الاستثمار (٪ من إجمالي الاستثمار)
مصر	١٣,٢	٣٢,٨	٥١,٩
إندونسيا	١,٢	١٢,٠	٥,٠
تايلاند	٠,٩	٥,٤	٤,٩

Source: Bureaucrats in Business, World Bank Policy Research Report. Oxford University Press, 1995.